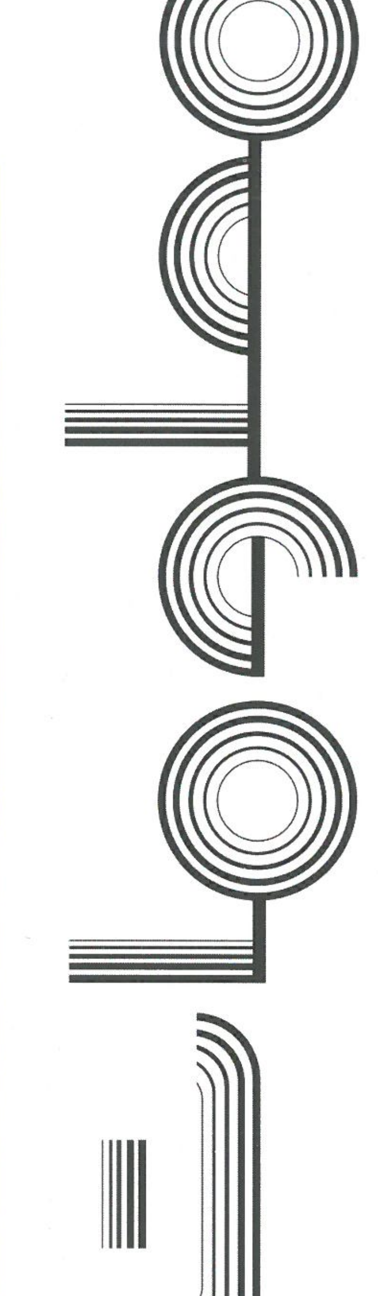



# الأسرى العرب في السجون الإسرائيلية

## □ الأحداث والوثائق



## □ الدراسات






يصدرها المركز العربي للمعلومات

والأربعون

أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧

مجلة تعنى بقضية كل شهر
يصدرها «المركز العربي للمعلومات» بالتعاون مع جريدة «السفير»

العدد السادس والأربعون أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧

إشراف وتقديم:
**بادية حيدر**

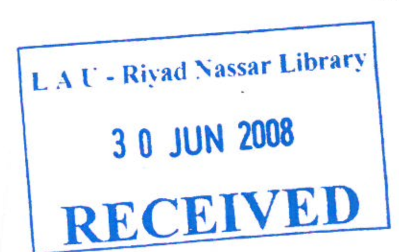
إخراج وتنفيذ:
**أحمد رياض سلمان**

# Maaloumat

A Monthly Periodical Journal
Published by The Arab Documentation Center & Assafir Newspaper

No. 46 September 2007

المدير المسؤول:
**أحمد طلال سلمان**




المركز العربي للمعلومات

بيروت الحمراء نزلة السارولا
هاتف: ٠١/٣٥٠٠٨٠ ـ ٠١/٧٤٣٦٠١
ص.ب. ٨٢٨ / ١٣٥ بيروت لبنان

e.mail: maaloumat@arabdocuments.info

لشراء النسخة الالكترونية:
www.arabicebook.com

الصور الموجودة في هذا العدد
هي بالتعاون مع جريدة «السفير»



Issn: 1993-8084

معلومات

## قسيمة الاشتراك

اشترك اليوم واحصل على حسم ٢٠ ٪

**نعم!**

أرجو قبول اشتراكي بالنسخة:

□ الورقية ~~٨٠~~$: ٦٥$

□ الالكترونية (PDF) ~~٨٠~~$: ٦٥$

الاسم: ..................................................

العنوان الكامل: ..................................................

..................................................

العنوان الالكتروني: ..................................................

مـدة الاشـتـراك: .................... عدد النسخ: ....................

طريقة الدفع:

○ نقداً

○ مرفق شيك بقيمة............ صادر لأمر المركز العربي للمعلومات

○ بطاقة اعتماد:

○ فيزا ○ ماستر كارد

رقم البطاقة: |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

تاريخ انتهاء الصلاحية: |_|_|_|_|



# المحتويات

## الدراسات



## تقديم

# مدرسة الأسر كما لم تردها إسرائيل

تشير آخر التقارير الصادرة عن وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية الى أن ١١٣٠٠ أسير فلسطيني وعربي من المناضلين الشرفاء لا يزالون يقبعون في السجون الإسرائيلية بينهم ٣٢٠ طفلاً، بالإضافة الى ٤١ نائباً فلسطينياً وعدد من رؤساء وأعضاء المجالس البلدية... و١٠٥ أسيرات حيث ترتكب بحقهم الفظائع والجرائم.. في محاولة يائسة من قبل سلطات الاحتلال لردع حركة المقاومة للاحتلال، وتصاعدها، واتساع قاعدتها الجماهيرية...وبهذا تشكل سياسة الأسر والاعتقال فصلاً متجدداً من فصول المأساة الناجمة عن الاحتلال، يضاف الى سياسة الإبادة والقتل الجماعي والتهجير والإبعاد ومصادرة الاراضي والممتلكات وهدم البيوت.. وفي دراسة لعبد الناصر فروانه أن إسرائيل اعتقلت لغاية اليوم نحو ٧٠٠ الف مواطن فلسطيني وزجت بهم في سجون ومعتقلات ومراكز توقيف ورثتها عن الانتداب البريطاني وأخرى بنتها بمواصفات خاصة، فانتشرت جغرافياً على طول الوطن وعرضه، ووصل عددها الإجمالي الى نحو ثلاثين، بالإضافة الى المعتقلات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني قبل تحريره من الاحتلال، والتي اعتقلت فيها سلطات الاحتلال فلسطينيين ولبنانيين، وأهمها أنصار والخيام. واوضح التقرير ان نحو ٦٠ الف أسير اعتقلوا خلال انتفاضة الاقصى وحدها عام ٢٠٠٠ ... بحيث ارتفعت نسبة المعتقلين الفلسطينيين لتشكل أكبر نسبة في العالم، بالإضافة الى ٧٦ أسيراً عربياً، منهم ٧ أسرى لبنانيون، يعيشون شروط اعتقال قاسية.

وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي شرعت التعذيب قانوناً في سجونها، وبات نهجاً أساسياً في معاملتها للمعتقلين والأسرى عموماً، حيث تعتبر توصيات لجنة «لنداو» عام ١٩٨٧، والتي أقرتها الكنيست، أول من وضع الأساس لقانون فعلي يسمح بتعذيب الاسرى، ويشكل حماية لرجال المخابرات. وفي تقرير نشرته منظمة العفو الدولية تحت عنوان «تجار الألم» تصدرت إسرائيل لائحة الدول من حيث إنتاجها وسائل تعذيب مختلفة، واستخدامها، والاتجار بها مثل القيود والسلاسل والأصفاد، وكراسي التكبيل، ومواد كيماوية تسبب الشلل مثل غاز الأعصاب والغاز المسيل للدموع والسموم المخدرة، وأجهزة الصعق الكهربائي. وكشفت «هآرتس» في تصريح حديث أن المحققين الإسرائيليين يستمتعون بتعذيب الأسرى لأنهم لا يحاسبون على أعمالهم

بحسب ذلك القانون، مستخدمين قرابة ثمانين شكلاً للتعذيب النفسي والجسدي في مختبرات الأسر.

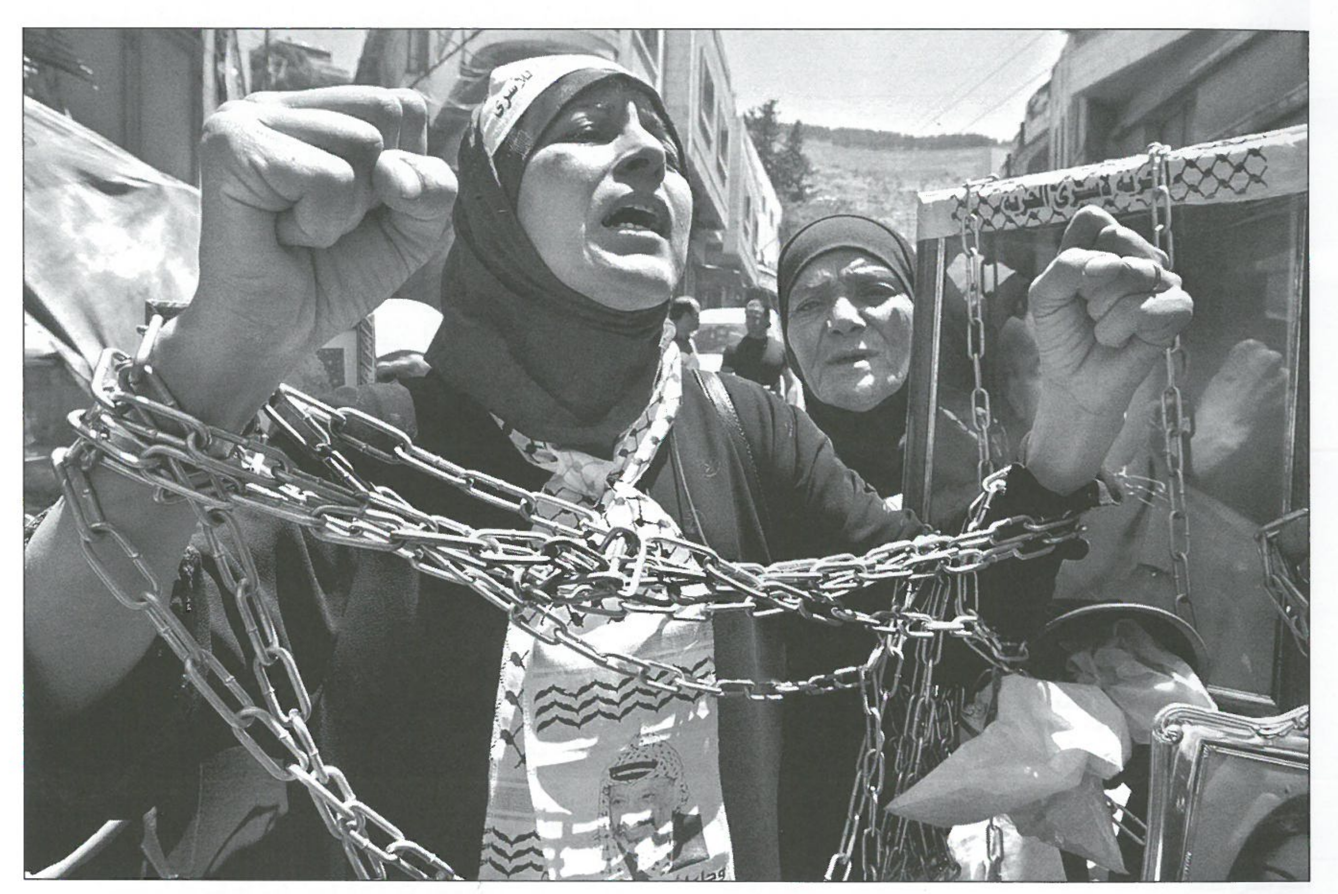
ومنذ قيام الاحتلال الصهيوني في العام ١٩٤٨ جرت عشرات العمليات البطولية لتبادل الأسرى بين الاحتلال الإسرائيلي ومصر وسوريا ولبنان و«حزب اللـه» ومنظمة التحرير الفلسطينية . ويشير الباحث المتخصص في شؤون الأسرى عبد الناصر فروانه الى تميز حركة حماس خلال العقدين الأخيرين عن غيرها فلسطينياً، اذ انها كانت الأكثر محاولة وتنفيذاً لعمليات أسر جنود صهاينة من أجل مبادلتهم بالأسرى. أما عربياً فيشير الى تميز «حزب اللـه»، وآخر محاولاته الناجحة كانت عملية «الوعد الصادق» في ١٢ تموز ٢٠٠٦، ليستنتج أن الحكومة الإسرائيلية تمكنت من تجزئة قضية الأسرى، وقسمت عملية الإفراج عنهم الى مراحل لم تحدد زمنياً، واستخدمتها غالباً كورقة ضغط في ما عرف بـ«الإفراجات السياسية».

لقد آن الأوان لوقفة جدية لمساندة «الحركة الوطنية الأسيرة» التي تتصدى لدور ريادي في النضال الوطني الفلسطيني والعربي، إذ شكل الأسرى - ولا يزالون - الصفحة المشرقة الثانية بعد الشهداء في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني والعربي ضد الاحتلال، وقد قدمت هذه الحركة ١٨٧ شهيداً قضوا في مواجهة السجان، محولين المعتقلات الى «أكاديميات ثورية» تخرج فيها الآلاف من المناضلين والقادة السياسيين والمثقفين العرب، فيما المجتمع الدولي لا يحرك ساكناً إزاء انتهاكات إسرائيل لجميع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الأسرى. وفي حين أن الإفراجات السياسية عن الأسرى ضمن استحقاقات اتفاقية أوسلو لم تضع حداً لعمليات الأسر الجماعي منذ انتفاضة الأقصى.. إن تحرير الأسرى بات واجباً بمقدار ما هو حقهم المشروع، فهم الاحتياط الاستراتيجي المؤجل في المعركة مع الاحتلال، ولا بد من السعي لاستعادتهم الى دائرة الفعل الإيجابي مزودين بأوسمة «مدرسة الأسر» ..كما لم تردها إسرائيل.



## الترتيب الزمني للوثائق والأحداث

# ٧٠٠ ألف فلسطيني دخلوا المعتقلات الإسرائيلية منذ العام ١٩٦٧



فلسطينية قيدت يديها خلال تظاهرة تطالب باطلاق سراح الاسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال الاسرائيلي.

كشف تقرير لوزارة الأسرى والمحررين أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم نحو ٧٠٠ ألف فلسطيني، أي ما يقارب ٢٥٪ من إجمالي عدد سكان القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

وأوضح التقرير، أن هناك نحو ٦٠ ألف أسير اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى، بقي منهم في المعتقلات ١٠٥٠٠ أسير تقريباً، منهم ٨٩٣٨ من الضفة الغربية (٨٥,١٪) و٨٤٠ من قطاع غزة (٨٪) و٥٢٠ من القدس (٥٪) و١٤٠ أسيراً من فلسطينيي الـ ٤٨ (١,٣٪) و٦٢ أسيرا عربيا، موزعين على قرابة ثلاثين سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف.

ولفت إلى أن هناك ٣٦٥ أسيراً معتقلين منذ ما قبل اتفاق أوسلو وما زالوا في الأسر، منهم ١٤٤ أسيرا من الضفة الغربية (٣٩,٥٪) وأقدمهم هو الأسير سعيد العتبة (٥٦ عاماً) والمعتقل منذ ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٧٧، ومنهم ١٣٩ أسيراً من قطاع غزة (٣٨,١٪) وأقدمهم سليم الكيال (٥٥ عاماً) والمعتقل منذ ٣٠ ايار (مايو) ١٩٨٣.

وأضاف التقرير أن هناك ٥١ أسيرا من الأسرى القدامى، من أبناء القدس، أي ما نسبته ١٤٪ وأقدمهم فؤاد الرازم، المعتقل منذ ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ و٢٢ أسيراً من مواطني الـ ٤٨ (٦ ٪) وأقدمهم وأكبرهم سناً هو الأسير سامي خالد يونس، وهو متزوج ومعتقل منذ ٥ كانون الثاني ١٩٨٣ وقد تجاوز السبعين عاماً من عمره، و٩ أسرى عرب (٢,٤٪) وأقدمهم وعميدهم هو الأسير سمير القنطار المعتقل منذ ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٩.

**وأوضح أن جميع الأسرى اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى، باستثناء ٥٥١ أسيراً كانوا معتقلين قبل ذلك، وما زالوا داخل الأسر.**

وقال ان أكثر من ٦٠٠٠ طفل، اعتقلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، منهم ٣١٠ أطفال لا يزالون رهن الاعتقال، ويشكلون ما نسبته ٣ ٪ من إجمالي عدد الاسرى.

وأشار إلى أن ٤ أطفال من الأسرى معتقلون إداريون دون تهمة، و١٦٨ طفلاً موقوفاً بانتظار المحاكمة، و١٣٨ طفلا محكوماً لمدة مختلفة، و٩٨ طفلا أسيراً مريضا ويحتاجون للعناية الطبية، أي ما نسبته ٣١،٦٪ من الأطفال الأسرى.

وأكد التقرير، أن ٩٩ ٪ من الأطفال، الذين اعتقلوا تعرضوا للتعذيب، وعلى الأخص وضع الأكياس في الرأس والشبح والضرب، وأن هناك نحو ٥٠٠ أسير، اعتقلوا وهم أطفال، و تجاوزوا الـ١٨ داخل السجن ولا يزالون في الأسر.

وبشأن الأسيرات، بين تقرير الوزارة، أن هناك أكثر من ٦٠٠ أسيرة اعتقلن خلال انتفاضة الأقصى، منهن ١١٦ أسيرة لا يزلن رهن الاعتقال، أي ما نسبته ١،١ ٪ من إجمالي عدد الأسرى والمعتقلين، وأن ٤ أسيرات لم يتجاوز عمرهن ١٨ عاماً.

ونوه التقرير إلى أن ٣ أسيرات وضعت كل منهن مولودها الأول داخل الأسر، خلال انتفاضة الأقصى وهن: ميرفت طه، ومنال غانم وقد تحررتا، وسمر صبيح، التي لا تزال في الأسر مع طفلها براء، **الذي يعتبر أصغر أسير في العالم.**

وذكر أنه في شباط (فبراير) الماضي وافقت إدارة سجن «تلموند» على إدخال الطفلة غادة جاسر زيتاوي، والتي تبلغ من العمر ٧ شهور إلى حضانة والدتها الأسيرة خولة محمد زيتاوي، وهي تعتبر أصغر أسيرة في العالم، حيث يسمح القانون الإسرائيلي للأم برعاية طفلها وإبقائه معها في السجن، حتى سن العامين فقط، ومن ثم يتم الفصل بينهما.

وبالنسبة لشهداء الحركة الوطنية الأسيرة داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية، بين التقرير أن ١٨٨ أسيراً استشهدوا، نتيجة التعذيب داخل أقبية التحقيق، ونتيجة الإهمال الطبي والقتل العمد بعد الاعتقال، منهم ٤٣ أسيراً قضوا نتيجة إهمال طبي، أي ما نسبته ٢٢،٩ ٪، و٧٠ نتيجة التعذيب، أي ما نسبته ٣٧،٢ ٪، و٧٥ نتيجة القتل العمد بعد الاعتقال، أي ما نسبته ٣٩،٩ ٪.

وكان آخر من التحق بقافلة شهداء الحركة الأسيرة هو المواطن المقدسي وائل يوسف القراوي (٣٤ عاماً) من حي الطور بالقدس المحتلة، والذي قضى بتاريخ ٩ اذار (مارس) ٢٠٠٧، وذلك بعد أن اعتقلته قوة من حرس حدود الاحتلال، واحتجزته في مركز شرطة البريد في شارع صلاح الدين بالقدس المحتلة، وشرعت في تعذيبه وانهالت عليه بالضرب المبرح بالأيدي والعصي وبأعقاب البنادق على جسده وصدره ورأسه، وبعد ساعات أعلن عن استشهاده.

**يذكر، أن هناك مئات من الأسرى استشهدوا بعد التحرر، ويرجع ذلك لأمراض السجن والتعذيب و طول فترة الأسر.**

وفي ما يتعلق بالسنوات التي قضاها الأسرى داخل السجون، أظهر التقرير أن ١٩٨ أسيراً أمضوا أكثر من خمسة عشر عاماً، منهم ٦٤ أسيراً أمضوا أكثر من عشرين عاماً، منهم ٢٨ أسيراً من الضفة الغربية، و٩ أسرى من قطاع غزة و١٢ أسيراً من القدس و١٠ أسرى من مناطق الـ ٤٨ و٤ أسرى من الجولان السوري المحتل، وأسير لبناني. وهناك ثمانية أسرى أمضوا أكثر من ربع قرن وأقدمهم الأسير سعيد العتبة المعتقل منذ ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧٧.

(«المستقبل»، ٢٢/٥/٢٠٠٧)

## الفلسطينيون في سجون إسرائيل بشهادة لجنة أممية

قدمت المحامية بثينة دقماق في العاصمة الأردنية شهادة **مؤسسة مانديلا لرعاية شؤون الأسرى** السنوية أمام اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني والعربي في السجون والمعتقلات، وهي لجنة يترأسها كيري أواسام من سريلانكا وتضم كلاً من موسى بوركير لاي من السنغال وعلي حميدون من ماليزيا.

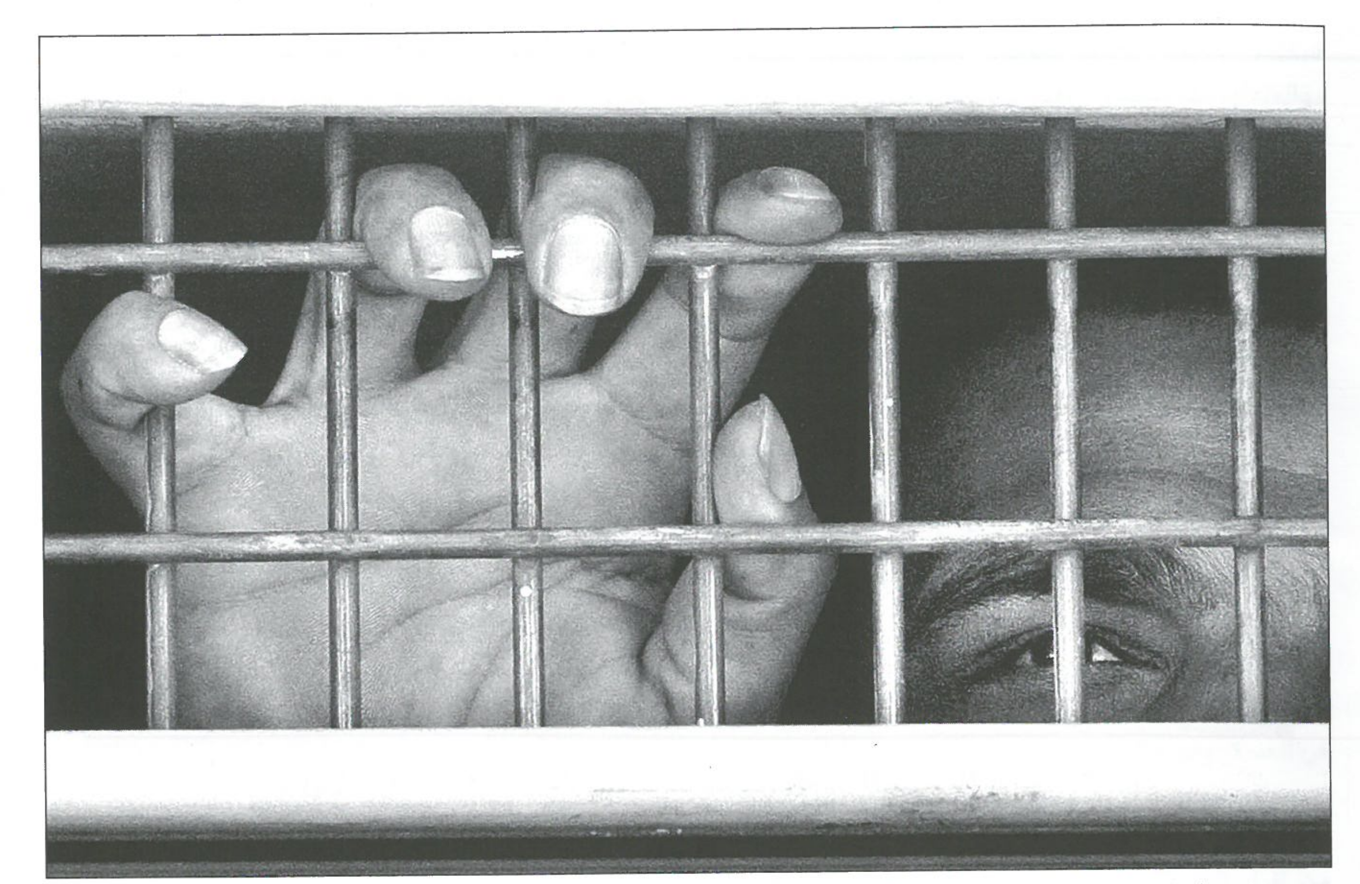
وتناولت شهادة دقماق أعداد الأسرى والأسيرات الفلسطينيين والعرب الذين تجاوز عددهم ١١ ألفا و٣٥٠ أسيراً، بينهم ٩٥ أسيرة اثنتان منهن مع أطفالهن، وحوالى ٤٢٠ طفلاً تحت السن القانوني وأكثر من سبعين أسيراً عربياً.

واستعرضت محامية مؤسسة مانديلا بإسهاب أوضاع الاعتقال والمعيشة والأوضاع القانونية والصحية للأسرى والأسيرات المحتجزين في أكثر من ٢٦ معتقلاً ومركز توقيف وتحقيق ومنشأة اعتقال، إذ يوجد ما يقارب الألف مريض خمسهم تقريبا يحتاجون العلاج المتواصل في المستشفيات.

وركزت الشهادة على الحالات المرضية والوفيات، وأوضاع الأسيرات خاصة الأمهات ومن أنجبن داخل السجون وما زال أطفالهن معهن في الأسر.







معتقل فلسطيني خلف قضبان سجن هداريم شمالي تل ابيب

وتناولت دقماق أوضاع الأسرى القدامى وكبار السن والأسرى العرب وأسرى القدس والـ٤٨ والجولان المحتل، والأساليب اللاإنسانية التي تنتهج وبينها العزل الانفرادي والتفتيش الذل وفرض العقاب الفردي والجماعي والغرامات المالية والإهمال الطبي المتعمد والحرمان من الزيارة. وأوضحت دقماق للجنة أن إسرائيل تنكل بالأسرى بممارسة النقل التعسفي وفصل الأخوة الأشقاء والآباء والأبناء، وعدم السماح لهم بالتجمع في سجن واحد، بكل ما لذلك من آثار سلبية على الأسرى وذويهم.

وقدمت شرحا مفصلا لسياسة التعذيب الجسدي والنفسي التي تمارسها أجهزة الأمن وإدارات السجون وبأشكال متنوعة. وطالبت دقماق المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة ولجنتها الخاصة، بتحمل مسؤولياتها وشددت على أن السلام لا يمكن أن يتحقق في المنطقة بأكملها إذا لم يطلق سراح الأسرى والأسيرات كافة دون قيد أو شرط أو تمييز.

(عاطف دغلس، موقع «الجزيرة نت»، ٣٠/٧/٢٠٠٧)

## تقرير عن تعذيب الأطفال في السجون العسكرية الإسرائيلية

يقول تقرير فلسطيني - أميركي مشترك أن الصبية الفلسطينيين يتعرضون للضرب بشكل منتظم ولمضايقات بدنية ونفسية خلال استجوابهم في سجون إسرائيل.

وقد سمي التقرير الذي وضعه الكاهن رياح أبو العسال بالكنيسة الأسقفية في الناصرة وثلاثة باحثين أميركيين «الأطفال في المعتقلات العسكرية الإسرائيلية». ويتضمن وقائع تفصيلية عن ١٧ حالة لقصر تعرضوا لسوء المعاملة ولم يقدم الكثيرون منهم إلى المحاكمة قط.

وقال الكاهن العسال في رسالة إلى عضو الكونغرس الأميركي لي هاملتون وهو رئيس لجنة خاصة بالشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي «لقد خلصنا إلى أن التعذيب البدني في أقصى صوره هو الإجراء المتبع أثناء احتجاز هؤلاء الأطفال

في المعتقلات العسكرية الإسرائيلية».

وتشير هذه الدراسة إلى أن الجنود الإسرائيليين ورجال شرطة الحدود الذين يقومون بدوريات في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحتلين ومحققين من جهاز الأمن الإسرائيلي الداخلي (شين بيت) وحراس السجون يشاركون في ضرب المعتقلين.

وجاء في الرسالة «هذه لست حالات فردية تعكس مشكلة في مؤسسة بعينها أو إدارة سجن بعينه ولكنها تعكس الظروف الفعلية التي يتعرض لها جميع الأطفال عندما تحتجزهم مؤسسات عقابية عسكرية في إسرائيل».

ويقول التقرير أن التعذيب البدني يبدأ فور القبض على الشبان في غارات ليلية على منازلهم في مخيمات لاجئين تابعة للأمم المتحدة بالضفة الغربية وقطاع غزة.

وقال كثيرون من الشبان أنهم تعرضوا للركل والوطء بالأقدام في شاحنات الجيش في طريقهم إلى مراكز الاستجواب.

ويقول التقرير «تعرض الجميع للإذلال بطريقة منتظمة وللاعتداء بالضرب والتعذيب خلال استجوابهم واعتقالهم وحرموا جميعاً من الإجراءات القانونية الكاملة الواجبة».

ومضى التقرير يقول أنه وضعت على أعين الأطفال عصابات في معظم الأحوال وأجبروا على أن يقفوا أياماً وقد رفعوا أيديهم وحرموا من النوم وأرغموا قسراً على الاستحمام بمياه باردة وأوسعوا ضرباً على بطون أقدامهم أو ألقي بهم على الأراض وركلوا بالأقدام.

**وخلص التقرير إلى أن «الكثيرين من الأطفال قد «اعترفوا» تحت التعذيب بارتكاب أعمال لا صلة لهم بها من أجل أن يكف رجال الجيش أو المحققون التابعين لجهاز الأمن الداخلي عن تعذيبهم جسدياً».**

(«السفير»، ١٩٨٧/٧/٢٠)

## شهادة جندي إسرائيلي تفضح وحشية العدو الصهيوني

«رجعت إلى بناية الحاكم العسكري، بعد أن تناولت وجبة الإفطار في البيت، فوجدت نفسي أمام مشهد مألوف: ولد عمره ١٢ عاماً، يقف في مركز الساحة، منكمش على نفسه، ويداه تغطيان وجهه، ومن حوله ضابط حرس الحدود، وجنديان آخران، وثلاثتهم ينهالون عليه ركلاً، من قدم إلى أخرى، ويضربونه على وجهه، يقذفون به من يد إلى أخرى. وقفت مذهولاً، فالولد الذي لم يبلغ ١٢ عاماً بعد، يغرس في مخيلته أشياء سوف لا تغيب عنه مدى حياته.

وفجأة توقفت سيارة، وأنزل منها ثلاثة أولاد آخرين، وقيل لي أن تهمتهم هي تهديد أصحاب الحوانيت في مركز مدينة البيرة. والمشهد الذي جرى أمامي كان أشد هولاً من كل المشاهد التي رأيتها في حياتي. تنكل وعنف وقساوة، لم أر مثلها قبل ذلك.

**أسلوب الاعتقالات:** في ساعة متأخرة من الليل، نخرج لتنفيذ بعض الاعتقالات في القرى المجاورة. نعتقل شباباً متعددين، وتهمتهم إننا نشك بأنهم يخالفون النظام والقانون، وبعضهم متهمون بالقيام بأعمال إرهابية معادية. وتخرج قوة كبيرة في ثلاث سيارات... الجو بارد، والشعور منغص ثقيل على القلب. نتوقف قليلاً بجانب البيت الأول، وندور حوله، ثم نوقظ مختار القرية رجل كهل، يعرف أنهم ليسوا قادمين إليه، ولكنهم سيستغلونه فإذا أطلق النار من البيت فإنه سيكون أول من يصاب، وهو يعرف ذلك أيضاً، ويعرف بأن هذا هو السبب لإحضاره إلى هناك.

ندخل إلى الداخل. العائلة ليست نائمة بعد، نشاهد الخوف في عيونهم، وهناك هدوء متوتر في الغرفة، والمختار يشرح سبب قدومنا. وتنفجر الوالدة بالبكاء، وتتوسل إلينا بأن لا نأخذ ابنها، أما ضابط حرس الحدود، فإنه يسكتها بقساوة، وفجأة تغير الأم من ملامح وجهها، ومن خلال الخوف اللئيم، تظهر قوتها ويطفو كبرياؤها، وتنهر الضابط كي يتصرف بأدب في بيتها.

طيلة هذا الوقت، لم ينبس الولد الشاب بكلمة، ولكن عيناه تتراكضان خوفاً وكراهية وتظهران ما يدور في قلبه. جرى تفتيش في البيت، وبعد ذلك أخذنا الشاب، قيدنا يديه ودفعناه أمامنا.

نصل إلى مخيم هادئ للاجئين. الناس نيام في معظم البيوت، تقرع الباب بعد أن نكرر أسلوب «إحضار المختار»، والدوران حول البيت، ومن الداخل نسمع صراخ طفل.

لم أدخل هذه المرة، فقد فضلت البقاء في الخارج. وفي أثناء





عملية تنفيذ الاعتقال يقضي شرطيان من شرطة حرس الحدود وقتهما بتعذيب الشاب الصغير. يشتمانه، ويهينانه ويضربانه ولكنهما لم يجرحاه. هذه هي صورة واحدة من عشرات صور الاعتقالات التي اشتركت فيها، وجميع هذه الصور متشابهة في جميع الحالات، مع اختلاف بسيط من هنا وهناك.

**اعتقالات من أجل تنظيف الخزان:** في إحدى الأمسيات، أحضرت إلى مركز الحاكم العسكري (في مدينة رام الله) مجموعة تضمنت ما يقارب ٣٠ شاباً، و«خزناهم» طيلة الليل في ساحة مكتب الحاكم العسكري.

وفي الصباح، بعد أن استيقظنا، كانت الشمس مشرقة واليوم جميلاً، وكانت الساحة مليئة بالشباب الفلسطيني الذين أنهوا تنظيف الساحة بكل دقة، حيث جمعوا القمامة، ونظفوا أدوات المخزن، وغسلوها ورتبوها. ووضبوا شبكات الدبابات وغسلوا الأجهزة الحربية وغيرها من الأعمال. باختصار كانوا محجوزين كعمال.

علمت أنه كان مقرراً أن تجري غداة ذلك اليوم زيارة تفتيشية في المعسكر وفي حالته الحاضرة، فإنه لم يكن في إمكان المخيم أن يجتاز التفتيش، ولكن مع زيادة عدد القوى البشرية العاملة (أي المعتقلين) توفر للمعسكر هذا المجال. وقد عهد إلى ثلاثة من أفراد الشرطة، المدججين بالسلاح بحراسة هؤلاء الأولاد، وكانت مهمتهم إعطاء الاوامر لهم.

خلال ذلك الوقت، دخل أحد الحراس غرفة الوحدة الخاصة بنا، وطلب منا بأن نترك الغرفة لكي يتمكن من إرسال بعض الأولاد لتنظيف غرفتنا، ولكننا طردناه من الغرفة بعنف.

بعد ذلك ذهبت للحمام، فوجدت أن الحمام والمراحيض قد نظفت جميعها دون معرفتنا. وعندما توجهت إلى ضابط المخازن المسؤول مستفسراً عن هذه الظاهرة، رد علي بكل ثقة: لماذا الاستغراب؟ يجب أن يعملوا (هؤلاء الأولاد) قليلاً، لأن الأكل ليس بالمجان. وسألته إذا كان قادراً على اجتياز التفتيش الذي سيمر به المعسكر دون مساعدة هؤلاء الأولاد، وكان رده: لم تكن هناك أي إمكانيات... ولكن... بمساعدتهم نعم. وقد كان يشغلهم من طلوع الشمس وحتى هبوط الظلام.

**تجويع المعتقلين:** في الليل كان الأولاد يحتجزون في المخزن، دون طعام، وعندما مررت مرة بجانب غرفتهم قال لي أحدهم عن طريق حلقة الباب «لم يحضروا لنا الأكل» ذهبت إلى المطبخ، وطلبت بأن يقدم لهم الطعام، وقد سمعت رداً واحداً من كل من توجهت إليه: ليموتوا.

توجهت إلى ضابط المطبخ، حيث رد علي بأسلوب مشابه، وبعد محاولات عديدة، وافق على أن يعطيني بعض الخبز والزبدة، وعلبة شوكولاته، حينئذ شعرت بالخجل.

وتكررت القصة في الليالي التي تلت، ليس بالنسبة للطعام فقط، بل بالنسبة للبطانيات و«الفرش»، حيث لم تعط هذه الأشياء إلى ستة من المعتقلين، اعتقلوا خلال الليل. لقد كانت ليلة باردة بصورة غير طبيعية.

توجهت إلى كل ضباط الحكم العسكري الذين رأيتهم، وقوبلت عند جميعهم بالإهانة، وبعدم الاكتراث، وببرودة يمكن صياغتها بجملة «ما شأنك بهذا».

اتهمني البعض بأنني عضو في حركة «السلام الان»، لا سمح الله، وحتى الضابط المسؤول في تلك الليلة، تغاضى عن وجودي، وعندما لم أتوقف عن ملاحقته، هددني واتهمني بالوقاحة وقال لي: «أبله» وأضاف بأنه لن يعطيني البطانيات و«الفرش» لأي منهم. واشتبكت معه في مواجهة كلامية قاسية، ولكنني لم أحصل على البطانيات و«الفرش».

**تفريق مظاهرة في مدرسة البنات الثانوية:** خلال فترة خدمتي في الاحتياطي، استدعينا مرات عديدة لمعالجة حوادث خرق النظام في مدارس المنطقة.

وفي إحدى الحالات استدعينا إلى مدرسة البنات، حيث رفضت الطالبات الدخول إلى قاعات الدراسة وفضلن البقاء في الساحة، رددن الأغاني القومية، وكما علمنا، فإنهن رفعن العلم الفلسطيني أيضاً، والذي لم أره عندما وصلت إلى المدرسة. جماعة من الشابات وقفن في مدخل المدرسة وغنين أغاني قومية. ويجدر بي أن أذكر هنا بأن التعليمات التي أعطيت لنا، كانت تحذر علينا دخول المدارس باستثناء الحالات الخطيرة جداً لخرق النظام.

وعندما وصلنا إلى المدرسة، هربت الفتيات داخل المدرسة، وتفرقن في الصفوف. عندها قفز ضابطان من رجالات الحكم العسكري من سيارتهما وقالا للقائد: تعال لنخرجهن إلى الخارج ونلقنهن درساً، ونطلق على أرجلهن الرصاص.

ولكن الضابط الذي كان مسؤولاً عنا رفض هذا الطلب ولذا فإننا لم ندخل نحن.

ضابط مخابرات بدرجة نائب رئيس، قال لي بأنه في المعتقل الموجود في رام الله، يوجد مكان لـ ٥٠٠ شخص فقط، ويوجد فيه الآن أكثر من ٩٥٠ أسيراً ومعتقلاً.

ونفس الضابط تفاخر أمامنا بأن لديه الصلاحيات باعتقال أي إنسان لمدة ١٨ يوماً دون أن يقدم تقريراً بذلك، أما الضابط فهو شاب عمره ٢٠ سنة تقريباً.

(وزع عضو الكنيست أوري أفنيري هذه الشهادة على أعضاء الكنيست،
«الشرق الأوسط»، ١٩٨١/٤/١٢)

# السجون المركزية فى دولة الاحتلال

..منذ انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي في أيلول العام ٢٠٠٠ اعتقل ما يقارب من ٤٠ ألف مواطن فلسطيني، من بينهم ثلاثة آلاف طفل وأكثر من مائتي فتاة وامرأة.

ويقدر عدد الذين دخلوا المعتقلات الإسرائيلية منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن حوالى ٨٠٠ ألف مواطن فلسطيني. أما اليوم فعدد الأسرى والمعتقلين ٨٥٠٠ أسير منهم مئات النساء والمرضى وكبار السن والأطفال التى تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ ـ ١٧ عاماً.

يتوزع المعتقلون على ٢٧ سجناً: نفحة، رامون، عسقلان، جلبوع، شطة، بئر السبع (ايشل العزل ـ وايشل السجن ـ وهوليكدار)، الرملة، تلموند، هداريم، الجلمة، المسكوبية، حواره، بيت أيل، عتليت، كفاريونا، والمعتقلات وهي: (مجدو، النقب، عوفر)، والسجن السري وغيرها من أماكن الاعتقال..

وقد ضربت إسرائيل بكافة الاتفاقيات والقوانين الدولية بعرض الحائط:

• فالأمر العسكري ١٣٢ يسمح باعتقال الأطفال الفلسطينيين ما بين (١٢ ـ ١٤)عاماً.

• الأمر العسكري ١٥٠٠ لعام ٢٠٠٢ الذي يسمح باحتجاز الأطفال الفلسطينيين والأسرى لفترة من دون محاكمة.

• الأمر العسكري ١٠١ الذي يسمح بعقوبة عشر سنوات للمشاركة في تجمع تعتبره إسرائيل تجمعاً سياسياً يضم عشرة أشخاص فأكثر.

• الأمر العسكري رقم ١٥٠٠ في ٢٠٠٢/٤/٥ والذي يسمح باعتقال أي فلسطيني دون إبداء الأسباب والاحتجاز مدة ١٨ يوماً دون أي إجراءات قانونية.

• الأمر العسكري ٣٧٨ لسنة ١٩٧٠ والذي يعطي لقائد المنطقة العسكري حق تشكيل محاكم عسكرية يكون رئيسها وقضاتها ضباطاً في الجيش بغض النظر عن أهليتهم القانونية.

• أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بتاريخ ١٩٩٩/١١/١٨ **قراراً يسمح باستخدام التعذيب الجسدي وممارسة الهز العنيف. فإسرائيل الدولة الوحيدة التي تبيح التعذيب وبقرار من أعلى سلطة قضائية.**

• بعد اندلاع الانتفاضة في ٢٠٠٠/٩/٢٨ أصدرت محكمة العدل العليا قراراً لجهاز الأمن العام «الشين بيت» أجاز للمحققين حرمان المعتقل من النوم، واعتبرت المحكمة أن ذلك إجراء قانوني..

• لمصلحة السجون منشآت حبس منتشرة في جميع أرجاء البلاد. ويقيم في السجون بناء على أمر من المحكمة المدنية والعسكرية ما يزيد على ١٠,٠٠٠ سجين ومعتقل (مدني وأمني). وفي معظم منشآت الحبس يقيم سجناء ومعتقلون جنائيون وفي بعضها ـ فلسطينيون أمنيون..

والآن نتطرق إلى تفاصيل تركيبة كل سجن على حدة وفق إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية ووفق إحصائية وزارة الأسرى لشهر نوفمبر ٢٠٠٥م.

**سجن نفحة الصحراوي:** يقع سجن نفحة في الداخل الجنوبية من بلدة ميتسبيه رامون في النقب. لقد أنشئ هذا السجن عام ١٩٨٠، بهدف سد الحاجة لحبس السجناء الأمنيين الخطرين وعزلهم عن المراكز السكانية.

ويعتبر هذا السجن منشأ يحافظ فيه على الدرجة القصوى من الأمن.

ملاك السجن ٨٤٨ سجينًا.

يحتوي السجن على:

٩ أجنحة حبس للسجناء المحكومين والمعتقلين الأمنيين.

جناح حبس واحد لسجناء العمل.

أنواع السجناء :وفق إحصائية وزارة الأسرى والمعتقلين يوجد فى سجن نفحة٧٣٢أسيراً أمنياً فلسطينياً، ووفق إحصائية إسرائيل يقيم في السجن ٤٨ سجينًا جنائيًا من سكان إسرائيل يخدمون هناك كسجناء العمل.

يعمل في الوحدة ٢٢٢ شرطياً تقريبًا، أغلبيتهم من القطاع الأمني.

**سجن شطة:** لقد تم افتتاح هذا المنشأ عام ١٩٥٣ في قلعة تايغرت وفي مبنى خان من أيام الحكم العثماني.

يتمكن السجن من استيعاب ٨٠٠ سجين جنائي وأمني يحكمون على قضايا مختلفة.

**ويعتبر المستوى الأمني في هذا السجن على درجة أمن قصوى.** في عام ١٩٥٨ طرأ «تمرد شطة» بحيث استولى سجناء أمنيون على سجانين ـ خلال التمرد وقتلوا سجانين: ألكسندر يغر ويوسف شيفاح..

وفق إحصائية وزارة الأسرى والمعتقلين يوجد فى سجن شطة ٤٢٦ أسيراً أمنياً فلسطينياً.







أسرى فلسطينيون في سجن عسقلان

وإسرائيل تقول: يقضي في سجن شطة سجناء جنائيون وأمنيون ومن أبناء الأقليات. ويحكم على السجناء بسبب قضايا متنوعة.

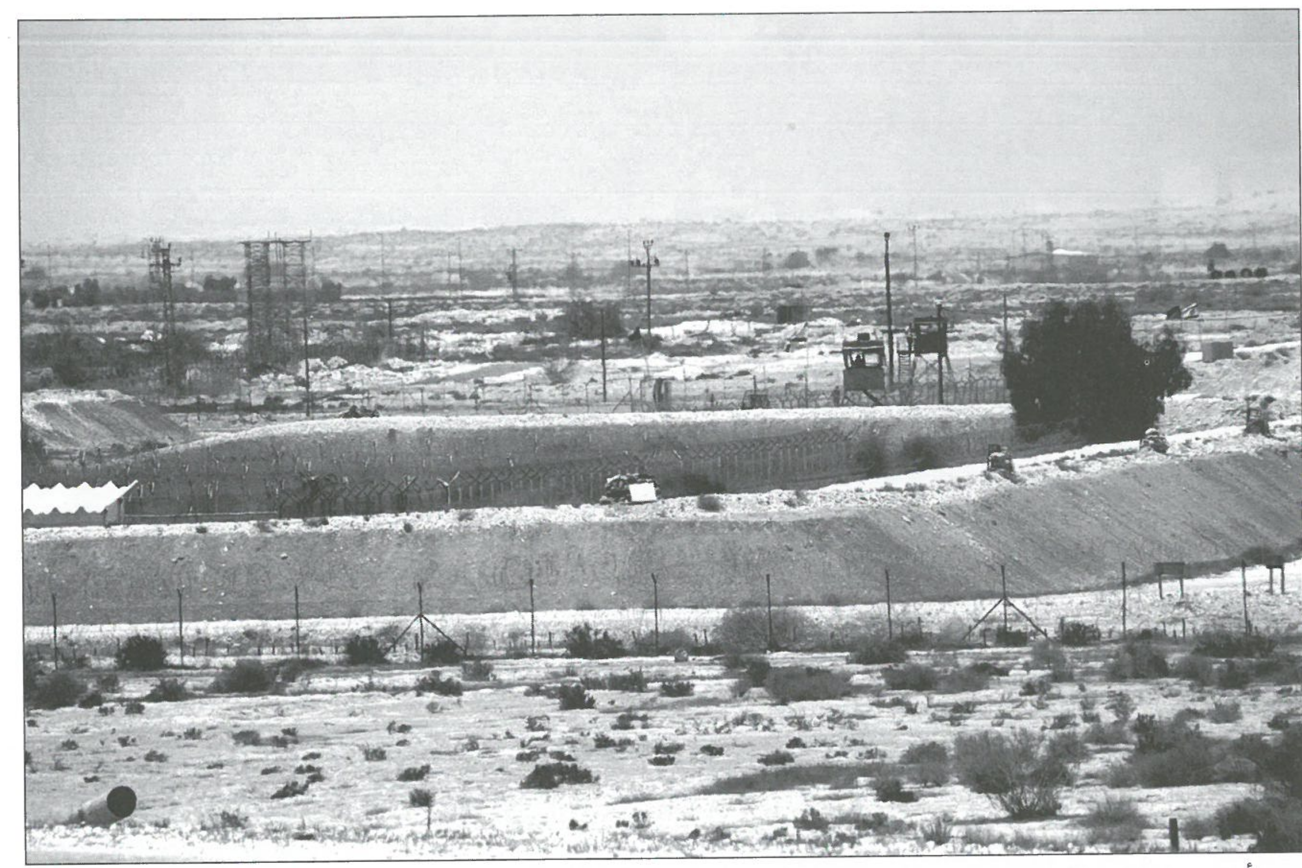
**سجن شيكما (المجدل ـ عسقلان):** افتتح سجن شيكما في أواخر الستينات في مبنى تم استخدامه كمركز الشرطة في عسقلان.

في عامي ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ مع ازدياد الأعمال الفدائية التي قام بها السكان الفلسطينيون ارتفع عدد المعتقلين منهم. وعلى حد قول إدارة مصلحة السجون ـ دعت الحاجة الفورية إلى افتتاح منشأ حبس لهؤلاء المعتقلين. وقد تم تسليم مركز الشرطة إلى مصلحة السجون، وتقرر أن هذا المبنى يصبح منشأ حبس في الدرجة القصوى من الأمن.

أنواع السجناء: وفق إحصائية وزارة الأسرى والمعتقلين يوجد فى السجن ٥٠٨ أسرى أمنيين فلسطينيين. يقيم في سجن شيكما ٦٥٠ سجينًا تقريبًا يوزعون على ١٢ جناحًا من ضمنهم سجناء أمنيون فلسطينيون حكم عليهم بالسجن لفترات طويلة، وموقوفون وسجناء جنائيون إسرائيليون، وسجناء في العزل ورهن التحقيق.

يعمل في الوحدة ما يزيد على ٢٠٠ رجل سلك معظمهم من القطاع الأمني والباقي من مجال الإدارة.

**سجن أوهالي كيدار ـ بئر السبع المركزي:** يحتوى هذا السجن على مئات من المعتقلين الامنيين الفلسطينيين من مناطق متعددة، وكان قبل تأسيسه جزءاً لا يتجزأ من سجن إيشل (سجن بئر السبع في ذلك الوقت). في البداية كان منشأ للمعتقلين من جنوب البلاد حتى الانتهاء من الإجراءات القضائية بحقهم. لهذه الغاية خصصت أربعة أقسام من البناء الصلب. في عام ١٩٩٣ أضيفت ٣ أقسام تشمل ٣٠٠ أماكن حبس للسجناء الذين يحكم عليهم بالسجن لفترة حتى ٧ سنوات، ومنذ ذلك الوقت تغير التعريف والهدف لهذا السجن، وبدلاً من معتقل أصبح سجنًا فيه أحكام عالية.و وفق إحصائية وزارة الأسرى والمعتقلين يوجد فى السجن ٥٦٩ أسيراً أمنياً فلسطينياً، ووفق ما تقول إسرائيل: يعتقل في أوهالي كيدار معتقلون حتى الانتهاء من الإجراءات القضائية، والسجناء المحكومون على درجة أمن قصوى، وأوهلى كيدار فيه ثلاثة أقسام للأسرى الفلسطينيين. وفي أوهالي قيدار ٧ أقسام حبس لسجناء جنائيين وكذلك ٥ أقسام فرعية مخصصة للسجناء



سجن أنصار - ٣ في صحراء النقب

والمعتقلين ذوي الميزات الخاصة، مثل: قسم غير المدمنين على المخدرات للمحكومين، وقسم غير المدمنين على المخدرات للمعتقلين، وقسم لليهود المتدينين الخ. يستعمل سجن أوهالي قيدار منشأ انتقال إقليمياً وقطرياً. على حد قول ادارة مصلحة السجون يعمل في السجن ١٨٣ فرداً من القطاعات المختلفة: الأمن والإدارة والعلاج.

**سجن إيشل - بئر السبع المركزي:** في عام ١٩٧٠ انتهى بناء سجن «إيشل»، السجن الأول في البلاد الذي تم بناؤه ليستعمل منشأ حبس لاستيعاب ٩٠٠ سجين تقريبًا، ودرجة الأمن فيه قصوى. يتألف السجن من ١٤ قسماً من أنواع مختلفة أضيفت مؤخرًا ٣ أقسام للسجناء الأمنيين. وفق إحصائية وزارة الأسرى والمعتقلين يوجد فى السجن ٥٢٨ أسيراً أمنياً فلسطينياً.

وعلى حد قول إدارة مصلحة السجون يقيم في السجن سجناء حكم عليهم بالسجن لفترات مختلفة على قضايا مختلفة. يعمل في السجن ٣٠٠ فرد تقريبًا من القطاعات المختلفة: الأمن والإدارة والعلاج.

**سجن هداريم:** تم تصميم وبناء معتقل «هداريم» بأسلوب حديث. بني المعتقل بحيث تكون كل وحدة مستقلة وجميع أجنحته متشابهة. يقيم معتقلان أو ثلاثة في حجرة واحدة تشمل المنافع. ويحتوي كل جناح على قاعة أكل وكنيس لليهود وغرفة غسيل. بسبب الزحمة في السجون يقيم في هذا المعتقل محكومون أيضًا. يقضي فيه ٨٤٠ معتقلاً ومحكومًا بدرجة أمن قصوى.

أنواع السجناء: وفق إحصائية وزارة الأسرى والمعتقلين يوجد فى السجن ٢٧٥ أسيراً أمنياً فلسطينياً معظمهم من قيادات الحركة الوطنية الأسيرة ومن ذوي الأحكام العالية.ووفق ما تقول إسرائيل: أغلبية المعتقلين في معتقل «هداريم» لم تنته الإجراءات القضائية في قضيتهم. يتميز هذا النوع بعدم الثبات وبعدم التأكد فيما يتعلق بمستقبلهم. ونتيجة ذلك - تكثر الضغوط والتوترات. بالإضافة إلى ذلك يوجد في السجن قسمان ٣+٨ مخصصة للسجناء الأمنيين ذوي الأحكام العالية. يعمل في الوحدة ٢٣٧ رجل طاقم تقريبًا من مجالات مختلفة: الأمن والإدارة والعلاج.

**سجن نيفيه تيرتسا:** أنواع الأسيرات: وفق إحصائية وزارة الأسرى والمعتقلين يوجد فى السجن ١١٥ أسيرة فلسطينية. إسرائيل تقول عن خلفية السجن: سجن «نيفيه تيرتسا» الذي أنشئ عام ١٩٦٨ **هو سجن النساء الوحيد في إسرائيل**. درجة الأمن في السجن هي درجة قصوى، وهو مخصص لإقامة ٢٢٠





سجينة ومعتقلة من إسرائيل - ومن الأسيرات الفلسطينيات.

من المهم جداً أن نذكر بأن الأطفال مع أمهاتهم الأسيرات الفلسطينيات يتعرضن للضرب والغاز السام أثناء القمعات، وأكبر دليل على ذلك الطفل الأسير نور غانم وهو أقل من سنتين - تعرض مثل الأسيرات للغاز المسيل للدموع والإرهاب والرعب. يعمل في السجن ١٠٠ فرد. ٨٠٪ منهم نساء و- ٢٠٪ رجال من القطاعات المختلفة: الأمن والإدارة والعلاج.

**سجن أيالون - الرملة:** يقع سجن «أيالون» في منطقة الرملة - اللد. وأنشئ السجن عام ١٩٥٠ في مبنى «تايغرت» كان في الماضي مركزًا للشرطة البريطانية. يسع السجن لاستيعاب ٨٠٠ سجين. وفق إحصائية وزارة الأسرى والمعتقلين يوجد فى السجن ٧٨ أسيراً أمنياً فلسطينياً، ووفق ما تقول إسرائيل: يقيم في هذا السجن سجناء حكم عليهم بفترات طويلة. توجد في السجن أقسام كثيرة مخصصة لأنواع خاصة من السجناء مثل: قسم للسجناء اليهود المتدينين يعيش فيه السجناء على نمط حياة ديني يشمل الدراسات في المدرسة الدينية والفعاليات التوراتية، وكذلك قسم لسجناء غير مدمنين على المخدرات، وقسم الفصل. يعمل في السجن ٣٠٠ فرد تقريبًا من القطاعات المختلفة: الأمن والإدارة والعلاج. وتعمل في السجن ضابطات وسجانات في مهمات الأمن، والسجانات وقائدات الأقسام.

وفى سجن الرملة أيضاً مستشفى الرملة (مراج) وهو لا يصلح أن يكون مخزناً للمبيعات ولا تتوافر فيه أدنى الاحتياجات الصحية او الخدمات الطبية، وقضى فيه وفي السجون بعامة ما يقارب من ١٧٥ شهيداً نتيجة الإهمال الطبي. وبه الآن ٣٥ أسيراً مريضاً فلسطينياً يعانون أمراضاً مختلفة.

**سجن نيتسان - الرملة:** من أسوأ ظروف السجون فى إسرائيل عزل الرملة نيتسان الذي افتتح عام ١٩٨٨وعاش فيه أبطال الانتفاضة الأولى ممن نفذوا عمليات بطولية وجريئة ولازالوا في السجون رغم آلاف المحررين فى عملية السلام..وهنالك من مكث في العزل حتى إغلاقه في ١٩٩٣م بعد إضراب مفتوح عن الطعام سنة ١٩٩٢ لما يزيد عن ١٥ يوماً..

كانت بداية معتقل نيتسان في منشأ أقيم عام ١٩٧٨ داخل سجن «أيالون» وسمي «معتقل الرملة». وفي عام ١٩٨١ استبدل اسمه إلى «نيتسان» على اسم غوندار روني نيتسان الذي كان مدير السجن حينئذ، والذي قتل نفس العام أثناء دوامه. يسع هذا المعتقل حوالى ٧٤٠ معتقلاً وسجينًا من المنطقة الوسطى، ودرجة الأمن فيه قصوى. يعمل في المنشأ مركز قطري للسجناء المحكومين البالغين. ويقوم بمهمة توزيع السجناء على منشآت الحبس المختلفة. يشمل مركز التشخيص طاقماً متعدد المهن: ضابط علاج المدمنين على المخدرات، أخصائي تشخيص لملائمة العمل، وعلماء النفس الذين يجرون تشخيصات الذات. وفي نفس الوقت يتم التشخيص المخابراتي والطبي الذي يشمل رأي عالم الاجتماع - هذا كله فيما يتعلق بالجنائيين الإسرائيليين المدمنين. في معتقل «نيتسان» يقيم معتقلون لم تنته الإجراءات القضائية بالنسبة إليهم بعد، وكذلك أسرى محكومون يصلون إلى المنشأ بهدف توزيعهم على السجون الأخرى. وفي المعتقل أقسام أخرى خاصة وهي: قسم مخصص للسجناء المتحاجين إلى الحماية، وقسم انتقال قطري يبيت فيه في الليالي معتقلون وسجناء من جميع السجون في طريقهم إلى المحاكم المختلفة. من منتصف عام ٢٠٠٢ يوجد في نيتسان قسمان للمعتقلين الأمنيين أيضًا. يعمل في السجن ٢٠٠ فرد تقريبًا من القطاعات المختلفة: الأمن والإدارة والعلاج.

ولا يفوتنا التطرق الى:

١ـ **سجن التلموند** للأشبال الفلسطينيين مَن هم دون الثامنة عشرة من العمر وعددهم ١٨٠ شبلاً فلسطينياً لا يتمتعون بأي من الظروف التي تم ذكرها أعلاه، وهم معتقلون بظروف صعبة جداً فى سجن تلموند في منطقة هشارون والذي يضم سجن هداريم وسجن الأسيرات الأمنيات كلاً على حدة.

٢ ـ **سجن جلبوع** الموجود بالقرب من بيسان وجبال جلبون وهو خمسة أقسام للأسرى الفلسطينيين الأمنيين وعددهم ٨٧٣ أسيراً.

٣ ـ **سجن الدامون** وبه ٣٦٤ أسيراً فلسطينياً.

٤ ـ **وكل من سجن بيت ايل - والمسكوبية - وايرز - وقدوميم - والجلمة - وكفار عتسيون - وعتليت - وبيتح تكفا - وحوارة - وسالم - والمجنونة - ومجموع الأسرى الأمنيين الفلسطينيين فيها ٢٨٠ أسيراً.**

كما أن هنالك معتقلين أمنيين يتوزعون في ظروف قاسية أشبه بمعسكرات الاضطهاد النازية على ثلاثة معتقلات هي:

١ ـ **معتقل مجدو** وبه ٦٤٥ معتقلاً فلسطينياً معظمهم من الشمال.

٢ ـ **معتقل النقب** وبه ٢٣٠٠ معتقل فلسطيني منهم ٧٠٠ معتقل إداري.

٣ ـ **معتقل عوفرا** وبه ٨٤٠ معتقلاً فلسطينياً.

(الأسير المحرر رأفت حمدونة،
موقع الأسرى للدراسات والأبحاث الإسرائيلية،
٢٠٠٦/٨/٢٠)

# مجمل عمليات تبادل الأسرى
# وأبرز الإفراجات السياسية منذ العام ١٩٤٨ وحتى ٢٠٠٦

شهد الصراع العربي ـ الصهيوني منذ العام ١٩٤٨ العديد من الحروب العربية ـ الصهيونية الكلاسيكية وحروب الاستنزاف، بالإضافة لظاهرتي المقاومة الوطنية الفلسطينية واللبنانية. وهذا الصراع أسفر عن اعتقال قوات الاحتلال الصهيوني لقرابة ٨٠٠ ألف مواطن من أبناء شعبنا الفلسطيني، والالاف من الجنود والمواطنين العرب، والعشرات من جنسيات أخرى مختلفة. فيما اعتقلت القوات العربية أكثر من ألف أسير صهيوني، كما أسرت فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية العشرات من الجثث والجنود الصهاينة.

وارتفاع عدد الأسرى الفلسطينيين له أسبابه، أولها الوجود المباشر لقوات الاحتلال الصهيوني المدججة بالسلاح في كل شارع ومخيم، مع امكانية وصولهم لكل بيت واعتقال أفراده العُزل بسهولة. **ونسبة المعتقلين الفلسطينيين تعتبر أكبر نسبة في العالم إذا ما قيست بعدد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.** ولا يقتصر الأمر على هذا الرقم الضخم، بل أن أضعاف أضعاف هذا الرقم عانوا أيضاً من الاعتقال وآثاره، حيث إن مرارة الاعتقال وآثاره تمتد لتطول الأهل والأبناء والأقارب.. ولكل أسير حكاية وقصة بل حكايات وقصص. وهذا يعني أيضاً بأن سياسة الاعتقال شكّلت ـ ولازالت ـ ظاهرة طالت كل مخيم ومدينة، كل بيت وأسرة.. الاعتقال أصبح مفرداً ثابتاً في القاموس الفلسطيني، ومن أبجديات الحياة الفلسطينية، فالطفل الفلسطيني وقبل أن يولد يكون قد تعلم أبجديات الفقر والدمار وأحياناً الموت، وإن كتبت له الحياة يكون قد تهجى مفردات الاحتلال والسجن والتعذيب والقتل، وقد يولد على المعابر والحواجز العسكرية أو في غرف السجون، ويكبر فيها ويتغذى على مشاهد السجن والسجان، ويتعلم على شبابيك الزيارة.

**ويبقى من حق المعتقل الفلسطيني والعربي أن يحلم بالحرية وأن يتسلح بأمل التحرر إما بانتهاء فترة محكوميته، أو ضمن عملية تبادل أسرى، أو من خلال المفاوضات السياسية، والأخيرة ازدادت بعد اتفاق أوسلو.** ومن الأهمية بمكان هنا التأكيد على أنه واجب الأمتين العربية والإسلامية وكافة الشعوب وقيادتها وقواها المقاومة والمناضلة السعي المتواصل من أجل تحرير هؤلاء الأسرى الذين ناضلوا وضحوا بزهرات شبابهم من أجل قضاياهم العادلة، والمستقبل الفلسطيني بشكل خاص سيبقى مشوهاً ما لم ينل كافة الأسرى حريتهم.

ومنذ قيام الاحتلال الصهيوني في العام ١٩٤٨ على أنقاض القرى والبيوت الفلسطينية المهدمة، وعلى أشلاء جثث آلاف الشهداء ودماء عشرات الآلاف من الجرحى وآلام مئات الآلاف من المعتقلين، جرت عشرات عمليات تبادل للأسرى ما بين الاحتلال الصهيوني ودول مصر والأردن وسوريا ولبنان ومنظمة حزب الله اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما حدث أكثر من مرة أن رفض الصهاينة مبدأ التبادل، أو التفاوض من أجل التبادل كما جرى في عنتيبي ومعالوت وغيرهما من عمليات الخطف واحتجاز الرهائن، كقضية اختطاف الباص الصهيوني «رقم ٣٠٠» المليء بالركاب حيث اختطفته مجموعة من المقاتلين الفلسطينيين من عسقلان باتجاه الأراضي المصرية في ١٢ نيسان ١٩٨٤، وتمت مهاجمة الباص من قبل القوات الصهيونية قبالة دير البلح بقطاع غزة مما أدى لمقتل وإصابة العديد من الركاب الصهاينة واستشهاد اثنين من المقاتلين الفلسطينيين وقتل اثنين آخرين بعد أسرهما، وقضية الجندي الصهيوني «نحشون فاكسمان» الذي خطفه نشطاء من حركة حماس عام ١٩٩٤ وتم مهاجمة المكان المحتجز فيه مما أدى لمقتله واستشهاد محتجزيه، كما كان هناك العديد من المحاولات لفصائل المقاومة الفلسطينية منها خطف طائرات من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أعوام ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠ واحتجاز الركاب كرهائن لتحرير الأسرى والأسيرات. وهناك محاولات عدة لخطف جنود ومستوطنين في فلسطين وجنوب لبنان من قبل العديد من فصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، عملية خطف الجندي الصهيوني «موشيه تمام» التي نفذتها مجموعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في منتصف الثمانينات في فلسطين واحتجزت الجندي لعدة أيام، وعندما استحال نقله إلى خارج فلسطين قتلوه، وكذلك خطف الجنديين الصهيونيين «ايلي سعدون وآفي سبارتوس» من قبل مجموعة من حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣، وتم قتلهما ودفن جثتيهما، واكتشفت جثة الأول بعد شهر تقريباً وجثة الثاني بعد بضعة سنوات وكان الهدف مبادلتهما بأسرى، وفي العام ١٩٩٢ تمكنت مجموعة من مقاتلي حركة حماس من أسر الجندي الصهيوني نسيم توليدانو وتم قتله حين هاجمتهم القوات الصهيونية.

**فلسطينياً، لابد وأن نسجل هنا بأنه وخلال العقدين الأخيرين تميزت خلالهما حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس عن غيرها من الفصائل الفلسطينية على هذا الصعيد، حيث إنها كانت الأكثر محاولة وتنفيذاً لعمليات أسر جنود ومغتصبين صهاينة**








أحرار عملية الجليل (١٩٨٥/٥/٢١)

**من أجل مبادلتهم بالأسرى،** وكان آخرها أسر الجندي (جلعاد شاليط) بالإشتراك مع جيش الإسلام، وألوية الناصر صلاح الدين بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٥ من خلال عملية «الوهم المتبدد» العسكرية الجرئية والنوعية والتي نفذت ضد موقع عسكري صهيوني على حدود قطاع غزة وقتل وجرح خلالها العديد من الجنود الصهاينة. **أما عربياً فتميز «حزب الله» اللبناني وآخر محاولاته الناجحة كانت «عملية الوعد الصادق» بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٠٦م،** وتم خلالها مهاجمة دورية عسكرية صهيونية وقتل وجرح العديد من الجنود الصهاينة، وأسر خلالها جنديان صهيونيان وهما أيهود غولدفاسير، إلداد ريجيف، بهدف مبادلتها بأسرى محتجزين لدى حكومة الإحتلال الصهيوني.

ولعل أبرز ما تم رسمياً وفعلياً من عمليات تبادل الأسرى كانت بدايتها عام ١٩٤٨ ـ وفقاً لما توصلنا إليه من معلومات وبيانات بعد البحث والتدقيق، ولا ندعي أنها كاملة، لكنها قد تكون الأدق والأكثر شمولية، وفي الوقت ذاته قابلة لإبداء الملاحظات والآراء لعلنا نصل مع كل المعنيين لدراسة كاملة ودقيقة ـ وعربياً بدأتها جمهورية مصر العربية عام ١٩٤٨م، وفلسطينياً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام ١٩٦٨م وهي إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ووصلت مجمل تلك العمليات إلى أكثر من ثلاثين عملية وهي كالتالي:

١ ـ بعد حرب عام ١٩٤٨ أجرى الصهاينة عمليات تبادل مع مصر والأردن وسوريا ولبنان، حيث كان فى أيدى المصريين ١٥٦ جندياً صهيونياً، وفى أيدي الأردنيين ٦٧٣ جندياً، ومع السوريين ٤٨ جندياً، ومع لبنان ٨ جنود، اما الكيان الصهيوني فكان يحتجز ١٠٩٨ مصرياً، ٢٨ سعودياً، ٢٥ سودانياً، ٢٤ يمنياً، ١٧ أردنياً، ٣٦ لبنانياً، ٥٧ سورياً و ٥٠٢١ فلسطينياً.

وقد نفذت حكومة الاحتلال عمليات التبادل مع كل دولة تحتجز صهاينة على انفراد، فعقدت **صفقة الفالوجة مع مصر بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٧، ومع لبنان في الفترة ٣/ ٣١٩٤٩، وكانت الصفقة الأخيرة مع سوريا بتاريخ ١٩٤٩/٧/٢١.**

٢ ـ بتاريخ ١٩٥٤/٩/٣٠ أسرت القوات المصرية عشرة ملاحين صهاينة على متن السفينة (بت جاليم) في قناة السويس، وبعد تدخل مجلس الأمن أطلق سراح العشرة في ١٩٥٥/١/١.

٣ ـ في شهر ديسمبر من عام ١٩٥٤ أسر السوريون خمسة جنود صهاينة توجهوا إلى مرتفعات الجولان في مهمة خاصة، وقد انتحر أحدهم في سجنه بسوريا ويدعى (اورى ايلان) وفى ١٩٥٥/١/١٤ أرجعت جثته للصهاينة، والاربعة الاخرون هم مائير موزس، يعقوب ليند، جاد كستلنس، مائير يعقوبى وقد ارجعوا للصهاينة في ١٩٥٦/٣/٣٠ بعد أسر دام ١٥ شهراً، وافرج الصهاينة في المقابل عن ٤١ أسيراً سورياً.

٤ ـ في ١٩٥٧/١/٢١ بدأت الصفقة الرابعة وانتهت بتاريخ ١٩٥٧/٢/٥، وأطلق بموجبها سراح ٥٥٠٠ مصري كان قد

أسرهم الكيان الصهيوني في حرب عام ١٩٥٦ وقد ارجعوا إلى مصر مع جنود مصريين اخرين مقابل إفراج مصر عن أربعة جنود صهاينة كانت قد أسرتهم في نفس الحرب.

٥ ـ في ١٩٦١/٣/١٧م، سيطر جنود من لواء جولاني على مواقع سورية شمال كيبوتس «عين جيف»، وقد أسر السوريون جنديين صهيونيين خلال الهجوم وارجعا لاحقا.

٦ ـ في ١٩٦٣/١٢/٢١ جرت عملية تبادل بين الصهاينة وسوريا وتم بموجبها إطلاق سراح ١١ جندياً ومدنياً صهيونياً مقابل ١٥ أسيرا سورياً.

٧ ـ في حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ سقط بأيدي القوات العربية ١٥ جنديا صهيونيا، منهم ١١ بأيدي المصريين بينهم ستة من أعضاء كوماندوز بحري أسروا خلال هجومهم على ميناء الإسكندرية، وهناك طياران والبقية أعضاء في شبكة تجسس، واحد بأيدي السوريين، ٢ بأيدي العراقيين وواحد في أيدي اللبنانيين، بينما سقط في يد الصهاينة ٤٣٣٨ جنديا مصريا بالإضافة إلى ٨٩٩ مدنيا و٥٣٣ جندياً أردنياً و٣٦٦ مدنيا، و٣٦٧ جنديا سورياً و٢٠٥ مدنيين سوريين.وقد بدأت عملية التبادل في ١٩٦٧/٦/١٥ وانتهت بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٣، كما أفرج خلال عملية التبادل عن طيارين صهيونيين في العراق وهما يتسحاق جولان ـ وجدعون درور، وقد وقعا في الاسر بعد ان قصفا مطار H3 العسكري في غرب العراق، وأفرج الصهاينة مقابل ذلك عن ٤٢٨ أردنيا. ومع السوريين أفرج الكيان الصهيوني عن ٥٧٢ سورياً مقابل طيار وجثث ثلاثة جنود صهاينة آخرين، ومن الجدير ذكره ان دمشق رفضت ـ ولحتى الآن ـ تسليم جثة الجاسوس الصهيوني الشهير ايلى كوهين الذى أعدم شنقاً في دمشق عام ١٩٦٨.

٨ ـ في ١٩٦٨/٤/٢ جرت عملية تبادل مع الأردن، حيث أفرج الصهاينة عن ١٢ أسيراً، بينما سلمت الاردن للصهاينة جثة جندي كان قد قتل في معركة الكرامة، بينما لازال جنديان آخران مفقودين حتى الآن وتابوتان يحتويان على تراب.

٩ ـ في تاريخ ١٩٦٨/٧/٢٣ جرت أول عملية تبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال وذلك بعد نجاح مقاتلين فلسطينيين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إحدى فصائل منظمة التحرير بقيادة **الرفيق المناضل يوسف الرضيع والرفيقة ليلى خالد باختطاف طائرة صهيونية تابعة لشركة العال**، والتي كانت متجهة من روما إلى تل أبيب واجبرت على التوجه إلى الجزائر وبداخلها أكثر من مائة راكب، وكانت أول طائرة صهيونية تختطف محدثة بذلك نقلة نوعية جديدة في أساليب النضال الفلسطيني، وتم إبرام الصفقة مع دولة الاحتلال من خلال الصليب الأحمر الدولي وأفرج عن الركاب مقابل ٣٧ أسيراً فلسطينياً من ذوي الأحكام العالية من ضمنهم أسرى فلسطينيون كانوا قد أسروا قبل العام ١٩٦٧م ومنهم الأسير سكرا سكران الذي كان معتقلاً منذ العام ١٩٦٤م.

١٠ ـ في نهاية ١٩٦٩ خطفت مجموعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة ليلى خالد طائرة العال الصهيونية وكان مطالب الخاطفين الإفراج عن الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني وحطت الطائرة في بريطانيا واستشهد الرفيق باتريك اورغويللو بينما تم اعتقال ليلى خالد، وبعدها **تم اختطاف طائرة بريطانية من قبل مجموعة تتبع لنفس التنظيم وأجريت عملية تبادل أطلق بموجبها سراح المناضلة ليلى خالد.**

١١ ـ في بداية عام ١٩٧٠ وقع بأيدى المصريين ١٢ جندياً صهيونياً ووقع ثلاثة آخرون بأيدي السوريين، وفي ١٩٧٠/٨/١٦ أرجعت مصر للصهاينة طياراً مصاباً، وفي ١٩٧١/٣/٢٩ أفرجت مصر عن جندي آخر مقابل الإفراج عن عدد محدود جداً من الجنود والمدنيين المصريين.

١٢ ـ بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٧١ جرت عملية تبادل أسير مقابل أسير ما بين حكومة الاحتلال الصهيوني وحركة فتح إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، **وأطلق بموجبها سراح الأسير محمود بكر حجازي مقابل إطلاق سراح الجندي الصهيوني شموئيل فايز والذي اختطفته حركة فتح في أواخر العام ١٩٦٩م. ومن الجدير ذكره أن حجازي يعتبر أول أسير فلسطيني في الثورة الفلسطينية المعاصرة التي انطلقت في الأول من يناير عام** ١٩٦٥م، وقد اعتقل بتاريخ ١٩٦٥/١/١٨ وكان أول من وجه إليه تهمة الانتماء لحركة فتح كما وحكم عليه آنذاك بالإعدام ولكن الحكم لم ينفذ، وأجريت عملية التبادل في رأس الناقورة برعاية الصليب الاحمر وتوجه بعدها حجازي الى لبنان وعاد إلى غزة مع القوات الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٤.

١٣ ـ وفي أوائل آذار عام ١٩٧٣م جرت عملية تبادل مع سوريا، حيث أفرج الصهاينة عن خمسة ضباط سوريين كانت قد اختطفتهم من جنوب لبنان خلال مهمة استطلاع عسكرية، إضافة إلى المناضل المرحوم عضو مجلس الشعب السوري، سابقاً، السيد كمال كنج ابو صالح،، مقابل إطلاق سراح أربعة طيارين إسرائيليين كانوا بحوزة السوريين.

١٤ ـ في ٧٣/٦/٣ أفرجت سوريا عن ثلاثة طيارين صهاينة وهم جدعون ماجين ـ بنحاس نحماني ـ بوعاز ايتان بعد أن احتجزوا لمدة ثلاث سنوات في الاسر، وأفرج الصهاينة مقابلهم عن ٤٦ أسيراً سورياً.

١٥ ـ وفي حرب عام ١٩٧٣م، وقع بأيدي المصريين ٢٤٢ جندياً صهيونياً، ومع سوريا ٦٨ جنديا، من بينهم ثلاثة اسروا خلال فترة وقف إطلاق النار، ومع لبنان ٤ جنود، بينما وقع في أيدي الصهاينة ٨٣٧٢ جندياً مصرياً منهم ٩٩ خلال وقف إطلاق النار، و ٣٩٢ سورياً، و ٦ من المغرب، و ١٣ عراقيا، وقد تمت الصفقة مع مصر بين ١٩٧٣/١١/١٥و ١٩٧٣/١١/٢٢ حيث أطلقت مصر سراح ٢٤٢ جندياً وضابطاً صهيونياً، مقابل أن أطلق الصهاينة سراح ما تحتجز لديها من جنود وضباط مصريين.

١٦ ـ ومع سوريا تمت صفقة التبادل من ١٩٧٤/٦/١ وحتى







أحرار عملية النورس (١٩٧٩/٣/١٧)

٧٤/٦/٦ وفي هذه الصفقة أفرج الصهاينة عن ٣٩٢ سورياً وستة مغاربة وعشرة عراقيين مقابل إطلاق سراح سوريا ٥٨ أسيراً صهيونياً.

١٧ ـ وفي آذار ١٩٧٤ أفرج الصهاينة عن ٦٥ أسيرًا مصرياً وفلسطينيًا مقابل إطلاق سراح جاسوسين صهيونيين في مصر.

١٨ – وفي ٧٥/٤/٤ أرجعت مصر للكيان الصهيوني جثث ورفات ٣٩ جنديا، وأفرج الصهاينة بالمقابل عن ٩٢ اسيراً من سجونها.

١٩ ـ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٤ جرت عملية تبادل الليطاني أو كما سميت **«عملية النورس» بين الصهاينة ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة وهي إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية سراح جندي صهيوني كانت قد أسرته في عملية الليطاني** بتاريخ ١٩٧٨/٤/٥ حينما تم مهاجمة شاحنة إسرائيلية في كمين قرب صور وهو ليس بعيداً عن مخيم الرشيدية فقتل آنذاك أربعة جنود وأسر واحد من قوات الاحتياط هو ابراهام عمرام، وأفرج الصهاينة بالمقابل عن ٧٦ معتقلاً من كافة فصائل الثورة الفلسطينية وكانوا في سجونها، من ضمنهم ١٢ فتاة فلسطينية منهن كانت المناضلة الشهيرة عفيفة حنا بنورة من بيت ساحور التي توفيت قبل سنوات.

**٢٠ ـ في منتصف شباط ١٩٨٠ أطلقت حكومة الاحتلال سراح الأسيرين مهدي بسيسو ووليم نصار، مقابل إطلاق سراح مواطنة عملت جاسوسة لصالح الصهاينة كانت محتجزة لدى حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح، وتمت عملية التبادل في قبرص وباشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر.**

٢١ ـ في ٢٣ نوفمبر ١٩٨٣م عملية تبادل جديدة مابين حكومة الاحتلال الصهيوني وحركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية حيث أطلق الصهاينة سراح **جميع معتقلي معتقل أنصار في الجنوب اللبناني وعددهم ٤٧٠٠ معتقل فلسطيني ولبناني، و ٦٥ أسيراً من السجون الصهاينة مقابل إطلاق سراح ستة جنود صهاينة من قوات الناحال الخاصة أسروا في منطقة بحمدون في لبنان من قبل منظمة التحرير الفلسطينية (حركة فتح) بتاريخ** ١٩٨٢/٩/٤ وهم الياهو افوتفول ـ داني جلبوع ـ رافي حزان ـ روبين كوهين ـ ابراهام مونتبليسكي ـ آفي كورنفلد، فيما أسرت الجبهة الشعبية القيادة العامة جنديين آخرين.

٢٢ ـ وفي ١٩٨٤/٦/٢٦م أعاد الصهاينة ثلاثة جنود من جنودها هم جيل فوجيل ـ ارئيل ليبرمان ـ يوناثان شلوم وخمس جثث لجنود آخرين كانوا قد أسروا من قبل سوريا، مقابل الإفراج عن ٢٩١ جنديا سورياً و٨٥ معتقلاً لبنانياً من المقاومة الوطنية اللبنانية و ١٣ معتقلا عربياً سورياً من الجولان السوري المحتل معتقلين منذ العام ١٩٧٣ (بشرط بقائهم في الجولان المحتل)

ورفات ٧٤ جندياً آخر.

٢٣ - **في ١٩٨٥/٥/٢٠م أجرى الصهاينة عملية تبادل مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وهي إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والتي سميت بعملية الجليل وأطلقت اسرائيل بموجبها سراح ١١٥٥ أسيراً كانوا محتجزين في سجونها المختلفة، منهم ٨٨٣ أسيراً** كانوا محتجزين في السجون المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، و١١٨ أسيراً كانوا قد خطفوا من معتقل أنصار في الجنوب اللبناني أثناء تبادل العام ١٩٨٣ مع حركة فتح، و١٥٤ معتقلاً كانوا قد نقلوا من معتقل أنصار إلى معتقل عتليت أثناء الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان مقابل ثلاثة جنود كانوا بقبضة الجبهة الشعبية وهم الرقيب أول حازي يشاي وهو يهودي من أصل عراقي وقد اسر خلال معركة السلطان يعقوب في ١٩٨٢/٦/١١ حينما كان يقود إحدى الدبابات ضمن رتل من الدبابات الإسرائيلية، فضلت دبابته طريقها فأطلقت عليها مجموعة من الجبهة الشعبية – القيادة العامة قذائف آر بي جي مما أدى لإصابتها وبعدها شاهدوا جندياً يفر من داخلها فتمكنوا من أسره ونقله لمكان آخر، والجنديان الاخران هما يوسف عزون ونسيم شاليم أحدهما من اصل هنغاري والآخر يهودي من أصل مصري، وقد اسرا في بحمدون بلبنان بتاريخ ١٩٨٢/٩/٤، مع ستة جنود آخرين كانوا بحوزة حركة فتح وأطلق سراحهم ضمن عملية تبادل للاسرى عام ١٩٨٣، حيث إن مجموعة مشتركة من حركة فتح ومن الجبهة الشعبية تمكنت من أسر ثمانية جنود اسرائيليين. **وتعتبر عملية التبادل هذه أعظم عملية تبادل شهدها الصراع العربي - الإسرائيلي وأكثرها زخماً، وتمت وفقاً للشروط الفلسطينية.**

٢٤ - في ١١/ ٩/ ١٩٨٥م أفرجت «إسرائيل» عن ١١٩ لبنانياً معتقلين في سجن عتليت، ليرتفع بذلك عدد المعتقلين اللبنانيين المفرج عنهم منذ ١٩٨٥/٦/٤م إلى ١١٣٢، وذلك **مقابل إطلاق سراح ٣٩ رهينة أمريكية كانوا محتجزين على متن طائرة بوينغ أمريكية تابعة لشركة (تى دبليوإي) فى يونيو من العام ذاته، احتجزتهم منظمة أطلقت على نفسها الجهاد الإسلامي**، كما أفرجت ميليشيا جيش لبنان الجنوبي (المتعاونة مع إسرائيل) عن ٥١ معتقلاً لبنانياً من سجن الخيام، وقامت «إسرائيل» أيضاً بتسليم رفات تسعة مقاتلين من حزب اللـه.

٢٥ - كان العام ١٩٩١ قد شهد عمليتي تبادل بين حزب اللـه و«اسرائيل»، الأولى تمت في ٢١ يناير ١٩٩١، وافرجت «اسرائيل» بموجبها عن ٢٥ معتقلاً من معتقل الخيام بينهم امرأتان، والثانية بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩١ وأفرجت «اسرائيل» عن ٥١ معتقلاً من معتقل الخيام مقابل استعادتها لجثة جندي اسرائيلي كانت محتجزة لدى حزب اللـه.

٢٦ - وفي ٩١/٩/١٣ استلمت اسرائيل جثة الجندي الدرزي سمير اسعد من بيت جن والذي كانت تحتجزها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٨٣، في مقابل سماح اسرائيل على عودة احد مبعدي الجبهة وهو النقابي علي عبد اللـه أبو هلال من ابوديس والذي ابعدته اسرائيل في العام ١٩٨٦.

٢٧ - في ٢١/ ١٠/ ١٩٩١م افرجت حركة الجهاد الإسلامي عن أستاذ الرياضيات في الجامعة الامريكية في بيروت جيسى تيرنر، في مقابل إطلاق إسرائيل سراح ١٥ معتقلاً لبنانياً بينهم ١٤ من سجن الخيام.

٢٨ - وفي ١٩٩٦/٧/٢١م، أرجعت لاسرائيل رفات الجنديين (يوسف بينيك ورحاميم الشيخ)، وافرجت اسرائيل في المقابل عن رفات ١٣٢ لبنانياً استشهدوا في اشتباكات مع القوات الإسرائيلية إلى السلطات اللبنانية، كما أطلق حزب اللـه سراح ١٧ جندياً من جيش لبنان الجنوبي، وأطلق الأخير سراح ٤٥ معتقلاً من منظمة حزب اللـه من معتقل الخيام، وقد تمت العملية بوساطة ألمانية.

٢٩ - في العام ١٩٩٧ جرت اتفاقية تبادل ما بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي وما بين الحكومة الاردنية **وأطلقت بموجبها الحكومة الأردنية سراح عملاء الموساد الإسرائيلي الذين اعتقلتهم قوات الامن الاردنية بعد محاولتهم الفاشلة في اغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، فيما أطلقت حكومة الاحتلال سراح الشيخ أحمد ياسين** مؤسس حركة حماس، والذي كان معتقلا في سجونها منذ العام ١٩٨٩ وكان يقضي حكماً بالسجن مدى الحياة.

**٣٠ - في ١٩٩٨/٦/٢٦م قامت السلطات الإسرائيلية بإعادة ٤٠ جثة لشهداء لبنانيين وإطلاق سراح ٦٠ معتقلاً لبنانياً (منهم ١٠ معتقلين كانوا محتجزين في السجون الإسرائيلية في فلسطين المحتلة و٥٠ آخرون من سجن الخيام)، وقد تم إخراج جثث ٣٨ شهيداً من المقابر و جثتين من مشرحة أبو كبير إحداهما جثة الشهيد هادي نصر اللـه نجل الامين العام لحزب اللـه سماحة الشيخ حسن نصر اللـه، وبالمقابل سلم حزب اللـه رفات الرقيب إيتامار إيليا من وحدة الكوماندوز في سلاح البحرية في القسم العسكري في مطار اللد والذي قتل معه ١١ ضابطاً وجندياً إسرائيلياً من الكوماندوز البحري خلال مهمة خاصة في لبنان.**

٣١ - في العام ٢٠٠٣ أفرجت «إسرائيل» عن رفات عنصرين من حزب اللـه هما عمار حسين حمود وغسان زعتر، مقابل السماح للوسيط الألماني بزيارة العقيد إلحنان تانينباوم المحتجز لدى منظمة حزب اللـه اللبنانية.

٣٢ - في ٢٩ يناير ٢٠٠٤ صفقة تبادل جديدة ما بين حزب اللـه وحكومة الاحتلال الإسرائيلي عبر الوسيط الألماني، **أفرجت «إسرائيل» بموجبها عن ٤٦٢ معتقلاً فلسطينياً ولبنانياً منهم ٣٠ أسيراً عربياً وهم ٢٤ لبنانياً، كان أشهرهم القيادي في «حزب اللـه» الشيخ عبد الكريم عبيد الذي اختطفه الإسرائيليون من لبنان في العام ١٩٨٩ ومصطفى ديراني الذي اختطفه الإسرائيليون في العام ١٩٩٤، و٦ أسرى عرب** ولم يكن من ضمنهم اي اسير مصري او اردني او من الجولان السورية المحتلة، كما افرج خلالها عن المواطن الالماني ستيفان مارك، الذي اتهمته إسرائيل بالانتماء لحزب اللـه وأنه كان ينوي القيام بعملية ضد إسرائيل، كما أعادت جثث تسعة وخمسين مواطناً لبنانياً، والكشف عن مصير اربعة وعشرين مفقوداً لبنانياً وتسليم خرائط الالغام في جنوب لبنان وغرب البقاع.كما أفرج بموجبها عن ٤٣١ فلسطينياً من الضفة الغربية وقطاع غزة، لم تتضمن أياً من أسرى المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨، أو من أسرى القدس، وجميع من أفرج عنهم (باستثناء ٢٠ أسيراً) كانوا قد اعتقلوا خلال انتفاضة الاقصى، كما أن القائمة تتضمن ٦٠ معتقلاً إداريا والباقون شارفت محكومياتهم على الانتهاء.

**وبالمقابل أفرج حزب اللـه عن قائد في الجيش الإسرائيلي هو إلحنان تانينباوم ورفات ٣ جنود إسرائيليين هم آدي أفيتام وبيني أفراهام والدرزي عمر سويد كانوا قد قتلوا في اكتوبر/ تشرين اول عام ٢٠٠٠م. ومن الجدير ذكره أن «اسرائيل» رفضت أن تتضمن هذه الصفقة إطلاق سراح الأسير اللبناني سمير القنطار المعتقل منذ ٢٢ إبريل / نيسان عام ١٩٧٩م، وربطت ذلك بمعرفة مصير الطيار الإسرائيلي رون آراد الذي أسقطت طائرته عام ١٩٨٦م.**

٣٣ - بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٥ أفرجت الحكومة المصرية عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام وبالمقابل افرجت الحكومة الإسرائيلية عن ٦ طلاب مصريين كانوا معتقلين لديها، ووفقاً لهذه التفاهمات أيضاً أطلقت إسرائيل بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٨ سراح ١٦٥ معتقلاً فلسطينياً كانوا قد اعتقلوا خلال انتفاضة الاقصى (باستثناء معتقل واحد كان قد أعتقل في العام ١٩٩٩)، منهم ٥٢ معتقلاً كانوا معتقلين بسبب دخولهم إسرائيل بدون تصريح عمل، والباقون من ذوي الاحكام الخفيفة وممن شارفت محكومياتهم على الانتهاء.

## عمليات تبادل محتملة

٣٤ - عربياً يحتجز حزب اللـه جنديين اسرائيليين منذ ١٢ يوليو/ تموز ٢٠٠٦، وهما أيهود غولدفاسير، إلداد ريجيف، وشدد الامين العام لحزب اللـه، السيد حسن نصر اللـه على أن «الأسيرين لن يعودا إلا بالتفاوض غير المباشر وتبادل الأسرى».

٣٥ - وفلسطينياً تحتجز الفصائل حماس وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام الجندي الإسرائيلي «جلعاد شاليط» منذ ٢٥ يونيو/ حزيران ٢٠٠٦، واسرو الجندي أكدوا مراراً أنهم لم يطلقوا سراحه إلاّ بتبادل الأسرى. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى وضع حد لمعاناة أكثر من عشرة آلاف معتقل فلسطيني وعربي والإفراج عنهم جميعاً من سجون الاحتلال الإسرائيلي وأن يغلق هذا الملف نهائياً.

## أبرز الإفراجات السياسية

أما أبرز الإفراجات السياسية فلقد شهدها العقد الأخير وتحديداً بعد إعلان المبادئ ما بين الجانبين الإسرائيلي - الفلسطيني بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، حيث شهدت هذه الفترة إفراجات سياسية كبيرة وعلى دفعات شملت أكثر من عشرة آلاف أسير تقريباً من الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب ومن ضمنهم أسرى من ذوي الاحكام العالية وأسرى من القدس وأسرى عرب الدوريات...

فحين التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطن كان عدد الأسرى والمعتقلين آنذاك في السجون الإسرائيلية قرابة ١٢٥٠٠ معتقل.وفي الأعوام التي تلت ذلك وحتى اندلعت إنتفاضة الأقصى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، أفرج عن ٩٠ ٪ من هؤلاء، حيث وحينما اندلعت انتفاضة الأقصى لم يكن في السجون الإسرائيلية سوى قرابة ١٢٥٠ معتقلاً، وجزء كبير من هؤلاء أفرج عنه خلال إنتفاضة الأقصى، و لم يتبق منهم لحتى الآن سوى ٥٥٣ معتقلاً أي ما نسبته ٥,٥ ٪ من إجمالي عدد المعتقلين، ومن هؤلاء فقط ٣٦٩ أسيراً معتقلون منذ ما قبل أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ٤ آيار عام ١٩٩٤م.وهذا يعني أن اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات سياسية كاتفاق القاهرة، و واي ريفر وشرم الشيخ وطابا و... الخ حققت نجاحاً وتقدماً على هذا الصعيد وعلى فترات وبشكل متعرج، و هذه حقائق يجب أن نسجلها للمفاوض الفلسطيني بغض النظر عن الموقف السياسي من هذا الاتفاق أو ذاك، في الوقت الذي نسجل فيه أيضاً انتقاداتنا لما اعترى تلك الاتفاقيات من ثغرات وسلبيات كثيرة، وغياب النصوص الواضحة والملزمة، مما أتاح لحكومة الاحتلال التنصل من التزاماتها وتحديد الشروط والمعايير والماطلة والتسويف في تنفيذ ما ترغب في تنفيذه، والتعامل معها كقضية إنسانية وفقاً لحسن النوايا.

فاتفاق إعلان المبادئ مثلاً لم يتضمن نصوصاً واضحة وصريحة تلزم «اسرائيل» بالإفراج عن جميع الأسرى بدون استثناء ضمن جدول زمني واضح ومرتبط بتنفيذ الخطوات والالتزامات الأخرى من الاتفاق. وهذا ما مكّن اسرائيل من التلاعب بهذه القضية واستغلال الأسرى - ولازالت - كرهائن سياسية وكورقة مساومة للضغط على الجانب الفلسطيني، وهذا ما مكّنها أيضاً من الاستمرار باحتجاز ٣٦٩ أسيراً معتقلاً منذ ما قبل اتفاق أوسلو.

لكن بعض تلك الاتفاقيات التي تلت ذلك حملت نصوصاً واضحة بالإفراج عن أسرى كالمادة ٢٠ من اتفاقية القاهرة في ١٩٩٤/٥/٤، والمادة ١٦ من اتفاقية طابا والتفاصيل في الملحق السابع، هذه الإتفاقية الموقعة في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨، وتضمنت النصوص والتفاصيل للإفراج عن أسرى على ثلاث مراحل، ولكن إسرائيل ماطلت ولم تلتزم لا بالنصوص ولا بالمعايير أو الأعداد، فمثلاً في المرحلة الأولى كان من المفترض ان تفرج عن ١٥٠٠ أسير ومن ضمنهم جميع الأسيرات، إلاّ أنها لم تفرج سوى عن ٨٨٢ أسيراً ومن ضمنهم ٣٧٥ سجيناً اعتقلوا

على خلفية جنائية، كما لم يتم إطلاق سراح سوى أسيرة واحدة «بشاير ابو لبن» حيث رفضت الاسيرات الفلسطينيات الخروج من السجن بشكل إفرادي بسبب تحفظ السلطات الاسرائيلية على عدد منهن، بالرغم من أن البند الأول من الإتفاقية نص بشكل واضح على إطلاق سراح جميع المعتقلات في المرحلة الأولى.

وضمن المرحلة الثانية كان من المقرر إطلاق سراح ١٢٠٠ أسير، تشمل جميع الاطفال دون سن ١٨ عاماً، وكبار السن ممن تبلغ أعمارهم ٥٠ عاماً أو أكثر، والمرضى، وممن امضوا عشر سنوات وما فوق، وقد قامت السلطات الاسرائيلية خلال يومي ١٠ ـ١١ يناير ١٩٩٦م بالافراج الفعلي عن١٠٤٢ أسيراً، لكن دون الالتزام بالنصوص التي وردت في الاتفاقية وتلاعبت السلطات الاسرائيلية بشكل واضح بالقوائم حيث قامت بإدراج أسماء ١٦٠ معتقلاً من قطاع غزة تم اعتقالهم بسبب دخولهم الخط الأخضر دون حصولهم على تصاريح عمل، بالإضافة إلى ٢٠٠ معتقل مدني اعتقلوا على خلفيات جنائية، وأن معظم الذين تم الإفراج عنهم ممن انقضت فترة محكوميتهم أو ممن لم يتبق لهم سوى فترة وجيزة، والمرحلة الثالثة تكون خلال مفاوضات الحل النهائي دون تحديد الوقت الزمني، مما فتح المجال فتوحاً للتلاعب والماطلة.

وإذا كانت اتفاقية طابا تناولت نصوصاً صريحة دون تحديد الوقت الزمني، فإن مذكرة «واي ريفر» الموقعة في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨ في واشنطن كان يفترض ان تكون أفضل منها، لكنها وللأسف لم تتضمن أي نص خطي يتعلق بقضية الإفراج عن الاسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وإنما كان الحديث حول تعهد إسرائيلي بضمان اميركي للعمل على إطلاق سراح ٧٥٠ أسيراً على ثلاث دفعات بواقع ٢٥٠ اسيراً في كل دفعة، وكالعادة وفي تاريخ ٢٠/ ١١/١٩٩٨ قامت السلطات الاسرائيلية بالفعل باطلاق سراح ٢٥٠ أسيراً فلسطينياً بينهم ١٥٦ معتقلاً من الجنائيين، و٩٤ معتقلاً سياسياً من ذوي الأحكام المنخفضة والتي قاربت مدة محكوميتهم من الانتهاء، الامر الذي خلق جواً من الإحباط والغضب لدى المواطنين الفلسطينيين ودفع بالاسرى الفلسطينيين لإعلان الاضراب عن الطعام لمدة ١٠ أيام اعتباراً من تاريخ ٥/١٢/١٩٩٨ مطالبين بإطلاق سراحهم، وتزامن مع ذلك إعلان ٧٠ أسيراً محرراً بالإضراب المفتوح عن الطعام ومن ضمنهم وزير الأسرى والمحررين انذاك الأخ هشام عبد الرازق وذلك أمام الجندي المجهول بمدينة غزة. لكن جاءت اتفاقية شرم الشيخ الموقعة بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٩٩م لتعالج جزءاً من هذا الخلل فيما يتعلق بقضية الإفراج عن الأسرى والمعتقلين ووردت نصوص واضحة في البند الثالث أبرزها أن الحكومة الاسرائيلية ستفرج عن المعتقلين الفلسطينيين الذين ارتكبوا مخالفاتهم قبل ١٣ ايلول ١٩٩٣ والذين اعتقلوا قبل ٤ أيار ١٩٩٤ اي قبل إعلان المبادئ وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وسيشكل الجانبان لجنة مشتركة لمتابعة القضايا المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، وستتفق اللجنة المشتركة على أسماء المعتقلين الذين سيتم الإفراج عنهم في المرحلتين الأولى والثانية، وستوصي اللجنة المشتركة بقوائم أسماء إضافية للإفراج عنها للجهات المعنية من خلال لجنة المراقبة والتوجيه، كما وسيفرج الجانب الاسرائيلي عن الدفعة الثالثة من المعتقلين قبل شهر رمضان ( أي في نهاية نفس العام ) و لم يحدد عددها.

والتزمت الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن الدفعة الأولى بتاريخ ٩/٩/١٩٩٩ وكان عددهم ١٩٩ أسيراً وعن الدفعة الثانية في ١٥ أكتوبر ١٩٩٩، والتي تضمنت ١٥١ وجميعهم من ذوي الأحكام العالية والمؤبدات وأسرى عرب «دوريات»، وممن جَرحوا اسرائيليين وقتلوا عملاء، لكنها لم تلتزم بالبنود الأخرى كالاتفاق على الاسماء أو الإفراج عن جميع ممن اعتقلوا قبل إعلان المبادئ وقبل ٤ أيار ١٩٩٤، وبالمناسبة لازالت تحتفظ بـ ٣٦٩ أسيراً لحتى الآن معتقلين منذ ما قبل ذاك التاريخ.

وأيضاً افرج من خلال المفاوضات السياسية عن بعض القيادات بشكل فردي وممن أمضوا فترات طويلة وصدر بحقهم أحكام بالسجن المؤبد عدة مرات، مثل الأسير أحمد جبارة أبو السكر الذي أمضى ٢٧ عاماً في سجون الاحتلال والأسير خليل الراعي بعد أن أمضى ٢٥ عاماً في الأسر والأسير سليم الزريعي بعد أن أمضى أكثر من عشرين عاماً.

**ومن الملاحظ أن الحكومة الإسرائيلية تمكنت من تجزئة قضية الأسرى وقسمت عملية الإفراج عنهم إلى مراحل لم تحدد زمنياً وتلاعبت بالنصوص ومن ثم بالمعايير والشروط، مما ترك الباب واسعاً لها للتلاعب فيها، كما لم يرد أي ذكر لاسرى داخل الخط الأخضر المناطق التي احتلت عام «٤٨» وأسرى القدس، وتعاملت الحكومة الإسرائيلية مع تنفيذ الاتفاقات من جانب واحد حيث كانت هي الجهة الوحيدة المخولة بوضع الكشوفات وتحديد أسماء المفرج عنهم من منظورها الخاص دون أن يكون للجانب الفلسطيني أو للجنة المشتركة أي دور في ذلك.**

وفي هذا السياق وطالما اننا نتحدث عن الإفراجات السياسية ضمن استحقاقات اتفاقية أوسلو، لا بد وأن نتوقف عند الموقف البطولي للأسيرات اللواتي رفضن الإفراجات الفردية ضمن اتفاقية طابا، وتمسكن بحقهن بالإفراج الجماعي والشامل عن كل الاسيرات كما نصت عليه الاتفاقية، واستمر هذا الحال قرابة العامين لحين أن تحقق بتاريخ ٧ فبراير ١٩٩٨م، بعد التوقيع على بروتوكول الخليل، حيث اجبرت «إسرائيل» على الإفراج عن جميع الأسيرات وكان عددهن انذاك ٣١ أسيرة.

والمتتبع يلاحظ أيضاً بأن الحكومة الإسرائيلية عمدت دوماً إلى تغيير تعاملها مع قضية الإفراج عن الأسرى من قضية وطنية سياسية إلى قضية إنسانية وفق منطلق ما يعرف بمبادرة حسن النية، ووفقاً للمقاييس الإسرائيلية، وأجبرت المفرج عنهم في أحيان كثيرة بالتوقيع على وثيقة تعهد بنبذ الإرهاب والامتناع عن كل أعمال «الإرهاب» والعنف وهذا التعهد





يعتبر خرقاً واضحاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تمنح الفرد حرية الراي والتفكير والمعتقد السياسي، وخاصة المادة ١٩ من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» والتي نصت على أن «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل».

وخلال انتفاضة الأقصى وبعد تفاهمات شرم الشيخ وفق ما أعلن آنذاك كبادرة حسن نية من قبل الجانب الإسرائيلي، أفرجت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٠٥ عن الدفعة الأولى وكان عددهم (٥٠٠ أسير. وبتاريخ ٢ يونيو من نفس العام أفرجت عن الدفعة الثانية من الأسرى وعددهم ٣٩٨ أسيراً، ليبلغ العدد الإجمالي لما تم الإفراج عنهم ٨٩٨ أسيراً، ومما هو جدير بالذكر أن الدفعتين الأولى والثانية أعدتا من قبل الجانب الإسرائيلي فقط دون التنسيق مع اللجنة الوزارية الفلسطينية المختصة بمتابعة ملف الأسرى، وبالتالي لم تتضمن القائمة أياً من الأسرى القدامى، أو من ذوي الأحكام العالية، أو ممن أمضوا فترات طويلة، أو أي من القيادات السياسية،أو ذوي الأمراض المزمنة، وجميع من أفرج عنهم كانوا قد اعتقلوا خلال انتفاضة الاقصى (باستثناء ١٠ معتقلين فقط كانوا معتقلين من قبل) وتضمنت القائمة ١١٩ معتقلاً إدارياً، والباقون محكومون بأحكام خفيفة والعشرات منهم لبضعة سنوات، أو أوشكت فترة محكومياتهم على الانتهاء.

**ورغم تلك الإفراجات إلاّ أن سلطات الاحتلال لم توقف سياسة الاعتقال طوال هذه الفترة، وواصلت اعتقالها للمواطنين العُزل عبر المعابر الحدودية ونقاط التفتيش والحواجز العسكرية المقامة بالعشرات ما بين المدن والمخيمات، كما شنت حملات الاعتقالات العشوائية الواسعة والجماعية من خلال اجتياح المدن والقرى واختطاف المواطنين و اعتقال المرضى والمصابين من المستشفيات وسيارات الإسعاف، واختطاف القيادات السياسية والنواب والوزراء أمثال أحمد سعدات وعبد الرحيم ملوح، ومروان البرغوثي وحسام خضر، وعزيز دويك وحسن يوسف... إلخ ووصل عدد من اعتقلتهم قوات الاحتلال منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ م، إلى أكثر من ٥٠ ألف مواطن منهم قرابة ٥٠٠ مواطنة وأكثر من ٥ آلاف طفل دون سن الثامنة عشرة.**

ويوجد في السجون الإسرائيلية الآن أكثر من عشرة آلاف معتقل فلسطيني موزعين على قرابة ٣٠ سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، منهم ٤٢٥ أسيراً أمضوا أكثر من عشر سنوات وأقدمهم الاسير سعيد وجيه العتبة من مدينة نابلس ومن مواليد سنة ١٩٥١، والمعتقل منذ ٢٩ يوليو ١٩٧٧م، ونائل صالح البرغوثي من مدينة رام الله ومن مواليد ١٩٥٧م والمعتقل منذ ٤ إبريل ١٩٧٨م، وفخري عصفور البرغوثي من مدينة رام الله ومن مواليد ١٩٥٤م والمعتقل منذ ٢٣ يونيو ١٩٧٨م.

ويضاف إليهم العشرات من الأسرى العرب أبرزهم وأشهرهم:

**عميد الأسرى العرب اللبناني سمير القنطار من قرية عبيه والمعتقل منذ ٢٢/٤/١٩٧٩، وهو من مواليد ١٩٦٢م، والأسير يحي سكاف من بلدة بحنين في شمال لبنان ومن مواليد ١٩٥٩، وكان قد نفذ عملية عسكرية مع حركة فتح مع الشهيدة دلال المغربي في ١١ آذار ١٩٧٨ واعتقل آنذاك، إلاّ أن اسرائيل تنفي وجوده في معتقلاتها، والأسير نسيم نسر من مواليد بلدة البازورية قضاء صور المعتقل منذ عام ٢٠٠٢** والمحكوم عليه بالسجن ست سنوات. والأسرى بشير المقت المعتقل منذ ١٢/٨/١٩٨٥، وعاصم وسيطان والي، وصدقي المقت المعتقلين منذ ٢٣/٨/١٩٨٥ وهم من هضبة الجولان السورية المحتلة، ولن ننسى هنا عميدهم الشهيد هايل أبو زيد من مجدل شمس بالجولان المحتل، الذي استشهد بعد صراع طويل مع المرض في سجون الاحتلال بعد أن عانى من الإهمال الطبي المتعمد وعدم مراعاة وضعه الصحي والماطلة في عرضه على أطباء متخصصين وتجاهل مرضه لسنوات طويلة حتى تغلل مرض السرطان في جسده وأصبح في مراحله المتقدمة التي لا يمكن علاجها، وبعد أن أصبح وضعه ميؤوساً منه وبعد مناشدات كثيرة بإطلاق سراحه ليعالج في الخارج قررت لجنة طبية تابعة لمصلحة السجون الإسرائيلية، بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٤ إطلاق سراح ابو زيد نظراً لتردي حالته الصحية وقد خضع الأسير الشهيد طوال فترة تحرره من السجن للعلاج في مستشفى رمبام بحيفا بعد أن قضى ٢٠ عاماً في سجون الاحتلال وإستشهد بنفس المستشفى بتاريخ ٧ يوليو ٢٠٠٥. والأسرى الاردنيون أقدمهم خالد وسالم ابو غليون وأمين الصانع المعتقلون منذ ٨/ ١١/ ١٩٩٠، وسلطان العجلوني المعتقل منذ ١٣/ ١١/ ١٩٩٠ وجميعهم محكومون بالسجن المؤبد.

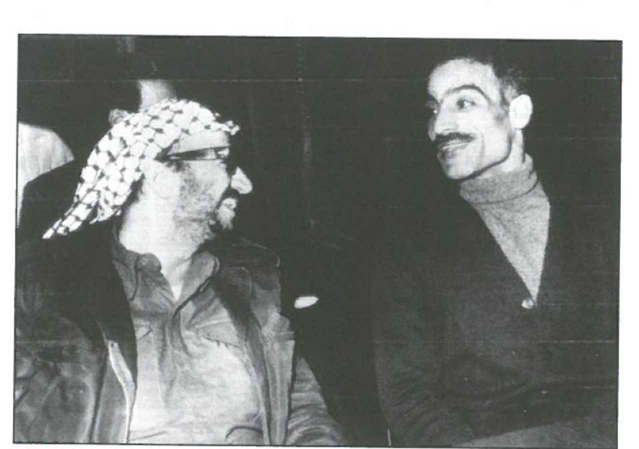
وأمام هذا الواقع المرير للأسرى من حيث الأعداد الكبيرة والاوضاع المأساوية الصعبة التي يمرون بها داخل السجون والمعتقلات، وعلى ضوء استمرار تزايد أعدادهم وتفاقم معاناتهم ومعاناة ذويهم، واستمرار الجمود السياسي والتعنت الإسرائيلي في حل قضيتهم والإفراج عن الأسرى كمقدمة أساسية لنجاح أي اتفاق سياسي، وفي ظل غياب التحرك العربي وتخاذل المجتمع الدولي وصمت مؤسساته الإنسانية والحقوقية. أمام هذا كله بل وأكثر من هذا، كان لا بد للقوى المناضلة والشريفة والمخلصة من أبناء الشعب الفلسطيني واللبناني التحرك الجدي والبحث عن طرق وأساليب أخرى، بل ومن الواجب الوطني والامني ابتداع السبل الكفيلة لتحرير هؤلاء الأسرى وهذا حق مشروع تكفله كل المواثيق الدولية في ظل فشل المفاوضات السياسية في تحريرهم..

(عبد الناصر عوني فروانة،
موقع الأقصى تي. في، ٣/ ١/٢٠٠٧)

# أبرز الإضرابات عن الطعام التي خاضها الأسرى في سجون الاحتلال

الإضراب ليس هدفاً بحد ذاته، بل هو وسيلة نضالية لتحقيق أهداف معينة، ولا يلجأ لها الأسرى إلاّ في حال فشل كافة الوسائل النضالية الأخرى والأقل قساوة كالاحتجاجات، المناشدات، المفاوضات، والإضرابات الجزئية الهادفة لتحسين أوضاعهم وظروف حياتهم المعيشية، والتي حققوا من خلالها انتصارات عديدة. كما وأن **الإضراب عن الطعام هو شكل من أشكال المقاومة المشروعة ضد الظلم والاضطهاد**، وأبرزها وفق التقرير المرسل لوكالة قدس.نت للأنباء:

- إضراب سجن الرملة بتاريخ ١٨/٢/١٩٦٩ واستمر (١١) يوماً.
- إضراب الأسيرات في سجن نفي ترتسا بتاريخ ٢٨/٤/١٩٧٠ واستمر (٩) أيام.
- إضراب سجن عسقلان بتاريخ ٥/٧/١٩٧٠ واستمر الإضراب (٧) أيام.
- إضراب سجن عسقلان بتاريخ ١٣/٩/١٩٧٣ وحتى تاريخ ٧/١٠/١٩٧٣.
- الإضراب المفتوح عن الطعام بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٦ والذي انطلق من سجن عسقلان واستمر لمدة (٤٥) يوما لتحسين شروط الحياة الاعتقالية، وإضراب مفتوح بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٧ استمر لمدة (٢٠) يوما في سجن عسقلان وهو امتداد للإضراب السابق.
- إضراب سجن نفحة بتاريخ ١٤/٧/١٩٨٠ واستمر لمدة (٣٢) يوماً.
- إضراب سجن جنيد في سبتمبر عام ١٩٨٤ واستمر لمدة (١٣) يوماً.
- إضراب سجن جنيد بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٧ وشاركت فيه معظم السجون واستمر لمدة (٢٠) يوماً.
- إضراب سجن نفحة بتاريخ ٢٣/٦/١٩٩١ واستمر الإضراب (١٧) يوماً.
- إضراب معظم السجون بتاريخ ٢٧/٩/١٩٩٢، وشارك فيه نحو (٧) آلاف أسير واستمر (١٥) يوما ولقد كانت مشاركة السجون على النحو التالي (جنيد وعسقلان ونفحة وبئر السبع ونابلس في ٩/٢٧، سجن جنين ٩/٢٩/، سجن الخليل ٩/٣٠، سجن رام الله وأسيرات تلموند في ١٠/١، سجن عزل الرملة في ١٠/٥، سجن غزة المركزي في ١٠/١٠، فيما شاركت السجون التالية مشاركة تضامنية مجدو، النقب، الفارعة، شطة.



ابو عمار مرحباً بمحمود حجازي، أول أسير لفتح (حرّر في ٢/٣/١٩٧١)

- إضراب معظم السجون بتاريخ ٢١/٦/١٩٩٤ حيث خاض الأسرى إضرابا مفتوحا عن الطعام على أثر توقيع اتفاقية القاهرة (غزة - أريحا أولاً) احتجاجاً على الآلية التي نفذ بها الشق المتعلق بالإفراج عن خمسة آلاف أسير فلسطيني حسب الاتفاق، واستمر الإضراب ثلاثة أيام.
- إضراب الأسرى بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٥ تحت شعار (إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات دون استثناء) وجاء الإضراب لتحريك قضيتهم السياسية قبل مفاوضات طابا واستمر الإضراب لمدة (١٨) يوماً.
- خاض الأسرى إضراباً مفتوحاً عن الطعام بتاريخ ٥/١٢/١٩٩٨ على أثر قيام «إسرائيل» بالإفراج عن (١٥٠) سجينا جنائيا ضمن صفقة الإفراج عن (٧٥٠) أسيرا وفق اتفاقية واي ريفر وعشية زيارة الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون للمنطقة.
- ٢/٥/٢٠٠٠ إضراب كافة الأسرى في السجون الإسرائيلية عن الطعام لمدة ما يقارب الشهر ورفع شعار إطلاق سراح الأسرى كأحد شروط السلام.
- ١٥/٨/٢٠٠٤ إضراب مفتوح عن الطعام شارك فيه كافة الأسرى واستمر ١٩ يوماً.

**ومن الجدير ذكره أن الشهيد عبد القادر أبو الفحم هو أول أسير يستشهد خلال إضراب عن الطعام، حيث استشهد خلال الإضراب المفتوح عن الطعام في سجن عسقلان عام ١٩٧٠ م.**

(«وكالة قدس نت للأنباء»، ١٧/٤/٢٠٠٧)





# كلمة وفاء إلى مهدي علي بسيسو

في «مأساة الحلاج»، كتب صلاح عبد الصبور: «السجن يكشف أقبح ما في الإنسان»، وكان يمكن أن يقول إن السجن يكشف أفضل ما في الإنسان أيضاً. في الأسر التقيت وعرفت مهدي.

إذا كانت التضحية هي مضمون البطولة، او إذا كانت البطولة تفترض التضحية، فإن مجرد الحياة اليومية في الأسر تعني نوعاً من البطولة.. في هذا المجتمع الذي يشترك الجميع فيه بالتضحية، وبالتالي بنوع من البطولة غير المدركة، وغير المنظور إليها كذلك، لانها روتينية وشاملة. **في هذا المجتمع يصعب الاعتراف بك قائداً إلا إذا كنت ذا سمات استثنائية.**

ما بين المسؤول والقائد فرق شاسع. قد تفرزك الانتخابات لألف سببٍ وسبب لان تغدو مسؤولاً. ولكنها (الانتخابات) لا تصنع منك قائداً. هذه بديهية في الأسر، وحتى يصبح المرء قائداً في مجتمع الأسر لا بد أن ينال، علاوة على ثقة الاغلبية، محبتهم واحترامهم وتقديرهم واعترافهم بأنه يملك ما يجعله في المقدمة منهم. أي لا بد من اعتراف الأغلبية الطوعي أن هذا الشخص يملك في نفسه أكثر مما يمتلكون. وليس من السهل انتزاع هذا الاعتراف في مجتمع خلا من وسائل الانتزاع القهرية. وهو في الوقت ذاته مجتمع كل فرد فيه قدَّم نصيبه ويقدمه من التضحية لأجل الوطن. في هذا المجتمع بالذات برز أبو علي مهدي قائداً باعتراف الجميع. وقلما يُعطى أو يُمنح هذا الاعتراف لاحد.

لا دبابة، لا أدوات قمع، لا سجون، ولا وسيلة الضغط الاقتصادي والتحكم بلقمة العيش كانت في متناول مهدي لينزع بها، أو يلوح باستخدامها لفرض نفسه قائداً. هنا كانت الصفات الشخصية، المزايا الإنسانية والوطنية، الغنى الروحي هو الأساس، بل هو الأساس الوحيد للإجماع على هذا الشخص أو ذاك.

**أية صفات بالتحديد هي التي جعلت من مهدي ذلك الإنسان القائد؟**

**ليس من السهل وضع اليد عليها والقول إن هذه الصفة أو تلك الميزة هي التي جعلته ما كانه.. فكثيرون امتلكوا ما تمتَّع به مهدي من تلك الميزات الشائعة التي تفترضها في الرجل: الصدق، والإخلاص، والثقافة.. الخ.**

**فلماذا إذن تفرَّد بموقعٍ متميز؟..**

ربما يكون ذلك عائداً إلى صفات الروح، نشعر بوجودها، ولا نستطيع تحديدها، نراها تتجلَّى في كل شيء، وليس في شيء محدد.

قال نابليون ذات مرة: «لا بطلَ في عينيّ خادمه».. يقصد أن الخادم الملازم لمخدومه سيعرف عنه كلّ الصفات الاعتيادية، وسيكتشف أنه بشر مثله، فتسقط عنه هالة البطولة.

وفي الأسر، أنت تعيش أربعاً وعشرين ساعة في اليوم أمام ومع بقية المناضلين، لا عزلة، لا انفراد، لا فرصة لأن تخلق مسافة بينك وبين أي إنسان آخر. إنك هناك أمام أعين الجميع في كل حركاتك وسكناتك، وحتى وانت نائم عارٍ تماماً، كل دقائق حياتك اليومية مكشوفة ومعروفة.. ميولك، اهواؤك، قدراتك، نزعاتك، عيوبك، محاسنك.. كلها معروفة وجليّة.

وهنا، في هذا المناخ لا يوجد غير الروح العميقة التي تدفع هذا الإنسان أو ذاك إلى الامام، ويمحضه الجميع هذا الموقع عن طيب خاطر: إنه يستحقه.

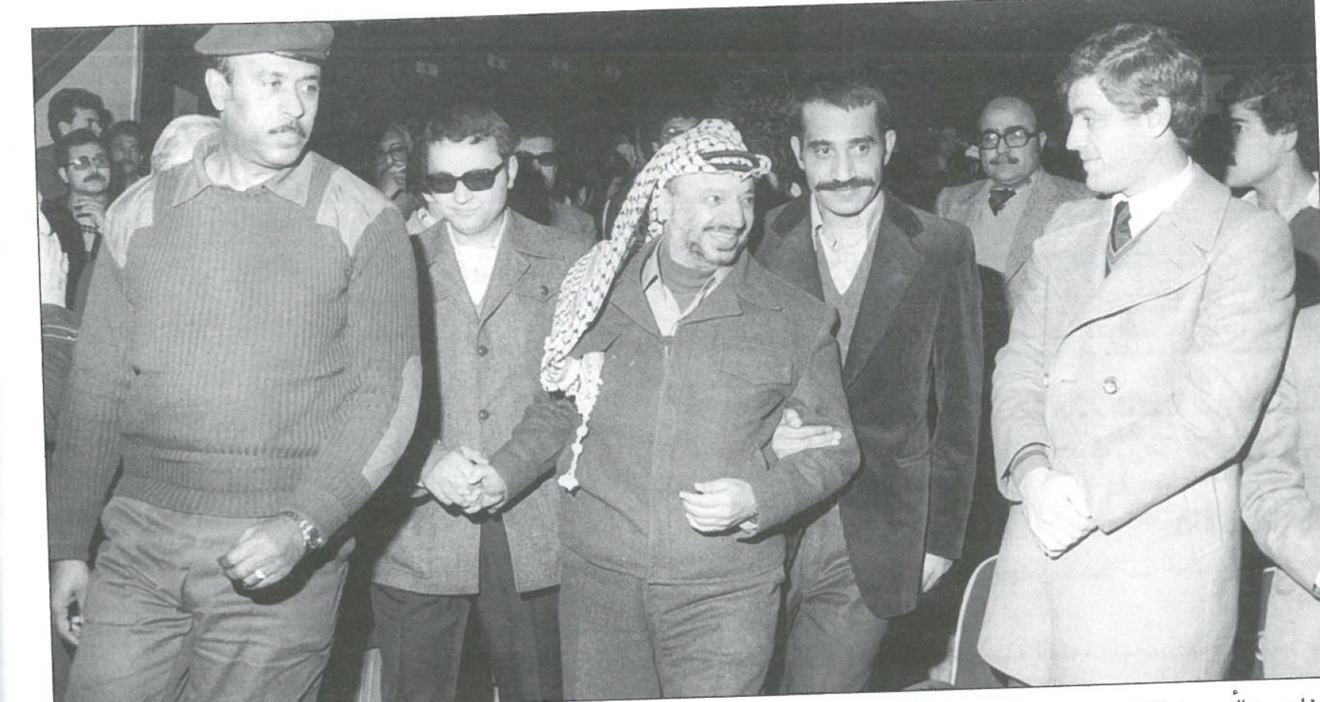
وهكذا، كما قلت، من الصعب أن تقول إن هذه الصفة أو تلك بعينها هي التي جعلت من مهدي محطّ ثقة الجميع، وأقرَّت له القيادة.

عرفته في عسقلان، في هذه القلعة الشماء، جاءنا منفياً من معتقلٍ آخر، لأن الإدارة هناك ضاقت به ذرعاً، وكان من حسن حظنا أنه تقرر إبعاده إلى معتقلنا. يعترف جميع من عايشوا تلك المرحلة في عسقلان أن «أبا علي» جاء إلينا في وقت عصيب بالغ الحراجة، ووضع دقيق يتأرجح ما بين الانفلاش والانتظام، وكانت ثمة مشكلات استعصى حلها. ولعل إدارة السجون اعتقدت أن عسقلان في ظرفه ذاك سيكون محرقة مهدي، ولكنه أثبت أنه رجل الظروف الصعبة، وبدلاً من أن تلتهمه آلية الخلافات والمشاكل القائمة، استطاع أن يسمو فوقها، وأن يجد العلاج الثوري لها، فقفزنا معه إلى مرحلة جديدة وحاسمة في تاريخ قلعة عسقلان.

حين عرفته بدا لي متواضعاً، ليِّن العريكة، هادئ الحديث، ولكن عيناه تحدقان فيك، وهناك نار تشتعل فيهما، فيدرك المرء على الفور أن هذا الجسد النحيل ينطوي على عزيمة جبارة. من أيامه الأولى بين ظهرانينا، أدرك الجميع أن مهدي يتمتع بوعي وطني متميز.. أهم صفاته أنه بعيد عن العصبوية التنظيمية، تدعمه روح ديمقراطية عميقة ومتأصلة، وفي مجتمع كهذا منظَّم ومؤطَّر وسياسي، ولا توجد فيه جماهير، بل مناضلون لكل إطاره التنظيمي، واضح الحدود والمعالم، فإنه يجب على المرء ان يكون دقيقاً، وذا روح وطنية عميقة حتى يستطيع الابتعاد عن العصبوية التنظيمية، وإلا يتهم في الوقت ذاته بأنه أقل إخلاصاً لفصيله السياسي من غيره.

كان مهدي من هذا النوع. «فتحاويته» العميقة والواعية لم تكن حائلاً، بل حافزاً ودافعاً للارتقاء بنفسه وبمحيطه من حالة العصبوية الفئوية إلى الرؤيا الوطنية الشاملة. وكان في هذا الإيمان صادقاً ومخلصاً، وإلا لما استطاع أن يشع هذه القناعة لمن هم حوله.

وكان نوعاً جديداً من القادة، فإذا استطاعت بعض التقاليد أن تكرس المسؤول بصفة من يعطي الأوامر، فإن مهدي كرس تقليداً جديداً للقيادة: الإقدام الشخصي، وجعل السلوك الشخصي قبل



عرفات بين الأسيرين العائدين مهدي علي بسيسو ووليم نصار (الى اليسار)

الموعظة الكلامية.

**في الشدائد يظهر الرجال. كان مهدي منفياً في عزل انفرادي في سجن الرملة، أريد له العزل الانفرادي لكسر شوكته، وإضعاف روحه الوثّابة. إنها معركة الخوف.** من السهل أن تكون قوياً بين الجموع، لكن ليس الأمر كذلك حين تكون وحدك أمام عدو لا يتورّع عن شيء، بكل ما يعني ذلك حقيقة لا مجازاً.

ارادوا إهانته في العزل الإنفرادي، لكن البطل يحمل كرامته بين جنباته اينما تنقّل، وأينما حل، فادرك أنها معركة حاسمة بينه وبينهم، لا بل بينهم وبين روح شعبه وقضيته. لم يكن معه من سلاح يستخدمه في تلك الزنزانة المنفردة إلا ملعقة بائسة، شحذها على بلاطة الزنزانة، وفي أول فرصة هاجم السجان القميء الذي فرَّ صارخاً مضرجاً بدمائه. لقد كسب مهدي معركة الخوف، والكرامة، ومعركة الشجاعة. وغدا من المجازفة لأي سجان أن يفتح باب زنزانة مهدي.

**في الأسر، المعركة الأساسية هي معركة الخوف، من يخاف من؟.. ومن يخاف على ماذا؟.. الخوف من السجان هو الخوف على الحياة الفردية، من يتجاوز ذلك، من يتجاوز الخوف على الحياة الفردية إلى الخوف على الحياة الجماعية، الخوف على الثورة والقضية والشعب، يُسقط من بين يد السجان أهم أسلحته، بل يغدو أقوى منه. ومن يكسب هذه المعركة، معركة الخوف، يكسب الجولة كلها.** لا بد لطرف من أن يخاف الآخر.

لا تستقيم قوانين السجان وتؤتي ثمارها إلا إذا خاف الأسير، ولا يستطيع المناضلون العيش بكرامة إلا إذا رهبت إدارة السجن جانبهم، هذه هي المعركة، المعركة اليومية، معركة كل فرد بمفرده، ومعركة المجموع ضد العدو. هذه المعركة كسبها مهدي بالضربة القاضية، فحين تجاوز خوفه الفردي على الحياة المهددة بالخطر، ووضع مكانها حياة الثورة، انتصر انتصاراً حاسماً.

تلك الواقعة أثبتت، علاوة على شجاعة مهدي الاستثنائية، أن القيادة لها ثمن، وقد تكون الحياة في هذا الثمن، ولن يكون قائداً من ليس شجاعا.

وفي تلك الواقعة أيضاً أثبت مهدي أن لا فصل بين القول والفعل، وأن القائد يكون هناك، في المقدمة حيث الخطر الاكبر.

في نهاية ١٩٧٧ كان هناك إضراب عن الطعام في سجن عسقلان، كان مهدي هو القائد: رسمياً كان هو أحد اربعة هم لجنة قيادة الإضراب، قررت إدارة المعتقل نقل ما يقرب من خمسين معتقلا من عسقلان، لانها تعتقد أنهم ذوو الرؤوس الساخنة، وأنهم المحرضون وقادة المعتقل، وكان مهدي بينهم. في الموعد جاءت شرطة السجون وقيدوا الاجساد النحيلة الهزيلة وأركبوها في السيارات المخصصة وإلى معتقل بيت ليد..

انزلوا الجميع في بهيمة الليل في باحة المعتقل، بينما أخذوا مهدي إلى عزل انفرادي في سجن شطّا. هناك، في بهيمة الليل، والبرد القارس، وحيداً، نحيلا، معدة تئن من الجوع والقرحة المزمنة، راس يشعر بالصداع والدوار من السفر وانعدام الغذاء، ساقان تهتزان كقصبتين، نزل مهدي من سيارة الزنزانة إلى باحة المعتقل. يدان مكبلتان، وصفّان من العسكر في استقباله، وهم مسلّحون بالهراوات، وأدوات القمع الاخرى، وعلى رأسهم قائد السجن. وقف مهدي فاقترب منه قائد السجن وساله: ما اسمك؟.. بكل الجراة ورباطة الجاش التي في العالم أجاب مهدي مرفوع الرأس: «فدائي فلسطيني».

حقاً إنك يا مهدي فدائي فلسطيني.





تصرف مهدي على هذا النحو لأنه أدرك أن وراء السؤال محاولة إذلال. محاولة فرض قانون أن هناك من يسأل وهناك من يجيب، وإلا فما الداعي للسؤال وهو المعروف وملفه معروف، وإضبارته تذهب معه اينما ذهب.

لا لوم ولا تثريب على مهدي لو أنه أجاب باسمه، فهذا إجراء روتيني يومي في المعتقلات، ولكنه، وبحسّه الوطني العميق، وبإحساسه بأنه إنما يخوض المعركة نيابة عن الثورة، بأجمعها، ونيابة عن رفاقه وإخوته الاسرى المضربين، **أدرك أن عليه أن يلقّن السجان الصلف درساً، وكان الدرس كما أراده: شجاعة نادرة، وإدراك عميق لجوهر اللحظة وقيمتها المعنوية.**

لا استطيع أن اقول إن هذا النوع من الشجاعة كان متداولاً بيننا. أغلب الأسرى شجعان، ولكنها نوعية خاصة من الشجاعة، تلك التي أبرزها مهدي، ولا أعتقد أن كثيرين منا كانوا سيتصرفون بتلك الانفة التي أبداها مهدي في لحظة الامتحان تلك.

من الصعب أن يتحدث المرء عن مهدي بصيغة الغائب. الآن وأنا أكتب هذه الكلمات أتذكره وهو في باحة المعتقل وقد التف الأخوة حوله، يهمس بإذن هذا ويبتسم لذاك وهو يضع يديه في جيوب سترته مشعاً للثقة والاطمئنان فيمن حوله. ياخذ راي الجميع يصغي بانتباه لحديث اي كان ويحفظ في ذهنه ما يحب حفظه.

لم يتح له قلبه أن يقول كلمته الأخيرة، وكان لديه الكثير ليقوله ويفعله، ولو أعطي المزيد من الوقت ليقدم تقريره إلى «غريكو»، على حد تعبير كازنتزاكي لكان تقريره إلى عسقلان. وأعتقد ان مهدي مثلما عاش حياته كمناضل بذكاء.. مات بذكاء أيضاً، وفي اللحظة المناسبة. فذلك القلب الذي طالما تحمل الكثير، والذي نبض رجولة وصدقاً وحباً عميقاً للوطن، ذلك القلب النبيل لم يستطع احتمال رؤية عرس العار أمام البيت الأبيض وهم يزفون شرعية الدناسة على أرض الوطن، فعبر عن احتجاجه النهائي.. وتوقف عن العمل.

(الأسير المحرر إسماعيل دبج، «ذكريات مبعثرة».
موقع الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، ٢٤/٧/٢٠٠٧)

# أقدم معتقل ربما في العالم
# سعيد العتبة: ٣١ عاماً في الأسر الإسرائيلي

دخل الأسير الفلسطيني سعيد العتبة (٥٦ عاما) السنة الحادية والثلاثين في الاعتقال، ليصبح بذلك الأسير الأقدم في سجن اسرائيلي، وربما في العالم.

وتجمع نحو مئتي فلسطيني امام مقر الصليب الأحمر في مدينة رام اللـه في الضفة الغربية حاملين صور العتبة وأعلاماً فلسطينية في ذكرى اعتقاله في ٢٧ تموز ١٩٧٧. واعتقل الجيش الاسرائيلي في حينه سعيد العتبة من منزله في نابلس ومعه شقيقه نضال الذي أفرج عنه بعد عام وأكمل دراسته ليصبح طبيباً.

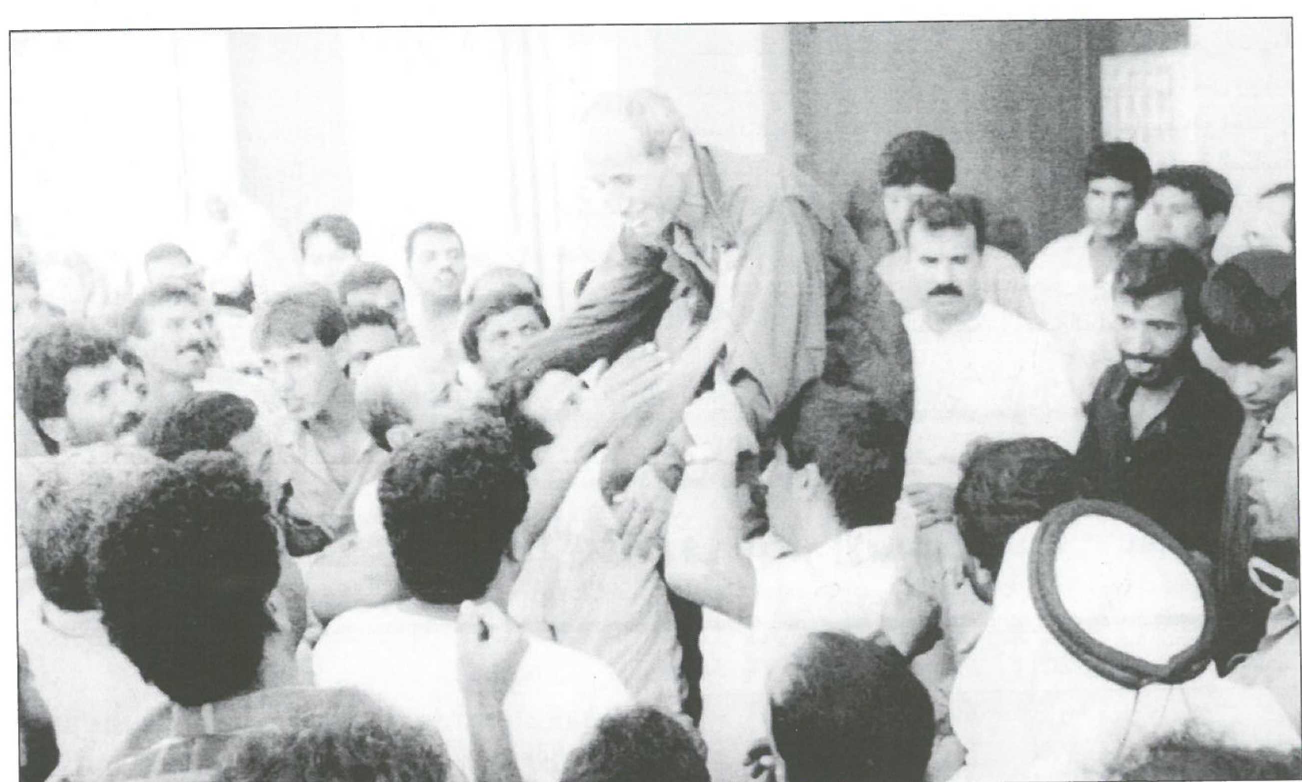
اما سعيد، اختصاصي التمديدات الكهربائية، فقد حكم بالسجن مدى الحياة بتهمة التخطيط لعلميات مسلحة وإعداد عبوات ناسفة زرعت في اسرائيل. وشملت العقوبة كذلك إغلاق منزل العائلة في نابلس لفترة امتدت ١٧ عاماً.

وقالت النائبة والرئيسة السابقة لمؤسسة «الضمير» التي تعنى بشؤون الأسرى، خالدة جرار، انه «عندما نتحدث عن سعيد العتبة، فنحن نتحدث عن معظم الأسرى في سجون اسرائيل، **واعتقاله طوال هذه الفترة الطويلة، يعكس جوهر سياسة الاحتلال الاسرائيلي».**..

(«السفير»، ٣٠/٧/٢٠٠٧)

الأسير الفلسطيني سعيد العتبة

# سليم الزريعي: لا أعتبر نفسي طليقاً طالما بقي أسير عربي في سجون إسرائيل


الزريعي محمولاً بعد إطلاقه (٢٠/١٠/١٩٩٣)

**• هل هناك تطمينات بالنسبة لمستقبل الأسرى ومصيرهم؟**

- الموقف الفلسطيني ثابت ويطالب بإطلاق سراح جميع الأسرى دون استثناء سواء أكان الأسير معارضاً أو موافقاً. أما الجانب الإسرائيلي فلا يزال حتى الآن يراوغ ويحاول أن يضع شروطاً لا يمكن أن يقبل بها فلسطيني واحد من أجل إطلاق سراح هؤلاء الأسرى. فإن هؤلاء هم الذين قاوموا الاحتلال وبذلوا دماءهم وأرواحهم وشبابهم دفاعاً عن فكرة الحرية. لذلك فإن الطرف الإسرائيلي مطالب بأن يلتزم بكافة بنود الاتفاق وعلى رأسها إطلاق سراح أسرى الثورة الفلسطينية من المعتقلات.

**• كيف تنظر إلى بادرة منحك هذه الجائزة الفرنسية؟**

- أنا سعيد جداً أن أرى وأشاهد هذا التضامن ووقفة الأحرار إلى جانب أبناء الشعب الفلسطيني وخصوصاً مع قضية المعتقلين والمعتقلات، أن النضال من أجل الحرية يجعلنا في خندق واحد مع كل الأحرار الذين يجهدون لإزالة الاحتلال. فنحن لسنا ضد الإسرائيليين بل ضد احتلالهم لأرضنا وما نناضل من أجله هو أن يكون لنا حقوق ككل البشر في تقرير المصير وقيام الدولة بعد تحرير الأرض. إني أحمل معي إلى باريس تحيات أبناء الشعب الفلسطيني وكل الأسرى وشكرهم لهذه الوقفة الفرنسية المشرفة وإني أدعو كل الأحرار في العالم لدعم مطالبنا المشروعة والمحقة والعادلة.

**• ما هو شعورك اليوم وأنت تتحرك بحرية بعد ربع قرن من الأسر؟**

- حتى الآن لا أعتبر نفسي طليقاً أو أتمتع بحريتي فما زال هناك الآلاف من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية إضافة إلى أن شعبنا في الأرض المحتلة حاله ليست أحسن من حال المعتقلين لأنهم يعيشون في معتقلات أكبر. وإن شاء الله يكتمل فرحنا بزوال الاحتلال من بلادنا وإطلاق سراح جميع الأسرى. لأن ظروف المعتقلين الفلسطينيين هي من أصعب الظروف في كافة سجون العالم. لقد عانينا منذ الاحتلال عام ١٩٦٢ حتى الآن من سوء المعاملة داخل المعتقلات..

(«الشرق الأوسط»، ١٥/١٢/١٩٩٣)





# ٣٠٠ معتقل في سجن عسقلان يبدأون إضراباً جزئياً عن الطعام

ذكر مصدر فلسطيني في القدس المحتلة، أمس، أن أكثر من ٣٠٠ معتقل فلسطيني في سجن عسقلان بدأوا منذ أيام إضراباً جزئياً عن الطعام احتجاجاً على ظروف اعتقالهم.

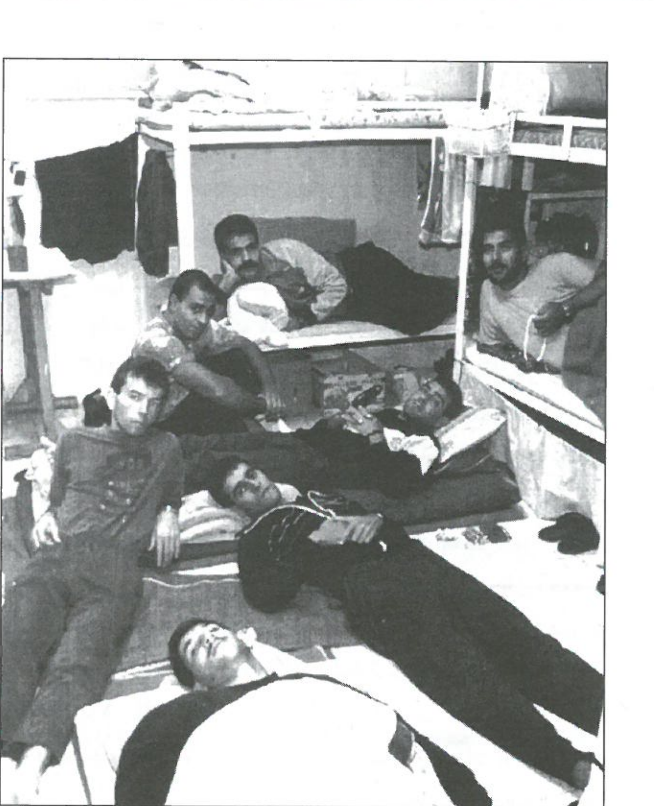
وأوضح المصدر أن هؤلاء يرفضون أي طعام يقدم إليهم باستثناء الخبز، ويقبلون أيضاً المشروبات التي توزع عليهم.

ويشكو هؤلاء من نقص العناية الطبية وتكدس المعتقلين في السجن، وتقول عائلاتهم أن كل معتقل يعييش في متر ونصف المتر المربع وإنه في بعض الزنزانات المخصصة لاستقبال ١٥ سجيناً، يتكدس أربعون شخصاً.

وقد أكد متحدث باسم الإدارة أن هناك مشكلة ازدحام في سجن عسقلان ولكنه أشار إلى أن السلطات «لن تتحرك تحت أي ضغط».

وقد اعتصم أفراد ٥٠ عائلة تقريباً أمام مبنى الصليب الأحمر الدولي في غزة وقام أهالي المعتقلين بتظاهرة رمزية أمام مبنى الصليب الأحمر في القدس الشرقية تضامناً مع أقربائهم المسجونين.

(«السفير»، ٤/٣/١٩٨٥)


أسرى مضربون عن الطعام في سجن جنيد

# عن معركة الأمعاء الخاوية

لا مفر من الاعتراف بأن رد الفعل العربي إزاء «معركة الأمعاء الخاوية» التي يخوضها أكثر من ثمانية آلاف أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية، يعد تعبيراً يجسد حالة «الوهن» التي استشرت في الأمة، ذلك أن صدى الإضراب لم يتجاوز حدود بعض عواصم المشرق. ثم أنه لم يخرج عن إطار التظاهر والمهرجانات الخطابية وبيانات التنديد بما تفعله إسرائيل، ومناشدة «الضمير العالمي» والمنظمات الدولية لأن تتدخل لإنقاذ أولئك الأسرى من المصير البائس الذي يعيشون في ظله...

هل صحيح أن ذلك غاية ما نملكه إزاء ملف الأسرى الفلسطينيين؟

لا أريد أن أقارن بما هو أتعس. أعني بالذين تجاهلوا الموضوع برمته وكأنه لا يعنيهم. ولكن المقارنة تكون بما نرجوه ونستطيعه. خصوصاً **أن البعض منا تأففوا من العمليات الاستشهادية وحزت في نفوسهم الدماء الإسرائيلية التي كانت تسيل بين الحين والآخر من جراء تلك العمليات، في حين أداروا ظهورهم - ولم يلاحظوا - نهر الدم الفلسطيني المتدفق منذ أكثر من نصف قرن.** ومنهم من اعتبر المقاومة المسلحة للاحتلال - التي كلفها ميثاق الأمم المتحدة - إرهاباً وسلوكاً غير متحضر. ومن ثم دعوا إلى ما سموه النضال المدني، السلمي واللاعنفي. وهي رؤى عبر عنها بعض المثقفين وأغلب منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، التي تبنت هذا الموقف إما اقتناعاً به أو لإرضاء المولين الغربيين..

قبل أن أحاول الإجابة على السؤال الذي طرحته حول ما نملكه من خيارات، أسجل اعترافاً آخر، خلاصته **أننا جميعاً قصرنا في التعامل مع ملف الأسرى، فلم ندرجه ضمن اهتماماتنا، وظل طوال الوقت ملفاً منسياً ومسكوتاً عليه، رغم بشاعة الأوضاع التي يعيشون في ظلها**. وقد أراد هؤلاء أن يقربوا صورة معاناتهم إلى الأذهان حين قالوا في البيان الأول الذي أصدروه بمناسبة الإضراب أنهم يعيشون في «أبو غريب» و«جوانتانامو» الإسرائيليين. وهذه المعاناة ليست وليدة السنوات الأخيرة أو اليوم، ولكنها مستمرة منذ أكثر من ثلاثة عقود على الأقل. وإذا كانت الفظائع التي شهدها العالم في سجن أبو غريب والأهوال التي سمعنا بها في جوانتانامو قد أقامت الدنيا ولم تقعدها، فلك أن تتصور عذاب ٨ آلاف أسير فلسطيني تشكل تلك الفظائع والأهوال نمط حياتهم اليومية في السجون الإسرائيلية (للعلم هناك أكثر من ثلاثة آلاف أسير آخر في قبضة الجيش) فإن غزو العراق والأحداث الخطيرة المتلاحقة هناك طيلة العام الأخير صرفا الانتباه عن مجمل الوضع الفلسطيني، الذي صارت أخباره في المرتبة الثانية، إلا أن عدم الاهتمام العربي بالموضوع سابق على احتلال العراق، وأستحي أن أقول إن تراجع ملف الأسرى في الاهتمام العربي تأثر بتهوين السلطة الفلسطينية من الأمر، وإسقاطه من حساباتها في أثناء التفاوض مع إسرائيل، ومن المفارقات اللافتة للنظر في هذا السياق أن الإسرائيليين أثناء مباحثات أوسلو أمنوا عملاءهم من الجواسيس الفلسطينيين الذين تم تجنيدهم (أطلقوا عليهم وصف المتعاونين) في حين أن الطرف الفلسطيني فشل في حل مشكلة الأسرى في أثناء تلك المباحثات، وكانت النتيجة أن حظي العملاء بالعناية والرعاية، بينما كان السجن والهوان حظ المناضلين الشرفاء..

إن إسرائيل بسياستها الرامية إلى استكمال بناء الجدار الوحشي تستدعي بقوة تجربة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. الذي أدانه العالم ولفظه، فسقط معنوياً وأخلاقياً قبل أن يسقط سياسياً وينضم إلى قمامة التاريخ. وفي حيثيات قرار محكمة لاهاي الذي أبطل شرعية الجدار سند قانوني وأخلاقي في غاية الأهمية. يمكن أن يركز عليه أي جهد يبذل لتعرية قبح الموقف الإسرائيلي وفضحه، ذلك أن تلك الحيثيات أكدت أن إسرائيل في الضفة الغربية والقطاع دولة محتلة، وأبطلت كل ما صدر عنها من أفعال أو أقيم من مستوطنات أو مشروعات فوق الأرض المحتلة، وبتحدي إسرائيل ذلك القرار فإنها اختارت أن تقف في المربع اللاقانوني واللاأخلاقي. وهو ما نبه إليه وحذر منه بعض العقلاء وأهل القانون في إسرائيل ذاتها (للعلم قرار محكمة لاهاي كان مشجعاً لحفيد الزعيم الهندي الراحل مهاتما غاندي ـ اسمه أرون غاندي ـ الذي يدير معهداً للاعنف يحمل اسم جده في الولايات المتحدة، لكي يقود مجموعة من الناشطين لشن حملة ضد الجدار وضد الاحتلال).

**في الوقت ذاته فإن انتفاضة الأسرى الفلسطينيين توفر فرصة أخرى لفضح الممارسات الإسرائيلية في السجون، التي لم تكن الجرائم التي ارتكبت في أبو غريب وجوانتانامو إلا استنساخاً لها**، ويستطيع الإعلام العربي ـ إن وجد ـ أن يلعب دوراً أساسياً في هذه المهمة وعند الحد الأدنى، فبوسع المؤسسات الفلسطينية ولجان العودة أن تعمم المعلومات الخاصة بتلك الممارسات عبر شبكة الانترنت..

(فهمي هويدي، «الأهرام»، ٢٠٠٤/٨/٢٤)

## ١٣ هيئة تابعة للأمم المتحدة تدعو إسرائيل إلى حل أزمة الأسرى المضربين عن الطعام

دعت ١٣ هيئة تابعة للأمم المتحدة إسرائيل إلى بذل «كل الجهود المكنة» لوضع حد للإضراب المفتوح عن الطعام الذي ينفذه معتقلون فلسطينيون في سجونها منذ ١٣ يوماً، وذكرتها بواجباتها المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الأسرى.

وذكر البيان أن «١٣ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة وعاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعرب عن قلقها إزاء الإضراب عن الطعام الذي ينفذه معتقلون فلسطينيون». وأضاف أن «وكالات الأمم المتحدة تذكر إسرائيل بواجباتها المتعلقة باتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالحق الدولي والمتعلقة بالحقوق الإنسانية وحماية المعتقلين».

(«الحياة»، ٢٠٠٤/٨/٢٨)





## إضراب المعتقلين في الأراضي المحتلة اتسع ليشمل ٢٠ سجناً إسرائيلياً

اتسع الإضراب عن الطعام الذي بدأه المعتقلون الفلسطينيون في سجن عسقلان في جنوب إسرائيل ليشمل أمس خمسة آلاف معتقل في ٢٠ سجناً داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة، في الوقت الذي واصلت أسر السجناء اعتصاماتهم أمام مكاتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولم يشمل الإضراب احتجاجاً على الظروف الحياتية داخل السجون المعتقلات التي يشرف عليها الجيش الإسرائيلي وخصوصاً معتقل كتسيعوت «أنصار ـ ٣» الذي يضم ٤٧٠٠ معتقل.

وأفاد رئيس البعثة الدولية للصليب الأحمر في تل أبيب السيد ريتو مايستر أن هناك ٥٠٦١ معتقلاً فلسطينياً في عشرين سجناً تشرف عليها مصلحة السجون الإسرائيلية و٧٠٦٥ معتقلاً في المعتقلات الستة التابعة للجيش.

ويشتكي السجناء خصوصاً من الوحشية التي يظهرها الحراس ومن اكتظاظ السجون بنزلائها ومن تزايد استعمال إجراءات العزل وسوء نوعية الخدمات الصحية والنقص في وجبات الطعام والنقص في التمارين الرياضية. وقدموا الأحد في عسقلان لائحة بمطالبهم ومنها تمديد مدة لقائهم لعائلاتهم وتحسين نوعية الطعام والسماح لهم بإدخال الكتب والصحف وكذلك السماح لهم بالانتقال بين أجنحة السجون وممارسة الرياضة صباح كل يوم..

(«النهار»، ١٩٩٢/١٠/١)

## ١٣٦٠٠ معتقل فلسطيني في السجون

القدس المحتلة ـ أ ف ب ـ ذكر الجنرال أمنون ستراشنوف المدعي العام للجيش الإسرائيلي أن ١٣٦٠٠ فلسطيني اعتقلهم الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة موجودون حالياً في السجون.

وحسب الأرقام التي قدمها الجنرال أمنون ستراشنوف أول من أمس خلال لقاء مع مراسلي الصحف الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ونشرت أمس فإن أربعين ألف فلسطيني اعتقلهم الجيش منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ ومن بينهم ١٨ ألفاً مثلوا أمام المحاكم العسكرية.

ونفذ ٨٤٠٠ فسطيني أحكاماً بالاعتقال الإداري من دون محاكمة. ويوجد ٩٦٠٠ فلسطيني حالياً في السجون الإسرائيلية يضاف إليهم أربعة آلاف فلسطيني اعتقلوا لـ «أسباب أمنية» قبل بداية الانتفاضة.

وأضاف الجنرال ستراشنوف أن ٨٦ عسكرياً إسرائيلياً تورطوا في تجاوزات تسببت في مقتل أشخاص حاكمتهم محاكم عسكرية. وهناك ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ عسكري آخرين شاركوا في عمليات حفظ الأمن في الأراضي المحتلة مثلوا أمام لجان تأديبية تابعة للجيش لأسباب أخرى مختلفة.

ومن جهة أخرى نشرت صحيفة «عل همشمار» نبأ مفاده أن معسكراً إسرائيلياً جديداً للاعتقال سيقام قرب مدينة بيت لحم في الضفة الغربية بسبب تزايد عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية. وسيكون في إمكان هذا المعسكر الجديد استيعاب ١٥٠٠ معتقل في مرحلة أولى. ومن المتوقع أن يستوعب من الآن حتى ١٩٩٠ نحو ٤٥٠٠ أسير حسب ما أضافت الصحيفة نقلاً عن مصادر عسكرية إسرائيلية..

(«الحياة»، ١٩٨٩/١٠/٢٠)

## إسرائيل ترفع عدد المعتقلات إلى ٣٠

..تستعد إسرائيل لفتح معتقل عسكري جديد في قرية تقوع في الضفة الغربية. وأقامت إسرائيل ستة معتقلات عسكرية جديدة منذ اندلاع الانتفاضة في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٧. ويرسل سجناء من الانتفاضة أيضاً إلى معتقل عتليت شمال إسرائيل الذي كان معداً للتحقيق مع فدائيين من لبنان. ويصل عدد المعتقلات إلى ٣٠ معتقلاً تضم سجناء من الأراضي المحتلة ولبنان وإسرائيل. وأنصار ٣ أو كيتسعوت في صحراء النقب الذي أقيم في نيسان (ابريل) عام ١٩٨٨ هو أكبر المعتقلات العسكرية الإسرائيلية الذي يضم حوالى ٦٠٠٠ معتقل من الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون في خيام محاطة بأسلاك شائكة وأبراج عسكرية ومعسكرات للجيش.

(سعيد الغزالي، «الحياة»، ١٦/٥/١٩٩٠)

## إسرائيل أطلقت ٢٤٠ فلسطينياً

أطلقت إسرائيل أمس ٢٤٠ سجيناً فلسطينياً من معتقل «أنصار ـ ٣» في صحراء النقب، في خطوة، وإن تكن باتت تقليداً سنوياً في مناسبة عيد الفطر، تستجيب لدعوة وزير الخارجية الأميركي السيد جيمس بايكر الزعماء الإسرائيليين إلى اتخاذ «إجراءات لبناء الثقة» يمكن أن تشجع الدول العربية والفلسطينيين على بدء محادثات للسلام مع الدول العبرية..

وأكثر الذين أطلقوا في ساعة مبكرة أمس هم من قطاع غزة. وأوضح الناطق أنه سيفرج عن معتقلين آخرين يراوح عددهم بين ٦٠٠ و٨٠٠ من الضفة قبل حلول عيد الفطر الأسبوع المقبل، على أن يطلق ٢٠٠ معتقل من القطاع بعد العيد..

(«النهار»، ١١/٤/١٩٩١)

## إسرائيل تفرج عن ١٩٥ معتقلاً فلسطينياً

أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلية أمس عن ١٩٥ معتقلاً فلسطينياً ممن قاربت مدة أحكامهم على النفاد وذلك في إطار ما أسمته مبادرة «حسن نية» تجاه الفلسطينيين، تتزامن مع الجولة السادسة لمفاوضات «السلام»، فيما أصيب إسرائيلي بجروح لدى إطلاق النار عليه في مخيم بلاطة في الضفة الغربية.

وقال بيان للجيش أن ما إجماليه ٦٠٠ فلسطيني سيفرج عنهم من سجن كتزيوت في صحراء النقب على مدى عدة أيام.

أضاف البيان أنه تم الإفراج عن ١٩٥ سجيناً من بينهم ١٣ أنهوا فترة سجنهم.

وقالت متحدثة باسم الجيش أنه سيتم الإفراج عن ١٥٧ آخرين اليوم.

أضافت المتحدثة «السجناء المفرج عنهم سجنوا لارتكابهم جميع الانتهاكات ما عدا القتل والقتل الخطأ، وجميعهم أنهوا ثلثي فترة سجنهم».

وبين الذين أفرج عنهم أمس ١٠١ من قطاع غزة و٨١ من الضفة الغربية.

ونقل السجناء من أبناء قطاع غزة بالحافلات إلى غال عوز حيث استقبلوا استقبالاً حافلاً من أقاربهم الذين أخذوا ينشدون أغاني وطنية ويرقصون. ورددوا «بالروح بالدم نفديك يا فلسطين»..

(«السفير»، ١/٩/١٩٩٢)





## إسرائيل تطلق ٧٦٠ معتقلاً فلسطينياً

لم تمض ساعات على قرار تل أبيب الإفراج عن ٧٦٠ معتقلاً فلسطينياً ابتداء من اليوم، حتى أكد الجيش الإسرائيلي ما كانت أعلنته حركة المقاومة الإسلامية «حماس» من أنها قتلت جنديين في قطاع غزة المحتل بعد خطفهما. وتقرر معاقبة هذه الحركة بعدم إطلاق عدد من سجنائها في دفعة اليوم.

وستطبق إسرائيل قرار الإفراج وفقاً للمعايير التي حددتها «اللجنة الفرعية لبناء الثقة المتبادلة» بين إسرائيل والفلسطينيين التي اجتمعت الأسبوع الماضي في منتجع طابا المصري، أي أنها ستطلق السجناء الذين تتجاوز أعمارهم الـ ٥٠ عاماً والفتيان دون الثامنة عشرة وبعض المرضى والنساء..

(«النهار»، ٢٥/١٠/١٩٩٣)

## ١٥١ سجيناً فلسطينياً وعربياً عادوا إلى الحرية

أفرجت صباح أمس السلطات الإسرائيلية عن دفعة جديدة من السجناء لديها ضمت ١٥١ سجيناً بينهم نحو ٣٧ عربياً من لبنان وسوريا والعراق والسودان ومصر والأردن.

واحتشد المئات من الفلسطينيين في خمس نقاط محددة سلفاً في الضفة الغربية وقطاع غزة في انتظار الأوتوبيسات التي نقلت المفرج عنهم من سجني عسقلان وميتزبيه رامون في جنوب إسرائيل. وفور وصول المحررين إلى النقاط المحددة راح عشرات من المستقبلين يطلقون النار من بنادقهم ومسدساتهم في الهواء غير آبهين بأوامر الشرطة الفلسطينية بالتوقف.

واجتازت الجموع، وهي تحمل أعلاماً فلسطينية وتهزج على أنغام الأناشيد حاجزين للشرطة الفلسطينية في نحال عوز عند مدخل غزة، وهي تهتف «سنحرركم جميعاً» و«يجب تحرير القدس»، وعقدت حلقات الدبكة والرقص. وقفز البعض في الهواء لتقبيل العائدين الذين كانوا يطلون من نوافذ الأوتوبيسات. وتسلق آخرون سطوح الأوتوبيسات للتلويح بالعلم الفلسطيني..

(«النهار»، ١٦/١٠/١٩٩٩)

## إسرائيل تعتقل ٣٠ عربياً
## لـ«تعاملهم» مع «حزب الله»

أفاد أمس مصدر عسكري إسرائيلي أن قوات الأمن الإسرائيلية اعتقلت ثلاثين من عرب إسرائيل خلال الأشهر الماضية بتهمة «التعامل» مع «حزب الله».

وأضاف أن قوات الجيش والأمن الداخلي «شين بيت» اعتقلت هؤلاء الأشخاص للاشتباه في «تورطهم بنشاطات ذات علاقة بحزب الله».

وأفاد مصدر برلماني أن ضابطاً كبيراً في الاستخبارات أعلن أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أن «حزب الله» اقترب من الأراضي الإسرائيلية أثر انسحاب (إسرائيل) من لبنان (في أيار ٢٠٠٠) ومن ثم صار في إمكانه مهاجمتها بسهولة أكبر».

(«النهار»، ٢٦/٦/٢٠٠١)

## إسرائيل تعتقل البرغوثي في رام الله وتقرر محاكمته

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون أن إسرائيل ستقدم أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية مروان البرغوثي الذي اعتقلته أمس في رام الله للمحاكمة، فيما طالبت السلطة الفلسطينية بالإفراج الفوري عن البرغوثي.

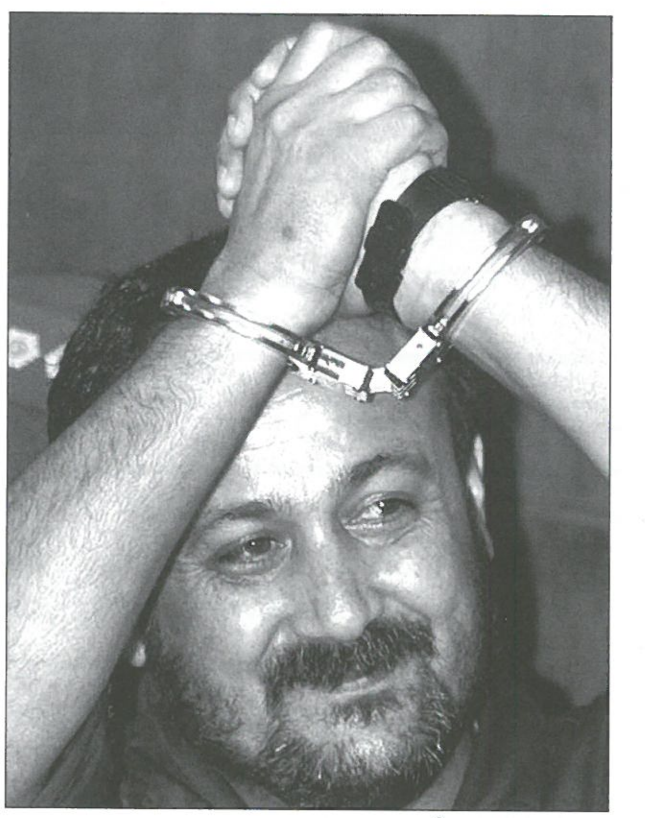
وكانت إسرائيل أعلنت أمس أنها اعتقلت أحد زعماء حركة «فتح» وأكبر الناشطين في الضفة، وقالت مصادر أمنية إسرائيلية «أن القوات الإسرائيلية تسعى لاعتقال البرغوثي منذ بدء الهجوم على الضفة الغربية في ٢٩ آذار الماضي».

وقالت الإذاعة الإسرائيلية أن البرغوثي أحد أشد المطلوبين من إسرائيل والشخصية البارزة في الانتفاضة الفلسطينية اعتقل «اخيراً» من قبل وحدة خاصة في الجيش الإسرائيلي في مدينة رام الله الخاضعة للحكم الذاتي بعدما طوقت المنزل الموجود فيه.

وقال هشام البرغوثي أن شقيقه مروان أحد أبرز قادة الانتفاضة في الضفة الغربية، اعتقل في مدينة رام الله أثناء توجهه إلى موعد مع حارسه الشخصي أحمد برغوثي الذي اعتقل هو أيضاً..

وكانت كتائب شهداء الأقصى القريبة من حركة «فتح» والتي نفذت عدة عمليات انتحارية، قد قدمت البرغوثي على أنه «قائدها» كما أن إسرائيل أصدرت مذكرة تحقيق بحقه في أيلول الماضي..

(«الأنوار»، ١٦/٤/٢٠٠٢)



مروان البرغوثي في الأسر

## ٢٠ ألف معتقل فلسطيني خلال عام

من الصعب، إن لم يكن مستحيلاً، أن تدخل بيتاً فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعان أحد أفراده داخل ظلمات السجون والزنازين الإسرائيلية. وترى عائلات المعتقلين الفلسطينيين أنه من «الإجحاف» الحديث عن «تذكر» هولاء في يوم واحد فقط من السنة..

وتشير مؤسسة «نادي الأسير الفلسطيني» إلى وجود ٥٠٠ معتقل فلسطيني بحاجة إلى عمليات جراحية وعناية طبية مكثفة، من بينهم أسرى يعانون من أمراض السرطان والقلب وأمراض الرئة والعمود الفقري وحالات عصابية نفسية، إضافة إلى عدد كبير من الفلسطينيين الذين اعتقلوا بعد إصابتهم بجروح بالغة برصاص الجيش الإسرائيلي، بينهم من بتر أحد أطرافه..

ويتلقى الأسرى والمعتقلون الجرحى والمرضى أدوية مسكنة فقط لعلاج الأمراض المستعصية مثل السرطان، فيما تماطل إدارة السجون في نقل بعضهم إلى مستشفى السجن، ما يزيد من تفاقم أوضاعهم الصحية داخل ظروف اعتقال تفتقد إلى الحد الأدنى من متطلبات العيش سواء كان ذلك في الطعام أو غرف الاحتجاز، إضافة إلى أن أسرى فلسطينيين حرموا من زيارات أهاليهم على مدى العامين الماضيين منذ اندلاع الانتفاضة، الأمر الذي زاد من معاناتهم النفسية وإحساسهم بالعزل عن محيطهم الخارجي.

**وتؤكد وثيقة أعدها «نادي الأسير» أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أعدمت أكثر من ١٢٠ فلسطينياً اعتقلوا وهم على**





**قيد الحياة. وأفادت الوثيقة التي نشرت في صحيفة «الأيام» الفلسطينية أن المقصود هو أن الإعدام يعني تصفية المعتقل بعد اعتقاله مباشرة وقبل اقتياده إلى مراكز التحقيق الرسمية** وخارج نطاق القوانين المعمول بها رسمياً. وأوضحت أن هذه العمليات تمت بأساليب عدة منها إطلاق النار بشكل مباشر على المعتقل عند اعتقاله، وهدم المنازل على السكان المدنيين، ومنع سيارات الإسعاف من الوصول لإنقاذهم، أو تعذيب المعتقل ميدانياً حتى الموت..

(سائدة حمد، «الحياة»، ١٨/٤/٢٠٠٣)

## إضراب الأسرى عن الطعام يدخل أسبوعه الثالث

واصل آلاف الأسرى الفلسطينيين إضرابهم عن الطعام الذي دخل أمس أسبوعه الثالث، بانتظار معرفة ما إذا كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه الجمعة بين ٨٠٠ معتقل منهم وإدارة سجن عسقلان، سيطبق، فيما حثت الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى والمعتقلين، كافة أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، وأراضي ٤٨، على الشروع بإضراب مفتوح عن الطعام، ابتداءً من اليوم، للتضامن مع الأسرى..

في غضون ذلك، اتهم رئيس الوزراء الفلسطيني احمد قريع المجتمع الدولي بتجاهل مصير آلاف الأسرى الفلسطينيين. وقال في تصريح أدلى به في ختام الاجتماع الأسبوعي للحكومة الفلسطينية «ان الصمت الذي يواجه به العالم مسألة الأسرى الفلسطينيين يعيد النظر بكامل عملية السلام» في الشرق الأوسط.

وتظاهر مئات المواطنين العرب من الجليل والجولان، أمس الاول قبالة سجن «مَداريم» شمالي تل أبيب، تعبيراً عن تضامنهم مع الأسرى. ورفع المتظاهرون العلمين الفلسطيني والسوري وصور السجناء. وشارك في التظاهرة النائب العربي في الكنيست عزمي بشارة الذي قال ان أحداً لا يعلم ما الذي يجري في سجن عسقلان لان إسرائيل تمنع الزيارات عن الأسرى.

من جهة أخرى، شل اضراب تجاري عام مدينة الخليل تضامنا مع الأسرى. وجرت مواجهات بين شبان فلسطينيين وجنود الاحتلال ادت الى إصابة شخصين بجروح.

(«السفير»، ٣٠/٨/٢٠٠٤)

## «وحدة المستعربين» تزرع القتل في صفوف الفلسطينيين

مع تغاضي العالم عن خروقاتها الفظة لحقوق الإنسان، تطور وحدة المستعربين في الجيش الإسرائيلي أساليبها في اصطياد المطلوبين الفلسطينيين وتنفذ فيهم حكم الإعدام. وليس فيهم وحسب، بل في العديد من المارة الأبرياء. يتخفى عناصرها بلباس عربي من مختلف الأنواع، لباس شرعي نسائي، لباس عروس أو غيرها، ويندسون بين الناس ويستخدمون الدروع البشرية. ومهمتهم الأساسية القتل ثم القتل ثم القتل.

بدأت قصة ولادة «المستعربين» مع المشاهد الفظيعة التي تناقلتها وكالات الأنباء العالمية لتحطيم عظام ثلاثة فلسطينيين ضبطهم الجيش بتهمة قذف الحجارة على المستوطنين مطلع ١٩٨٨. آنذاك صدرت أوامر من رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق اسحق رابين (الذي كان وزيراً للدفاع في حكومة الوحدة برئاسة اسحق شامير) بأتباع سياسة تكسير عظام من يضبطون وهم يرشقون الحجارة على المستوطنين أو الجنود الإسرائيليين. مع صدور هذه الأوامر بدأت أجهزة الأمن الإسرائيلية في البحث عن أساليب تمكنها من ضبط أكبر عدد من الفلسطينيين ممن وصفوا بـ «المشاغبين» لرميهم الحجارة والزجاجات الحارقة، ومن «المطلوبين» بتهمة التخطيط لعمليات

ضد إسرائيل. لم تكن هذه الأجهزة مطمئنة للعملاء الفلسطينيين فأرادت أن يكون تنفيذ عمليات الاعتقال أو الاغتيال في يد من تثق بهم أكثر. من هنا انطلقت فكرة تشكيل وحدة يكون عملها في صفوف الفلسطينيين. وشكلت لجنة خاصة لاختيار جنود ذوي مواصفات معينة (بشرة سمراء، عيون سود...) ولديهم القدرة والاستعداد وروح المغامرة والصبر. تقدم كثيرون وشكلوا في وحدة خاصة سميت «وحدة المستعربين» خضع أفرادها لدورات خاصة في العربية وتعلم اللـهجة الفلسطينية العامة وارتداء الزي الفلسطيني، بدعم من عملاء تولوا شرح تقاليد الفلسطينيين وعاداتهم مثل لف السجائر العربية وغيرها، وشرحوا جغرافية كل بلدة. ثم تحول هؤلاء العملاء إلى حراس لأفراد هذه الوحدة عندما ينتشرون بين الفلسطينيين، وكانت مهمتهم مرافقة الجنود إلى البلدات والأحياء الفلسطينية مزودين شارات مميزة ليتمكن الطرفان من التعرف إلى بعضهم بعضاً.

وقد مارس أفراد هذه الوحدة حيلاً كثيرة. فهم يعاينون الهدف بداية ثم ينطلقون إلى تنفيذه وأحياناً كثيرة بمرافقة متعاونين من البلد نفسه. وعلى مدارس ساعات طويلة يتنكر هؤلاء في زي نساء فلسطينيات فيرتدون الزي الشرعي أو الزي الفلسطيني ويتجولون حول الفلسطينيين المطلوبين لهم بعد أن يتأكدوا من هوياتهم. وتعمل الوحدة إلى جانب الجيش، فعندما تقترب من تنفيذ المهمة تكون وحدة جيش في انتظار إشارة لتطويق المكان. وعندما ينقض أفراد الوحدة لضبط المطلوبين أو يطلقون الرصاص عليهم يدخل الجيش بقوة ويطوق المكان. وفي معظم الحالات التي نجحت فيها عمليات المستعربين كان من الصعب على الفلسطيني كشف هوية هؤلاء، خصوصاً في التظاهرات والمواجهات. فهم عموماً يبتعدون عن الكلام لكنهم يتقنون بعض العبارات ويرددون الهتافات ويشاركون في مواجهة الجنود.

ولكن في مقابل نجاح هذه المهمات الكثيرة سجل لأفراد الوحدة الفشل في الكثير من المهمات بسبب كشفهم من قبل الفلسطينيين جراء خطأ صغير يرتكبه هؤلاء، وهو ما أودى بكثيرين من أبناء هذه الوحدة إلى المستشفيات النفسية ما دفع الجيش، في ما بعد، إلى تغيير أساليب عمل الوحدة وبخاصة اقتحام المتظاهرين والأسواق..

وعلى رغم عشرات الدعاوى التي قدمت إلى المحاكم الإسرائيلية ضد هذه الوحدة والمطالبة بوقف عملياتها، وبخاصة الاغتيال الذي يصفه الفلسطينيون بأنه «إعدام من دون محاكمة»، لم يصدر حتى اليوم أي قرار قضائي في هذا الشأن..

(آمال شحادة، «الحياة»، ٣/٢/٢٠٠٥)

## «عملية الوهم المتبدد»: المقاومة تقتل جنديين وتأسر ثالثاً

ثأرت المقاومة الفلسطينية لصرخة الطفلة هدى غالية التي قتلت عائلتها أمام ناظريها على شاطئ غزة قبل اسبوعين، وللمذابح التي ارتكبها الاحتلال في القطاع في الأسابيع الأخيرة، ونفذت عملية نوعية امس خلف خطوط العدو قرب معبر كرم شالوم على المثلث الحدودي بين اسرائيل وغزة ومصر، هي الأولى منذ انسحاب الاحتلال من القطاع في ايلول من العام الماضي، أدت الى مقتل جنديين اسرائيليين واصابة اربعة آخرين بالاضافة الى أسر آخر، فيما استشهد مقاومان فلسطينيان، في وقت شدد فصيل شارك في عملية كرم شالوم على أن الإفراج عن الجندي المخطوف سيكون مقابل «جائزة بالنسبة الى شعبنا».

وجاء في بيان مشترك للأجنحة العسكرية الثلاثة التي نفذت العملية وهي كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس وألوية الناصر صلاح الدين الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية و«جيش الاسلام» وهو منظمة جديدة، «تمكن مجاهدونا من تنفيذ «عملية الوهم المتبدد» والتي بدأت في تمام الساعة الخامسة والربع من صباح اليوم (امس) الاحد حيث استهدفت العملية مواقع الاسناد والحماية التابعة للجيش الصهيوني على الحدود الشرقية لمدينة رفح حيث تم انزال مجاهدينا خلف خطوط العدو لاستهداف اهداف عسكرية واستخبارية» موضحا «انه تمت مهاجمة مدرعة صهيونية مما أدى الى مقتل طاقمها بالكامل كما تم استهداف دبابة صهيونية فقتل جميع من كانوا بداخلها وقد تمكن مجاهدونا من الاجهاز على طاقم الموقع بالكامل وقد عاد مجاهدونا الى قواعدهم تحفهم عناية الرحمن بعد ان نكلوا في هذا العدو وشفوا صدور قوم مؤمنين»..

(«السفير»، ٢٦/٦/٢٠٠٦)





## نص وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني

بسم اللـه الرحمن الرحيم

«واعتصموا بحبل اللـه جميعا ولا تفرقوا»

**انطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية ونظراً للمخاطر المحدقة بشعبنا، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي،** ومن أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحل الإسرائيلي، ونسف حلم شعبنا وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة الكاملة السيادة، هذا المشروع والمخطط الذي تنوي الحكومة الإسرائيلية تنفيذه خلال المرحلة القادمة تأسيساً على إقامة واستكمال الجدار العنصري وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والاستيلاء على الأغوار وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وإغلاق الباب أمام شعبنا في ممارسة حقه في العودة.

**ومن أجل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل ووفاءً لشهداء شعبنا العظيم وعذابات أسراه وأنات جرحاه، وانطلاقاً من أننا ما زلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسي وطني ديمقراطي مما يفرض استراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع.**

ومن أجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، واستناداً إلى إعلان القاهرة والحاجة الملحة للوحدة والتلاحم، فإننا نتقدم بهذه الوثيقة (**وثيقة الوفاق الوطني**) لشعبنا العظيم الصامد المرابط، وإلى الرئيس محمود عباس أبو مازن، وقيادة منظمة التحرير الوطني الفلسطيني، وإلى رئيس الحكومة إسماعيل هنية ومجلس الوزراء، وإلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وأعضائه، ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وأعضائه، وإلى كافة القوى والفصائل الفلسطينية، وإلى كافة المؤسسات والمنظمات الأهلية والشعبية، وقيادة الرأي العام الفلسطيني في الوطن والمنافي، آملين اعتبار هذه الوثيقة كلاً متكاملاً، وأن تلقى دعم ومساندة وموافقة الجميع، وتسهم بشكل أساسي في التوصل إلى وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني:

١ ـ إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى من أجل تحرير أرضه وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشريف على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وضمان حق العودة للاجئين، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين، مستندين في ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية.

٢ ـ الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في مارس/آذار ٢٠٠٥ فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية وفق أسس ديمقراطية، ولتكريس حقيقة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في مختلف الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية. وأن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية عام ٢٠٠٦ بما يضمن تمثيل جميع القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية وتجمعات شعبنا في كل مكان وكافة القطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات على أساس نسبي في التمثيل والحضور والفاعلية النضالية والسياسية والاجتماعية والجماهيرية والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً وطنياً جامعاً للفلسطينيين في الوطن والمنافي، ومرجعية سياسية عليا.

٣ ـ حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار المقاومة بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام ٦٧ إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية.

٤ ـ وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة، من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية، ودعماً لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم علينا.

٥ - حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة، هذه السلطة التي شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه، وإن المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام الدستور المؤقت للسلطة والقوانين المعمول بها واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب لإرادة الشعب الفلسطيني بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحها المجلس التشريعي الثقة. واهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة والعمل المشترك وعقد الاجتماعات الدورية بينهما لتسوية أية خلافات بالحوار الاخوي استنادا إلى الدستور المؤقت والمصلحة الوطنية العليا وضرورة إجراء إصلاح شامل في مؤسسات السلطة الوطنية وخاصة الجهاز القضائي، واحترام القضاء بكافة مستوياته وتنفيذ قراراته وتعزيز وتكريس سيادة القانون.

٦ - تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة كافة الكتل البرلمانية، وخاصة حركتي فتح وحماس والقوى السياسية الراغبة على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، ومواجهة التحديات بحكومة وطنية قوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى، وكذلك بالدعم العربي والدولي وتتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح ومحاربة الفقر والبطالة، وتقديم أفضل رعاية ممكنة للفئات التي تحملت أعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة وكانت ضحية للعدوان الإجرامي الإسرائيلي وخاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى وأصحاب البيوت والممتلكات التي دمرها الاحتلال وكذلك العاطلين عن العمل والخريجين.

٧ - إن إدارة المفاوضات هي من صلاحية «م. ت. ف» ورئيس السلطة الوطنية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية وتحقيقها على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام حيث ما أمكن.

**٨ - تحرير الاسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس يجب أن تقوم به وبكافة الوسائل القوى والفصائل الوطنية والإسلامية و«م. ت. ف» والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة والتشريعي وكافة التشكيلات المقاومة.**

٩ - ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين والدفاع عن حقوقهم والعمل على عقد مؤتمر شعبي تمثيلي للاجئين ينبثق عن هيئات متابعة وظيفته التأكيد على حق العودة والتمسك به ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ القرار ١٩٤ القاضي بحق العودة للاجئين وتعويضهم.

١٠ - العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل للمقاومة وتشكيل مرجعية سياسية موحدة لها.

١١ - التمسك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخابات عامة ودورية وحرة ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة والتعهد بحماية التجربة الفلسطينية الديمقراطية واحترام الخيار الديمقراطي ونتائجه واحترام سيادة القانون والحريات الضرورية والعامة وحرية الصحافة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز وحماية مكتسبات المراة وتطويرها وتعزيزها.

١٢ - رفض وإدانة الحصار الظالم على شعبنا الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل ودعوة العرب شعبياً ورسمياً لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني و«م. ت. ف» وسلطته الوطنية ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والإعلامية الداعمة لشعبنا الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية والتأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع العربي والعمل العربي المشترك.

١٣ - دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورص الصفوف ودعم ومساندة «م. ت. ف» والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيسا وحكومة، وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

**١٤ - نبذ كل مظاهر الفرقة والانقسام وما يقود إلى الفتنة وإدانة استخدام السلاح مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية، وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني**، والالتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات والتعبير عن الراي بكافة الوسائل بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها على أساس ما يكفله القانون وحق الاحتجاج السلمي وتنظيم المسيرات والتظاهرات والاعتصامات شريطة ان تكون سلمية وخالية من السلاح ولا تتعدى على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة.

١٥ - إن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه السياسية في قطاع غزة في وضعه الجديد في معركة الحرية والعودة والاستقلال وتحرير الضفة والقدس وبما يجعل من القطاع الصامد رافعة وقوة حقيقية لصمود ومقاومة لشعبنا في الضفة والقدس، وإن المصلحة الوطنية تقضي بإعادة تقييم الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الاحتلال.

١٦ - ضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها على أساس عصري بما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين في مواجهة العدوان والاحتلال، وحفظ الأمن والنظام العام وتنفيذ القوانين وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني وإنهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات، ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الأمني الذي يلحق ضرراً فادحاً بالمقاومة ويشوه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني، وضرورة وتنسيق وتنظيم العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها.

١٧ - دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظمة لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة بمختلف فروعها، والعمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون.

١٨ - العمل من أجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضد الاحتلال والاستيطان وجدار الفصل العنصري سياسياً ومحلياً، ومن أجل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي المتعلق بإزالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعيتهما.

**الوثيقة صادرة عن:**

- **حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)**: النائب مروان البرغوثي أمين سر حركة «فتح».
- **حركة المقاومة الإسلامية «حماس»**: الهيئة القيادية العليا الشيخ عبد الخالق النتشة.
- **حركة الجهاد الإسلامي**: الشيخ بسام السعدي.
- **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**: عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية نائب الأمين العام للجبهة.
- **الجبهة الديمقراطية**: مصطفى بدارنة.

ملاحظة: - حركة الجهاد الإسلامي تحفظت على البند المتعلق بالمفاوضات

(موقع مركز العودة الفلسطيني، ٢٦/٨/٢٠٠٦)

# قانون الأسرى والمحررين

**مجلس الوزراء:**

بعد الإطلاع على قانون الأسرى والمحررين رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٤م والمقر من قبل المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٠٤م، ومن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٤م، ونشره في الوقائع الفلسطينية في العدد الرابع والخمسين بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٥م، وعلى ضوء ماعرضه وزير شؤون الاسرى والمحررين بجلسة مجلس الوزراء رقم (٤٠) والمنعقدة بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٠٥م، وعلى ماأقره مجلس الوزراء بنفس الجلسة.

قرر ما يلي:

**مادة (١)**

تصدر أنظمة قانون الأسرى والمحررين التالية:

نظام تأمين الوظائف للأسرى المحررين.

نظام صرف راتب شهري للأسير وأسرته.

نظام تأمين مصروف وبدل ملابس سنوياً للأسير داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

نظام إعفاء من رسوم التعليم المدرسي والجامعي ورسوم التأمين الصحي ورسوم الدورات التأهيلية.

**مادة (٢)**

لغايات تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك

الوزارة: وزارة شؤون الأسرى والمحررين.

الوزير: وزير شؤون الأسرى والمحررين.

**الأسير: كل من يقبع في سجون الإحتلال على خلفية مشاركته في النضال ضد الإحتلال.**

**الأسير المحرر: كل أسير تم تحريره من سجون الإحتلال.**

الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية: الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية في الوزارة.

الموظف المختص: الموظف المختص في دائرة الشؤون الإدارية والمالية.

الأوراق الثبوتية: كل ما يلزم من مستندات وشهادات علمية وشهادات إثبات اعتقال وشهادات الحالة الاجتماعية والخبرة.. الخ.

الوكيل: الشخص المخول باستلام الراتب نيابة عن الأسير.

البنك: أحد البنوك المتواجدة في الأراضي الفلسطينية وتعمل وفق تصريح من السلطة الوطنية الفلسطينية.

دائرة الرقابة والتدقيق: دائرة الرقابة والتدقيق بالوزارة.

الإدارة العامة لبرنامج تأهيل الأسرى المحررين: الإدارة العامة لبرنامج تأهيل الأسرى المحررين في وزارة الأسرى.

دائرة التعليم: دائرة التعليم في الإدارة العامة لبرنامج تأهيل الأسرى المحررين في الوزارة.

دائرة التدريب: دائرة التدريب في الإدارة العامة لبرنامج تأهيل الأسرى المحررين في الوزارة.

دائرة التأمين الصحي: دائرة التأمين الصحي في الإدارة العامة لبرنامج تأهيل الأسرى المحررين في الوزارة.

دائرة الاتصال بالسجون: دائرة من دوائر الإدارة العامة لشؤون الأسرى والمحررين.

المقصف: الحاجات التي يتم شراؤها بالمصروف الشهري الذي

يصل للأسير.

**أولا: نظام تأمين الوظائف للأسرى المحررين**

**مادة (٣)**

أ-لكل أسير محرر الحق في أن تؤمن له وظيفة في إحدى وزارات أو أجهزة السلطة إذا توفرت فيه الشروط التالية:

١ ـ أن يكون قد أمضى فترة من خمس سنوات فما فوق داخل الأسر بسبب مقاومته للاحتلال دون استثناء سواء كانت هذه الفترة على مرة واحدة أو بفترات متقطعة.

٢ ـ أن تكون هذه الفترة / الفترات مثبتة بأوراق رسمية صادرة عن منظمة الصليب الأحمر أو شهادة من الوزارة المسؤولة تثبت صحة اعتقاله.

٣ ـ يمكن للأسرى الذين اعتقلوا قديماً أو اعتقلوا في السجون العربية على خلفية نضاله للقضية ولا يمتلكون الأوراق الرسمية الصادرة عن الصليب الأحمر، الحصول على ما يثبت صحة اعتقاله ومصدقة من الوزير.

٤ ـ أن لا يكون الأسير المحرر يعمل في أي مؤسسة رسمية أو أهلية يتقاضى منها راتب دوري.

٥ ـ أن لا يكون له مصدر رزق آخر سواء من تجارة أو إدارة معمل أو مصنع أو مكتب خدمات يدر عليه دخلاً مناسباً.

٦ ـ أن لا يمتلك عقارات وأملاكاً منقولة أو غير منقولة تدر عليه دخلاً دائماً يمكنه من الحياة الكريمة.

٧ ـ استثناء تنطبق نفس الشروط على الأسيرات اللاتي امضين فترة لا تقل عن عامين ونصف داخل الأسر، وينقطع هذا الراتب المقطوع عند حصولها على عمل.

**مادة (٤)**

الأسير الذي أمضى ما يزيد عن ثلاث سنوات داخل الأسر، وأصيب أثناء الاعتقال أو بسببه بمرض عضال أقعده عن العمل يمكن النظر في ملفه للاستفادة من الراتب المقطوع بعد توفر الشروط الواردة في المادة (٣) إضافة إلى التالي:

أن تكون إصابته بالمرض أثناء الاعتقال أو بسببه.

أن لا يكون قد تلقى أي تعويضات عن هذه الإصابة.

أن يثبت عدم مقدرته على العمل بتقرير طبي صادر عن لجنة طبية حكومية.

أن لا يكون مستفيداً من أي مؤسسه أخرى بسبب إعاقته.

**مادة (٥)**

أ-تتسلم الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية عبر الموظف المختص من الأسير المحرر كافة الأوراق الثبوتية اللازمة، وتتأكد من مطابقتها للشروط.

ب ـ يعد الموظف المختص ملفاً خاصاً لكل أسير محرر يتضمن الأوراق الثبوتية والتوصيات اللازمة.

ج ـ يرتب الموظف المختص ملفات الأسرى وفقاً لسنوات الاعتقال التي أمضاها داخل الأسر.

د ـ تعرض كافة الملفات الجاهزة مرفقة بتقرير عنها على الوزير وذلك للمصادقة عليها.

هـ-ترسل الإدارة العامة للشؤون الإدارية نسخة عن الملف لديوان الموظفين العام ونسخة أخرى لوزارة المالية.

و-يتم تبليغ الأسير المحرر برد ديوان الموظفين العام، ووزارة المالية ويتم العمل على استكمال النواقص الموجودة في الملف من خلال وزارة شؤون الأسرى والمحررين.

**مادة (٦)**

أ ـ بعد استكمال الإجراءات الخاصة بتعيين الأسير المحرر يتم توزيع الأسرى المحررين على الشواغر في الوزارات والاجهزة والمؤسسات الحكومية الاخرى وذلك بدلاً من موظف شاغر او اعتماد مالي حديث وفقاً لقانون الموازنة العامة السنوي.

**ب ـ تحدد درجة الأسير المحرر الوظيفية استناداً إلى عدد السنوات التي أمضاها في الأسر، والشهادات العلمية الحاصل عليها.**

ج-في حال عدم وجود شاغر يفرز على (منتدى الثقافة والتنمية) بعد إنشائه و يصرف للاسير المحرر راتب مقطوع بشكل شهري.

د-يحصل الأسرى المحررون الذين أمضوا خمس سنوات فما فوق على الدرجات المبينة في الجدول التالي وما يقابلها من راتب يحدد حسب سلم الرواتب للوظائف المعمول به من قبل وزارة المالية لكافة موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية وفق قانون الخدمة المدنية.

وفي حالة شغل اي منهم لوظيفة مدنية أو عسكرية يلزم استكمال كافة المستلزمات العلمية المطلوبة لهذه الوظيفة.

| الرقم | عدد سنوات السجن | الدرجة المدنية | الرتبة العسكرية |
|---|---|---|---|
| ١ ـ | ٥ سنوات وأقل من ٧ سنوات | رئيس قسم | ملازم |
| ٢ ـ | ٧ سنوات وأقل من ٨ سنوات | نائب مدير | نقيب |
| ٣ ـ | ٨ سنوات وأقل من ١٠ سنوات | مدير C | رائد |
| ٤ ـ | ١٠ سنة وأقل من ١٥ سنة | مدير B | مقدم+ أقدمية |
| ٥ ـ | ١٥ سنة وأقل من ٢٠ سنة | مدير A | عقيد+ أقدمية |
| ٦ ـ | ٢٠ سنة وأقل من ٢٣ سنة | مدير عام | عميد |
| ٧ ـ | ٢٣ سنة وأقل من ٢٥ سنة | وكيل مساعد | عميد |
| ٨ ـ | ٢٥ سنة وما فوق | وكيل وزارة | عميد بأقدمية |

هـ-يتم العمل بما يلي:

يمنح الأسرى المحررون درجاتهم المستحقة.

من يملك الإمكانيات للعمل يتم ترشيحه للعمل في المؤسسة المدنية أو العسكرية مع الرتبة التي يتم منحها له.

و-الأسرى الذين أمضوا أقل من خمس سنوات، ولا ينطبق عليهم ما ورد في البند ٣/٧، والمادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لقانون الأسرى والمحررين يستفيدون من دورة بطالة مدتها ستة شهور.

ز ـ تقدم للأسرى المحررين حديثاً للمساهمة في بناء مستقبلهم المساعدات المالية الفورية لهم حسب الجدول التالي:

أقل من عام يصرف له (٥٠٠ $)





أكثر من عام وحتى ثلاث سنوات يصرف له (١٠٠٠ $)

أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات ويصرف له (٢٠٠٠ $)

أكثر من ٥ سنوات وحتى ٨ سنوات يصرف له (٣٠٠٠ $)

أكثر من ٨ سنوات وحتى ١١ يصرف له (٤٠٠٠ $)

أكثر من ١١ عاماً وحتى ١٥ يصرف له (٥٠٠٠ $)

أكثر من ١٥ عاماً وحتى ١٨ يصرف له (٦٠٠٠ $)

أكثر من ١٨ عاماً وحتى ٢١ يصرف له (٧٠٠٠ $)

أكثر من ٢١ عاماً وحتى ٢٥ يصرف له (٨٠٠٠ $)

أكثر من ٢٥ عاماً يصرف له (١٠٠٠٠ $)

ح ـ الأسرى المحررون الذين لم يتقاضوا راتباً شهرياً عن فترة اعتقالهم يمكنهم الحصول على مستحقاتهم عن هذه الفترة كمتأخرات عبر وزارة شؤون الأسرى والمحررين.

**مادة (٧)**

يعتبر الراتب المقطوع حقاً شخصياً للأسير المحرر أثناء حياته لا يجوز بأي حال من الاحوال تحويله إلى منتفع آخر.

**مادة (٨)**

يوقف صرف الراتب المقطوع عن الأسير المحرر في الحالات التالية:

أ ـ إذا مارس أو اتضح انه يمارس مهنة أخرى تدر عليه أجراً دورياً.

ب ـ إذا أعيد اعتقاله من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، يحول في هذه الحالة إلى متضرر ويعتمد الراتب المصروف من وزارة شؤون الاسرى والمحررين.

ج ـ إذا مارس وظيفته في حالة وجود شاغر في أحد المؤسسات أو الأجهزة أو الوزارات الحكومية وينتقل بذلك إلى ملاك الجهة المعنية ويحصل على راتب كامل.

د ـ إذا توفي ينتفع ورثته من الراتب وفقاً للتالي:

- الاسير المتزوج:

١ ـ الزوجة والابناء القصر ينتفعون بما قيمته ٧٥ ٪ من الراتب.

آخر الابناء القصر أو البنات غير المتزوجات ينتفعوا بما قيمته ٥٠ ٪ من الراتب.

- الاسير الأعزب:

١ ـ الوالد والوالدة (شرط أن يكون المتوفى هو المعيل لهما أثناء حياته) + الأشقاء القصر ينتفعوا بما نسبته ٧٥٪ من الراتب.

٢ ـ آخر شقيق قاصر أو البنت غير المتزوجة ولا تعمل ينتفعان بما نسبته ٥٠ ٪ من الراتب.

٥ ـ إذا طلب منه الالتحاق بإحدى الجهات الرسمية التي بها شواغر، ورفض الامتثال لهذا الطلب.

**ثانياً: نظام صرف راتب شهري للأسير واسرته**

**مادة (٩)**

لكل أسير فلسطيني أو عربي داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية الحق في أن يتلقى راتباً شهريا يصرف له أو لاسرته إذا توافرت فيه الشروط التالية:

١ ـ إذا كان اعتقاله بسبب مقاومته للاحتلال.

ب ـ إذا لم يكن يتلقى راتباً شهرياً من أي مؤسسة حكومية أو غير حكومية أخرى.

**مادة (١٠)**

على ذوي الأسير إحضار الأوراق الثبوتية التالية:

شهادة أصلية من الصليب الاحمر تفيد باعتقاله، ويتم تجديد هذه الورقة كل ٣ شهور، للأسير الذي مازال قيد التوقيف، وكل عام للأسير المحكوم.

لائحة الاتهام الصادرة من النيابة العسكرية الإسرائيلية.

صورة البطاقة الشخصية للأسير.

صورة عن البطاقة الشخصية لوكيل الأسير.

صورة عن شهادة الزواج إذا كان متزوج.

صورة عن شهادات ميلاد الابناء.

رقم حساب باسم الوكيل في إحدى البنوك داخل أراضي السلطة الوطنية.

قرار الحكم إذا ما صدر عليه حكم من المحاكم الإسرائيلية.

**مادة (١١)**

يتم تسليم كافة الأوراق الثبوتية للموظف المختص في المقر الفرعي لوزارة الأسرى في مكان سكن الأسير، وان لم يكن من سكان المناطق التي تقع تحت إشراف السلطة الوطنية الفلسطينية، يتم تسليم الأوراق في اقرب مقر فرعي لمكان سكناه.

**مادة (١٢)**

إذا كان الأسير متزوجاً، فزوجته هي الوكيل الشرعي له، وان كان غير متزوج أحد والديه، ويمكن للأسير أن يوكل شخصاً آخر لاستلام راتبه بموجب وكالة صادرة من الصليب الاحمر ومذيلة بتوقيعه.

**مادة (١٣)**

تعد الإدارة العامة لشؤون الأسرى ملفاً خاصاً يتضمن كافة الأوراق الثبوتية للأسير وملاحظاتها على الملف والمقدار المحدد للراتب المقرر صرفه وفقاً للحالة، وتعرض الملف كاملاً على دائرة الرقابة والتدقيق للتيقن من صحة الأوراق وتطابق الراتب مع محتويات الملف.

**مادة (١٤)**

يسري اعتماد الملف للأسير مالياً عند التأكد من عدم تقاضيه راتباً من أي مؤسسة حكومية او خاصة بمجرد اكتمال جميع الأوراق ووجود لائحة اتهام في الملف، وفي حالة عدم وجود لائحة اتهام يتم اعتماده إذا كان اعتقاله إدارياً.

**مادة (١٥)**

يتم صرف الراتب من تاريخ اعتماد الملف وليس من تاريخ الاعتقال، والفترة الواقعة بين تاريخ الاعتقال وتاريخ الاعتماد لمن يتم اعتماده تصرف كمتأخرات رواتب بعد الاعتماد.

**مادة (١٦)**

إذا كان الأسير متزوجاً من أكثر من زوجة، تحصل كل منهما على راتب الأسير كاملا لمدة خمسة عشر عاماً، إذا ما بقى الأسير في الأسر، وبعد ذلك يتم دراسة ملف الأسير والبت في الراتب، آخذين بعين الاعتبار كبر اولاد الاسير وتقسيم زيادة الراتب الناتج عن زيادة

سنوات الاعتقال مناصفة بين الزوجتين.

**مادة (١٧)**

تصرف علاوة خاصة للأسرى من سكان القدس لدعم صمودهم، ونظراً لارتفاع مستوى المعيشة لديهم.

**مادة (١٨)**

يصرف الراتب للأبناء حتى سن ١٨ سنة، وللبنت غير المتزوجة والتي لا تعمل.

**مادة (١٩)**

يوقف صرف الراتب في الحالات التالية:

إذا تحرر الأسير من الأسر.

إذا توفي الأسير داخل الأسر يحول إلى راتب متوفى وفقاً للتالي.

• الأسير المتزوج:

١ ـ ينتفع الزوجة والأبناء القصر بما قيمته ٧٥٪ من الراتب.

٢ ـ ينتفع آخر الأبناء القصر أو البنات غير المتزوجات بما قيمته ٥٠٪ من الراتب.

• الأسير الأعزب:

١ ـ ينتفع الوالد والوالدة (شرط أن يكون المتوفى هو المعيل الوحيد لهما أثناء حياته) والأشقاء القصر بما نسبته ٥٠٪ من الراتب.

٢ ـ آخر شقيق قاصر والشقيقة غير المتزوجة ولا تعمل ينتفعون بما نسبته ٥٠٪ من الراتب.

**مادة (٢٠)**

يتم صرف الراتب للأسير إستناداً للسنوات التي أمضاها في الأسر وفقاً للجدول التالي:

**مادة (٢١)**

تبدأ رواتب الأسرى من الحد الأدنى للأجور في السلطة الوطنية الفلسطينية ويرتبط الراتب الأساسي بجدول غلاء المعيشة.

**ثالثاً: نظام إعفاء الأسرى المحررين من رسوم التعليم المدرسي والجامعي ورسوم الدورات التأهيلية**

**مادة (٢٢)**

أ ـ لكل أسير محرر الحق في الإعفاء من رسوم التعليم المدرسي والجامعي ورسوم الدورات التأهيلية في نطاق البرامج التي تنظمها الجهات الرسمية المختصة، إذا توافرت فيه الشروط التالية:

| الرقم | عدد سنوات الأسر | الراتب الأساسي بالشيكل | علاوة الزوجة بالشيكل | علاوة الأبناء حتى سن ١٨ سنة بالشيكل | علاوة القدس بالشيكل |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ـ | من بدء الأسر وأقل من ٥ سنوات | ١٠٠٠ | ٣٠٠ | ٥٠ لكل ابن / ابنة | ٣٠٠ |
| ٢ـ | من ٥ سنوات وأقل من ١٠سنوات | ١٣٠٠ | ٣٠٠ | ٥٠ لكل ابن / ابنة | ٣٠٠ |
| ٣ـ | من ١٠سنوات وأقل من ١٥ سنة | ٢٠٠٠ | ٣٠٠ | ٥٠ لكل ابن / ابنة | ٣٠٠ |
| ٤ـ | من ١٥ سنة وأقل من ١٧سنة | ٢٥٠٠ | ٣٠٠ | ٥٠ لكل ابن / ابنة | ٣٠٠ |
| ٥ـ | من ١٧سنة وأقل من ٢٠ سنة | ٣٠٠٠ | ٣٠٠ | ٥٠ لكل ابن / ابنة | ٣٠٠ |
| ٦ـ | من ٢٠سنة وأقل من ٢٥سنة | ٣٥٠٠ | ٣٠٠ | ٥٠ لكل ابن / ابنة | ٣٠٠ |
| ٧ـ | أكثر من ٢٥ سنة | ٤٠٠٠ | ٣٠٠ | ٥٠ لكل ابن / ابنة | ٣٠٠ |

أن يكون قد أمضى فترة لا تقل عن خمس سنوات أو الأسيرة التي أمضت فترة لا تقل عن ثلاث سنوات داخل الأسر بسبب مقاومته للاحتلال، سواء على فترة واحدة أو فترات متقطعة، وان تكون هذه الفترة مثبتة بأوراق رسمية صادرة عن منظمة الصليب الأحمر.

الأسير الذي لا يستطيع إحضار الأوراق الرسمية الصادرة عن الصليب الأحمر بسبب قدم فترة الاعتقال يمكنه إحضار ورقة إثبات اعتقال مصادق عليها من الوزير.

ب ـ تستمر الخدمات التي يقدمها برنامج تأهيل الأسرى المحررين بتقديم خدمة للأسير المحرر بغض النظر عن المدة التي أمضاها داخل الأسر وفقاً للشروط المتفق عليها بين البرنامج والدول المانحة، والسياسة المتبعة من قبل البرنامج.

**مادة (٢٣)**

أ ـ الأسير المحرر الذي يستفيد من خدمة التعليم عليه إحضار المستندات التالية:ـ

شهادة إثبات اعتقال (صليب احمر)

آخر شهادة تعليمية حصل عليها.

شهادة قيد في الجامعة (من يرغب في الاستفادة من التعليم الجامعي)

صورة بطاقة هوية للأسير.

ب ـ حتى يستفيد الاسير المحرر من خدمة التأمين الصحي عليه إحضار المستندات التالية:

شهادة إثبات اعتقال (صليب احمر).

صورتين شخصية + صورة للمستفيدين معه من التامين.

صورة عن بطاقة هوية الأسير.

ج ـ لكي يستفيد الأسير المحرر من خدمة التدريب في الدورات التأهيلية التي تنظمها الجهات المختصة، عليه إحضار





المستندات التالية:

شهادة إثبات اعتقال (صليب احمر).

آخر شهادة تعليمية حصل عليها.

صورة عن بطاقة هويته.

**مادة (٢٤)**

تتسلم الإدارة العامة لبرنامج تأهيل الأسرى المحررين وعبر موظفيها المختصين من الأسرى المحررين كافة الأوراق الثبوتية اللازمة وتتأكد من صحتها ومطابقتها للشروط.

يعد الموظف المختص ملفاً خاصاً لكل أسير محرر يتضمن الأوراق الثبوتية والتوصيات اللازمة.

كافة المراجعات بخصوص طلبات الاستفادة من الإعفاء تتم عند الموظف المختص.

على الاسير الذي يرغب بالاستفادة من الإعفاء من رسوم الدورات التدريبية التوقيع على تعهد بعدم الانقطاع عن الاستفادة من هذه الخدمة.

**مادة (٢٥)**

الإدارة العامة لبرنامج تأهيل الأسرى المحررين هي الجهة الوحيدة المختصة بمراسلة الجهات التي يرغب الاسير الاستفادة منها، وهي الجهة الوحيدة المخولة بتلقي الردود.

**مادة (٢٦)**

الاستفادة من الإعفاء من الرسوم المدرسية والجامعية، والاستفادة من الإعفاء من الدورات التأهيلية هو حق شخصي للأسير المحرر لا يجوز التنازل عنه لغيره.

يتم خصم رسوم التأمين الصحي شهرياً للأسير المحرر الذي يتقاضى راتباً مقطوعاً من راتبه الشهري المقطوع.

**مادة (٢٧)**

١ ـ الأسير الذي يزيد دخله عن ثلاثة آلاف شيكل لا يعفى من رسوم الجامعة إلا إذا كان عنده أكثر من ولد.

٢ ـ الأسير الذي عنده أكثر من ولد ودخله يزيد عن خمسة آلاف شيكل لا يعفى من رسوم الجامعة.

**مادة (٢٨)**

للاستمرار في الإستفادة من الإعفاء من رسوم التعليم الجامعي على الاسير المحرر أن يحصل على معدل تراكمي يزيد عن ٦٠٪.

للاستمرار في الاستفادة من الإعفاء من رسوم التدريب على الأسير الالتزام بعدم الانقطاع عن التدريب.

**مادة (٢٩)**

تقدم خدمة الإعفاء من رسوم التعليم الجامعي لمرة واحدة.

**مادة (٣٠)**

استثناء يمكن للأسرى الذين امضوا فترة اقل من ٥ سنوات والأسيرات اللاتي أمضين فترة أقل من ثلاث سنوات، الاستفادة من خدمة التأمين الصحي لمدة عام واحد.

**مادة (٣١)**

يتم التوقف عن تقديم الخدمات للأسير في الحالات التالية:

إذا استمر انقطاعه عن الاستفادة من خدمة التدريب.

إذا لم يحصل ولفصلين متتالين على معدل تراكمي ٦٠٪ وما فوق للمستفيدين من خدمة الإعفاء من رسوم التعليم الجامعي.

إذا توفي الاسير لا ينتقل الحق في الاستفادة لورثته.

استثناء تستمر عائلة الاسير من الاستفادة من الإعفاء من رسوم التامين الصحي في حالة وفاته.

**رابعاً: نظام تأمين مصروف شهري للأسير داخل السجن وبدل ملابس مرتين سنوياً.**

**مادة (٣٢)**

يحق لكل أسير داخل السجن اعتقل على خلفية مقاومة الاحتلال، ويتواجد بين بقية الأسرى، أو موجود في العزل الانفرادي كإجراء عقابي من إدارة المعتقل، يحق له أن يحصل على مصروف شهري وبدل ملابس بمعدل مرتين في العام بغض النظر عن انتمائه الحزبي والتنظيمي.

**مادة (٣٣)**

يحصل كل أسير على مصروف شهري داخل الأسر (الكنتينة) المعمول به في الوزارة والمتفق عليه مع وزارة المالية.

**مادة (٣٤)**

دائرة الاتصال بالسجون في الإدارة العامة لشؤون الأسرى والمحررين هي الجهة الوحيدة المخولة بتوزيع المصروف على الأسرى وفقاً للإجراءات التالية:

تحصل الدائرة على الأعداد الصحيحة عن عدد الأسرى في كل سجن استناداً لاتصالاتها مع كل سجن على حدة.

تعد الدائرة قوائم خاصة بأسماء الأسرى وأرقام الحسابات الخاصة بهم داخل السجن.

تجهز الدائرة أذونات الصرف المطلوبة وفقاً لعدد الأسرى واستناداً للقوائم التي لديها وتوقعها من الوزير لتسيير عملية الصرف.

للدائرة الصلاحيات ووفقا لتقديراتها أن ترسل المصروف على رقم كل أسير على حدة، أو أن تقسم المبالغ على مجموعات وفقا للحاجة.

على الدائرة أن تحتفظ بصورة عن كل أذن صرف يصدر.

**مادة (٣٥)**

في حالة حدوث تنقلات واسعة في السجون، لدائرة الاتصال بالسجون وبعد إجرائها لاتصالاتها اللازمة أن تحدد آلية الصرف وفقاً لحاجة كل سجن على حدة، ونفس الشيء يسري في حالة حدوث تفتيش ومصادرة لمقتنيات الأسرى في السجن.

**مادة (٣٦)**

في حالة حدوث اضطرابات عامة في السجون، واعتداء إدارة السجن على الأسرى ومصادرة مقتنياتهم، يمكن للوزير في اقرب فرصة التقدم بطلب عاجل لتقديم مساعدة طوارئ للأسرى توزع وفقاً لحاجة كل سجن.

**مادة (٣٧)**

يصرف بدل ملابس للأسير بمعدل مرتين في السنة بقيمة

٤٠٠ شيكل كل مرة لوكيل الأسير زيادة على راتبه مرة في منتصف السنة، وأخرى في آخر السنة من خلال وزارة المالية.

**مادة (٣٨)**

يفقد الأسير حقه في تلقي المصروف الشهري وبدل الملابس في الحالات التالية:

إذا تحرر الاسير من المعتقل.

إذا توفي الاسير داخل المعتقل.

إذا قطع الأسير علاقته بمجموع الأسرى وآثر الحياة الانفرادية لأسباب تتعلق مع المجموع الوطني الأسير.

**مادة (٣٩)**

بعد الاتفاق مع الطرفين وزارة المالية ووزارة شؤون الأسرى والمحررين يصدر قرار مجلس الوزراء بالخصوص.

**مادة (٤٠)**

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

**أحمد قريع**

**رئيس مجلس الوزراء**

(موقع وزارة الأسرى، ٢٠٠٧/٥/١٣)

## الاحتلال يمدّد اعتقال أم لتسعة أطفال

مددت سلطات الاحتلال في مركز تحقيق المسكوبية فترة التحقيق مع الأسيرة المربية ندى الجيوسي رئيسة جمعية الهدى النسائية مدة ١١ يوما في ظروف اعتقالية مأساوية وتحقيق ابتزازي.

ويشار إلى أن الأسيرة الجيوسي أم لتسعة أطفال ومعتقلة في زنزانة ضيقة في مركز المسكوبية الذي يعتبر من أسوأ مراكز التحقيق الصهيونية.

ويذكر أن قوات الاحتلال اختطفت الجيوسي قبل بضعة أيام من منزلها الكائن في مدينة رام الله في الضفة الغربية المحتلة.

(«الخليج»، ٢٠٠٧/٧/١٥)




شابة فلسطينية ترفع في جنين في الضفة الغربية لافتة عليها صور أسيرات فلسطينيات في سجون الاحتلال الاسرائيلي وذلك في يوم الأسير الفلسطيني





## إطلاق ٢٥٥ أسيراً وتحذير من أفخاخ «إسرائيلية»

استقبل آلاف الفلسطينيين في رام الله بالضفة الغربية أمس ٢٥٥ أسيراً معظمهم من فتح، بينهم ست أسيرات و١١ قاصراً ونائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبد الرحيم ملوح، بعد أن أفرجت عنهم سلطات الاحتلال في إطار اتفاق تدعمه الولايات المتحدة لتعزيز موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة الشهر الماضي.

وفيما وصف عباس المفرج عنهم ب «أبطال الحرية»، وتعهد ببذل كل جهد ممكن لاطلاق سراح الأسرى كافة، اعتبرت حركتا حماس والجهاد الاسلامي خطوة الكيان بمثابة صب زيت على نار الفتنة الفلسطينية وتكريس لحالة الانقسام في البيت الداخلي ومحاولة من الاحتلال لتلميع صورته أمام العالم وحذرت من أفخاخ «اسرائيلية» لزعزعة الوحدة..

وقال هنية في كلمة امام مئات المصلين في مسجد حي الشجاعية شرق مدينة غزة «نحن نكون سعداء عندما يخرج أي أسير فلسطيني لكننا نحذر من استخدام القضايا كرشى سياسية وكأفخاخ على الطرق تحت عنوان النوايا «الاسرائيلية» الحسنة».

وأضاف «نحذر من هذه النوايا «الاسرائيلية» التي ما هي إلا أفخاخ منصوبة لزعزعة وحدة الشعب الفلسطيني»..

(«الخليج»، ٢٠٠٧/٧/٢١)

## لائحة اتهام أسير من ٨ آلاف صفحة

كشف محامون يدافعون عن الأسير إبراهيم حامد قائد كتائب الشهيد عز الدين القسام في الضفة الغربية المحتلة والمعتقل منذ أكثر من عام ونصف العام ان ملفه الأمني في المحكمة يزيد على ثمانية آلاف صفحة.

وقرر القاضي في الجلسة السابقة للمحاكمة طرده بسبب رفضه الوقوف أمام هيئة المحكمة.

ووفقا للمحامين الذين يترافعون عنه فان القراءات الاولية لملفه الأمني تكشف عن أن الادعاء يحمله المسؤولية عن قتل أكثر من ٤٠ «إسرائيلياً» بالإضافة إلى المئات من الجرحى والمصابين.

ويتوقع المحامون أن تطول محاكم التأجيل والتمديد بحق الأسير حامد من دون البت النهائي في قضيته، وذلك بسبب ضخامة ملفه الأمني.

(«الخليج»، ٢٠٠٧/٧/٢٣)



مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين في الخليل

## «وعد» بإطلاق ٦٠٠ أسير فلسطيني

كشفت مصادر فلسطينية في رام الله امس الاحد أن الحكومة «الاسرائيلية» وعدت الرئيس الفلسطيني محمود عباس بدراسة اطلاق سراح ٦٠٠ أسير فلسطيني خلال الاسابيع المقبلة.

وقال وزير شؤون الاسرى أشرف العجرمي إن رئيس الوزراء «الاسرائيلي» ايهود اولمرت والرئيس عباس سيبحثان خلال لقائهما المقبل الافراج عن قائمة جديدة من الاسرى الفلسطينيين وفق معايير جديدة. أضاف انه هو شخصيا سيلتقي قريبا وزير الأمن الداخلي «الاسرائيلي» افي ديختر ونائب وزير الجيش متان فيلنائي لتحديد معايير الافراج.

«الخليج»، ٢٠٠٧/٧/٣٠

## سعدات يرفض شرعية محاكمته

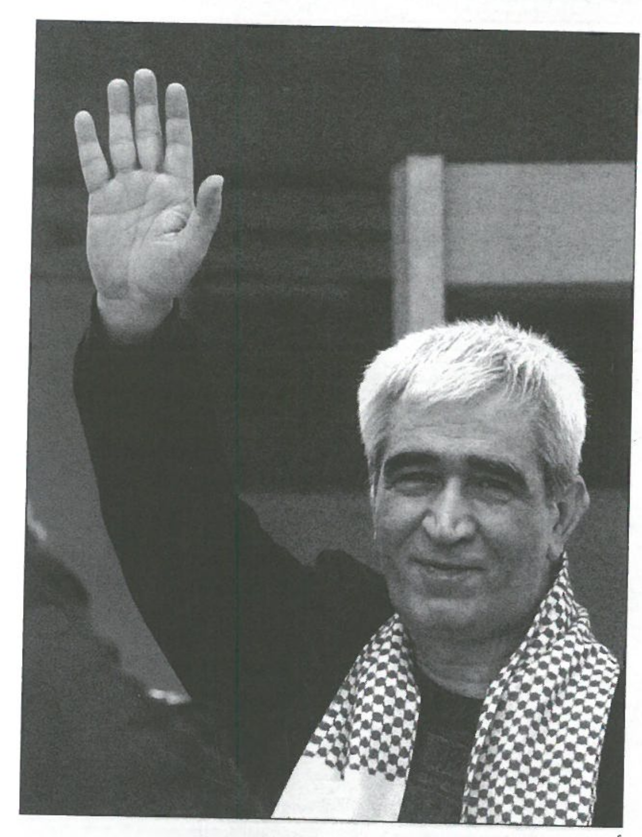
نفى الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احمد سعدات أمس التهم الموجهة إليه، رافضاً الاعتراف بشرعية محكمة عوفر العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، التي يحاكم أمامها، والهيئة التي تقاضيه.

وتتعلق التهم الإسرائيلية الموجهة إلى النائب الفلسطيني بالوقوف وراء قيام خلية تابعة للجبهة بقتل الوزير الإسرائيلي العنصري رحبعام زئيفي، عقب اغتيال إسرائيل للأمين العام للجبهة أبو علي مصطفى.

واعتبرت زوجة سعدات أن «هدف المحاكمة هو إرهاق القائد جسدياً ونفسياً»، مضيفةً «المحكمة لا تمثل شيئاً لأحمد فهو يرفض الاعتراف بها واعتقاله غير قانوني»، فيما قالت النائبة عن الجبهة خالدة جرار إن محاكمة سعدات تستند لأوامر عسكرية ومحاكمات غير عادلة ومن تجب محاكمته هو الاحتلال وليس مناضلي الشعب الفلسطيني.

ونظمت الجبهة الشعبية حملة للتضامن مع سعدات في المدن الفلسطينية، حيث جرى تنظيم اعتصام في ساحة الجندي المجهول في غزة، كما شُكلت سلسلة بشرية تضامنية في خان يونس جنوبي القطاع.

«السفير»، ٢٠٠٧/٧/٣٠



أحمد سعدات





## ١١٣٠٠ أسير في السجون الإسرائيلية

ذكر تقرير أصدرته أمس، وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ان هناك ١١٣٠٠ أسير في السجون الإسرائيلية.

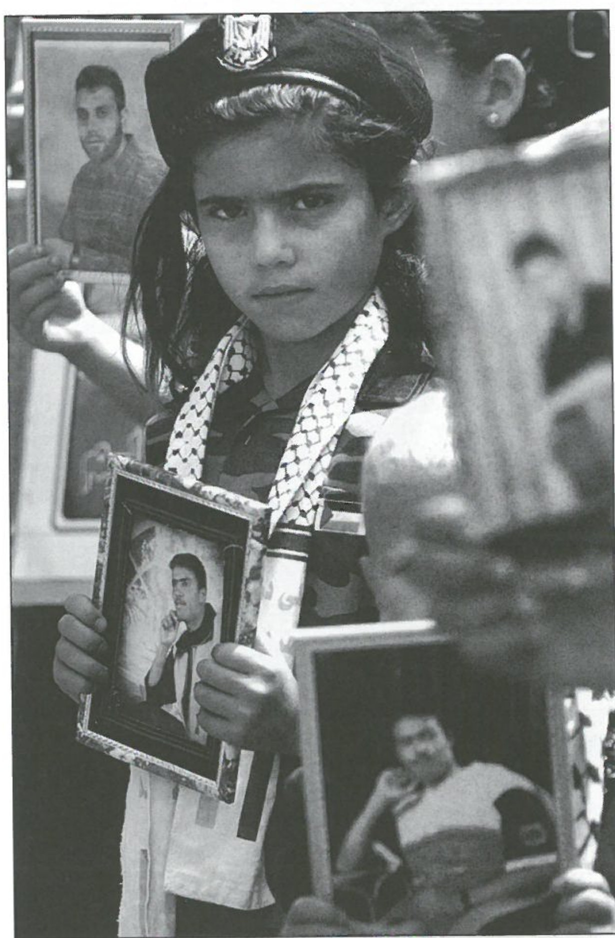
واوضح التقرير أن المعتقلات الإسرائيلية لم تعد تتسع للأسرى الفلسطينيين «جراء سياسة الاعتقالات العشوائية من دون سبب التي تمارسها سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية وخاصة في الضفة الغربية». وأشار إلى أن غرف الاعتقال باتت تكتظ بالأسرى، ما يدفع العديد منهم للنوم على الأرض، نظراً لعدم ملاءمة عدد الاسرة في الغرف مع عدد الأسرى الكبير، لافتاً إلى قيام الحكومة الإسرائيلية بافتتاح سجون جديدة وأقسام جديدة فى سجون قديمة.

واشار التقرير الى أن ٨٠٠ من الأسرى هم من «المعتقلين إدارياً» أي من دون توجيه تهم محددة «وهو أمر مخالف للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللمادة الخامسة في اتفاقية جنيف الرابعة».

اضاف أن «السلطات الإسرائيلية لا تزال تحتجز ٣٢٠ طفلاً، ٩٨ منهم «يعانون من أمراض مختلفة» خصوصاً بسبب «الاهمال الطبي الواضح». وتابع أن ثمة ١٠٥ أسيرات فلسطينيات في السجون «يحتجزن في أماكن لا تليق بالبشر، من دون مراعاة لاحتياجاتهن الخاصة، ومن دون توفر حقوقهن الأساسية، التي نصت عليها المواثيق الدولية».

ولفت التقرير الى أن سلطات الاحتلال لا تزال تأسر ٤١ نائباً فلسطينياً من أصل ١٣٢، كما تحتجز عدداً كبيراً من رؤساء وأعضاء المجالس البلدية.

«السفير»، ٢٠٠٧/٨/٢١



فتاة فلسطينية خلال تظاهرة لاهالي الأسرى في معتقلات الاحتلال الاسرائيلي في مدينة غزة

# رابين يعترف بمذبحة الـ١٩٥٦



عنصر من الجيش الاسرائيلي يحرس أسرى مصريين في صحراء سيناء خلال حرب حزيران ١٩٦٧

تحرّك رئيس الوزراء الاسرائيلي امس في محاولة للالتفاف على **جريمة إعدام مئات الاسرى المصريين** اذ اعلن شجبه قيام الجيش الاسـرائيلي بتنفيذ مذبحة ضد الأسرى في حرب العام ١٩٥٦، لكنه رفض توقيع عقوبات على مرتكبي هذه المذبحة..

وكان العقيد المتقاعد اريبه بيرو قد اعترف علناً مطلع آب الحالي بانه شارك في قتل ٤٩ اسيراً مصرياً اسرتهم وحدة مظليين خلال حرب العام ١٩٥٦، كانت بقيادة رافائيل ايتان الذي كان بدوره يتلقى الاوامر من اريبل شارون، وزير الدفاع الأسبق.

واوضح مصدر رسمي ان رابين كتب الى وزير المعارف والثقافة الاسرائيلية امنون روبنشتاين يقول «انني استنكر بكل ما لدي من قوة مثل هذه الافعال وكذلك اعترافات العقيد بيرو. الا ان هذا الاخير لم يعد في خدمة القوات المسلحة ولا انوي اتخاذ اجراءات بشأنه».

وبخصوص الطلب الذي تقدمت به مصر الى وزارة الخارجية الاسرائيلية بفتح تحقيق حول مذبحة الأسرى في حرب العام ١٩٥٦، قال مصدر رسمي ان نائب وزير الخارجية الاسرائيلية ايلي ديان تعهد امس للسفير المصري في تل ابيب بأن تسلم اسرائيل الى مصر الملف الرسمي لهذه المسألة.

(«السفير»، ١٧/٨/١٩٩٥)





# مصر تطالب إسرائيل بالتحقيق في مذبحة الأسرى المصريين العزل في حرب ١٩٦٧



تحرير مصريين أسروا في الـ ٦٧ في منطقة قناة السويس (٢١/١٠/١٩٧٣)

طالبت مصر إسرائيل بفتح تحقيق في مذبحة الأسرى المصريين العزل خلال حرب يونيو ١٩٦٧ في سيناء على يد وحدة إسرائيلية، كان يقودها بنيامين بن اليعازر وزير البنية التحتية حالياً، في الوقت الذي وصفت فيه الجريمة الشنعاء بالعمل الإرهابي.

وجاء طلب مصر خلال اجتماع وزير الخارجية السيد أحمد أبو الغيط مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني في بروكسل. وأوضح أبو الغيط عقب الاجتماع، أنه طلب من الوزيرة الإسرائيلية أن تنظر إسرائيل في فتح تحقيق حول الموضوع وموافاة مصر بنتائجه..

وأشار أبو الغيط إلى أن واقعة قتل إسرائيل الأسرى المصريين ستترك آثاراً عميقة في مصر، وأن على الجانب الإسرائيلي الانتباه إلى أن هناك غضباً شعبياً مصرياً وعربياً، وعليها أن تتعامل مع هذا الموضوع بكل المصداقية..ومن جانبها، تحججت ليفني بأنها لم تشاهد الفيلم حول المجزرة بعد، وزعمت أن المعلومات المتوافرة لديها أن الجنود المصريين قتلوا خلال المعارك الحربية، وليس في أثناء الأسر. وأعربت ليفني عن أسفها لأن بعض الأشخاص لقوا حتفهم في أثناء الحرب بين مصر وإسرائيل.

واعترفت الخارجية الإسرائيلية بوجود أزمة دبلوماسية، وقال مسئول بها: إن إسرائيل تأسف لان عناصر في مصر تستغل الفيلم لتخريب العلاقات بين البلدين.

وقد أدانت لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي في مجلس الشورى أمس مذبحة الأسرى.

وأكد السيد صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى أن المجزرة - التي راح ضحيتها نحو ٢٥٠ جندياً مصرياً - لا يرتكبها إلا إرهابي سفاح خرج من مستنقع الحقد والغل، وطالب بالتحرك على مستوى العالم لكشف تلك الواقعة، لأنها جريمة حرب. كما طالب أعضاء اللجنة بالقصاص العادل من مرتكبيها.

وفي الوقت نفسه، هددت اللجنة المشتركة من لجان الشئون العربية والعلاقات الخارجية، وحقوق الإنسان في مجلس الشعب بمراجعة كل العلاقات الاقتصادية والاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، إذا لم تقم بمحاسبته، ومعاقبة مرتكبي جرائم قتل الأسرى المصريين.

(«الأهرام»، ٧/٣/٢٠٠٧)

## قضية السجين الإسرائيلي «يوسف طحان»

رغم أن مشكلة المعتقلين المصريين في السجون الإسرائيلية لا تمثل أهم المشكلات المعلقة، إلا أن لها بعداً إنسانياً خاصاً. عدد هؤلاء المعتقلين غير معروف تحديداً وإن كان من بينهم ـ ٤٥ معتقلاً من أبناء سيناء أمضى معظمهم أكثر من ١٥ عاماً في السجون الإسرائيلية وقد تم اعتقالهم بسبب عضويتهم في «منظمة تحرير سيناء» والتي كانت المخابرات المصرية شكلتها أثناء حرب الاستنزاف (١٩٦٩) للقيام بعمليات فدائية خلف خطوط العدو.

بالإضافة إلى هؤلاء الفدائيين، هناك مصريون آخرون ـ غير معروف عددهم ـ موجودون في سجون الأرض المحتلة لعلاقتهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، كما أن هناك من اعتقلوا لأسباب لا علاقة لها بالسياسة. أحد هؤلاء ـ قيل أنه انتحر في سجن ايلات العام ـ كانت السلطات الإسرائيلية قد اعتقلته بتهمة عبور الحدود مع الأردن وأودعته السجن لرفضه دفع الغرامة المقررة (١٥ دولارا)..

وربط الإسرائيليون أكثر من مرة مشكلة المسجونين المصريين بمسألة مهرب المخدرات الإسرائيلي «يوسف طحان» الذي ينتظر تنفيذ حكم الإعدام الصادر ضده في أحد سجون القاهرة بعد ضبطه ـ منذ أكثر من عام ـ متلبساً بتهريب كمية كبيرة من الهيروين داخل جيوب سرية في حقائبه عند وصوله إلى مطار القاهرة.

رغبة السلطات المصرية في الاحتفاظ بالسجين الإسرائيلي «دون إعدام» حتى الآن لاستخدامه كورقة سياسية، يبدو أنها سببت «مأزقاً قانونياً»، فحسب معلومات «المجلة» رفع اللواء محمد رجائي مدير مصلحة السجون المصرية مذكرة إلى وزيري العدل والخارجية يطلب فيها تحديد الموقف النهائي من السجين الإسرائيلي. مذكرة اللواء رجائي أوضحت أن عدم تنفيذ حكم الإعدام حتى الآن رغم مرور أكثر من عام على تصديق رئيس الجمهورية عليه، يعطي السجين الإسرائيلي الحق ـ طبقاً لقانون الإجراءات الجنائية ـ في طلب إعادة محاكمته مرة أخرى.

(«المجلة»، ٦/ ١/ ١٩٨٧)

## محمود السواركة:
## ٢٢ عاماً في السجون الإسرائيلية

بعد اثنين وعشرين عاماً قضاها في سجونها ومعتقلاتها، أفرجت إسرائيل عن الأسير المصري محمود السواركة الذي ظلت قصته لسنوات طويلة أشبه بالأساطير... فلا أحد يمكنه الجزم بما إذا كان على قيد الحياة أم لا. والإسرائيليون ينكرون وجوده لديهم أحياناً، **وينكرون معرفتهم به في أحيان أخرى حتى رتبت الأقدار أن يودع الفدائي اللبناني جمال محروم وهو من رجال المقاومة الوطنية اللبنانية سجن «عسقلان» حيث تعرف على السواركة وخبر قصته وقطع على نفسه عهداً بأن يتحمل مسؤولية السواركة إذا ما عاد إلى لبنان**، كما تحمل مسؤوليته في السجن حيث كان السواركة يعاني جملة من الأمراض جراء التعذيب الوحشي الذي تعرض له طوال فترة أسره، والذي بلغ حداً أن جعل الإسرائيليون من جسده حقل تجارب يدرس عليه طلبة كليات الطب الذين أجروا له سبع عمليات جراحية من دون أن يكون مريضاً أو في حاجة إليها.

كان خروج محروم هو البداية التي عرف فيها العالم بقصة محمود السواركة. فالفدائي اللبناني لم تنسه فرحة «الإفراج» ولقاء الوطن والأهل قصة زميله السواركة فبدأ على الفور بمراسلة جهات مصرية عدة والكثير من منظمات حقوق الإنسان وعقد أكثر من مؤتمر صحافي، وسرعان ما تيقنت مصر من صدق كل معلومة قالها عن السواركة.

اسمه محمود سليمان سلام السواركة من قبيلة السواركة من بطن «بني أسد» التي تعد واحدة من ٣٦٠ قبيلة عربية كانت موجودة وقت نزول الإسلام، وينتهي نسب السواركة عربياً إلى الصحابي عكاشة بن محصن. وقد استقر المقام حديثاً بالقبيلة بين فلسطين وشبه جزيرة سيناء، وبرز منها العديد من الرموز المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، كمان من أهمهم محمود الذي يوليه الإسرائيليون اهتماماً خاصاً، إلى درجة أن العديد من المسؤولين الإسرائيليين العسكريين والسياسيين كانوا يذهبون إلى سجن عسقلان وغزة حتى يتاكدوا بأنفسهم أن السواركة أصبح بالفعل أسيرهم، وقد تفننوا في تعذيبه ومحاولات إذلاله.

شدوا ذات يوم وثاقه وأدخلوا عليه كلباً مدرباً لينهش لحمه. يقول السواركة كان منظر الكلب مخيفاً. اقترب مني وأنا مطروح على الأرض، وبدأ يقرب وجهه من وجهي مكشراً عن أنيابه مادا لسانه. لم أتعود الاستسلام. كانت المقاومة قانوني، وفوجئ الضباط الصهاينة بي أنقض بلساني قاضماً لسان كلبهم المدرب. جن جنونهم فهجم علي أحد ضباطهم وأخذ يعضني في أنحاء متفرقة من جسدي لا تزال آثارها باقية إلى الآن.

استخدموا معي كل أساليب الضرب والتعليق، كانوا يطرحونني فوق ألواح من الخشب تبرز منها عشرات المسامير المدببة. كانوا يوجهون على جسدي العاري خراطيم المياه المثلجة، ثم يسكبون علي مياهاً تغلي وكان هدفهم الحصول مني على أي معلومات ولكنهم فشلوا.

ذات يوم جاءني إيهود باراك الذي أصبح بعد ذلك رئيساً للأركان، وقال لي: أخبر أهلك أن الزيارة المقبلة ستكون آخر زيارة. أجبته: الحمد للـه، هل ستفرجون عني فأجاب: لا ولكنك ستموت هنا فضحكت وقلت له أموت وإياك سوياً. بإذن اللـه. فاستشاط غضباً وتقرر سجني انفرادياً وبقيت هكذا لسنوات عدة حتى التقى بي جمال محروم.

ثم عادت زيارات المسؤولين الصهاينة بعد ذلك في أعقاب كشف جاسوسهم عزام عزام. الحوا علي بكل السبل والوسائل حتى أكتب رسالة إلى الرئيس مبارك، أطلب منه فيها العمل على مبادلتي بعزام، ولكنني رفضت بإصرار، وقلت لهم أنا فدائي ولا يمكن أن أقبل مبادلتي بجاسوس خائن. وهددتهم بأنه إذا تم الإفراج عني في مقابل عزام فسوف انتحر على الفور، وكنت جاداً في هذا التهديد.

الرسالة التي يرى محمود السواركة إنها الأهم، هي وجود عدد من الأسرى المصريين في سجون إسرائيل. قال لي: لا أعرف بالتحديد عددهم الإجمالي، ولكني أجزم بوجود تسعة وأعرف بوجود اثنين آخرين وهم: رمضان السواركة وسلامة جهامة ترابين ومسلم جهامة ترابين وهؤلاء انتهت مدة عقوبتهم ولكن عازر وايزمان يرفض التوقيع على قرار الإفراج عنهم.

وهناك شتيوي العزازمة وسليمان العزازمة وسلمان أبو فاطمة، واياد ابو حسنة وأيمن يونس وسلطان عبد الرسول، وكذلك رشدان عيد مطير وموسى عيد مطير، والأخيران لم أرهما (والحديث للسواركة) ولكن أهلهما يؤكدان وجودهما في سجون العدو.

وعلى رغم سنوات الأسر والتعذيب الذي مورس عليه حتى قبل الإفراج عنه بستة أشهر، فإن ذهن محمود السواركة لا يزال متقداً، ومحتفظاً بالعديد من التواريخ والتفاصيل الدقيقة..

(عمرو ناصف، «النهار»، ٢/٣/١٩٩٩)

## مصر أطلقت عزام عزام مقابل طلابها الستة

في خطوة مفعمة بالدلالات، أثارت ردود فعل واسعة ومتباينة في الاوساط السياسية والشعبية المصرية أمس عن صفقة بين القاهرة وتل أبيب تم بمقتضاها، وبالتزامن، الإفراج عن ستة طلاب مصريين اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية في آب الماضي، واتهمتهم بالتسلل عبر الحدود للقيام بعمليات مسلحة ضدها، في مقابل قيام السلطات المصرية بالإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام الذي دانته محكمة أمن الدولة المصرية في عام ١٩٩٧ بقيادة شبكة للتجسس على مصر لمصلحة جهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الموساد» وعاقبته بالسجن ١٥ سنة.

في القاهرة سارع عدد من الأحزاب وممثلي القوى السياسي المصرية إلى استنكار صفقة مبادلة المصريين الستة بعزام، واعتبرها صفقة سيئة تمثل تفريطاً بالأمن القومي المصري، خصوصاً أن الحكومة كان في وسعها تصعيد ردود فعلها على «جريمة» مقتل الجنود المصريين الثلاثة في ١٨ تشرين الثاني الماضي برصاص الجيش الإسرائيلي خلال خدمتهم في نقطة رفح الحدودية، من أجل إطلاق الطلاب الستة من دون أي تنازلات في المقابل.

ووصل عزام إلى إسرائيل من معبر طابا البري، وركب سيارة تابعة لسلطة السجون الإسرائيلية.

وأفاد موظفون إسرائيليون في معبر طابا لموقع «واي نت» الإسرائيلي أن «عزام عزام كان في غاية السرور وعانق رجال الامن الإسرائيليين».

وقال عزام فور الإفراج عنه في اتصال هاتفي بعائلته أجراه من فندق «اغاميم» في مدينة ايلات: «شكراً لكم لأنك أحضرتموني، غداً ستبلغ الفترة التي أمضيتها في السجن المصري ثماني سنوات وشهراً واحداً».

(جمال فهمي، «النهار»، ٦/١٢/٢٠٠٤)

# تل أبيب تفرج عن ١١ سجيناً مصرياً

أعلنت الخارجية المصرية أمس أن تل أبيب أفرجت عن ١١ مصرياً من أصل ٣٥ محتجزين في السجون الإسرائيلية، بينهم تسعة متهمون في قضايا تتعلق بتهريب أسلحة ومتفجرات ومخدرات. وقال مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية وشؤون المصريين في الخارج السفير محمد منيسي في تصريح صحافي أمس أن «خمسة عشر مصرياً آخرين محتجزون في إسرائيل على خلفية تهم بسيطة يجري حالياً الانتهاء من الإجراءات والموافقات الأمنية، تمهيداً لإعادتهم».

وتوقع أن «يتم تسليمهم وإعادتهم إلى مصر في غضون الساعات أو الأيام القليلة المقبلة». وفي ما يتعلق بالتسعة الآخرين، أوضح أنه «سيطلق ثلاثة منهم ويرحلون إلى مصر فور انتهاء فترة عقوبتهم» في ١٨ آذار (مارس) المقبل». وأضاف: «سيتبقى في السجون الإسرائيلية ستة مصريين تعكف القنصلية في إيلات على متابعة أوضاعهم والاطمئنان عليهم، تمهيداً للإفراج عنهم وإعادتهم إلى مصر فور انتهاء عقوبتهم».

(«الحياة»، ٢٠٠٧/٢/٥)



أسرى مصريون في حرب اكتوبر ١٩٧٣





# الأسرى والمفقودون اللبنانيون في إسرائيل

## سمير القنطار

ولد سمير القنطار في عبيه بجبل لبنان في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٦٢، في عائلة درزية. شقيقه بسام، وشقيقتاه ليس وحنان. توفي والده خلال فترة سجنه. شارك القنطار في المقاومة المسلحة ضد الغزو الإسرائيلي للجنوب اللبناني سنة ١٩٧٨. شارك في عملية عسكرية عبر الحدود الأردنية - الإسرائيلية واعتقلته السلطات الأردنية وسجنته بين ٣١ كانون الثاني/يناير و٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨. **أسر سمير القنطار، المعروف بعميد السجناء اللبنانيين، نظراً إلى طول مدة سجنه في إسرائيل، في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٧٩ خلال عملية «ناصر»، المسماة باسم الرئيس العربي الراحل جمال عبد الناصر، في نهاريا.** كان يومها عضواً في جبهة التحرير الفلسطينية، وكان هدف العملية أسر رهائن إسرائيليين لفرض تبادل للأسرى. وقد سافر القنطار وثلاثة من رفاقه المقاتلين إلى إسرائيل في زورق مطاطي. فقبضوا على عالم الذرة الإسرائيلي داني هاران. وقد استشهد اثنان من المقاتلين الأربعة - عبد المجيد أصلان ومهنا سالم المؤيد - في الاشتباك مع القوات الإسرائيلية، بينما أصيب القنطار ومقاتل آخر هو أحمد الأبرص. قتل أربعة إسرائيليين في الهجوم، من جملتهم داني هاران وابنته البالغة من العمر أربعة أعوام. وقد أصيب قائد القطاع الإسرائيلي الشمالي، الجنرال يوسف تساحور، بجروح في أثناء العملية.

أصيب القنطار بخمس رصاصات ما زالت إحداها في بدنه. واعتقل في سجن الاستخبارات الإسرائيلية وتعرض للتعذيب على أيدي المحققين. وقد حاول رئيس الحكومة الإسرائيلية، مناحم بيغن، إلغاء قانون يمنع عقوبة الإعدام من أجل إعدام القنطار، لكنه لم يفلح. حُكم على القنطار بخمسمئة واثنين وأربعين عاماً ونصف عام من السجن. ورُوي عنه أنه قال: «لا تهمني مدة الحكم ١٠٠ أو ٥٠٠ سنة من السجن المؤبد، المهم بالنسبة إلينا أننا جئنا إلى هنا لإثبات وجودنا، وفعلنا ما أردنا لنثبت أنه في المستقبل سيحصل الشعب الفلسطيني على هويته الوطنية وعلى هذه البلاد».

أفرجت إسرائيل عن أحمد الأبرص في تبادل للأسرى سنة ١٩٨٥، لكنها تمسكت بالقنطار. وقد أمضى القنطار أعواماً من سجنه في عدة سجون إسرائيلية، **وهو معتقل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في سجن هداريم في تل أبيب.** ناضل القنطار على مر السنين من أجل تحسين ظروف سجنه، ونفذ عدة إضرابات عن الطعام، وهو الآن رئيس لجنة تقوم بجميع المفاوضات مع إدارة السجون الإسرائيلية. في سنة ١٩٩٣ تزوج امرأة فلسطينية تحمل الجنسية الإسرائيلية هي كفاح كيال، ولدت في عكا سنة ١٩٦٤. وفي سنة ١٩٩٧ حاز شهادة بكالوريوس من جامعة تل أبيب المفتوحة. وقد علق على ذلك قائلاً: «ما دام الإسرائيليون مصرين على أن أبقى هنا، فلا مانع لدي من إكمال دراسة الدكتوراه». وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، رفض عرضاً إسرائيلياً قدمته إسرائيل للمعتقلين الذين أمضوا عشرين عاماً في السجن، بأن يفرج عنهم في مقابل تنكرهم لأعمال ماضية.

استناداً إلى بيان للحكومة الإسرائيلية عن تبادل الأسرى في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وافق الإسرائيليون على الإفراج عن القنطار في مقابل معلومات عن الطيار الإسرائيلي رون أراد. وكان من المفترض أن يشكل هذا الاتفاق المرحلة الثانية من تبادل الأسرى بين حزب الله وإسرائيل. وقد تمت المرحلة الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ يوم أفرجت إسرائيل عن ٤٠٠ سجين فلسطيني ولبناني في مقابل رجل الأعمال الإسرائيلي المختطف الحانان تاننباوم، وجثامين الرقباء بيني أبراهام وعمر سوايد وعدي أفيتان الذين قتلوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

وفي فيلم وثائقي بثته المؤسسة اللبنانية للإرسال أنكر حزب الله أن رون أراد في حيازته. وقال السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، في شريط الفيديو أنهم سلموا الإسرائيليين مراراً عظاماً يعتقد أنها من عظام الطيار المفقود، لكن فحوص الحمض النووي أظهرت أنها لا تنتمي إلى أراد.

دعا القنطار، في أول ظهور متلفز له على قناة «العربية» في ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٥، الحكومة اللبنانية إلى العمل على الإفراج عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية. وفي ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، دعا الفصائل الفلسطينية إلى تأليف حكومة وحدة وطنية، وقال أنه يثق بالجهود التي يبذلها حزب الله لنجاح عملية الإفراج عنه.

## يحيى محمد سكاف

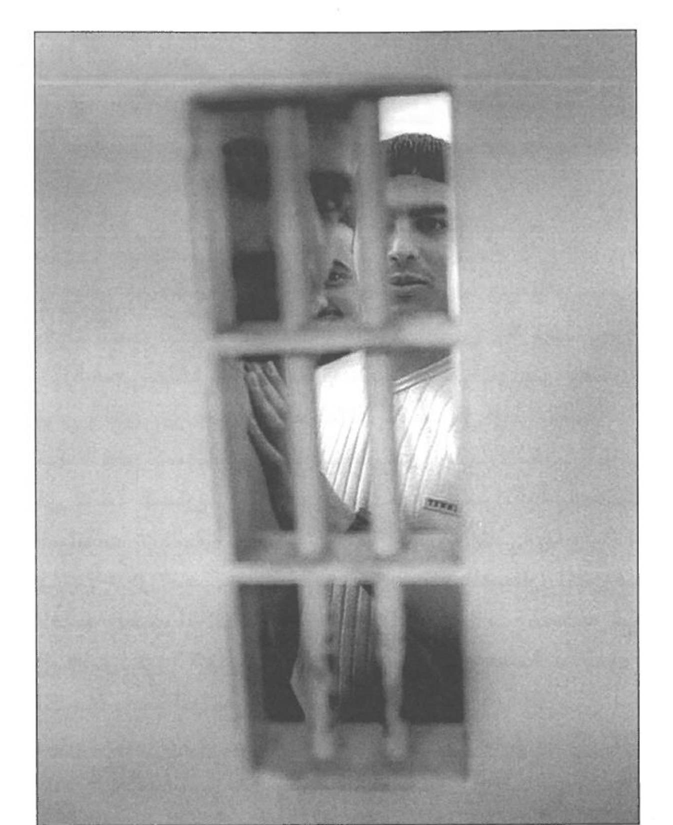
ولد في بحنين قرب طرابلس في شمال لبنان سنة ١٩٥٩. كان واحداً من ١٣ مقاتلاً لبنانياً وفلسطينياً شاركوا في عملية **«كمال عدوان» التي قادتها الفدائية دلال مغربي يوم ١١ آذار/مارس ١٩٧٨، واختطف خلالها باصان إسرائيليان فيهما جنود ومستوطنون في شمال إسرائيل.** قتل في الاشتباكات

سمير القنطار

التي أعقبت ذلك ٣٥ إسرائيلياً، كما قتل تسعة من أعضاء المجموعة المقاتلة، وأصيب مئة إسرائيلي بجروح. كان المعتقد أن سكاف وعضواً آخر من المجموعة تم اعتقالهما. وقد علمت عائلة سكاف من بعض الفلسطينيين والمعتقلين المحررين أنه لا يزال محتجزاً في إسرائيل. وذكر أحد المعتقلين المحررين أنه رآه في سجن عسقلان، وأنه يعاني فقداناً جزئياً للذاكرة، وأنه عليل بسبب التعذيب. ويقول شقيقه جمال أنه سمع مع آخرين يحيى يتحدث في مقابلة في الإذاعة الإسرائيلية مع معتقلين جرحى سنة ١٩٨٣. وقال شقيقه أيضاً إن العائلة تسلمت وثيقة من الصليب الأحمر الدولي بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ تؤكد أن يحيى سكاف من بحنين موجود في سجن عسقلان تحت إشراف الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية.

## نسيم نسر

ولد سنة ١٩٦٩ في البازورية في الجنوب اللبناني، لأم يهودية تدعى فالنتين صايغ، ونشأ في لبنان. غادر لبنان وذهب إلى إسرائيل حيث حصل على الجنسية الإسرائيلية بعد عام. تزوج امرأة روسية مسيحية أنجبت له ابنتين. **اعتقلته القوات الإسرائيلية في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ بتهمة الإتصال بالعدو، أي حزب اللـه، وإمداده بمعلومات تعرض الأمن القومي للخطر.** وحكم عليه بالسجن ستة أعوام. رفضت



السجن الاسرائيلي هداريم وفيه يقبع عميد الأسرى سمير القنطار

الحكومة الإسرائيلية إدراج اسمه في لائحة آخر تبادل للأسرى (٢٠٠٤) محتجة بأنه إسرائيلي، وإن كان ولد لأب لبناني ونشأ في لبنان. عند اعتقاله تعرض نسر للتعذيب بالكهرباء في بدنه وتكسير أسنانه على يد المحققين الإسرائيليين. قام بعدة إضرابات عن الطعام احتجاجاً على المعاملة الوحشية التي تعرض لها. وقد طلق زوجته بطلب منها بعد الضغط الذي مارسته الاستخبارات الإسرائيلية عليها. سعى بعد احتجازه للتخلي عن الجنسية الإسرائيلية، وقبلت المحكمة العليا الإسرائيلية طلبه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

## محمد فرّان

اختفى فران، وهو صياد في السادسة عشرة من العمر، في ٢٢ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠٥ ضمن المياه الإقليمية اللبنانية. وشوهد زورقه الفارغ في المياه اللبنانية قبل أن يحمله التيار إلى المياه الإقليمية الإسرائيلية قبالة نهاريا. وقد ساعدت طوافات اليونيفيل حرس الشواطئ اللبناني في عملية بحث مكثف عنه، لكن جثته لم يعثر عليها. وأعاد الجيش الإسرائيلي الزورق بواسطة اليونيفيل في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وكان في الزورق آثار رصاص. فسر الجيش الإسرائيلي ذلك بأنه أطلق النار على الزورق احتراساً من أن يكون مفخخاً، وكان فارغاً عند إطلاق النار. **والده عادل يعتقد أن زورق ابنه أصيب برصاص زورق**





**إسرائيلي يوم اختفائه، وأن السلطات البحرية الإسرائيلية اختطفته وتركت زورقه يطفو في البحر.** تنوي العائلة عرض الحالة على مسؤولي حزب اللـه في الجنوب، كما تنوي إلقاء اللوم بصراحة على إسرائيل.

## المفقودون في أثناء العمل

تنكر إسرائيل احتفاظها بسجناء آخرين أو برفات لبنانيين متوفين، مع أن عائلاتهم تصر على أنهم اختفوا في إسرائيل، كما يملك البعض منها أدلة على ذلك. وانتعشت الآمال بإمكان كون هؤلاء المفقودين أحياء عندما أفرجت إسرائيل عن طوني أبي غانم بعد أن أنكرت احتجازه. **وقد اعترفت إسرائيل للجنة الدولية للصليب الأحمر، بعد إنكارها مراراً، بأنها تسلمت ستة محتجزين من ميليشيا القوات اللبنانية،** وهم: حسين رميتي، وحسين بهيج أحمد، وحسين طليس، وأحمد جلول، وغسان الديراني، وأحمد طالب.

من الصعب التأكد من العدد الدقيق للبنانيين المفقودين في أثناء العمل في إسرائيل. **ويقول حزب اللـه إن آخر المعلومات المتوفرة لديه عن الموضوع تؤكد وجود أكثر من ٢٥٠ مفقوداً. أما اللجنة الوطنية للمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية فقد وضعت قائمة بـ ٣٩ مفقوداً لبنانياً:**

- اختفى سنة ١٩٧٨: يحيى محمد سكاف، طرابلس، محمد سعيد الجرار، شبعا، البقاع.
- اختفى سنة ١٩٨١: حسن سليم ياغي، طير حرفا، الجنوب اللبناني.
- اختفى سنة ١٩٨٢: سمير علي بادي، الريحان، الجنوب اللبناني، عباس محمد بلال، الخرايب، الجنوب اللبناني، حسين محمد زهوي، مجدل سلم، الجنوب اللبناني، حمزة علي شحرور، الباشورة، بيروت، حسن محمود مرعي، مجدل سلم، مرجعيون، حسين محمد أمهز، بعلبك، البقاع، محمد حسن رباح، الصرفند، الجنوب اللبناني، سليم فردوس، بيروت.
- اختفى سنة ١٩٨٣: نديم سليم غملوش، جباع، الجنوب اللبناني، حسن فياض شهاب، برعشيت، الجنوب اللبناني، حسن إسماعيل عبد النبي، برعشيت، فريد محمد عواضة، شقرا، الجنوب اللبناني، محمد سليمان الدغمان، الصرفند، الجنوب اللبناني، أحمد حسين الدهيني، الصرفند.
- اختفى سنة ١٩٨٤: حسن يوسف بلحص، صديقين، الجنوب اللبناني، عماد علي بلحص، صديقين، جمعة مهدي جباعي، عيتيت، محمد علي حوا، بنت جبيل، الجنوب اللبناني، إبراهيم خليل إسماعيل وزكريا محمد زراقط، مركبا، الجنوب اللبناني، إبراهيم ملحم جبر، بوارج، البقاع، حسن رامز بلوط، كفر ملكي، الجنوب اللبناني، محمد أحمد الشناوي، الصرفند، الجنوب اللبناني، عبد اللـه خليل عليان، شمع، الجنوب اللبناني، محمد علي غريب، الصرفند، سليمان مصطفى نصر اللـه وقاسم محمد نصر اللـه، قانا، الجنوب اللبناني.
- اختفى سنة ١٩٨٥ (أربعة من المختفين نساء): أحمد حسن حرب، تركية محمد نصار (أنثى)، خيرية حسين نعمة (أنثى)، محمد علي نصار، أمال محمد نصار (أنثى)، عدوية محمد نصار (أنثى)، كلهم من كفر حونا، الجنوب اللبناني.
- اختفى سنة ١٩٨٦: سعيد مهدي رعد، جباع، (إقليم التفاح، الجنوب اللبناني).
- اختفى سنة ١٩٨٧: فهد عبد الكريم بزي، فرون، الجنوب اللبناني، علي أحمد فرحات، الخيام، الجنوب اللبناني.

التوزيع الجغرافي: من هؤلاء المواطنين اللبنانيين الـ ٣٩:

٨٧٪ من الجنوب اللبناني.

٨٪ من البقاع.

٥٪ من بيروت.

هذا، إضافة إلى الصياد محمد فرّان الذي اختطف في البحر بالقرب من صور سنة ٢٠٠٥.

(فادي بردويل، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٦٨، ٢٠٠٦)

# ٢٨ سنة على اعتقال عميد الأسرى سمير القنطار

تطل هذا العام الذكرى ال٢٨ لاعتقال عميد الأسرى العرب في السجون الإسرائيلية سمير القنطار، في ظل ظروف سياسية غاية في التعقيد يعيشها لبنان والمنطقة. اليوم يبدأ هذا البطل العربي سنة جديدة من العطاء والشموخ والمواجهة بصلابة وإيمان، وهو الذي عانى مرارة وقساوة الانتظار الطويل والصعب بعد أن استثنته كل عمليات التبادل الأسرى التي جرت بين فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعدو الإسرائيلي. وهو أمر مرده، من دون شك، إلى تعنّت إسرائيلي واضح ورفض للبحث في فكرة إطلاق سراح سجناء قتلوا إسرائيليين.

لكن عملية اختطاف ثلاثة جنود إسرائيليين في مزارع شبعا

بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٧ ومن ثم استدراج العقيد الاحتياط ألحنان تننباوم من الخارج إلى لبنان، فتحت الباب على مصراعيه أمام إمكانية إطلاق سراحه. وبعد مخاض دام ثلاث سنوات جاء ما لم يكن في الحسبان، إسرائيل تصر على عدم إطلاق سراح سمير القنطار في المرحلة الأخيرة من عملية التفاوض.. وجاءت رسالة سمير الى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله لتعلن موقفاً تاريخياً حيث يقول فيها «نبارك للمقاومة ولشعبنا ولأمتنا هذا الإنجاز الوطني الإنساني الكبير ونبارك لعائلات اخواني الأسرى الذين سيطلق سراحهم خلال الساعات المعدودة (...) وأعاهدك أن أبقى صامداً مرفوع الرأس أقوم بواجبي تجاه شعبي وقضيتي مهما طال الزمن»..

أما في جديد مسلسل الابتزاز الإسرائيلي فتفاصيل كشف عنها سمير القنطار للمرة الأولى حول ما حدث معه منذ شهر تموز الماضي وحتى قبل أسابيع قليلة، وهو ابتزاز ليس بعيداً عن حركة الحدث والفرز في لبنان بل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يحضّر للبنان. حيث كشف القنطار عن عروض تلقاها مرات عديدة ومن ضباط كبار جاؤوا خصيصاً وقابلوه لهذه الغاية والعروض هي التالية: أن يعلن عبر وسائل الإعلام المرئية وأن يصدر بيان يؤكد أن حزب الله ونصر الله لا علاقة لهما لا من قريب ولا من بعيد بملف إطلاق سراحه، وأنه يفوض الحكومة اللبنانية التحرك من أجل تأمين معالجة شاملة لملف إطلاق سراحه دون السماح لحزب الله ونصر الله التدخل في هذا الشأن. وقالوا له بالحرف «إن بياناً كهذا سيؤدي إلى إيجاد صيغة تؤمن تحريرك».

(«السفير»، ٢٠٠٦/٤/٢٢)

## معسكر أنصار من وجهة النظر القانونية

معسكر «أنصار» مساحة واسعة من الخيام محاطة بأكوام التراب والأسلاك الشائكة من الصنف القوي والمضاعف - أشبه ما يكون بقرية خيام محصنة..توالت الشهادات حول هذا المعسكر من أفواه الجنود الإسرائيليين الذين عادوا من هناك مصعوقين ومن المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم. فتحدثوا عن صنوف التعذيب في أثناء التحقيق وعن الإذلال والقمع والتنكيل بالمعتقلين وعن ظروف الاعتقال التي هي أصعب من أن تتحمل. ومعروف للجميع أن معتقلي «أنصار» تمردوا مرات عديدة، وأن جنود الجيش الإسرائيلي أطلقوا النار على المعتقلين فسقط العديد من الشهداء.

لقد أطلق الناطق العسكري الإسرائيلي ووسائل الإعلام الإسرائيلية لقب «مجلوبين» (موفائيم بالعبرية) على معتقلي المعسكر. وهذا الأمر يدلنا على المنزلة الوضيعة والشاذة وغير العادية والمنافية لقواعد حقوق الإنسان الأساسية التي تجري محاولة موضعتهم فيها.

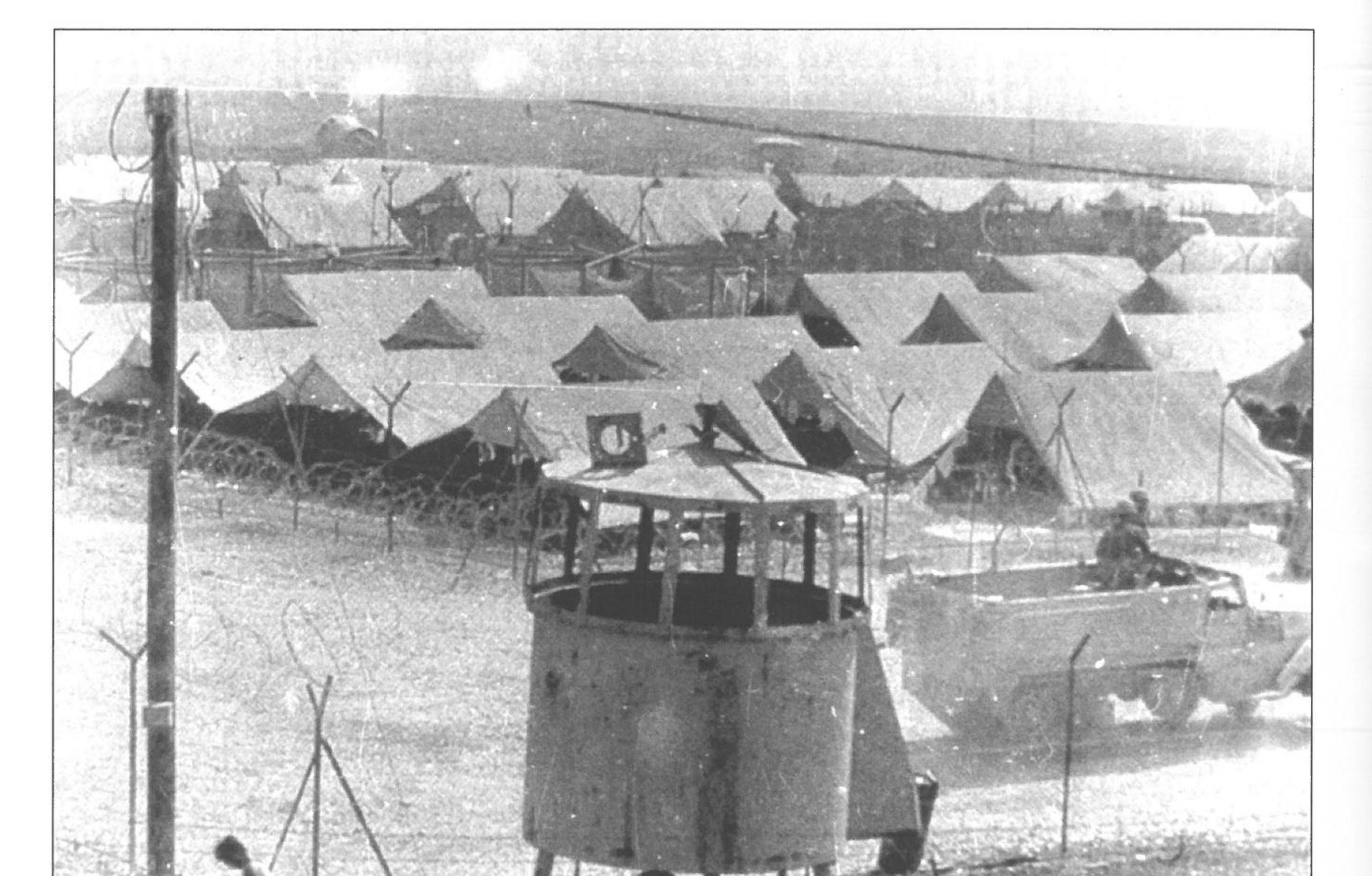
على هذا الأساس تم قبل سبعة أشهر ونيف تقديم دعاوي إلى المحكمة العليا باسم عدد من معتقلي «أنصار» بواسطة محامين من إسرائيل. وقدم هذه الدعاوي في البداية المحامون وليد الفاهوم وليئا تسيمل ومحمد نعامنة وفيما بعد أ. فيلدمان وفيليتسيا لانغر. وطولبت المحكمة العليا بإصدار أمر احترازي يلزم وزير «الدفاع» الإسرائيلي وقائد معسكر «أنصار» بتقديم الإيضاحات عن سبب احتجاز المعتقلين في المعسكر وعن الأسباب التي تحول دون الإفراج عنهم. كما طولبت بتفسير سبب عدم إتاحة زيارة محامي المعتقلين لمعسكر «أنصار» ولقائهم بموكليهم من أجل تمثيلهم. كما وجاء في الدعاوى أن للمدعين (المعتقلين) الحق في التمتع بمعاملة «أسرى حرب» وفقاً لميثاق جنيف وهاغ..

كيف تنظر الدولة إلى معتقلي «أنصار» وإلى موضوع تمثيلهم على أيدي محامين؟

- القانون الإسرائيلي يعطي كل إنسان الحق أن يتم تمثيله. ولكن هذا هو الحق الوكل وليس حق المحامي إطلاقاً. وطبعاً ليس حقاً يتعلق بالمناطق خارج إسرائيل.
- المعتقلون في «أنصار» لم يقدموا دعاوى بأنفسهم وإنما بواسطة آخرين.
- ليست هناك أية نية في تقديم المعتقلين للمحاكمة في إسرائيل حيث أنه فقط في مثل هذه الحالة تلزم الدولة - وفقاً للأوامر التي تقضي بتقديمهم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية - بمنحهم حق التمثيل على أيدي محامين.
- إن اعتقال أشخاص في معسكر «أنصار» لا يتم تنفيذه استناداً للقانون الإسرائيلي الداخلي. اعتقال أشخاص في لبنان بحراسة الجيش الإسرائيلي هو «نشاط دولة» («أكت أوف ستيت» بالانجليزية) وعليه لا يحق للمحاكم المحلية إصدار أحكام. وأمر معروف من أساليب قضائية متعلقة بموضوعنا هو أنه يحق للدولة في حالة الطوارئ أن تعتقل أشخاصاً دون أن







معتقل أنصار

يكون لهم الحق في التوجه إلى المحاكم الداخلية (المحلية).

- ليست هنالك أية بنية (نظام) قضائية خارج نطاق القانون الإسرائيلي فليست هناك ثغرات قانونية إذ أن البند ٧٨ في ميثاق جنيف الرابع - الذي تحاول - إسرائيل تنفيذ الأوامر الإنسانية فيه بهذا الخصوص - يعترف بحق دولة ذات سيادة في الاعتقال.
- لقد توجه المعتقلون إلى لجان استئنافية لكي تبحث في أمورهم. وليس هناك أي التزام وفقاً لميثاق جنيف - بتقديم محامين يدافعون باسمهم أمام هذه اللجان.
- ويجب إضافة وجهة نظر عملية هامة إلى كل ذلك وهي أنه ليست هنالك إمكانية لإقامة مكان للقاء مع المحامين في المعسكر لأنه يوجد في المكان آلاف المعتقلين، وأي لقاء مع المحامي يشكل عبئاً على قوات الجيش الإسرائيلي في المكان ويشوش الحياة المنظمة ويخلق خطراً أمنياً.

قدم المدعي العام في بداية البحث تقريراً (استهدف إحداث ضجة وإسقاط القاعدة القانونية من أساس ادعاءات المعتقلين) قال فيه أن الدولة قررت منح المحامين الذي لهم حق غير قابل للتصرف في الظهور أمام محاكم عسكرية (مهمتها محاكمة الجنود) قررت منحهم الحق في زيارة «أنصار» وتمثيل المعتقلين وفقاً لرغبتهم (أي المعتقلين).

ورداً على سؤال القاضي أ. براك حول ما هو الأساس المعياري لهذا النظام أجاب المدعي العام (ممثل الدولة) أن الجيش الإسرائيلي الذي يحتجز المعتقلين في لبنان وينظم حياتهم قد قرر في موضوع تمثيلهم القانوني أنه ليس في نيته إقرار قوانين في لبنان. وبخصوص الدرجة الأمنية للمحامين أوضح ممثل الدولة أن للجيش الإسرائيلي مقاييس خاصة في هذا المجال الهام جداً من ناحية أمنية بدرجة لا مثيل لها. وعليه فإنه يفضل محامين درجتهم الأمنية تبلغ الحد الأدنى كأولئك الذين يتاح لهم الظهور أمام محاكم عسكرية، كما ذكر سابقاً. وقام بعرض جميع الادعاءات التي تم ذكرها في رد المدعي عليهم وطور الادعاء بأن الوضع ليس وضع احتلال ولا يعمل الجيش الإسرائيلي من هذا المنطلق. كما وأوضح أن «يد إسرائيل الطولى تحتجز هؤلاء المعتقلين خارج حدودها وخارج قوانينها الداخلية كنشاط دولة» واقتبس أحكاماً انجليزية على هذا المنوال. وقام القاضي أ. براك بإبداء ملاحظة وهي أن «حكومة إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ بما في ذلك خلال فترة خدمة مستشارين قضائيين يجلسان في

المحكمة (القاضي ش. شامغر وأ. براك نفسه ـ ف.ل) لم تقدم إدعاء «نشاط دولة» فيما يتعلق بالمناطق في أثناء البت في دعوى موجهة إلى المحكمة العليا. فهل قررت دولة إسرائيل الآن أن تدعي مثل هذا الادعاء؟»

وهنا جاء رد المدعي العام بتردد حيث أبدى تحفظه من قاعدة «نشاط دولة» الذي لا يصمد أمام نقد المحكمة. لكنه أكد أنه في وضع خاص كهذا قم تم اعتقال المدعين على خلفية المبدأ آنف الذكر. على الرغم من أننا لسنا معتادين على السلوك اعتماداً على هذا.

**إلى هنا ادعاءات الدولة. ووفقاً لها ـ كما نرى ـ ليس ثمة مركز للمعتقلين معترف به من وجهة نظر قانون الشعوب. والمنطقة التي يحتجزون فيها لا تعتبر منطقة محتلة ولذا لا تسري فيها قوانين الشعوب على المحتل (الفاعل) حيث كان من المفروض أن يستقي منها صلاحياته كيفما اتجه وعليه فإن ما يسري عليهم الآن على الأكثر هي بعض قواعد ميثاق جنيف الرابع من الناحية الإنسانية المحصنة.**

تمركزت إدعاءات مقدمي الدعاوى حول «لاءات» الادعاء العام فيما يتعلق بالمعتقلين (الموكلين) والمكان المحتجزين فيه. (من ادعاءات المحامي أ. فيلدمان التي اشتملت على أوراق ثبوتية قانونية كثيرة لم ترد هنا):

١ ـ إن المنطقة اللبنانية التي يحتجز فيها المعتقلون هي منطقة محتلة حيث تقيم عليها إسرائيل سيادة فعالة حسب جميع المقاييس المبلورة في القانون الدولي. وإن وجود نظام قانوني أو انعدامه لا يؤخر ولا يقدم في هذه الحالة، وفعالية الاحتلال هي التي تقرر فيما يخص موضوعنا، إذ أنه لا يوجد في لبنان تحت السلطة الإسرائيلية أية سلطة أخرى ذات سيادة تتصرف على هذا الأساس، والسلطة والإدارة هي في أيدي الجيش الإسرائيلي في المكان. كذلك فإن الأوامر فيما يتعلق بترتيبات احتجاز المعتقلين في معسكر أنصار تثبت ذلك.

٢ ـ الاحتلال يفرض على الدولة المحتلة (التي قامت بالاحتلال) حقوقاً وواجبات. والقائد العسكري في المنطقة المحتلة ـ يخضع لقواعد القانون الدولي بهذا الخصوص.

٣ ـ يعالج ميثاق جنيف (الرابع، عام ١٩٤٩) موضوع اعتقال المدنيين وذلك في البند ٧٨. ولكنه يسوغ ذلك بتوضيحات أمنية إلزامية. ويجري التأكيد فيه على حظر اتخاذ خطوات جماعية الأمر الذي جرى في هذه الحالة لبحثها حيث تم اعتقال الكثير من السكان.

٤ ـ الاعتقالات في كثير من الأحيان تعسفية. ووفقاً لنصّها في قواعد الإدارة كما قدمها المدعي عليهم فإنه يمكن إيجاد مصداقية (تبرير) لاعتقال كل ذكر فلسطيني بالغ في المناطق اللبنانية.

٥ ـ تم اعتقال الموكلين بسبب نشاطهم في الماضي (انتماء لـ م.ت.ف) وهو الأمر المنافي للبند ٧٨ في ميثاق جنيف لأن صلاحية الاعتقال وفقاً له تحمل صفة منع فقط وليس صفة عقاب.

٦ ـ إن تعريف أسرى الحرب يلائم المعتقلين (الموكلين) ولكن المدعي العام لا يتحدث عن هذا الموضوع إطلاقاً. إن ميثاق هاغ للعام ١٩٠٧ وميثاق جنيف الثالث العام ١٩٤٩ يعالجان هذه القضية حيث يقرر البند ٧ في ميثاق جنيف الثالث أنه في حالة وجود شك فإن المشكوك فيه يتمتع بمركز أسير حرب إلى أن يقرر خلافاً لذلك على أيدي الجسم ذي الصلاحية.

٧ ـ إن الممارسة القانونية لـ «نشاط دولة» و«غير قابل للمحاكمة» كما هي الحال في بريطانيا لم يتم استيعابها في الممارسة القانونية عندنا.

٨ ـ الأمر ١١٣ في أوامر ميثاق جنيف الرابع ينص بشكل واضح على حق المعتقلين في تلقي الاستشارة بواسطة المحامين.

٩ ـ ومع أن البند ٧٨ لميثاق جنيف الرابع لا يذكر المحامين إلا أن تنفيذه تنفيذاً فعالاً يستلزم مساعدة محامين مختصين في القانون الإسرائيلي والدولي وظهورهم أمام لجان الاستئناف كما يحدث في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

١٠ ـ إن الحق في التمثيل على أيدي محامين تتسع إلى خارج حدود السيادة الإقليمية وتشمل مجال السيادة العملية بأكمله بما في ذلك المناطق المحتلة.

وأجاب محامو المعتقلين خلال اقتباس من الوثائق أنه لا يحق للمدعي عليهم تحديد أو تصنيف المحامين الذين يتاح لهم تمثيل المعتقلين إلا بأمر أو بقانون خاص. وتجدر الإشارة ـ قال المحامون ـ إلى أنه في إقرار قانون خاص فيما يتعلق بمعتقلي لبنان في إسرائيل (أي القوانين الخاصة لساعات الطوارئ والتي انتهت فعاليتها في هذا الوقت) لم توضع شروط حول تمثيل المحامين «المتاح لهم». والآن، فجأة، يحاولون تحديد ذلك ليس عن طريق القانون. بهذه الطريقة فإنهم يمنعون عدداً كبيراً من المحامين وبينهم محامون عرب من تمثيل الموكلين في حين أن هناك محامياً واحداً (وهو المحامي أ. فيلدمان ـ ف.ل.) من بين جميع محامي المعتقلين يحمل تصريحاً للظهور أمام المحاكم العسكرية.

**وقال المحامون كذلك أن المعتقلين في «أنصار» مسلوبو حقوق الإنسان الأساسية والاسم الذي أطلق علهم («مجلوبون») يشهد على ذلك، وإن الإعلان الدولي حول حقوق الإنسان للعام ١٩٤٨ من قبل الأمم المتحدة لا يسري عليهم مع أن هذا الإعلان يقرر قواعد هي الحد الأدنى حول معاملة الآدميين كمتساوين أمام القانون.**

(فيليتسيا لانغر، «النداء»، ١٧/٧/١٩٨٣)





# معمل صفا ومعسكر الجورة

معسكر أنصار، معتقل معمل صفا، معسكر الخضيرة، «الجورة» أسماء تحضر في الذهن كالكوابيس وتلخص نتائج الحرب الإسرائيلية ضد لبنان وأهدافها.

هذه الأسماء كانت، خلال الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ مدار كل الاهتمام في الداخل والخارج، لم يبق مراسل أجنبي إلا وسعى للدخول إليها بحثاً عن سبق، ولم تبق هيئة حقوقية دولية إلا وتحركت لمعرفة ما يدور فيها، وبطبيعة الحال كانت كل الأبواب موصدة، وكانت الأسلاك الشائكة التي تحاصرها الحائل دون تسرب المعلومات منها..

**في «معمل صفا»:** ..نتوقف ويصعد جندي إسرائيلي، يطلب منا نزع «العصبات» عن العيون، ننظر حولنا، فإذا بنا داخل باحة معمل صفا للحمضيات في الغازية.

ننتظر قليلاً. تصل مجموعة إسرائيلية تطلب منا مغادرة «الأوتوبيس» فرداً فرداً، والوقوف رافعي الأيدي إلى الحائط، نفعل ونبقى على هذا الحال لأكثر من ساعة، بعدها يتقدم ضابط إسرائيلي ويطلب الأوراق التي تسلمناها في البلدة. ونخضع إلى عملية تفتيش دقيقة يصادرون في خلالها السجائر والولاعات وعلب الكبريت التي معنا، ويطلبون منا التوجه إلى حديقة المعمل والجلوس في مكان حددوه لنا، فيما توزعت مجموعات أخرى من المعتقلين أمكنة أخرى في الحديقة وسط حراسات مشددة يتولاها جنود بكامل أسلحتهم.. عندما ينتهي التحقيق مع اي شخص، يحددون له المكان الذي سيجلس فيه، فإذا كان بين الصناديق، فهذا يعني أنه ذاهب إلى إسرائيل، وقد ثبتوا التهمة عليه، وإذا كان في زاوية أخرى، فإن الأمر يصبح أقل خطراً.

تقدم منا ضابط مع عدد من الجنود، طلبوا منا أن ننتظم في صفوف، ونتقدم واحداً تلو الآخر إلى حيث الصناديق لعرضنا على المقنعين..

**في «الجورة»:** «الجورة» هي مكان مخصص للتعذيب، ويتم فيها ترتيب الزيارات لكل «المظلومين»، وقد سميت «جورة» لأنها مكان منخفض، أرضها ترابية بيضاء، تقسم إلى أربعة أقسام يفصل بينها ممر طويل، وهي مسيجة بشريط شائك ويشرف عليها برج يجلس في داخله عدد من جنود المراقبة والحراسة، وعند مدخلها الرئيسي توجد خيمة وطاولة ومقاعد خشبية، وعلى مقربة من الطاولة يوجد ساتر من «النايلون» غير الشفاف وفيه ثقوب بحجم العين خاصة بالمقنعين، وخلف السواتر يوجد مكان خاص للضرب تمارس فيه شتى فنون التعذيب. وقد فهمنا أن الجنود الذين يعملون في «الجورة» هم اختصاصيون في التعذيب وقد تلقوا تدريبات مكثفة في هذا الشأن.

ولا تتوافر في «الجورة» أية مراحيض، وقد أستعيض عنها بسطل كبير وضع في المقدمة، وفيه يقضي الإنسان حاجته أمام رفاقه وأمام الجنود، ولا شك أن كثرة من المعتقلين تخجل من الاقدام على هذا الأمر مما سبب لهم حالات إمساك حادة.

نجلس في الطرف الأمامي من «الجورة»، ويطلب منا أن نضع أيدينا على رؤوسنا، وأن لا نتحرك إطلاقاً وإذا حاول أحدنا تحريك نفسه قليلاً يتلقى هراوة أو ضربة من سلك كهربائي غليظ إضافة إلى الرفس واللكم وما إلى ذلك.. أمام كل معسكر برجان عاليان يشرفان على الخيم، يجلس فيهما الجنود الذين يتولون الحراسة.

(«السفير»، ١/١١/١٩٨٢)

## هكذا وُلد معتقل الخيام

..كان المعتقل، قبل الاحتلال وإقامة ما يسمى الحزام الأمني، ثكنة عسكرية بناها الفرنسيون على حدود منطقة انتدابهم سابقاً في مواجهة الانتداب البريطاني في فلسطين سنة ١٩٣٣.

مع الاستقلال وزوال الانتداب تسلمتها الدولة اللبنانية وحافظت على دورها ثكنة عسكرية على بعد مئات الأمتار عن الحدود الدولية شأنها شأن باقي الثكنات العسكرية في مناطق لبنانية أخرى. ومع الاجتياح الإسرائيلي في آذار ١٩٧٨ كانت الثكنة تنتظر ترميماً بعد معارك تبادل السيطرة على بلدة الخيام، وهذا ما فعلته إسرائيل فحوّلتها بداية إلى مركز استجواب وتحقيق مقابل مركز القيادة والتجمع العسكري الأساسي في ثكنة مرجعيون.

**مع إقفال معسكر أنصار في عام ١٩٨٥ ونقل أعداد كبيرة من «نزلائه» إلى معتقلات داخل إسرائيل وما رافقه ذلك من احتجاج دولي تحوّلت ثكنة الخيام إلى سجن كان يكبر يوماً بعد يوم** مع تزايد عدد المعتقلين فيه، رجالاً ونساء وشيوخ وأطفال. واكتسب السجن شهرة واسعة داخل وخارج الشريط المحتل سابقاً، وبات رمزاً لسياسة القمع الإسرائيلي منذ عام ١٩٨٥ وحتى التحرير في عام ٢٠٠٠.

وكان معتقل الخيام قد باشر مهامه بعدد وافر من المعتقلين قارب المائتين مع افتتاحه مطلع عام ١٩٨٥، بعضهم من معسكر أنصار والبعض الآخر كان قيد الاستجواب والتحقيق في ثكنة الخيام التي لم يكن لها بعد صفة السجن بعد، وتجاوز عدد الأسرى فيه أحياناً ألف معتقل.

بقي هذا المعتقل بعيداً عن الأضواء سنوات طويلة، مُنع خلالها أي شخص من الدخول إليه، وكذلك المنظمات الإنسانية، وعاش المعتقلون ظروفاً إنسانية بالغة السوء. وكانت قيادة ميليشيا أنطوان لحد تردد أنها المسؤولة عن إدارة أمور السجن لتبرئة إسرائيل مما يدور في داخله من تعذيب أدى أحياناً كثيرة إلى القتل المباشر. **إلا أن تقريراً أصدرته «منظمة العفو الدولية» في عام ١٩٩٢ كشف أن «الحضور الإسرائيلي كان كثيفاً ومباشراً، فالاستجواب الأساسي كان يتم على يد ضباط إسرائيليين بثياب مدنية، والقرار الأول والأخير كان يعود لهم».** ولاحظ التقرير «أن حركة الإسرائيليين خفت داخل السجن بدءاً من عام ١٩٨٨» وسجل تراجعاً عن التدخل المباشر في شؤون المعتقلين إلا في الأمور والعمليات المتعلقة مباشرة بقوات الاحتلال.

لافتة رفعت في البازورية (٨/١/١٩٨٦)





وإذا وضعنا جانباً روايات المواطنين والمعتقلين المحررين عن معاناتهم ووسائل تعذيبهم، نذكر ما رواه الضابط النروجي «فيدار ليهمان»، وهو طبيب كان يعمل آنذاك ضمن نطاق فريق مراقبة هيئة الأمم المتحدة الخاصة بلجنة الهدنة بين لبنان وإسرائيل: «كان التحقيق مع المعتقلين يستمر عدة أشهر أحياناً، وكانت لحراس السجن والمحققين صلاحيات مطلقة في استعمال ما يرونه مناسباً لنزع الاعترافات من المسجونين». يضيف أن الطبيعي في ممارسات التعذيب «أن يعلق المعتقلون بالسقف و«بالقلوب» أحياناً وبالكاد تلامس أرجلهم الأرض وأثناء ذلك ينهال أفراد الميليشيات والجنود الإسرائيليون على الأسرى ضرباً بالعصي، بعدها يجبرون على الركوع ليضربوا على أقدامهم مع صب الماء البارد أو الساخن». ويرى ليهمان أن هناك وسائل أكثر وحشية تتمثل باستعمال الصدمات الكهربائية التي توجه إلى الناحية اليسرى من الصدر، ويؤكد أنه شاهد عدداً من المعتقلين، وقد ظهرت على أجسادهم علامات عدة جراء ذلك، كما يعانون كسوراً في الأطراف والأسنان.

أرسل ليهمان تقريره إلى وزارة الدفاع النروجية في عام ١٩٩٢، إلا أن الوزارة لم تنشره، لأنه كان قوياً جداً ولا يمكن أن يتصور الناس أنه في أواخر القرن العشرين توجد إجراءات وأساليب تعذيب كهذه، ما دفع بالضابط النروجي إلى إرسال تقريره إلى صحيفة «أفتن بوستن» التي نشرته بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٥.

معتقل الخيام لم يكن السجن الإسرائيلي الوحيد في الجنوب، بالإضافة إليه كان هناك العديد من المعتقلات ومراكز التوقيف التي يشرف عليها العملاء: **مركز الـ١٧** في بنت جبيل في محلة صف الهوا، وهو بناء سكني لأحد المغتربين من أبناء البلدة، وكان يعرف باسم صاحبه (بناية البيطار)، وأطلقت عليه هذه التسمية نسبة لقوة الـ١٧ التابعة لحركة «فتح»، ومع احتلال بنت جبيل في عام ١٩٧٨ رافقت التسمية قوات الاحتلال حتى التحرير في عام ٢٠٠٠.

وهناك أيضاً **سجن مرجعيون** وفيه كانت تتم مراحل الاستجواب الأولى على يد محققين محترفين، وعموماً إسرائيليين، وغالباً ما كان ينتهي الأمر بالخروج من سجن مرجعيون إلى معتقل الخيام.

أما مركز الاستجواب الثالث فكان **ثكنة زغلة** التي تقع عند مثلث حاصبيا - ميمس - عين قنيا، وقد شكلت مراكز التحقيق والتوقيف في منطقة حاصبيا والعرقوب بإشراف الإسرائيليين.

وفي ٢٣ أيار من عام ٢٠٠٠، بعد يوم من بدء الانسحاب الإسرائيلي، اقتحم أهالي بلدة الخيام المعتقل وعملوا على فتح الزنازين بمساعدة المعتقلين الذين لم يكونوا على علم بما يدور في الخارج، في وقت كان فيه العدو وعملاؤه مشغولين في كيفية ترتيب أمور اندحارهم إلى خلف الشريط الحدودي..

(عساف أبو رحال، «الأخبار»، ٢٠/٧/٢٠٠٧)

## تقرير لوكالة الأنباء الدولية عن معتقل الخيام

«مهما قالوا عن معتقل الخيام فهذا قليل. فالمشرفون عليه شلة من قوات لحد و«الحرس الوطني» ويرتبطون مباشرة برجال الاستخبارات الصهيونية، وأغلبيتهم من أبناء القليعة والطيبة وكفركلا تدربوا في معسكرات إسرائيل بالداخل.

«وهؤلاء يمارسون بحق المعتقلين التعذيب الجسدي والنفسي. فمن ناحية يجبرون المعتقلين على الزحف في باحة المعتقل، وكل من يتلكأ تنهال عليه الضربات. كما يتم إيقاف المعتقلين على رجل واحدة، فيما الثانية تبقى مرتفعة والأيدي إلى فوق. ويتم أيضاً عند انتهائهم من فترة التعذيب هذه إنزالهم في بحيرة ماء وسخة لا تصلح للشرب، وعند انتهاء الجميع من السباحة يتقدم الجلاد، وخاصة من الذين تثبت عليهم «تهم» مقاومة المحتلين وينهال عليهم ضرباً حتى يتم الإغماء على قسم كبير منهم.

«عدد الغرف ٣٢ غرفة فيها غرف إفرادية (٧) وجماعية (٢٥)، الإفرادية للرجال الخطيرين والذين لهم أعمال مباشرة ضد قوات الاحتلال ويعتبرون مسؤولين عن جماعات يدربونهم للقيام بأعمال عسكرية ضد الإسرائيليين.. ويحشر في كل من الغرف الجماعية عشرة معتقلين، أما مساحة الغرفة فلا تزيد عن المترين ونصف المتر المربع، بحيث يضطر عدد من المعتقلين عند مجيء وقت النوم للوقوف لمدة ساعة أو ساعتين ليستطيع الباقون النوم براحة ويجرون عملية تناوب في ما بينهم، أما لحظة اضطرار المعتقل لقضاء حاجته، فلا يسمح له بالخروج من غرفته ويجبر على قضائها في دلو يوجد في زاوية الغرفة.

«وهناك العشرات لا بل أكثر يئنون جوعاً وعطشاً، فكل ٢٤ ساعة يقدمون لكل معتقل قطعة صغيرة من الخبز عليها كمية من الزبدة والمربى، كما يقدمون كوباً صغيراً من الماء. فالعديد من المعتقلين يسمع صراخهم متألمين من الجوع مناشدين المسؤولين عن السجن تزويدهم بالأكل لأن الجوع ينخر عظامهم، لكن المسؤولين في المعتقل لهم تاريخ حافل بالحقد والكراهية ويفرحون عندما يشاهدون أشخاصاً يتألمون أمامهم.

«يقولون أن الصليب الأحمر الدولي يسمح له بالدخول للإطلاع على أوضاع المعتقلين، فأنا الخارج من السجن بعد مرور ستة أشهر لم أشاهد أي عنصر من الصليب الأحمر الدولي أو غيره. كما يقولون أن هناك أطباء يأتون عندما يمرض المعتقلون. وهذا ليس صحيحاً، فعشرات الإصابات المتعددة الأنواع، وخاصة في المعدة، يصرخ المعانون منها لشدة الألم ويغمى عليهم لفترات طويلة من الوقت ولا أحد يجيب.

«أما عن محاولات الهروب من المعتقل، فلا شك أن كل معتقل قضى أشهراً في سجون المحتلين يفكر بأي طريقة تمكنه من الخلاص، لذلك يوجد العشرات من الشباب تحاول تنفيذ خططاً لمحاولة الهروب، لكن معظمها باءت بالفشل بسبب الحراسة المشددة على المعتقل.

«وقام المعتقلون بعدة مظاهرات استنكاراً ورفضاً للاحتلال كما حصلت مواجهة عنيفة بين الحراس وبين المعتقلين منذ حوالي الشهر، واستعملوا العصي والأخشاب المرمية في باحة المعتقل ضد الحراس، وقد أصيب يومها عنصران من قوات لحد، فاضطروا لإطلاق النار بالهواء وبين الأرجل لتفريق التظاهرة، وأصيب اثنان من المعتقلين إصابات طفيفة وهما من منطقة صور».

(التقرير منسوب الى معتقل، «السفير»، ١٩٨٦/٣/١١)

## نحو ٤٥٠٠ معتقل فلسطيني ولبناني في مقابل ٦ إسرائيليين في تبادل أسرى رعاه الصليب الأحمر

أفرجت إسرائيل عن نحو ٤٥٠٠ معتقل فلسطيني في السجون الإسرائيلية ومعسكر أنصار في جنوب لبنان، وأطلقت حركة «فتح» ٦ جنود إسرائيليين أسرى لديها في مدينة طرابلس في إطار عملية تبادل للأسرى أشرفت عليها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وساعدت فيها حكومات فرنسا ومصر والجزائر..

في الساعات الأولى من الفجر نقل الأسرى الإسرائيليون على متن زورق فرنسي من طرابلس إلى زورق إسرائيلي، فيما أطلقت إسرائيل نحو ٣٣٠٠ معتقل فلسطيني ولبناني في أنصار ومعتقلات أخرى في جنوب لبنان وأكثر من ١١٠٠ معتقل في السجون الإسرائيلية وتضاربت الروايات عن عدد المعتقلين الذين أطلقوا، لكن مصادر الأنباء أجمعت على أنه يفوق الـ ٤٣٠٠، بينما أكدت إسرائيل أنه ٤٦٠٠.

المعتقلون في الجنوب أمنت لهم العودة إلى عائلاتهم في حين نقلت ٣ طائرات فرنسية نحو ألف معتقل إلى الجزائر عبر القاهرة مع وثائق كان الإسرائيليون صادروها من مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت لدى اجتياحهم إياها صيف ١٩٨٢..

في جنيف جاء في بيان للجنة الدولية للصليب الأحمر «أن نحو ٤٥٠٠ أسير كانوا محتجزين لدى إسرائيل وستة أسرى كانوا محتجزين لدى منظمة التحرير الفلسطينية (الأصح لدى «فتح») أفرج عنهم في عملية أشرفت عليها اللجنة الدولية للصليب الأحمر».

وقال البيان: «أن عملية التبادل تأتي بعد بضعة أشهر من اتصالات أجرتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في شكل منفصل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي». وإنها حصلت على تعاون كامل من الأطراف المعنيين إضافة إلى الحكومات الجزائرية والمصرية والفرنسية.

وأضاف «إن بقية الأسرى في أنصار يفرج عنهم ويتولى الصليب الأحمر مرافقتهم إلى مختلف الأماكن في جنوب لبنان للانضمام إلى عائلاتهم من جديد». و«بعد زيارة أخيرة لمندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في طرابلس، اصطحبت منظمة التحرير الفلسطينية الأسرى الإسرائيليين الستة إلى سفينة فرنسية حيث سلموا هناك إلى سفينة إسرائيلية تحت إشراف الصليب الأحمر»..

(«النهار»، ١٩٨٣/١١/٢٥)





## ٧٥٢ معتقلاً استعادوا حريتهم و ١١٧٠ معتقلاً نقلوا إلى «فلسطين»

..إنها الثانية والدقيقة العاشرة، سيارات إسعاف تتلقى خبراً أن قافلة العائدين بدأت تتحرك وأصبحت في «وادي النميرية وطالعين»، الكل يركض في اتجاه واحد، العيون شاخصة في ذلك، المنعطف، ومكبرات الصوت تدعو المدنيين للابتعاد لتسهيل سير القافلة وتطلب عدم إطلاق النار ساعة وصولها.

تتراجع الجموع وكأنها لا تزال في أماكنها، الأعناق تشرئب والعيون تحدق في ذلك المنعطف.

«وصلوا» تصرخ الحناجر، والمنعطف الذي كان خالياً من كل شيء إلا العلم اللبناني بدأ يهتز أمام عيوننا، صورة صغيرة تقترب وتقترب، الصورة تكبر والاشياء تتوضح سيارات بيضاء ترفع أعلام الصليب الاحمر ومن بعدها باصات زرقاء وبيضاء وخضراء، الألوان تختلط الاجساد تندلق من النوافذ، أجساد فوجوه فأياد ترفع شارات النصر وحناجر تعلو «بالروح بالدم نفديك يا جنوب»، والعيون الغارقة بالظلال تكبر، تتدور وتتنقل بين الحشود.

حشود ارتمت على الباصات كلمتها واحدة «الله أكبر» وغصات، وأسئلة «من أي معسكر انتو، بتعرفوا فلان.. وينو، فلتوه»، والأجوبة تضيع حين تلتقي العيون بعضها ببعض، حين تحتضن الأيدي جسداً غاب شهوراً وحين تلتهم الشفاه الوجه والشعر واليدين، وحين تحمل يدين نحيلتين طفلاً لم يتجاوز عمره الشهر أو شهرين.

في هذه اللحظة هم أقوى منك يرفعون لك شارة النصر وأنت واقف تبكي.. اتهنئهم بالسلامة أم تنصرف إلى المهمة التي جئت من أجلها.

ماذا يمكن أن تسأل تكتفي بأن تنظر إليهم، تنظر إلى الفرحة في عيونهم، إلى الأشرطة التي لفوا بها رؤوسهم ومعاصمهم إلى الجبهات المخططة، إلى السمرة التي تلوح وجوههم، إلى الهدوء في الكلام الذي تنطلق به شفاهم المشققة، إلى الشعر المنثور على الأكتاف العريضة رغم ضمورها، إلى اللحى التي أطلقها البعض فوصلت إلى صدورهم، إلى الصدور المزينة بخيوط طرزوها على القمصان البيضاء «أنصار» «الله أكبر»... إلى الأعناق المزينة بالعقود من بذور حبات «الأفوكاتو» ومن حجارة لعبة الطاولة وزهرها، إلى البيجامات الرياضية الكحلية اللون المخططة بالأبيض الملتصقة إلى الاجساد النحيلة، إلى القوة الكامنة في سواعدهم إلى الجعبات التي اخترعوها من مناشفهم، إلى الأقمشة الشاشية التي رفعتها وعليها رسوم للإمام الصدر وإلى شعار «أنصار».

الباصات توقفت البعض قبل العلم اللبناني المنتصب وسط الطريق، نزلوا من الباصات أو أنزلوا منها، تشابكت الأيدي وراحت الأرجل تهرول، الأرجل تتسلق دبابات الجيش اللبناني والايدي تمسك بالسلاح مشتاقة.

القافلة التي ضمت ١٣ باصاً تابعة لجمعية المقاصد الإسلامية، خف حملها، فالأهل الذين جاءوا من بيروت والضاحية، من صيدا والغازية والزرارية وقرى اقليم الزهراني كانوا هناك ولا حاجة للانتظار بعد، حضنوا الأحبة وساروا متعانقين ومن لم يجد سيارة امتطى دراجة هوائية لأخ أو صديق.

رئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر صوفي مارتان كانت في مقدمة القافلة ومندوبون من اللجنة أيضاً حاولوا إعادة الامور إلى نصابها، لكن الامور لم تعد كما هي مقررة على الورق، القافلة تبعثرت قبل أن تصل صيدا، بعض الباصات وصلها فارغاً وبعضها بقي على حمله حتى بيروت.

إلى صيدا وصل العائدون في الساعة الثالثة والدقيقة ٢٠، وصيدا التي كانت قبل ساعات معدومة الحركة، امتلات شوارعها بالوجوه والأجساد التي انحشرت إلى جانبي الطريق وفي الأمكنة التي لا يطالها القنص، لوحت الأيدي للعائدين وأطلق الرصاص ابتهاجاً، رغم الدعوة إلى عدم إطلاقه فقبل عشر دقائق من وصول القافلة كان أصيب أحد المواطنين عند مثلث الراهبات برصاص القنص إلا أن هذا الحادث لم يعكر فرحة الأهل بعودة أولادهم.

وأقيم احتفال للعائدين في صيدا، حضره أعضاء قيادة حركة «أمل» في الجنوب.

إلى بيروت واصلت خمس باصات طريقها عبر الرميلة، الجية، السعديات، الدامور، خلدة، الأوزاعي، الرملة البيضاء فالحمام العسكري، حيث اكتظت المساحات بالمواطنين وأطلق الرصاص ابتهاجاً..

أحد المحررين الياس حسين عياش قال: لقد اعتقلت في ٨ شباط عام ١٩٨٤، لقيامي بعمليات ضد الاحتلال، وتعرضت مع زملائي لعمليات تعذيب جسدي ونفسي في معتقل الريجي بالنبطية، ثم في معتقل انصار، والآن سنواصل السير في خطنا النضالي حتى النصر أو الشهادة.

وقال آخر: لقد وزعوا الذين تم إطلاق سراحهم على مناطق صور، والنبطية، والغازية، والصرفند، وحاصبيا، وبيروت، وقد نقلنا الإسرائيليون إلى النميرية وهناك تسلمنا الصليب الاحمر



استقبال المحررين من أنصار عند حاجز الجيش اللبناني في زفتا (٤/٤/١٩٨٥)

الدولي ونقلنا إلى صيدا ثم إلى بيروت.

وأوضح أن سلطات الاحتلال نقلت إلى معتقلات فلسطين المحتلة بين ١١٠٠ و١٢٠٠ معتقل.

إلى صور، كانت القافلة التي أقلت ١٣٠ معتقلاً وصلت في الخامسة مساء حيث أنزل العائدون في مركز المخابرات في البص قرب تكنة صور العسكرية وأخلوا سبيلهم واحداً واحداً.

(ناجية الحصري، «السفير»، ٤/٤/١٩٨٥)

## إسرائيل تطلق ٢٤٩ لبنانياً بينهم الشيخ محرم العارفي

أفرجت إسرائيل أمس عن ٢٤٩ معتقلاً لبنانياً، في مقدمتهم الشيخ محرم العارفي، ونقلتهم إلى جنوب لبنان بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي.

وكان هؤلاء معتقلين في سجن عتليت وقد نقلوا إلى إسرائيل في عداد الـ ١١٦٧ أسيراً الذين احتفظت بهم الدولة المحتلة بعد تفكيك معتقل أنصار في ٢ نيسان الماضي.

وقد سبق وأعلنت إسرائيل الإفراج عن ٢١٩ منهم. وهذا يعني مع أخذ عملية الأمس بعين الاعتبار، أن **نحو ٧٠٠ من أسرى أنصار ما زالوا في السجون الإسرائيلية**.

وقال المتحدث العسكري الإسرائيلي أن عملية الإفراج عن هؤلاء الأسرى الذين نقلوا «بصفة مؤقتة» إلى إسرائيل تمت في إطار عمليات انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان..

وقد وصلت قافلة المحررين إلى بوابة رأس الناقورة صباح أمس فتسلمتهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر من سلطات الاحتلال بموجب لائحة أسمية.

وفي مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في الاستراحة السياحية في صور استقبل أعضاء قيادة «أمل» في الجنوب المحررين وتسلمهم من الصليب الأحمر ثم توجه الجميع إلى وسط المدينة في تظاهرة حاشدة طافت الشوارع واستقرت في نادي الإمام الصادق حيث ألقيت كلمات الترحيب بالمحررين







معتقل عتليت

والتنديد بإسرائيل.

بعد ذلك توزع المحررون فتوجه خمسون منهم إلى صيدا يتقدمهم الشيخ العارفي، وأجري لهم عند مدخل المدينة استقبال حافل قبل أن يتوزعوا على بيوتهم في المدينة وقرى الزهراني.

كما توجه ٦٤ محرراً إلى مدينة النبطية حيث استقبلوا باحتفال أمام النادي الحسيني ثم توزعوا على قراهم.

(«السفير»، ٣٠/٥/١٩٨٥)

## إطلاق ٣٠٠ أسير من عتليت بينهم الشيخان مونس وياغي

استعاد حوالي ٣٠٠ أسير من المعتقلين الـ ٧٣٥ في سجن عتليت الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، بينهم إمام بلدة بدياس الشيخ عادل مونس، والشيخ علي ياغي حريتهم، في عملية استغرقت ٥ ساعات، وأشرفت عليها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتوزع المحررون على مناطق صور، النبطية، صيدا، البقاع الغربي وبيروت.

انطلقت قافلة المحررين من سجن عتليت في العاشرة صباحاً، واجتازت نقطة الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية في الناقورة في الثانية عشرة ظهراً، وتوقفت خلف آخر حاجز لما يسمى بـ «جيش لبنان الجنوبي» في جسر الحمراء قرب رأس البياضة، ثم أنزل المحررون على مدى ساعتين و٤٥ دقيقة، ونقلوا إلى سيارات نقل ركاب تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، انطلقت في الثالثة بعد الظهر في موكب شعبي موحد إلى المدخل الشرقي لمدينة صور، حيث توجه ١٧٥ محرراً إلى صور، و٥٠ إلى النبطية، و٥٠ إلى صيدا، و١٢ إلى البقاع الغربي، و١٣ إلى بيروت..

(«السفير»، ٤/٧/١٩٨٥)

## محررو عتليت

أطلقت أمس، سلطات الاحتلال الإسرائيلي سراح ١١٣ معتقلاً من سجن عتليت، بينهم ٦٦ فلسطينياً و٤٧ لبنانياً، فارتفع عدد الذين أفرج عنهم من عتليت إلى ١١٢٢ شخصاً، فيما استبقت إسرائيل ما بين ١٢٠ و١٥٠ معتقلاً، من المقرر أن يطلق سراحهم قريباً.

نقل المحررون من عتليت في سيارات «أوتوبيس» إلى الحدود الدولية في الناقورة، ومنها إلى حاجز البياضة، حيث تسلمتهم بعثة من الصليب الأحمر الدولي وفق لوائح إسمية ونقلتهم إلى مدينة صور، حيث كان في استقبالهم مسؤول جهاز الأمن في حركة «أمل» أبو علي ديراني، والمسؤول السياسي للحركة في الجنوب داود داود وأعضاء قيادة اقليم الجنوب، إضافة إلى حشد كبير من ذوي المعتقلين والمواطنين..

(«السفير»، ٢٩/٨/١٩٨٥)

## لبنان يستعيد شهداءه وبعض أسراه

..نفذ أمس اتفاق تبادل الجثث والأسرى بين إسرائيل و«حزب الله» الذي تم التوصل إليه ليل الجمعة السبت بمسعى ألماني قام به وزير الدولة لشؤون الأمن براند شميد باور. **وتسلمت إسرائيل بموجب الاتفاق جثتي جنديين كانا بحوزة «حزب الله» منذ شباط ١٩٨٦ وسلمته بالمقابل جثث ورفات ١٢٣ شهيداً وأفرجت عن ٤٥ معتقلاً، كما أطلق «حزب الله» ١٧ معتقلاً لحدياً رفضوا العودة إلى الشريط المحتل.**

بدأت عملية التنفيذ في الثامنة صباحاً حيث سلم الحزب للصليب الأحمر الدولي جثتي الجنديين اللتين نقلتا الى مطار بيروت حيث كان الوزير الألماني وفريقه مع طائرة عسكرية ألمانية نقلت الجثتين إلى إسرائيل، فيما نقل الأسرى اللحديون ال١٧ الى معبر كفرتبنيت. وفيما كان مقرراً أن تبدأ عملية الافراج التزامن عن الأسرى والمعتقلين في سجن الخيام والأسرى اللحديين لدى «حزب الله»، ظهر أمس، عند نقطة معبر كفرتبنيت إلا أن العملية قد تأخرت خمس ساعات بسبب إعراب الأسرى اللحديين المفرج عنهم عن رغبتهم بالبقاء في المناطق المحررة، وقد فرض هذا التطور المستجد تجدد المفاوضات بين «حزب الله» والوسيط الألماني الموجود في إسرائيل بعد الظهر، عندما رفض جيش لبنان الجنوبي إطلاق الدفعة الأولى من الأسرى لعدم رغبة أسراه المفرج عنهم بالعودة الى الشريط الحدودي.

وقد استمرت المفاوضات لثلاث ساعات بين النبطية وبيروت وبون وتل أبيب، جرى خلالها الاتفاق على صيغة «تخيير الأسير اللحدي في قرار العودة أو البقاء في المناطق المحررة»..

أما بشأن جثث الشهداء، فقد تبين انها تعود الى ١٢٣ مقاوماً سقطوا خلال السنوات العشر الماضية، وهم ينقسمون الى ثلاث فئات:

٤١ شهيدا معروفين بالأسماء.

٤٠ شهيدا معروفين بزمان ومكان استشهادهم.

٤٢ شهيدا مجهولي الأسماء وظروف الاستشهاد.

وقد تقرر إتمام عملية الفرز اليوم الاثنين، على أن يصار الى تشييعهم قبل ظهر غد الثلاثاء في مواكب توزع على بيروت والبقاع والجنوب..

(«السفير»، ٢٢/٧/١٩٩٦)





## استقبال رسمي وشعبي وحزبي لـ ٤٠ شهيداً عائداً في المطار

استُشهدوا فرادى، تحت رايات حزبية وإيديولوجية مختلفة، ولكنهم عادوا بالأمس سوية، على متن طائرة واحدة، في ٤٠ نعشاً يلفها جميعاً العلم اللبناني.

وكما أنهم، في استشهادهم، منحونا الكثير، كذلك في عودتهم منحونا مرة أخرى، وهم مجرد رفات، المزيد مما كنا نفتقر اليه في غيابهم. يكفي أنهم صالحوا الدولة مع ذاتها، وأتاحوا لها فرصة استدراك ما فاتها، فكان رئيس الحكومة وبعض وزرائه في طليعة مستقبلي العائدين والمساهمين في عودتهم.. ويكفي انهم صالحوا جماهيرهم التي فرقتها السياسة، والخارجة لتوّها من معركة انتخابات بلدية طاحنة، فاجتمع مناصرو حزب الله وحركة أمل والحزب الشيوعي على استقبال شهدائهم، وتلاقى الإمام الخميني والإمام الصدر وكاسترو في لقاء قمة تاريخي لا يمكن أن يحصل إلا في بيروت.

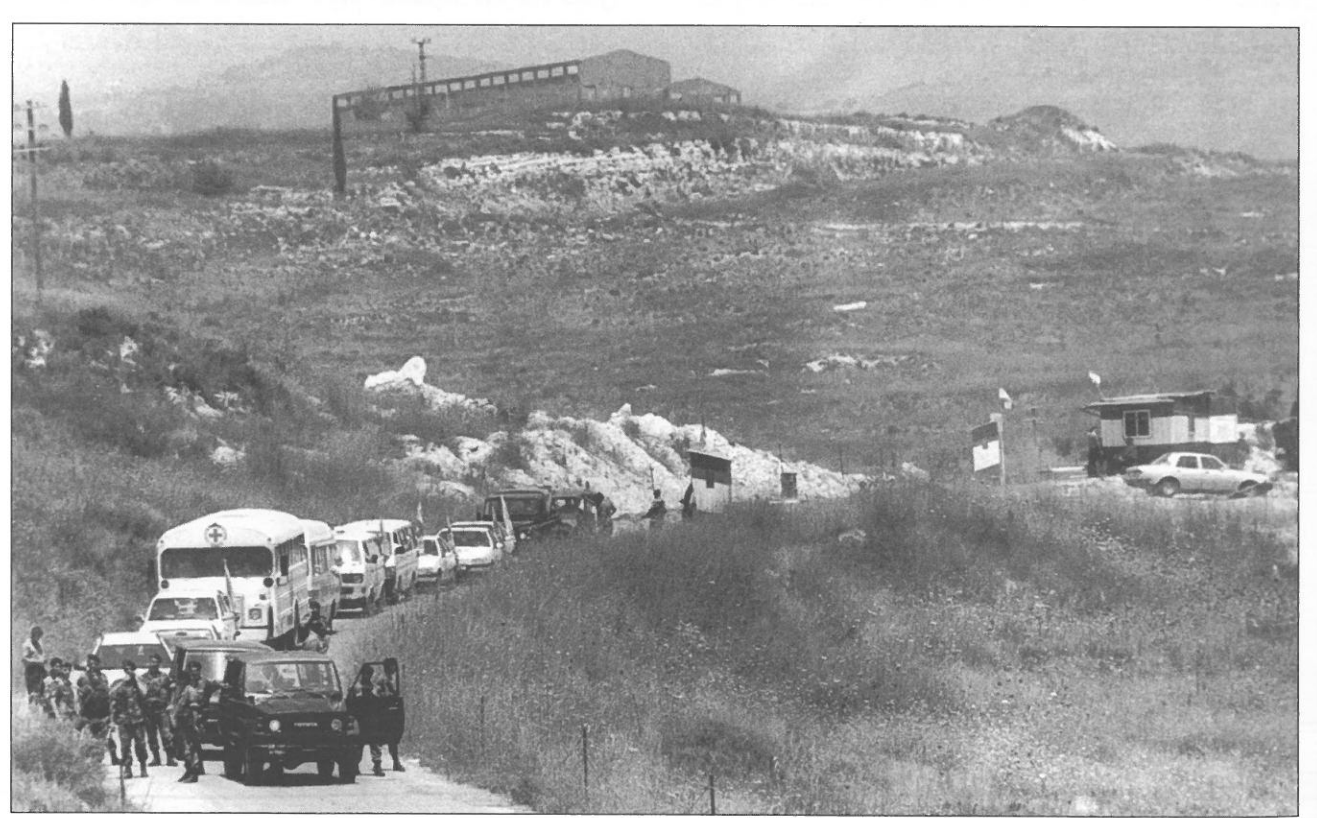
منذ ساعات الليل الأولى، كانت الاستعدادات قد اكتملت في أحد جوانب مدرجات المطار لاستقبال الطائرة العسكرية الفرنسية التي تقل رفات الشهداء الأربعين: ٢٨ من حزب الله، و٩ من حركة أمل و٣ شيوعيين.

وقرابة الساعة الحادية عشرة ودقيقتين ليلاً، تلألأت من بعيد أضواء موكب رئيس الحكومة رفيق الحريري الذي كان يخترق سريعا مدرجات المطار، وفي الوقت ذاته، ظهرت الطائرة الفرنسية في الجو..

عند الحادية عشرة والدقيقة العاشرة فتحت الطائرة أبوابها الخلفية، لتظهر طلائع النعوش الخشبية، فتقدم الرئيس الحريري متفقدا سير الامور ثم عاد أدراجه الى حيث اصطفت الطاولات التي ستوضع عليها النعوش، إيذانا ببدء عملية إنزالها، فتحرك على الفور أربعة جنود تقدموا من الطائرة وأنزلوا النعش الأول الذي حمل الرقم ٢٠، تلاه النعش الرقم ١٤ فالرقم ٢٥ ثم الرقم ٣١ الى بقية الأرقام، وكان الجنود يلفون النعوش في الطائرة بأعلام لبنانية قبل نقلها.

ومع اصطفاف النعوش الاربعين جنبا الى جنب، أدى العسكريون التحية لرفات الشهداء وعزفت الموسيقى لحن الموت ثم النشيد الوطني.

وخاطب الرئيس الحريري الصحافيين بالقول إن هؤلاء الشهداء هم شهداء كل لبنان، وأمل في إطلاق سراح جميع



موكب الأسرى عند معبر كفرفالوس (٢٦/٦/١٩٩٨)

الأسرى، وأعتبر ان ما حصلنا عليه ليس كافيا، لأن كل لبناني، أكان شهيدا أم أسيرا هو من مسؤوليتنا، وأكد على الالتفاف حول المقاومة، وشكر جميع الذين ساهموا في إنجاح عملية التبادل.

بعد ذلك، جرى نقل النعوش الى شاحنات عسكرية قبل نقلها الى ثكنة هنري شهاب، حيث يفترض ان يتم توزيعها اليوم على الأطراف المعنية بها، وقد دعت حركة «أمل» جميع الأهل والأصدقاء الى مشاركتها في تشييع شهدائها عند الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم في ساحة البوابة صور.

وأعلن حزب الله انه سيحيي مراسم تشييع شهدائه يوم غد السبت في ملعب الراية في حي ماضي.

وتتم اليوم عملية إطلاق سراح ٦٠ أسيرا عبر معبر كفرفالوس، حيث سيكون الرئيس الحريري في استقبالهم في دارة العائلة في مجدليون قبل أن يتوزعوا على مناطقهم.

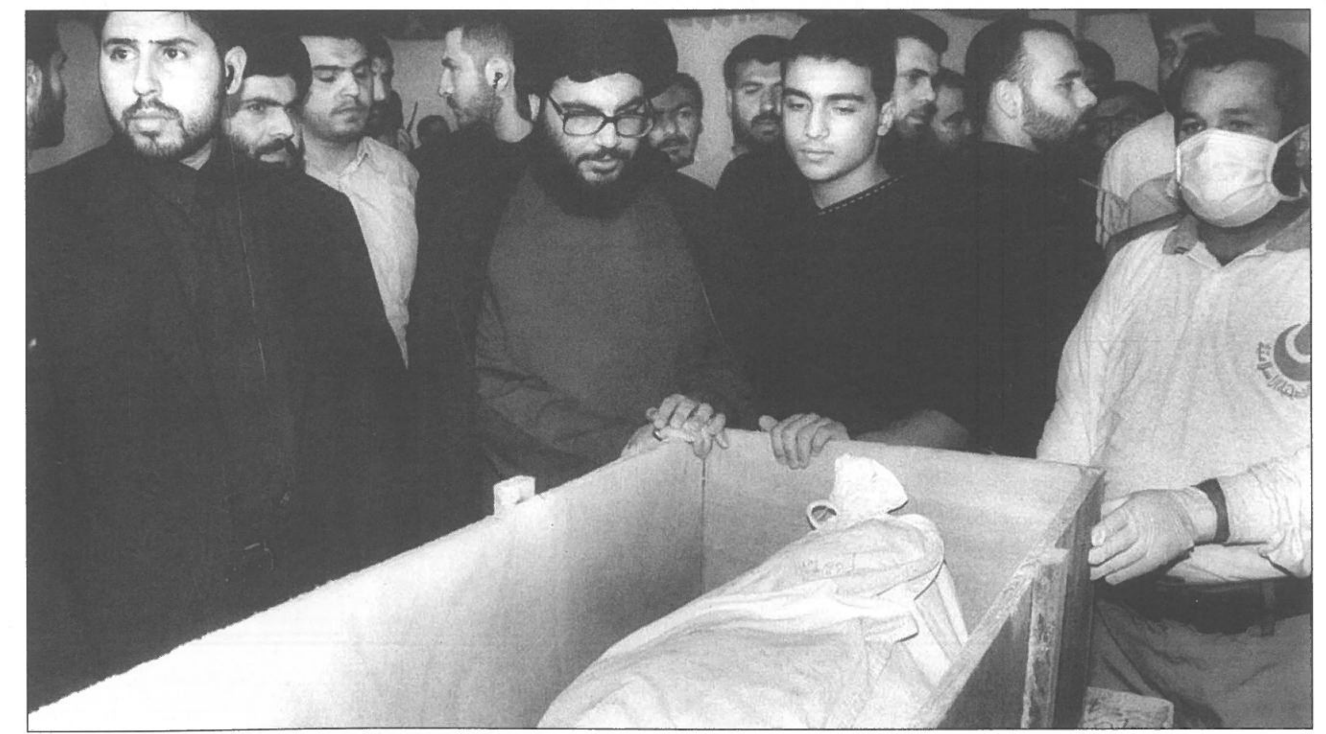
وقال الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله ان المقاومة هي الرهان الحقيقي لاستعادة بقية السجناء والمحتجزين، واضاف: ان المقاومين الذين حققوا انتصاراً عظيماً في منطقة انصارية اعطوا حزب الله ولبنان امكانية اجراء التبادل وان هؤلاء المقاتلين ما زالوا موجودين وسيخلقون فرصاً اخرى في المستقبل.

**وعن شعوره قبيل ساعات من استقبال جثة ابنه البكر هادي قال نصر الله: انه كمشاعر كل عوائل الشهداء «وانا اعتبر ان جميع الشهداء العائدين هم اخواني وابنائي، وبكل الحالات الانسان يشعر ان جزءاً منه قد عاد وان حبيبه قد رجع حتى ولو كان جسداً بلا روح، فالروح في سلام وامان في جوار الله»..**

( عماد مرمل، «السفير»، ٢٦/٦/١٩٩٨)

## أم الشهيد هادي نصر الله: سأهمس له طالبة الشفاعة

.. للمرة الثانية على التوالي، تفاجئ «أم هادي» زوارها بالصلابة ذاتها! فما تسلحت به يوم استشهاد «بكرها» هادي نصر الله منذ اكثر من تسعة اشهر، بقي حليفها حتى ساعات معدودة تسبق لقاءها بالجسد المخضّب بعزة الاستشهاد. كل محاولات الصمود التي تعد نفسك بها في الطريق اليها للاستقواء على انفعالاتك او لتعزية الأم الثكلى تتحول الى لحظات استرخاء



السيد نصر الله ونجله جواد امام جثمان الشهيد هادي





بمجرد الدخول الى المنزل الذي تتصدره الابتسامة ذاتها التي استقبلت نبأ الاستشهاد:

□ **كيف تستعدّين لإلقاء النظرة الأخيرة على الشهيد هادي؟**

○ (تبتسم) «مثل ما شايفة، طبيعية جداً سعيدة ومرتاحة، اي ام تفرح بعودة ابنها اليها.. وعلى اي حال فهي لن تكون النظرة الأخيرة بالمعنى الدقيق للكلمة، لانه موجود داخلي، وروحه ترفرف بيننا.. ولكن اذا قلت لك انني لم افتقده ابداً قد أكذب عليك لا سيما وانه كان ديناميكياً، يساعدني في الاعمال المنزلية ودائم الحركة.. الا أن إحساسنا بالعزة والكرامة يسدّ هذا الفراغ.

□ **هل تتوقعين أن يكون تغيير ما قد طرأ على ملامحه؟**

○ لا أظن، لأنه كان موضوعاً في البراد في مشرحة في كريات شمونة الى جانب شهيد آخر، وقد أعلنت ذلك إحدى وسائل الاعلام، وهذا ما يساعد في الحفاظ على ملامح الجثة وتماسكها، وقد رأيته على شاشة التلفزيون في أرض المعركة يوم استشهاده، وانا لست متخوّفة اليوم أو متوهمة، بل بالعكس انني متشوقة الى رؤيته.

□ **هل كنت تتوقعين هذه الفترة الزمنية لاستلام الجثة؟**

○ لو أردنا القبول بالعرض الإسرائيلي: «هادي مقابل الاشلاء» لكانت القصة انتهت بساعتها، لكن إصرارنا على مساواتنا بعوائل الشهداء وتمسكنا بموضوع الأسرى قد غيّرا في المعطيات، ان ميزة هادي بالنسبة الى اليهود هو انه ابن الأمين العام، ولكنه بالنسبة إلينا كأي شهيد آخر.

□ **هل تتوقعين التماسك أيضاً خلال اللقاء الأخير؟**

○ إن شاء الله.. من يتماسك يوم الاستشهاد، من الطبيعي أن يكون كذلك يوم اللقاء، فهذه ليست أصعب من تلك، بل على العكس اليوم سأحضنه أضمّه الى صدري وأهمس في أذنه طالبة منه الشفاعة لدى أهل البيت.. وسأقرأ له القرآن وأتلو الصلاة.

□ **ماذا عن أشقائه جواد، علي وزينب؟**

○ إنهم سعداء أيضاً.. حتى أن جواد خصّه بنشيد تأليفاً وتلحيناً، وهو من البداية يتبع الخط ذاته، وباستشهاد هادي عظمت رغبته بالجهاد، ومن الطبيعي انه عندما يُستشهد شاب لا يغرق أهل بيته باليأس والإحباط، بل تكبر العزيمة ويزداد الإصرار على متابعة الجهاد.

(فاتن قبيسي، «السفير»، ٢٢/٦/١٩٩٨)

## أسماء الأسرى والشهداء المفرج عنهم

**١ ـ من معتقل الخيام:**

ناصر أبو علوية (اعتقل في أيلول ٨٥)، علي أنيس فوعاني (اعتقل في أيلول ٨٥)، شريف محمد عطوي (اعتقل في تشرين الأول ٨٥)، سمير سميح حمادة (اعتقل في تشرين الأول ٨٥)، جهاد حسين عواضة (اعتقل في تشرين الثاني ٨٥)، أكرم محمد علي علوية (اعتقل في تشرين الثاني ٨٥)، محمود أحمد فنيش (اعتقل في تشرين الثاني ٨٥)، علي عبد الله هزيمة (اعتقل في شباط ٨٦)، حسن ديب حمود (اعتقل في أيلول ٨٦)، حجار محمد زراقط (اعتقل في أيلول ٨٦)، عباس عبد المنعم قبلان (اعتقل في أيلول ٨٦)، عفيف شريف حمود (اعتقل في كانون الثاني ٨٨)، محمد علي كامل خريس (اعتقل في شباط ٨٨)، حسن علي عواضة (اعتقل في آذار ٨٨)، فادي أحمد علي (اعتقل في أيار ٨٨)، علي أحمد أشمر (اعتقل في حزيران ٨٨)، نعمان شاهين نصر الله (اعتقل في أيلول ٨٨)، سعود فايز أبو هدلا (اعتقل في آذار ٨٩)، موسى حامد عكاشة (اعتقل في نيسان ٨٩)، عبد الغريب عبد الغريب بيضون (اعتقل في تموز ٨٥)، عبد الكريم محمد حامد (اعتقل في تشرين الأول ٨٥)، أمين أحمد ترمس (اعتقل في آب ٨٨)، مفيد محمد عبود (اعتقل في كانون الأول ٨٨)، لافي قاسم مصري (اعتقل في كانون الثاني ٨٩)، نجيب موسى عبود (اعتقل في آذار ٨٩)، يوسف علي ترمس (اعتقل في آب ٨٩)، محمد طالب حجازي (اعتقل في تشرين الثاني ٨٩)، رجا حسين أبو هيمان (اعتقل في أيلول ٩٠)، حسين عيسى مرده (اعتقل في تشرين الأول ٩٠)، حسين علي مقشر (اعتقل في تشرين الأول ٩٠)، زهير علي ضاهر (اعتقل في تشرين الثاني ٩٠)، جعفر طعان ديب (اعتقل في شباط ٩١)، جودت علي إسماعيل (اعتقل في شباط ٩١)، طارق علي قانصوه (اعتقل في تموز ٩١)، حسين علي حمود (اعتقل في أيلول ٩١)، نزيه عبد الله مصطفى (اعتقل في آذار ٩٢)، وصفي علي ضاهر (اعتقل في آذار ٩٢)، حسن موسى حسين (اعتقل في نيسان ٩٢)، عباس حسن حجازي (اعتقل في حزيران ٩٢)، كمال علي حسن حمادة (اعتقل في تموز ٩٢)، علي حسن علي حموي (اعتقل في تموز ٩٢)، موسى نمر حسين مصطفى (اعتقل في آب ٩٢)، علي محمد قاسم غريب (اعتقل في أيلول ٩٢)، سلامة حسن محمود (اعتقل في أيلول ٩٢)، زياد بركات بركات (اعتقل في تشرين الأول ٩٢)، نزيه محمد أبو قيس (اعتقل في شباط ٩٣)، حسين محمود مبارك (اعتقل في شباط ٩٣)، محمد أسعد حمود (اعتقل في شباط ٩٣)، عبد الامير أمين خشيش (اعتقل في أيلول ٩٣) وعلي محمد علي (اعتقل في كانون الثاني ٩٤).

**٢ ـ من السجون الإسرائيلية:**

عادل بهيج ترمس (اعتقل في شباط ٨٦)، أحمد سامي

إسماعيل (اعتقل في أيلول ٨٧)، كايد محمد بندر (اعتقل في أيلول ٨٨)، نبيه حسين عواضة (اعتقل في أيلول ٨٨)، علي قاسم حمدون (اعتقل في أيلول ٨٨)، بسام جرجس حاصباني (اعتقل في شباط ٩٦)، ماهر سليم توما (اعتقل في شباط ٩٦)، رمزي سعيد نهرا (اعتقل في شباط ٩٦)، سليم محمود سلامة (اعتقل في شباط ٩٦) وحسين محمد مقداد (اعتقل في نيسان ٩٦).

ومن بين الأسرى في الخيام ٣٤ لـ«حزب الله» و١٣ لحركة «أمل» و٣ للحزب الشيوعي.

أما أسرى الداخل فإثنان لـ«حزب الله» وأربعة للحزب الشيوعي وأربعة من انتماءات مختلفة.

## الشهداء

أما الشهداء الذين شملت عملية المبادلة استعادة جثثهم فهم:

زياد زهوي، علي سبيتي، عبدو آغازادة، حسين ناصر، علي كوثراني، محمد الحسيني، كمال قرة علي، الحر البيروتي، اكرم خاتون، حسن عبيد، يوسف حمدان، حسن حرب، محسن نور الدين، محمد نحلة، محمد الفن، اسعد شبشول، نوح حسن، حيدر اسماعيل، زاهر حمادة، حسن فخر الدين، هيثم ابو دية، عصام عيسى، علي وزني، علي رضا، سلام محمد أسعد جابر، عباس مرعي، عامر ياغي، علي عقيل، عباس عبد الله سويدان، نعيم طرابلسي، عادل زبيب، حسين بشير، مصطفى مزنر، سهيل دياب، علي شهاب، علي فرحات، محمد أشمر، محمد حميد، حسين منصور وهادي حسن نصر الله.

ومن بين الشهداء ٢٨ لـ«حزب الله» و٩ لـ«أمل» وثلاثة لـ«الحزب الشيوعي».

(«السفير»، ١٩٩٨/٦/٢٦)

# سهى بشارة الى الحرية

«أنا باقية في بيروت وسأعود قريبا إلى الجنوب للمشاركة في تحرير الأرض. ما زلنا في حاجة الى الكثير لنكون أبطالاً. إن سنوات الاعتقال العشر لا تساوي قطرة دم تنزف من مقاوم يزحف في الليل لمقاومة الاحتلال. ان الشهداء هم الرمز وسيبقون إلى الأبد».

هكذا تكلمت المناضلة سهى بشارة في لقائها الأول مع وسائل الاعلام أمس، **بعد حوالى عشر سنوات على اعتقالها وسجنها في سجن الخيام من دون محاكمة اثر محاولتها اغتيال العميل أنطوان لحد في منزله داخل الشريط المحتل في شهر تشرين الثاني من العام ١٩٨٨.**

العاشرة من صباح أمس، أعلن عن إطلاق بشارة وتولت سيارة تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر نقلها عبر معبر باتر، بالتنسيق مع الجيش اللبناني، مباشرة الى السراي الكبير، حيث كان في انتظارها رئيس الحكومة رفيق الحريري وأهلها ومسؤولون في قيادة الحزب الشيوعي ومئات من ممثلي وسائل الاعلام.

تزامن ذلك مع إعلان الناطقة باسم الخارجية الفرنسية آن غازو سوكري ان السلطات الفرنسية تدخلت من أجل إطلاق سهى بشارة ..«ونحن سنتابع جهودنا لحل مشكلات إنسانية مشابهة»..

(«السفير»، ١٩٩٨/٩/٤)



سهى بشارة





# حكاية الفتاة الطيبة: ثلث العمر وراء القضبان

خرجت الفتاة الطيبة الخجولة من منزل اهلها في بيروت واتجهت مع ابن عمتها الى قريتها المحتلة دير ميماس بحثاً عن فرصة عمل كما أوهمت والديها. كان الأمر مقنعا جدا لأبي عدنان وزوجته، لا سيما بعد الحادثة التي تعرضت لها ابنتهما امام مبنى كلية الهندسة في حارة حريك عندما أقدم مجهولون على محاولة رمي مادة الأسيد المحرقة عليها. كانت «تهمتها» اليتيمة انها مسيحية وتحمل صفة «الوطنية» ليس لأنها توارثتها عن والدها والعائلة انما لكونها انخرطت في عمر مبكر في النضال والكفاح في المدرسة والجامعة دفاعا عن العلم، والمقعد والكتاب او في اطار «انصار جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي».

بعد حوالى الثمانية أشهر من مغادرة ابنته العاصمة الى دير ميماس، كان ابو عدنان يجلس كعادته كل مساء، متتبعاً نشرات الأخبار المتلفزة. قالت المذيعة ان فتاة مسيحية لبنانية تدعى سهى فواز بشارة، من قرية دير ميماس الحدودية، تبلغ من العمر ٢١ عاما «حاولت اغتيال قائد ميليشيا جيش لبنان الجنوبي الموالية لإسرائيل انطوان لحد وذلك بواسطة مسدس من عيار ٧،٥ ملم فأصابته في كتفه ويده واعتقلها الجيش الاسرائيلي وبدأ استجوابها على الفور وأعلنت انها تنتمي الى الحزب الشيوعي اللبناني». كان ذلك في السابع من تشرين الثاني ١٩٨٨. لم يحتمل ابو عدنان وطأة الخبر فأغمي عليه، بينما كانت زوجته تسمع الخبر كأنه شيء من الحلم، استفاقت منه بعد قليل لتجد الجيران حولها ثم الاقارب وبعض رفاق سهى ممن سمعوا الخبر على التلفزيون لحظتها.

خرجت سهى من بطن امها لحظة هدنة بور سعيد في حرب العام ١٩٦٧، ترعرعت في كنف اسرة متواضعة مؤلفة من ستة أفراد. الأب والأم وعدنان وعمر وحنان وسهى. أقاموا في محلة غاليري سمعان وما إن وضعت الحرب اوزارها حتى وجدت العائلة نفسها تهم بالرحيل جنوباً لأقل من سنة ثم تعود الى بيروت طمعاً بمدرسة تحتضن الأولاد.

فتحت سهى عيونها على مشهد الحرب، لم يختر لها احد هذا التوقيت انما كان كفيلا بأن يجعل من البنت الطيبة المسالمة اكثر شغفاً بكره العنف وناسه. في مدرستها الابتدائية والتكميلية والثانوية ميزها حضورها كمتفوقة اولا وكإنسانة تعطي وتعطي ولا تأخذ وكرياضية تزين قامتها النحيلة البدلة الرياضية بصورة شبه يومية، هكذا ايضا كانت في الجامعة، في كلية الهندسة قبل ان تفرض عليها الحادثة الصدمة الانتقال الى كلية العلوم ومن ثم الهجرة نحو الجنوب.

لم يدر في خلد اهلها ابدا ان تكون لابنتهم علاقات بالمقاومة.

تعرفت سهى في منزل احد اقاربها في القرية على زوجة انطوان لحد، اخبرتها عن اهتماماتها الرياضية وانها مدرّسة خصوصية وتتقن اللغة الاجنبية وعلاماتها متفوقة فقالت لها زوجة لحد: «انت المطلوبة يا سهى»، فأجابتها: لماذا؟ ردت عليها: عندي نادي رياضي بحاجة لمن يديره ولن أجد أكفأ منك على الاطلاق. صحيح ان سهى كانت تخطط لكنها لم تكن تتوقع هذه السرعة في «تطميع» واستدراج زوجة كبير العملاء الى حيث كانت تريد ان تصل...

وعلى مدى ثمانية شهور، توثقت علاقة سهى بمنزل لحد. كانت تدخله بدون تفتيش حتى ان هناك مَن يرجح انه كان بمقدورها لو أرادت ان تفخخ المكان بالعبوات، لكنها اختارت طوعا ان تطلق النار على لحد تجنباً لإلحاق الأذى بأطفاله مع ان الخيار الاول هو الأسهل والخيار الثاني يعرضها للموت وفي أسهل الحالات للاعتقال كما حصل عندما وجهت رصاصاتها الى لحد في ذلك المساء الخريفي عندما أخرجت مسدسها من محفظتها على مرأى من الزوجة والأولاد المشدوهين مما يجري امام ناظريهم.

أمضت سهى شهورا صعبة من الاعتقال والتعذيب والتحقيق على يد كبار الضباط الاسرائيليين الذين اعتبروا عملها من «الطراز الأمني والاستخباراتي الاول». وضعت في زنزانة افرادية وعاشت سنوات عزلة لم تعش مثيلا لها أي معتقلة لبنانية من قبلها او بعدها، حتى جاء الفرج الكبير لحظة وجدت نفسها في نهاية العام ١٩٩٥ وجها لوجه أمام والدتها.

تقول أم عدنان: «في موعد اللقاء الأول، وجدتها متضايقة نفسيا ووجهها كان متجهما. ظنت لأول وهلة انها اوصلت بعملها أمها الى معتقل الخيام لأن أحدا لم يخبرها عن السماح بالزيارات للأهالي. شجعتها وقلت لها يا سهى كلنا بخير ونحن نصلي لخروجك وكل الأسرى. لم تتغير ابنتي طيلة سبع سنوات. وجدت فيها سهى الطيبة المعطاءة، وفي ثاني وثالث ورابع زيارة كانت أحلى وأحلى وفي آخر موعد بيننا، في آب الماضي أحسست كأنها تتكلم معي في البيت بنفسيتها الجذابة وضحكتها الهادئة الخجولة وتحفزها الدائم. كان هذا اللقاء مسك الختام قبل أن يوقفوا لقاء الأهالي الدوري بأولادهم في معتقل الخيام».

مرة واحدة التقاها والدها في الخيام ولدى عودته الى المنزل سألته زوجته: «لا أشعر أن سهى تغيرت يا ابو عدنان، هل أنا مخطئة؟» وردّ عليها: «هل تصدقي أنني أحسست لدى رؤيتها لأول مرة وكأن آخر لقاء بيننا حصل قبل ثوان قليلة؟»..

(حسين أيوب، «السفير»، ١٩٩٧/١١/٧)

## الافراج عن لبناني وفلسطيني من عسقلان

أفرجت قوات الاحتلال الاسرائيلي عن المعتقلين الاسيرين قاسم محمد فارس (٣٠ عاما) من بلدة نحلة في بعلبك والذي اختطف بتاريخ ١٩٩٣/٦/٦ في ظروف غامضة من منطقة الرفأ في بيروت، ومحمود نمر العلي الملقب بالبرناوي (٢٨ عاما) فلسطيني الجنسية والذي كان ينتمي الى قوات العاصفة التابعة لحركة فتح وذلك بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٠ أثناء قيامه بعملية في بلدة مرجعيون داخل المنطقة المحتلة.

وكان الصليب الاحمر الدولي قد تسلم الاسيرين من قوات الاحتلال من منطقة رأس الناقورة بعد ان كانا محتجزين في سجن عسقلان داخل فلسطين المحتلة، ونقلهما عبر معبر الحمرا الذي يفصل بين المنطقتين المحتلة والمحررة، وسلمهما الى الجيش اللبناني في ثكنة بنوا بركات في مدينة صور حيث خضعا لتحقيق استمر نحو الساعة قبل السماح لهما بالمغادرة.

(«السفير»، ١٩٩٩/٣/٣)

## إنشاء مجلس أمناء لدعم المعتقلين اللبنانيين

أعلنت لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في سجون العدو الصهيوني، في اجتماع المجلس الوطني لدعم قضية المعتقلين أمس في نقابة الصحافة عن تشكيل مجلس **الأمناء واحتفالات ١٤ تموز «يوم الأسير اللبناني» في السجون الإسرائيلية.**

ومجلس الأمناء سيكون «الحاضنة المعنوية لهذه القضية وهو هيئة مفتوحة لكل الذين تعز عليهم قضية الأسرى والمقاومة للاحتلال الإسرائيلي».

(«السفير»، ١٩٩٤/٧/١)

## تعيين ٧٥ محرراً في «أوجيرو»

اعلنت لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية ان ٧٥ أسيراً وأسيرة محررين من معتقل الخيام والسجون الاسرائيلية قد عينوا في هيئة اوجيرو بصفة حراس للمراكز الفنية في المناطق اللبنانية كافة، وكان وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية عصام نعمان قد وقع قرار التعيين وأبلغه الى الامين العام للجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين محمد صفا الذي زاره في الوزارة وشكره باسم الاسرى المحررين.

وطالب صفا بتعميم هذه الخطوة على مؤسسات الدولة كافة ووزاراتها لاستيعاب دفعات اخرى من الاسرى المحررين. ووجه صفا نداء الى الاسرى المحررين للحضور يومياً الى نقابة الصحافة او الاتصال بلجنة المتابعة لملء استمارة بأوضاعهم الصحية والاجتماعية لرفع هذه الاستمارات الى الحكومة تمهيداً لتأمين وظائف لاعداد اخرى من الاسرى المحررين..

(«السفير»، ١٩٩٩/٣/١٣)





## الاحتلال يُفرج عن ١٦ أسيراً من الخيام

أفاد مراسل السفير في النبطية ان قوات الاحتلال أفرجت قبل ظهر امس عن ستة عشر اسيرا في سجن الخيام توزع اربعة عشر منهم على قراهم وبلداتهم داخل الشريط، فيما أبعد اثنان الى خارج الشريط عن طريق معبر كفرتبنيت وهما علي ابراهيم حجازي (٣٨ عاما) من بلدة دبين المحتلة ومصطفى محمد صدقة (٣٥ عاما) ونقلتهما سيارتا أجرة من داخل الشريط الى معبر كفرتبنيت، ومن ثم الى حاجز الجيش اللبناني في البلدة.

اما الاسرى ال ١٤ الذين بقوا في الشريط المحتل فهم:

احمد محمد الشيخ علي (الخيام)، موسى سليم عطية (طير حرفا)، حسيب محمد علي فقيه (عيترون)، محمد حسين ناصر (عيتا الشعب)، مروان كنعان (شبعا)، لطفي يوسف الحاج (رميش)، جيم جان حداد (برج الملوك)، محمد قاسم الشعار (الهبارية)، حسين حمود (بيت ليف)، جمال نبعة (شبعا)، حسين فرج (بنت جبيل)، محمد عسيلي (بنت جبيل)، نبيل الأسمر (عديسة) وكمال حبيب خريزات (عيترون)..

(«السفير»، ١٩٩٩/١/٢٦)



السيد حسن نصر اللـه يستقبل الأسرى الأحرار من السجون الاسرائيلية (٢٠٠٠/٤/١٩)

## إسرائيل تُطلق خمسة معتقلين أمضوا بين ١١ و١٤ سنة في سجونها

عاد فجر أمس خمسة معتقلين لبنانيين إلى أرض الوطن بعد فترة طويلة من الأسر في سجون العدو الإسرائيلي، تراوحت بين ١١ و١٤ عاماً، وتزامنت عودتهم مع ليلة القدر وأجواء الأعياء التي يستمر في تنغيصها بقاء ما يزيد عن ٥٨١ معتقلاً قيد الأسر في معتقل الخيام وسجون فلسطين المحتلة.

والمحررون العائدون هم: أحمد حسين سرور، كمال محمد رزق، حسين محمد طليس، أحمد حكمت عبيد وهاشم أحمد فحص.

وكان في استقبال المحررين على أرض المطار عائلاتهم وجماهير حاشدة الى جانب مدير الأمن العام اللواء الركن جميل السيد ممثلاً رئيس الجمهورية، والشيخ نعيم قاسم ممثلاً الأمين العام لحزب الله، وعدد من نواب كتلة الوفاء للمقاومة ومسؤولي الحزب إضافة الى وفد من قيادة حركة «أمل»..

قبل الثانية فجر أمس بقليل، لاحت في أفق مطار بيروت الدولي الطائرة الألمانية التابعة لشركة «لوفتهانزا» التي كانت تقل المحررين الخمسة من سجون الاحتلال الإسرائيلي .. نزل المحررون الخمسة درجات السلم وهم يرفعون أعلاماً لبنانية زُودوا بها إضافة الى أعلام «حزب الله»، وبدوا جميعاً متشابهين بلحاهم الطويلة وببذاتهم الرياضية، والاهم بالتجربة المشتركة التي خاضوها في سجون الاحتلال الإسرائيلي وأحالتهم توائم من نوع آخر..

(عماد مرمل، «السفير»، ٢٨/١٢/١٩٩٩)

## مناصرة لضحايا التعذيب في مركز الخيام

نظم مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب ورشة تدريبية ليومين في المركز الثقافي في دير قانون النهر، بعنوان «حملات المناصرة لمناهضة التعذيب» بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الانسان، في اطار المبادرة الاوروبية للديموقراطية وحقوق الانسان التي تشكل جزءاً من برنامج المساعدة الصحية والنفسية والاجتماعية لضحايا التعذيب الذي أطلقه المركز قبل شهر بتمويل من الاتحاد الاوروبي.

استهدفت الورشة اكثر من ٥٣ متطوعا ومتطوعة، شاركوا في نقاشات أدارها رئيس المركز محمد صفا والمحامية ريبيكا جوليكان. وعملوا كمجموعات عمل بإدارة مديرة مكتب المعهد العربي لحقوق الانسان في بيروت جمانة مرعي التي حاضرت في تقنيات التخطيط وتنظيم حملات المدافعة في مجال مناهضة التعذيب.

(«السفير»، ١/٨/٢٠٠٧)

## رون آراد ـ اللغز اختفى في ميدون وأدلة ألمانية على أنه حي

إنه لغز كبير ومحيّر. رون آراد على هي حي أم ميت؟ أين هو؟ بعد نحو ١٤ عاماً على سقوط طائرته في لبنان وأسره، لا تزال أسئلة كثيرة تحوم حول مصيره من دون إجابات حاسمة. بكل بساطة، الطيار الإسرائيلي اختفى.

لقد كان حياً وبصحة جيدة قبل اختفائه... هذا ما تؤكده المعلومات الأخيرة عن آراد. ويرفض أي مسؤول معني من قريب أو بعيد أن يجزم إذا كان الطيار الإسرائيلي حياً أم ميتاً. ولكن المؤكد أنه سقط أسيراً في جنوب شرق صيدا وتحديداً بين محلة سيروب وبلدة طنبوريت، وإنه كان لا يزال حيا في آخر سجن له في بلدة ميدون في البقاع الغربي.

«لقد كان موجوداً في أحد الامكنة عندما حصلت مواجهة في بلدة ميدون وسقط شهداء. وقد تركه حراسه وذهبوا إلى هناك. وعندما عادوا إلى مكان احتجازه وجدوه مفقوداً. هل ذهب وحده؟ هل جاء من أخذه؟ لا نعرف». هذا ما رواه الأمين العام لـ





«حزب الله» السيد حسن نصر الله في حديث إذاعي في تموز ١٩٩٨. وقال: «لقد وصلنا إلى استنتاج أن الرجل مفقود. هل هو حي أم ميت؟ لا أستطيع أن أجزم (...)».

الخميس ١٦ تشرين الاول ١٩٨٦ يوم «تاريخي بطولي» تشهد له بلدات الجنوب وقراه. ولا تزال شوارع مخيم المية ومية تتذكر جيداً صراخ الفرح الذي اشتعل «مثل النار» في صفوف المقاتلين الفلسطينيين لدى رؤية سحابة دخان أسود تنبعث من طائرة «العدو» المغيرة. وانطلقت دفعة واحدة رشقات غزيرة من أسلحة مختلفة، كأنها زغاريد، ابتهاجاً بإصابة الطائرة. وأعلنت البشرى على مكبرات الصوت: «أسقطنا طائرة العدو. تعالوا لنقاتله».

كانت الخامسة إلا ثلثاً بعد الظهر عندما انقضت مقاتلتان إسرائيليتان من علو شاهق على مخيم المية ومية. ففاجأهما صاروخ «سام ـ ٧» يطلق من الكتف وأصاب إحداهما، وانفجر محدثاً لهيباً أحمر تبعته سحابة دخان أسود. وما لبثت الطائرة أن هوت والدخان يتصاعد منها... وهبط طياران إسرائيليان بمظلتين، فيما أطلقت في اتجاههما رمايات رشاشة.

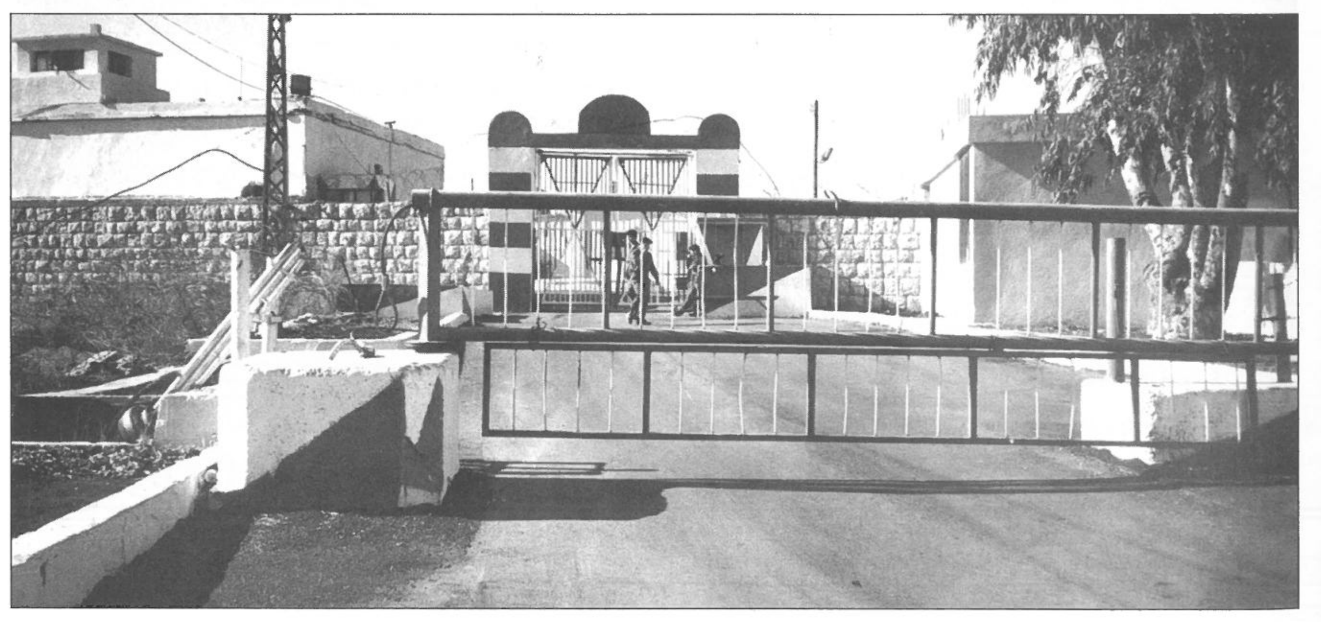
وقد توافد المقاتلون الفلسطينيون ومقاتلو حركة «أمل» في مغدوشة وعنقون وزغدرايا وطنبوريت نحو مكان سقوط الطيارين، وسط تحليق كثيف للطيران الإسرائيلي. وروى المقاتل م.أ. أنه كان وقريبه ق.ا. أول الواصلين إلى مكان هبوط الطيار الاسير: «هرعنا إلى واد تكسوه أشجار حرجية والزيتون ويبعد حوالي كيلومتر من زغدرايا. ولدى اقترابنا، شاهدنا المظلة الأولى لجهة طنبوريت، وعلى مسافة غير بعيدة كان مقاتلون من «أمل» يتوجهون صوبها. وعثرنا على المظلة الأخرى صوب الطرية، على بعد حوالى ١٥٠ متراً من الأولى وكانت لا تزال مفتوحة. فأطلقنا النار حولها وصرخنا «سلم تسلم». وعلى الأثر، خرج الطيار الإسرائيلي من «عليقة» كبيرة رافعاً يده اليمنى وهو يقول بالإنكليزية: «هل تتكلمون الإنكليزية؟». وأجبته بالعربية: أخرج من مكانك وأرفع يديك، وأشرت إليه بيدي عله يفهم ما أقول، لكنه رفع يداً واحدة... وتقدم خطوات مشيراً إلى يده اليسرى المصابة. وسارعت بارتباك إلى تفتيشه، فلم أجد سلاحاً وبدت يده مكسورة، ودفعناه بسرعة في محاولة لمغادرة المكان، وحلقت فوقنا طوافتان على علو مخفوض ومشطتا المكان... لكنهما لم تكتشفا وجودنا.

وواصلنا طريقنا. وكنا نقول له بالعربية: «عجّل، عجّل»، وكان يرد بلكنة أجنبية: «دقيقة، دقيقة». وحلقت الطوافتان مجدداً فوقنا، مما اضطرنا إلى الاختباء زهاء ٤٥ دقيقة، حتى وصلنا إلى زغدرايا وسلمنا الأسير إلى أحد القادة الأمنيين لحركة «أمل».

وأكد مصدر في الحركة «أن الطيار آراد وقع أسيراً لدى «أمل» وهو في مكان آمن وحالته جيدة ولا تدعو إلى الخطر وقد أصيب بجروح تمت معالجتها»..

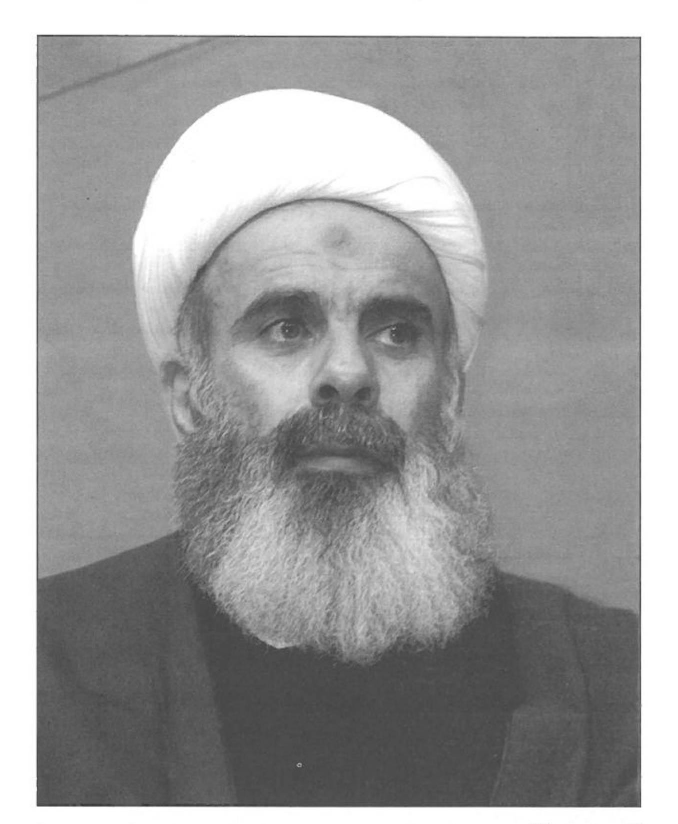
الرجل مفقود، ولا يختلف اثنان على الأمر. غير أن القراءة الإسرائيلية تختلف، وتثير إمكان وجود آراد حياً، أما محتجزاً في إيران، وإما يحتجزه مؤيدون لإيران في لبنان.. في غضون ذلك، نشطت الوساطة الألمانية مع إيران التي سارعت إلى نفي علاقتها بالقضية أو بتوافر أي معلومات عن مصير آراد، أو بتحميلها مسؤوليته، أو أنه محتجز لديها. لكنها أقرت «بأن الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني أمر المسؤولين بالبحث عن آراد بناء على طلب المستشار الألماني آنذاك هلموت كول. ولم يسفر البحث عن أي نتيجة». (شباط ١٩٩٥)..

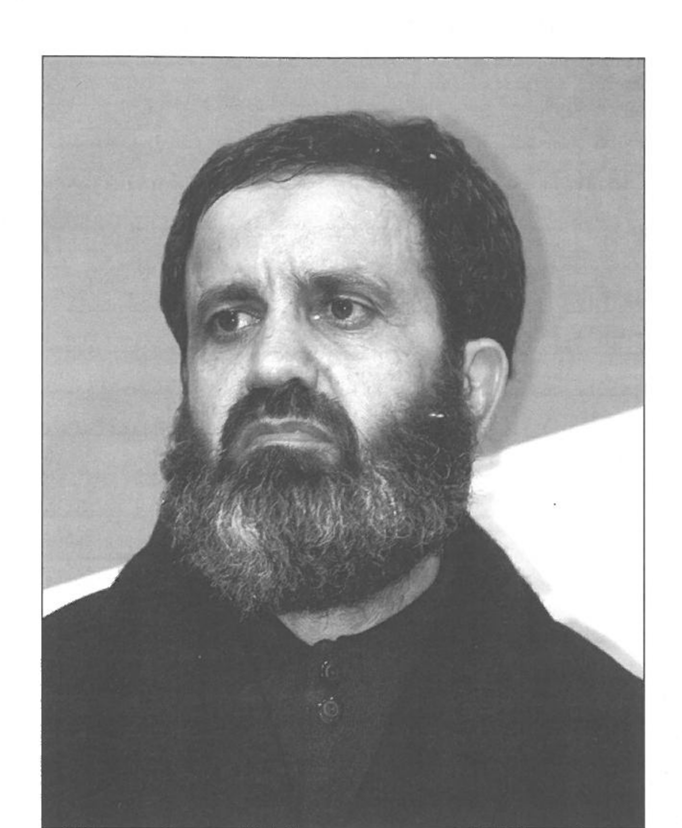
(هالة حمصي، «النهار»، ٢٨/١/١٩٩٩)



معتقل الخيام ـ المدخل

# الأسرى يُستقبلون أبطالاً.. والشهداء يُودَّعون اليوم


الشيخ عبد الكريم عبيد


الحاج أبو علي مصطفى الديراني

..الاستقبال الرسمي الذي اقامته الدولة بمشاركة كل اركان الدولة وحضور دبلوماسي، قد عكس نوعا من الرضى العام، مقابل حالة من الهستيريا الاحتفالية لجمهور المقاومة في بيروت والضاحية. واحتشاد الآلاف على طول الطريق المؤدية الى المطار ومنه الى الرويس حيث اقيم احتفال شعبي ضخم. القى خلاله الامين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله خطابا، بينما جلس الاسرى الى جانبه وظل كرسي شاغرا وضعت عليه صورة كبيرة لعميد الاسرى سمير القنطار.

وعرض نصرالله لعدة نقاط اعتبرها مهمة في هذه المناسبة. وقال ان المعايير الانسانية كانت تتحكم بالمفاوضات. وان المقاومة التي وعدت بأن يخرج الاسرى من دون منة من اسرائيل سوف تعيد بقية الاسرى بهذه الطريقة. وأشار الى ان قضية المعتقلين بين لبنان وإسرائيل محددة الآن بثلاثة عناصر هي: سمير القنطار ونسيم نسر ويحيى سكاف. وقال ان احتفاظ العدو بسمير القنطار يعد حماقة سوف تندم اسرائيل عليها لاحقا. وأضاف بلغة حاسمة: لست احتاج للقسم، ولكن اقول بأن خيار اسر الجنود قائم اذا فشلت الخيارات الاخرى في تحرير الاسرى وكشف مصير المفقودين. لافتا الى ان الحزب لا يزال ملتزما قضية كل المعتقلين في السجون الاسرائيلية. داعيا المراقبين او المعلقين الى الانتباه لجانب آخر وهو ان حزب الله بات اكثر قناعة بصوابية طريقه وهو مستمر بهذا الطريق.

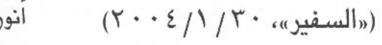
وكانت عملية التبادل قد بدأت فجر امس، وبعد وصول الطائرة الالمانية المحملة بالعقيد الحنان تننباوم وجثث الجنود الثلاثة الى مطار كولن، باشر فريق امني وطبي اسرائيلي بفحص الاربعة. وقال بعد نحو ثلاث ساعات انه تثبت من ان الجثث تعود الى الجنود الثلاثة. فيما خضع تننباوم لفحص طبي وإلى تحقيق اولي، فيما كان ممثل الحكومة اللبنانية اللواء جميل السيد ورئيس لجنة الارتباط في «حزب الله» الحاج وفيق صفا، يتأكدان من وضع الاسرى اللبنانيين والعرب، وتبين ان اثنين من اللبنانيين قد رفضا العودة الى لبنان لأنهما سوف يلاحقان بتهم جنائية، فيما واجهت الصفقة مشكلة اخرت إقلاع الطائرتين لنحو ساعتين، وذلك بعد اعلان الالماني ستيفن (عبد الكريم) سميراك رفضه العودة الى منزله في المانيا وإصراره على السفر الى لبنان. وعند السابعة وعشر دقائق من مساء امس، توقفت الطائرة الالمانية

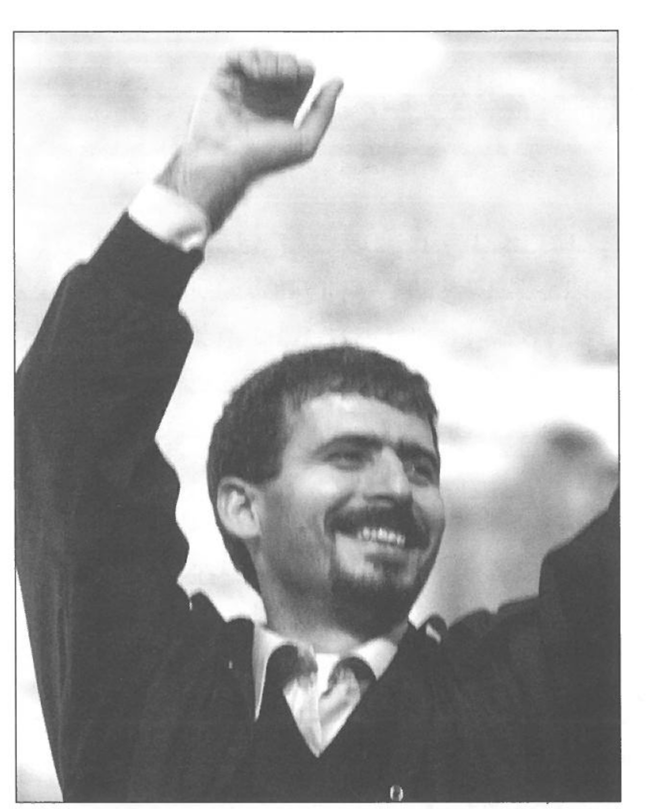




عند المكان المخصص لها خلف صالون الشرف، وبعد دقائق نزل الاسرى يتقدمهم الشيخ عبد الكريم عبيد ومصطفى الديراني ومن ثم تبعهم الاخرون، وقد صافحوا الرؤساء الثلاثة والسيد نصرالله وبقية المسؤولين الذين كانوا في استقبالهم، فيما تولت سيارات جيب تعود لأجهزة امنية نقل الاسرى العرب الآخرين من الباب الخلفي للطائرة الى جهة غير معلومة. ثم انتقل الاسرى الى داخل صالون الشرف حيث كانت عائلاتهم بانتظارهم وغادروا بعدها في سيارات تابعة لـ«حزب الله» الى الضاحية للمشاركة في الحفل الجماهيري، مخترقين حشودا بشرية اصطفت على طول الطريق، وسط إجراءات امنية مشددة وحضور إعلامي محلي وعربي ودولي كثيف.

في هذه الاثناء، كانت اللجنة الدولية للصليب الاحمر قد استلمت من سلطات الاحتلال عند معبر الناقورة جثامين ٦٠ لبنانيا، وتم نقلها الى ساحة خاصة على الجانب اللبناني للحدود، حيث تولت عناصر الصليب الاحمر بالتعاون مع قوات من الامم المتحدة وعناصر امنية من «حزب الله» تحضيرها، وسوف يقام لها حفل خاص.


(«السفير»، ٣٠/١/٢٠٠٤)


أنور ياسين


الرؤساء اميل لحود ونبيه بري ورفيق الحريري في مطار بيروت لاستقبال الاسرى اللبنانيين بحضور أمين عام حزب الله حسن نصر الله

## ٤٠١ أسير فلسطيني أطلقوا على خمسة معابر

جدد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لدى استقباله أمس عددا من الأسرى الفلسطينيين ال ٤٠١ الذين أطلقت سلطات الاحتلال سراحهم في إطار صفقة تبادل الأسرى، شكره لحزب الله، فيما ردد مئات الفلسطينيين الذين خرجوا لاستقبال الأسرى هتافات تشيد بحزب الله وبأمينه العام حسن نصر الله.

وعبر السجناء المفرج عنهم إلى مناطق الحكم الذاتي عبر خمس نقاط تفتيش عسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانوا قد وصلوا إليها في وقت سابق لكن السلطات الإسرائيلية أبقتهم لبعض الوقت الى ان تحققت من رفات الجنود الإسرائيليين الثلاثة الذين شملهم الاتفاق.

وكان المئات من الأقارب في استقبال السجناء الفلسطينيين المفرج عنهم عند نقاط التفتيش بالقرب من رام الله وجنين والخليل وطولكرم وعند حاجز إيريز بين قطاع غزة وأراضي ٤٨ وعند حاجز بيتونيا جنوبي غربي رام الله، أخذ أفراد عائلات المفرج عنهم بالهتاف والتهليل عندما دخلت ثلاث حافلات صغيرة تقل كل منها نحو ٢٠ سجينا عبر البوابة المعدنية..

(«السفير»، ٣٠/١/٢٠٠٤)

## «لجنة متابعة دعم المعتقلين»: الدولة تخلت عن القنطار والمفقودين

عقد الأمين العام لـ «لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية» محمد صفا، مؤتمراً صحافياً في مقر اللجنة في الذكرى الـ ١٣ لتاسيسها، وأطلق حملة تضامن عالمية مع قدامى الأسرى العرب في لبنان، ودعا رابطة الأسرى الفلسطينيين المحررين إلى المشاركة في الحملة العالمية التضامنية مع ٣٢ أسيراً لبنانياً وفلسطينياً وعربياً مضى على اعتقالهم أكثر من ٢٠ عاماً في السجون الإسرائيلية.

وقال: «نعقد المؤتمر الصحافي لنؤكد استمرارنا في حمل قضية المعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين العرب في السجون الإسرائيلية وتطوير حملة التضامن العالمية من أجل تحريرهم، والمطالبة الدائمة للحكومة باستكمال دفع التعويضات للأسرى المحررين ولاسيما المعوقين، ووضع مشروع اجتماعي صحي حقيقي لرعايتهم، ونعلن تأييدنا المطلق للاعتصام المفتوح الذي قرره الأسرى المحررون صباح غد (اليوم) أمام وزارة المال لبت ملفاتهم المنسية في الأدراج.

أضاف: «يدخل سمير القنطار عامه الـ ٢٧ في السجون الإسرائيلية من دون أن تبذل جهود جدية وحقيقية لإطلاقه، وقد استثني من كل عمليات التبادل في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي بما فيها عملية التبادل الأخيرة التي أبرمت بين إسرائيل وحزب الله عبر الوساطة الألمانية في ١٩/١/٢٠٠٤».

وأسف «لوجود ثلاثة وفود لبنانية في القمة العالمية واجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك. لم يبق مسؤول دولي كبير أو موظف إلا عقدت اللقاءات معه، ولكن أي من المسؤولين بحث في قضية هؤلاء المعتقلين المنسيين؟ وإن نصف السطر الذي ورد في كلمة رئيس الجمهورية كان مجرد رفع للعتب».

وسأل: «هل كانت الخزينة اللبنانية ستفلس لو كان في عداد الوفد اللبناني أو الوفود المجوقلة شقيق الأسير سمير القنطار أو شقيقته؟ بصراحة كاملة أقول لعائلة سمير القنطار ونسيم نسر ويحيى سكاف وابرهيم زين الدين ولعائلات المفقودين والشهداء: الدولة تخلت عنكم والجميع خذلكم (...)».

(«النهار»، ٢١/٩/٢٠٠٥)





## شقيقا سمير القنطار اللذان لم يعرفاه

الذكرى شيء جميل يسمح بتواصل الإنسان مع ماضيه، لكن أن تكون تلك الذكرى مجرد لحظة وداع لأسير فهي ذكرى مؤلمة تترك في نفس المرء ألماً لو أنها طالت أكثر أو لو لم تكن أساساً موجودة.

هذا ما نجده محفوراً في ذاكرة لميس القنطار شقيقة الأسير سمير القنطار عميد الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، والذي أسر اثر عملية نوعية قام بها في ٢٢ نيسان عام ١٩٧٩ في قلب فلسطين المحتلة.

ويحيي لبنان الذكرى العشرين لاعتقاله اليوم. فلميس المجازة في الإعلام تتذكر آخر لحظة رأت فيها شقيقها الأسير برغم انها كانت في سن السنتين ولا تذكر شيئاً آخر من تفاصيل علاقتها المباشرة بشقيقها «سمعته يتحدث مع الماما قرب البيت وكان معه سيارة بيضاء اللون أذكرها جيداً. أتى وحملني وضمني إليه وقبلني، ووعد أمي أنه سيذهب اليوم لكنه سيعود ولن يطيل غيابه ثم رحل».

وبقيت العائلة تنتظر ابنها الذي لم يعد حتى اليوم وترك مكاناً لم يملأه أحد سواه.

ما تتذكره لميس يغيب عن بسام (٢١ سنة) الشقيق الأصغر لسمير، فهو لم يتعرف على شقيقه، والذكرى الوحيدة منه كانت تلك اللعبة الصغيرة التي أحضرها له سمير قبل أسبوع من اعتقاله، فهي ظلت معه فترة طويلة برغم تهجير العائلة من مكان لآخر. «اليوم ضاع الدبدوب لكنه ذكرى ربطتني بسمير» يقول بسام.

ارتبط بسام بسمير في فترة النضوج والوعي، فكان يعتبره المثال ومدعاة للفخر: «أخي بطل، لكن صدمني أن الناس لا يعرفونه فترسخت لديّ قناعة أن أعمل في هذه القضية لإيصالها للناس وتعريفهم بها».

وكبُرت القضية «ككرة الثلج» كما يقول بسام الذي كبُر معها وتعاطى يومياً مع تفاصيلها «من اعتصام الى لقاء وخبر ورسالة تصل منه وصور له في المعتقل فصار جزءاً من حركتي اليومية».

ارتكز بسام الى المعطيات الموجودة عن سمير فهو أقدم أسير وعمليته كانت من العمليات النوعية ونضاله في السجن ودراسته كلها مراحل مهمة بدأت منذ ١٩٧٩ وهي حتى اليوم ١٩٩٩ مصدر «للمعنويات» التي يتزود بها أفراد العائلة كلهم وتدفعهم للعمل في قضيته وإيصالها الى كل الناس.

منذ عام ١٩٩٤ بدأ لميس وبسام وأفراد عائلتهما يتواصلون مع سمير عبر الرسائل والصور التي يتم تهريب أكثرها من المعتقل، وبدأ سمير يعرف تفاصيل حياة عائلته وخاصة شقيقه وشقيقته، فلميس تكتب له تفاصيل حياتها اليومية. وهو يرد عليها ويناقشها أدق تفاصيل: «هذا أشعرني بوجوده معي برغم بعده عني، حتى مشروع تخرجي أرسلته إليه فأرسل لي انتقاداته وما رآه من أخطاء فيه، فهو يهتم بكل شيء ولا يغفل عن أدق التفاصيل، تعلقت به بطريقة غير طبيعية»، ولميس تتمنى في كثير من اللحظات لو كان سمير موجوداً معها والحلم لا يتوقف لديها بعودته غداً مهما طال هذا الغد فالأمل موجود دوماً بأنهم سيخبرونها أنه أتى...

وقد ينسى بسام أخاه سمير في خضم الانشغالات اليومية ومشاكل الحياة الروتينية لكنه لا ينساه في لحظات حميمة «في لحظات الشدة والفرح والنجاح وكلما سمعت بعملية ضد إسرائيل، في كل مناسبة يقولون لي مبروك أو عقبالك تكون مربوطة بعبارة «عقبال عودة سمير».

ويتمنى بسام ولميس ان تتم عملية نوعية يؤسر اثرها عناصر من العدو الإسرائيلي لأنها ستكون الوسيلة الوحيدة لمبادلة سمير وأمثاله من الأسرى الذين قاموا بعمليات هزت الكيان الصهيوني وتركت أثرها فيه خاصة ان خيبة الأمل أصابتهم في العمق بعد عملية التبادل الأخيرة التي استثني منها سمير.

ولا تخفي لميس دموعها التي ذرفت يوم عملية التبادل فهي برغم الفرحة التي اعترتها بتحرير عدد من الأسرى لكنها كانت تتمنى لو كان سمير بينهم بأنانية إنسانية بريئة وجدت لدى كل أهالي الأسرى الذين لم يُفرج عنهم.

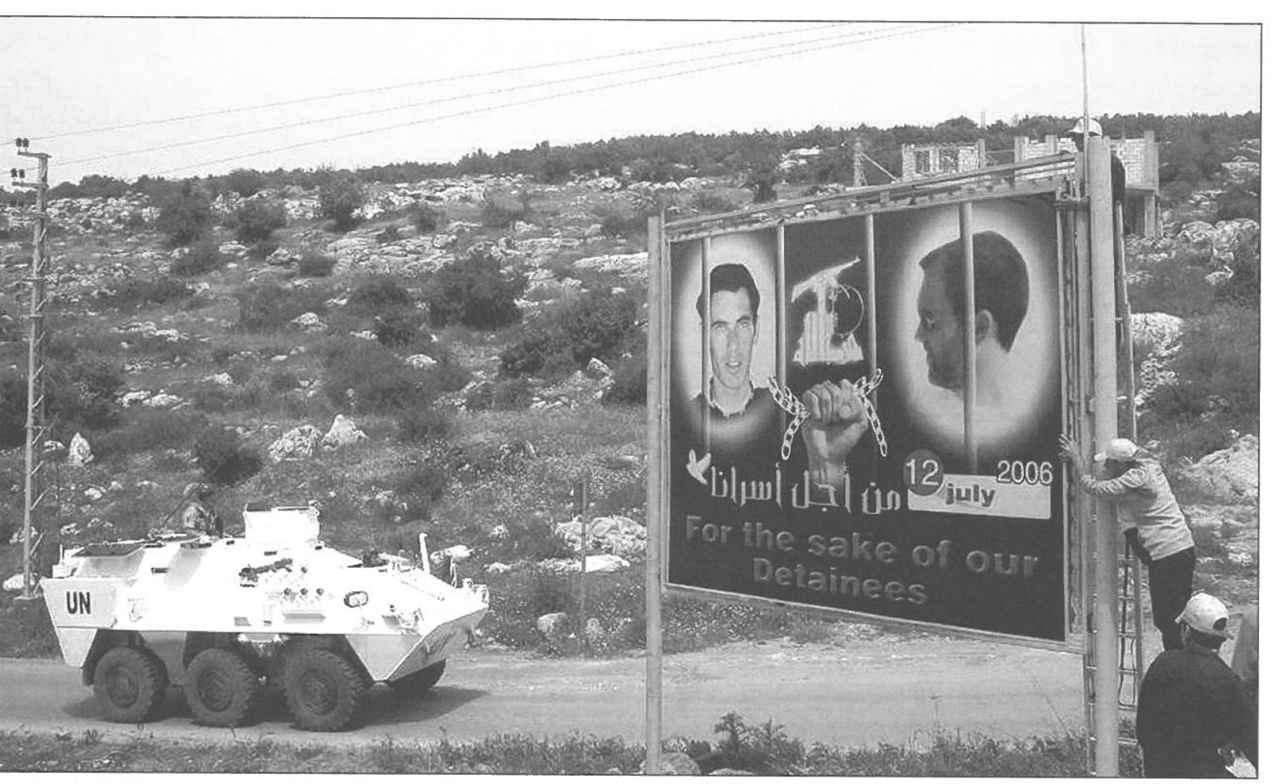
وفي قرارة نفس لميس إحساس يقول ان سمير سيخرج يوما ليعود الى أهله ووطنه، وهي تتمنى لو كانت لديها الشجاعة للقيام بما قام به «يا ريت عندي الشجاعة لأوصل للحظة أفدي فيها أرضي، ربما عند عودة سمير أتعاون معه لأنفذ عملية ربما لكن الآن ليس لديّ هذه الشجاعة».

أما بسام ففكرة القيام بعملية كالتي قام بها سمير لا تفارق خياله وهو يحلم بأن يستطيع القيام بعملية مميزة لم يسبقه عليها أحد ويتمنى اختطاف جندي إسرائيلي ليتمكن من مبادلته بأخيه الأسير.

لميس وبسام لم يتعرفا على شقيقهما الأسير سمير القنطار لكنهما عاشا معه بتفاصيل حياته في السجن كما عاش معهما في المحطات اليومية التي مرا بها ورافقهما رغم المسافة في لحظات مهمة من حياتهما والأمل الذي لا يفارقهما بعودته يوما هو دافعهما لمتابعة قضيته الى ما لا نهاية...

(عبير جابر، «السفير»، ٢٢/٤/١٩٩٩)

# «الوعد الصادق» للبنان وفلسطين والعراق... المقاومة تأسر جنديين وتقتل ٨




صورة للأسيرين الاسرائيليين إيهود غولدفاسر وإيلاد ريغيف اللذين أسرهما «حزب الله» في ١٢ تموز ٢٠٠٦ يرفعها عناصر من الحزب قرب عيتا الشعب في جنوب لبنان تزامناً مع مرور آلية عسكرية لقوات الطوارئ الدولية

نجح «حزب الله» في توجيه ضربة مؤلمة جداً للاسرائيليين جعلتهم أسرى وضع معقد لا مثيل له في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرئيلي.

وجاءت عملية «الوعد الصادق» لتؤكد نجاح المقاومة في أسر جنديين اسرائيليين، فاتحة الباب أمام عملية تفاوض غير مباشر مع الاسرائيليين من أجل القيام بعملية تبادل تشمل الأسرى اللبنانيين، وأيضاً أسرى فلسطينيين وعرباً، من دون أن تخوض في تفاصيل القنوات التي سيصار الى اعتمادها او اية تفاصيل تتعلق بوضع الجنديين اللذين فرضت الرقابة العسكرية الاسرائيلية تعتيما كبيرا على اسميهما حتى ساعة متأخرة من ليل امس..

وقد اعترف الجيش الإسرائيلي بمصرع ثمانية من جنوده وبأسر جنديين آخرين. ووفق الرواية الإسرائيلية لعملية الأسر فإن «حزب الله» شرع في التاسعة من صباح أمس بعملية قصف لعدد من المستوطنات الشمالية، ولكن سرعان ما تبين أن كل هذا القصف لم يكن سوى عملية تمويه لعملية أسر الجنود.

وتمثلت العملية باستخدام مجموعة من «حزب الله» قاذفات مضادة للدروع ضد ناقلتي جند مدرعتين من طراز «هامر» في منطقة زرعيت عيتا الشعب على السياج الحدودي مباشرة. وكان في سيارتي الدورية جنود احتياط من اللواء الخامس الذين أبلغوا عن تعرضهم لعملية. وأشار التلفزيون الإسرائيلي إلى أن الجنديين المصابين أبلغا عن العملية قبل أن يصل إليهما مقاتلو «حزب الله» ويأسروهما.. وقال الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ان ذلك «رسالة واضحة بأننا جاهزون للذهاب بعيدا، وان ضبط النفس الذي تمارسه المقاومة حتى الآن ليس ضعفاً ولا تردداً، وما نقوله هو التالي: هؤلاء الأسرى الموجودون عندنا لن يعودوا الا بوسيلة واحدة، التفاوض غير المباشر والتبادل.. والسلام».

(«السفير»، ٢٠٠٦/٧/١٣)





# دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية حول الأسرى المحررين

يعاني الأسرى اللبنانيون المحررون من سجون ومعتقلات الاحتلال الاسرائيلي وعملائه من اوضاع حياتية واجتماعية صعبة. فقد خرج الكثيرون منهم الى الحياة من جديد بعد سنوات طويلة من الاعتقال ليجدوا ان الزمن قد سبقهم بأشواط طويلة وهم عاجزين عن اللحاق به. لذا كان لا بد من تحرّك المعنيين، تحت وطأة المطالبة المستمرة من قبل الأسرى، لايجاد حل لمشاكلهم عبر صيغة معينة تنصف أفراد هذه الشريحة الواسعة من الناس التي ترتبط بها مئات العائلات.

من هنا اطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية مصلحة الشؤون الأسرية مسحا للأسرى وعائلاتهم وذلك انطلاقا من استمارة وضعتها لهذه الغاية. وكانت النتيجة اعداد دراسة حول اوضاع واحتياجات الأسرى المحررين والمعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية، بهدف تكوين ملف للأسرى المحررين وعائلاتهم والمعتقلين الذين مازالوا في المعتقل ولاتخاذ القرارات اللازمة في ضوء نتائجه ومعطياته.

**شملت الدراسة ٥٢٣٢ شخصا، وتم بنتيجتها احصاء وجود ١٦ معتقلا لا يزالون في السجون الاسرائيلية، وسجلت المعطيات وجود ٥٠٣٢ أسيرا محررا بينهم ٢٥٣ من الإناث. كما سجل وجود ٣٢ مفقودا بالإضافة الى ١٥٢ توفوا خلال الاعتقال او نتيجة له او بسبب الممارسات التعسفية والتعذيب.**

وتشير المعطيات الى ان أول عملية أسر اسرائيلية لمواطنين لبنانيين تعود الى العام ١٩٦٩ عندما تم اعتقال لبناني، وتلتها عملية مماثلة في العام ١٩٧٥، وحصلت بعدها عمليات متباعدة بين العام ١٩٧٦ والعام ١٩٨١ كانت حصيلتها ٤٣ أسيرا اطلق معظمهم وتم توقيف البعض منهم بعد التحقيق.

ومع الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ كان لا يزال هناك سبعة عشر أسيرا لبنانيا في المعتقلات الاسرائيلية، وخلاله تضاعفت عمليات الأسر وتكاثرت السجون والمعتقلات. ففي العام ١٩٨٢ وحده تم اعتقال ١٣٩٤ شخصا أي ما نسبته ٢٦٪ من الأسرى المسجلين في الدراسة، وهي النسبة الأعلى للاعتقالات.

وتراوحت أعداد المعتقلين بعدها بين ٥٨١ في العام ١٩٨٣، و١٠٢٥ في العام ١٩٨٤، و٦٧١ أسيرا في العام ١٩٨٥، ثم انخفض العدد الى ٢٢٨ أسيرا في العام ١٩٨٦، وبدأ العدد يتراجع تدريجيا حتى وصل في العام ٢٠٠٠ الى ٣٥ أسيرا.

وتشير الدراسة الى ان أقل من ١٪ أوقفوا قبل العام ١٩٨٢ و٧٥٪ منهم جرى اعتقالهم ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٦، و١٢,٣٪ اعتقلوا خلال الأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٨٧، وأكثر من ١٠٪ في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٣ وحتى الاندحار الاسرائيلي في العام ٢٠٠٠. ووفقا للمعطيات تدل التواريخ التي جرى فيها الاعتقال على الارتباط الوثيق بين محاولة ترسيخ سلطات العدو لوجودها في المناطق المحتلة وبين عمليات الأسر من جهة، وتنامي حركة المقاومة من جهة أخرى. وعلى الرغم من تراجع وتيرة الاعتقال في السنوات اللاحقة الا ان عمليات توقيف المواطنين والتنكيل بهم استمرت الى ما قبل الاندحار الاسرائيلي في العام الماضي.

أما بالنسبة لاعمار الأسرى عند اعتقالهم فالأسر قد طال الفئات العمرية كافة وكانت نسبة من هم دون الثامنة عشرة من العمر ٨,٤٪،اما الشيوخ (أكثر من ٦١ سنة) فكانوا ٤٪.

وتركزت الغالبية العظمى من المعتقلين ضمن الفئات العمرية الشابة من ١٨ الى ٣٠ عاما حيث شكلوا ٦٨,٥٪، في حين كانت نسبة الفئة بين ٣٠ و٦٠ سنة ٢٢٪ من المجموع العام للمعتقلين. وكان من بين الأسرى الذين اعتقلوا ١٩ أنثى و٤٢٢ ذكرا تحت ١٨ سنة، و١١١ أسيرة و٢٤١٤ أسيرا بين ١٨ و٢٤ سنة (وهي النسبة الأكبر) ومنهم ٧٩,٤٪ متزوجون. والذين تراوحت أعمارهم بين ٢٥ و٣٠ سنة بلغوا ٥٨ أنثى و٩٩٩ ذكرا، وفي الفئة العمرية بين ٣١ و٤٠ سنة كان هناك ٣٦ أنثى و٦٦١ ذكرا. أما الأسيرات من الفئة العمرية ٤١ ـ ٥٠ سنة فبلغن ١٨، والأسرى ٢٩٧، وللفئة العمرية ٥١ ـ ٦٠ سنة ٩ أسيرات و١٣٠ أسيرا، أما من هم فوق الستين سنة فبلغوا ثلاث نساء و٢٠ رجلا.

ويبلغ عدد الأسرى العازبين ٤٩١ أسيرا و١٠٢ أسيرة، أما المتزوجون فكانوا ٤٢٧٦ أسيرا و١٣٥ أسيرة. وكان عدد المطلقين ٤٣ أسيرا و٩ أسيرات، أما الأرامل فبلغوا ١٦ أسيرا و٨ أسيرات. وتوفي ١٥٢ أسيرا ذكرا. والملاحظ ان الاعتقال لسنوات طويلة الذي طال أشخاصا متزوجين، لم يؤثر على رباطهم الزوجي، حيث لم تسجل أية حالات طلاق.

أما بالنسبة للانتماء المناطقي للأسرى المحررين فتظهر الدراسة ان أبناء قرى قضاء صور تصدروا لائحة الأسرى وبلغوا ١٤٦٧ أسيرا، يليها قضاء مرجعيون ٩٦١ أسيرا، فقرى صيدا ٨٣٦ أسيرا، ثم النبطية ٦٨٤ أسيرا. وبلغ عدد معتقلي بيروت ٦٥ أسيرا والبقاع ٤٧ أسيرا و١٣ أسيرا من الشمال، و٢٢١

| | العمر | أعزب / عزباء | متزوج / ة | مطلق / ة | أرمل / ة | متوفى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الجدول رقم (٣): العمر عند الاعتقال والوضع العائلي وفق نوع الجنس** | | | | | | | |
| ذكر | دون ١٨ سنة | ٩١ | ٣١٢ | ٨ | | ١١ | ٤٢٢ |
| | ١٨-٢٤ | ٣٢٥ | ٢٠٠٥ | ١٨ | ١ | ٦٥ | ٢٤١٤ |
| | ٢٥-٣٠ | ٥٧ | ٩٠٧ | ٩ | ١ | ٢٥ | ٩٩٩ |
| | ٣١-٤٠ | ١٣ | ٦٢٠ | ٦ | ٣ | ١٩ | ٦٦١ |
| | ٤١-٥٠ | ٣ | ٢٧٣ | ٢ | ٦ | ١٣ | ٢٩٧ |
| | ٥١-٦٠ | | ١١٢ | | ٤ | ١٤ | ١٣٠ |
| | ٦١ وأكثر | | ١٧ | | ١ | ٢ | ٢٠ |
| | لا جواب | ٢ | ٣٠ | | | ٣ | ٣٥ |
| | المجموع | ٤٩١ | ٤٢٧٦ | ٤٣ | ١٦ | ١٥٢ | ٤٩٧٨ |
| أنثى | دون ١٨ سنة | ٤ | ١٤ | ١ | | | ١٩ |
| | ١٨-٢٤ | ٤٩ | ٥٩ | ٣ | | | ١١١ |
| | ٢٥-٣٠ | ٣٦ | ١٩ | ١ | ٢ | | ٥٨ |
| | ٣١-٤٠ | ٧ | ٢٧ | ٢ | | | ٣٦ |
| | ٤١-٥٠ | ٦ | ١٠ | | ٢ | | ١٨ |
| | ٥١-٦٠ | | ٤ | ٢ | ٣ | | ٩ |
| | ٦١ وأكثر | | ٢ | | ١ | | ٣ |
| | المجموع | ١٠٢ | ١٣٥ | ٩ | ٨ | | ٢٥٤ |

من جبل لبنان و٢٨٠ من حاصبيا، و٤٨ من قضاء جزين.

أما الجهة المنفذة لعملية الاعتقال فكانت الجيش الاسرائيلي بنسبة ٦١٪، أي ٣١٩٠ بينهم ٢٦ أسيرة. ونفذت الميليشيا المتعاملة مع اسرائيل ١٢٥٤ حالة اعتقال (منها ١٨٥ فتاة) أي ٢٤٪ من عمليات الأسر. أما عمليات الاعتقال المشتركة للجيش الاسرائيلي وميليشياته فبلغت ٦٥٧ حالة منها ٣٤ فتاة، ولم يصرح ١٣١ أسير عن الجهة التي اعتقلته. وتوزعت السجون التي احتجز فيها الأسرى بنسبة ٦١,٩٪ في الأراضي اللبنانية المحتلة، حيث ضمت ٣٢٤١ أسيرا (بينهم ٢٣٤ أنثى). وهناك ٣٠٢ أسير اعتقلوا في السجون الاسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، الى جانب ١٠٤٩ نقلوا بين المعتقلات في لبنان وفلسطين المحتلة. ومن الأسرى من احتجز في مراكز التحقيق وعددهم ٤٢٧ أسيرا. وهناك ٣١ أسيرا وأسيرة واحدة تعرضوا للاعتقال وما زالوا في عداد المفقودين.

وسجل في معتقل الخيام وحده اعتقال ١٦٦٢ أسيرا، أما العدد الأكبر من المعتقلين فكان في أنصار حيث اعتقال ٢٥٣٥ أسيرا، وتوزع الأسرى الباقون على السجون الداخلية وكان العدد الأكبر منهم ١٩٢ أسيرا في معتقل «عتليت»، ويليه «العفولة» بسبعة وعشرين أسيرا ثم «الرملة آيلون» بثمانية عشر أسيرا، و«عسقلان» بسبعة عشر أسيرا.

وتفاوتت الأسباب التي أدت الى اعتقال الأسرى ما بين الاتهام بالمقاومة العسكرية للاحتلال بنسبة ٣٦,٣٪ أي ١٨٨٦ أسيرا، واتهام ١٦٠٤ اشخاص (٣٠,٨٪) بالمقاومة المدنية. أما من أسر لاحدى هاتين التهمتين فكانوا ٤٢ أسيرا. واعتقل ٨٧٥ شخصا لأسباب محتلفة في حين لم يعط ٧٩٣ أسيرا السبب لاعتقالهم.

وكان واضحا في الدراسة ان عدم الانتماء الى أي تنظيم سياسي لم يحل دون تعرض أكثر من ٤٢,٨٪ من الأسرى المحررين للاعتقال فكان ٢٢٢٥ أسيرا غير منتمين الى أي تنظيم حزبي. في حين تحفظ ١٤٨٦ منهم عن الافصاح بانتمائهم او عدمه. وكان ١٤٨٩ أسيرا منتميا الى تنظيم حزبي.

من المسلم به انه كلما طالت مدة الأسر ازدادت نتائجه السلبية وآثارها والأضرار الجسدية والنفسية التي يمكن ان تنجم عنها. كما تتضاعف المعاناة والشكلات المصاحبة له، على الأسير كما على عائلته وعلى كل من يرتبط به بمسؤولية شخصية او مهنية او اجتماعية. ويبلغ عدد الأسرى الذين اعتقلوا لفترة أقل من سنة ٢١٥٠ أي ٤١,١٪ من الأسرى،





أما الذين اعتقلوا لفترة سنة فعددهم ٢٠٦٢ أسيرا (٣٩,٤٪). وبلغ عدد الذين اعتقلوا لفترة بين السنتين والثلاث ٥٤٥ أسيرا (١٠,٤٪)، والذين اعتقلوا بين أربع وست سنوات ١٩٤ أسيرا، وبين السبع والعشر سنوات ٩٩ أسيرا. في حين وصل عدد الذين اعتقلوا بين احدى عشرة سنة واثنتي وعشرين سنة ٨٢ أسيرا، ولم يحدد ٥٨ أسيرا فترة اعتقالهم. وبالاجمال بلغ عدد الأسرى الذين اعتقلوا لفترة سنة وما دون ٨٠,٥٪ من المعتقلين، وتراوحت الفترات بالنسبة للآخرين وكان اقصاها بالنسبة للمعتقلين الذين امضوا من سبع الى ٢٢ سنة عددهم يتجاوز ١٨٠ محررا بينهم أربع سناء، والبعض مازال عازبا وعددهم ٤٧ شخصا بينهم ثلاث نساء.

أُفرج عن ٣٠ أسيرا من الذين اعتقلوا قبل العام ١٩٨٢ بعد فترة من اعتقالهم، وبلغ عدد المفرج عنهم بين ١٩٨٢ و١٩٨٦، ٣٦٤١ أسيرا منهم ١٢ اعتقلوا قبل ١٩٨٢، و٣٦٢٠ أسيرا اعتقلوا بين ١٩٨٢ و١٩٨٦. والذين أفرج عنهم بين ١٩٨٧ و١٩٩٢ بلغوا ٦٢٦ أسيرا منهم ثلاثة اعتقلوا قبل ١٩٨٢، و١٨٥ بين ١٩٨٢ و١٩٨٦ و٤٣٨ بين ١٩٨٧ و١٩٩٢. وبين العامين ١٩٩٣ و١٩٩٧ أفرج عن ٤١٣ أسيرا منهم ٤٦ اعتقلوا بين ١٩٨٢ و١٩٨٦، و١٢٧ أسيرا بين ١٩٨٧ و١٩٩٢ و٢٤٠ اعتقلوا بين ١٩٩٣ و١٩٩٧. وبعد العام ١٩٩٨ افرج عن أسير كان قد اعتقل قبل العام ١٩٨٢، و٣٠ اعتقلوا بين ١٩٨٢ و١٩٨٦ و٧٠ كانوا قد اعتقلوا بين ١٩٨٧ و١٩٩٢ و١٠٤ بين ١٩٩٣ و١٩٩٧، و٢٣٨ اعتقلوا بعد ١٩٩٨ وأربعة اعتقلوا من دون التصريح عن تاريخ اعتقالهم.

ولا يزال معتقلا حتى اليوم أسير واحد اعتقل قبل العام ١٩٨٢، وأربعة اعتقلوا في الفترة بين ١٩٨٢ و١٩٨٦ وسبعة اعتقلوا بين ١٩٨٧ و١٩٩٢، واربعة اعتقلوا بين ١٩٩٣ و١٩٩٧. بدأت عمليات الافراج عن المعتقلين في العام ١٩٧٥، واستمرت حتى العام ٢٠٠٠، والعدد الأكبر للأسرى الذين تم الافراج عنهم بلغ ١٣٨٢ في العام ١٩٨٥ (٢٦,٦٪) من المجموع، والنسبة الكبيرة التي تليها كانت في العام ١٩٨٣ عندما أفرج عن ١١٣١ معتقلا (٢١,٨٪) والنتيجة ان نسبة ٧٠,٦٪ قد تم الافراج عن أفرادها قبل العام ١٩٨٧.

وبملاحظة حركة الاعتقال والافراج يتبين انه في الفترة الممتدة بين ١٩٨٥ و١٩٧٨ تم توقيف ١٠٣٥ شخصا واطلق في الوقت نفسه سراح ١٦٩٤ ممن سبق ان اعتقلوا في الفترات السابقة وذلك نتيجة لعمليات تبادل الأسرى.

وكانت أسباب الافراج للذين اعتقلوا لفترات أقل من سنة بالدرجة الأولى عمليات المبادلة التي افرج بنتيجتها عن ٥٤٠ أسيرا، و٤٨٨ انتهاء المدة، و٣٢١ حالتهم الصحية، وأسير بمبادلة ونتيجة حالته الصحية، وستة لانتهاء مدة اعتقالهم

| المدة | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| **الجدول رقم (١١): توزع المعتقلين المحررين حسب مدة الأسر** | | |
| أقل من سنة | ٢١٥٠ | ٤١,١ |
| سنة واحدة | ٢٠٦٢ | ٣٩,٤ |
| سنتان - ٣ | ٥٤٥ | ١٠,٤ |
| ٤-٦ | ١٩٤ | ٣,٧ |
| ٧-١٠ | ٩٩ | ١,٩ |
| ١١-٢٢ | ٨٢ | ١,٦ |
| غير محدد | ٥٨ | ١,٠ |
| ما زال معتقلاً | ١٦ | ٠,٣ |
| مفقود | ٣١ | ٠,٦ |
| المجموع | ٥٢٣٢ | ١٠٠,٠ |

ولحالتهم الصحية. وافرج عن ٧٤٦ اسيرا لاسباب اخرى او من دون اسباب. اما الذين امضوا سنة في الاعتقال فأفرج عن ٨١٤ منهم بمبادلة و٣٨٦ لانتهاء مدتهم، و٢٤٥ نتيجة حالتهم الصحية و٥٧٧ لاسباب اخرى. والذين امضوا بين سنتين وثلاثة افرج عن ٢٠٠ منهم في عمليات مبادلة، وافرج عن ٨٤ لانتهاء المدة، وعن ٨٨ لأسباب صحية. وكان مجموع الذين افرج عنهم في عمليات مبادلة ١٧٣٩ اسيرا، و١٠٠٨ لانتهاء المدة، و٧٢٥ بسبب حالتهم الصحية، و١٥ في مبادلة ولأسباب صحية و١٣ بسبب انتهاء المدة وحالتهم الصحية و١٥٨٥ لأسباب اخرى او من دون اسباب، و١٣ بسبب حالتهم الصحية واسباب اخرى، و٧ لاسباب مختلفة. ومن خلال مقارنة الارقام يتبين ان واحدا من اصل ثلاثة من المعتقلين قد تم الافراج عنه في عملية تبادل.

**ومن بين الاسرى المحررين هناك حوالي ٥٠٠ شخص كان قد تجاوز عمره الخامسة والخمسين عندما أُطلق من الاسر، مما يعني ان استئناف هذه المجموعة لحياتها الطبيعة لن يكون سهلا لان معظمهم وصل الى عتبة الشيخوخة.**

هناك ٣٨٩ من الاسرى اميون في حين يلم ٦٢١ منهم بالقراءة، وانهى ١٩٢٥ اسيرا المرحلة الابتدائية من التعليم، وانهى ١١١٦ المرحلة المتوسطة و٦٤٧ المرحلة الثانوية و٢٦٥ المرحلة الجامعية. كما هناك ٨٠ اسيرا يحمل شهادة متوسطة مهنية، و١٢٧ ثانوية مهنية، ولم يصرح ٦٢ اسيرا بمستواهم التعليمي.

ومن خلال هذه المعطيات يمكن القول ان اكثر من نصف الاسرى المحررين تلقوا تعليما بسيطا، في وقت تتجاوز فيه مجموعة الاسرى المشكلة من متوسطي التعليم ثلث الاسرى، اما المهنيون فنسبتهم ٤٪، في حين يبلغ الجامعيون نسبة ٥٪.

يتمتع ٢٣١٨ اسيرا بوضع صحي مقبول، اما الذين يعانون من امراض مزمنة فعددهم ٢٢٣٥، وبينهم ٦٦٠ اعمارهم بين ٣٥ و٣٩ سنة، و٣٩٢ بين ٣٠ و٣٤ سنة، و٣٨٤ بين ٤٠ و٤٤ سنة. و٣٥٤ اسيرا مصابا بإعاقة بينهم ١٢٣ بين ٣٥ و٣٩




اعتصام الأسرى المحررين في ساحة رياض الصلح (١٧/١٠/٢٠٠١)

سنة، و٧٣ اسيرا بين ٤٠ و٤٤، و٧٢ اسيرا اعمارهم بين ٣٠ و٣٤ سنة. اما الاسرى الذين اصيبوا بمرض واعاقة فعددهم ١٤١.

ويثبت عند ٣٤٧ اسيرا محررا الارتباط بين واقعهم المرضي ووقوعهم في الاسر فمنهم ٢٥٣ شخصا خرج من المعتقل مصابا بشلل نصفي او كامل و٥٧ آخرين مبتوري احد الاطراف، و١٧ اسيرا محررا تعاظمت عندهم النتائج السلبية فانتهوا متعددي الاعاقات. وهناك ٧٩ اسيرا مصابا بإعاقة في النظر و٦٨ منهم مصاب بإعاقة في السمع، و٧ بكم، و١٣ اسيرا مصابا بإعاقة عقلية و١٧ مصابا بعدة اعاقات.

اما الامراض المزمنة التي يعاني منها الاسرى فتشمل الضغط (٥٨ حالة) والسكري (١١١ حالة) وامراض القلب والشرايين (١٣٠ حالة) والتكلس (٥٣٠ حالة)، والروماتيزم (١٠٨ حالات)، وهناك الامراض العصبية التي يعاني منها ٢٧٠ اسيرا. هذا بالاضافة الى وجود ٥٢٤ معوقا في اسرهم و٢٢١٩ مريضا.

وتعود ٤٥ حالة من حالات الاعاقة الى اعمال المقاومة، في حين هناك ٢٩١ حالة اعاقة اسبابها جسدية. وبحسب التصريحات التي تقدم بها الاسرى فهناك ٢٢٨٨ اسيرا اشاروا الى ان الاعتقال كان السبب بالاعاقة، في حين نفى ٤٨٠ هذا الامر. ويتبين من الاجابات ان الاعتقال قد تسبب بصورة مباشرة او غير مباشرة بإلحاق ضرر صحي بأكثر من ٤٣٪ من الاسرى المحررين. ونخلص الى ان اقل من نصف المحررين يواجهون مشكلات صحية، ولكن ٤٠٠ من بينهم على الاكثر يحتاجون الى عناية طبية ومساعدات منتظمة.

**الأسرى المحررون والعمل:** يتوزع الاسرى المحررون على فئتين: الاولى عاملة ونسبتها ٧٢,٩٪ ومجموع افرادها ٣٨١٨ شخصا من الجنسين، تضاف اليهم نسبة ١٠,١٪ يعملون جزئيا. اما الفئة غير العاملة فتبلغ ١٠,٢٪ وهي تتكون من المعوقين او المرضى.

وبحسب الدراسة تعتبر نسبة ممارسة المهنة في صفوف المحررين ٨٣٪ وهي اعلى من غيرها بالمقارنة مع شرائح المجتمع حيث تبلغ اقل من ٧٥٪. وتشير الدراسة الى انه من بين ٣٨١٨ اسيرا محررا عاملا هناك ٨٨ شخصا يعيلون اسرهم كليا على الرغم من كونهم عازبين، و١٤ اسيرة محررة تعيل اسرتها بمفردها وهن عازبات. كما يبلغ عدد الذين يعيلون اسرهم بالمساهمة مع آخرين ١٧٢ اسيرا و٢٥ اسيرة من العازبين، اما المتزوجون فمنهم ٣٦٧٢ اسيرا يعيلون اسرهم بمفردهم، وخمس اسيرات.

ويعمل ١٨١٦ اسيرا كأجراء اي ما نسبته ٥٢,١٪، ومنهم





١٦٤٩ مستقلون وذلك في مهن مختلفة. فهناك ٣٧ اسيرا من عناصر الجيش اللبناني، و١٩٨ من اصحاب المهن المساعدة للآخرين، ١٧٧ اسيرا من الباعة و٤٣٢ من عمال المناجم والكسارات والبناء، و٣٩٧ في قيادة الآليات و٣١٠ من العمال الزراعيين غير المهرة بالاضافة الى ٦٣١ اسيرا من العمال غير المهرة في مجال البناء والاشغال العامة والصناعة والنقل. كما هناك اعداد منهم يعملون في مهن مختلفة، وتبلغ نسبة الاسرى المحررين الذين يعملون مستقلين ٤٧٪.

وفي ما يتعلق بالدخل الشهري للأسير وعدد افراد اسرته، يبلغ عدد الاسرى الذين لا يتعدى دخلهم ٢٥٠ الف ليرة لبنانية، ١٧٢ اسيرا (٤,١٪)، ومنهم ثمانية اسرى يعيلون اكثر من عشرة اشخاص، في حين يعيل ٢٨ منهم عائلات من ستة افراد. وهناك ٢٢,٤٪ من الاسرى دخلهم الشهري بين ٣٠٠ و٣٩٩ الف ليرة، منهم ١٩٤ اسيرا يعيلون عائلات من ستة افراد. اما الذين يتراوح دخلهم بين ٤٠٠ و٤٩٩ الفا فعددهم ٩١٨ اسيرا (٢١,٨٪) وينخفض العدد الى ٦٧٥ اسيرا دخلهم بين ٥٠٠ و٥٩٩ الفا ليصل العدد الى ٤١ اسيرا دخلهم الشهري اكثر من مليون ونصف المليون ليرة.

واعلن ٦٤٢ اسيرا محررا عن رغبتهم في تعلم ومزاولة مهنة جديدة، منهم ١٢ دون العشرين من العمر و١٠٩ بين ٢٠ و٢٩ سنة و٥٠٠ بين ٣٠ و٤٩ سنة و١٧ بين ٥٠ و٦٤ سنة وأسير واحد عمره اكثر من ٦٥ سنة. ولأن حوالي ٤٠٠ اسير مستواهم العلمي بين المتوسط والثانوي بالامكان وضع هذه الرغبة موضع التنفيذ.

اعلن ١٣١٨ اسيرا محررا (٢٦,٤٪) انهم استفادوا من منحة المحرر التي يقدمها مجلس الجنوب. وقد تفاوتت قيمة هذه المنح فكانت اقل من مئة الف ليرة ل. ٧٧٥ اسيرا (٨٪) وتراوحت بين مليون وخمسة ملايين ليرة بالنسبة لـ ٤٧٠ اسيرا (٩٪). وفي حين صرح اربعة اسرى قضوا في المعتقل بين ١١ و٢٢ سنة ان كل واحد منهم حصل على مئة الف ليرة، يلاحظ الفرق مع وجود ٨٧ اسيرا حصلوا على منح تراوحت بين مليون وخمسة ملايين ليرة على الرغم من ان مدة اسرهم لم تتجاوز العام الواحد.

وتبين ان ٧١٨ اسيرا استفادوا من الحصول على راتب لمدة شهر للبعض ولفترة امتدت حتى ٧٣ شهرا لآخرين. ولم يكن مجلس الجنوب وحده مصدر هذه المخصصات.

وغابت عن هذه التقديمات ما يتعلق منها بالتطبيب والاستشفاء وافاد ٩١٪ من الاسرى انهم لم يستفيدوا منها بشيء واقتصر الامر على حصول بعض المعاينات مجانا. وتضم عائلات الاسرى المحررين ٢٤٦٨٠ فردا: ٤٨٦٨ زوجة، ١٨٧٥١ ابنا، ٤٢٥ والدا ووالدة، والباقي اخوة واقارب، يتحمل الاسرى مسؤوليتهم. ومن بين هؤلاء الأفراد ٣٧,٤٪ هم بأعمار الالتحاق بالمدارس بينهم ٢٧ ولدا يعملون حاليا بالاضافة الى حالات تسرب مدرسي بلغت ٨,٢٪.

ويبدو من خلال الدراسة ان ٧٣,٢٪ من المحررين وعائلاتهم لا يشملهم اي نظام تأمينات اجتماعية او صحية، في حين يستفيد ١٤,٥٪ منهم من صندوق الضمان الاجتماعي و٤,٤٪ من تعاونية موظفي الدولة، و٢,٨٪ من صندوق العسكريين و٠,٨٪ من شركة خاصة.

**الحاجات الأساسية للمحررين:** حددت اسر الاسرى المحررين مجموعة اولويات تتصل بالنسبة اليها بالحاجات الرئيسية وجاء في طليعتها الاستشفاء بنسبة ٢٣,٥٪، يليها التعليم بنسبة ١٧,٩٪، ثم التطبيب بنسبة ١٧,٤٪ وكان العمل من الحاجات بنسبة ١٣,٤٪ وبعده المسكن بنسبة ١٠,٤٪، والقروض بـ ٨,٨٪، ثم الغذاء والكساء والنقليات.

قدمت الدراسة مجموعة اقتراحات منها برامج التدخل المبكر اي التأهيل والرعاية الصحية المتخصصة وتقديم التجهيزات والاجهزة المساعدة وتحديد مجالات العمل ضمن النطاق البلدي ومؤسسات العمل او وفق ما ورد في قانون المعوقين ويرعى تفصيله بالنسبة للاسرى المعوقين. هذا الى جانب خلق اعمال ووظائف محددة بالتعاون مع الهيئات الاهلية ودعم تأسيس الاعمال الصغيرة، مع تقديم القروض الصغيرة لتأسيس او اطلاق المشاريع. وان يكون للاسرى حق الافضلية في الحصول على القروض السكنية من الوزارات والمؤسسات الرسمية.

**واقترحت الدراسة استحداث البطاقة الوطنية للاسير المحرر وهي تشمل اسرته في تقديماتها. وبموجب هذه البطاقة يحق للأسير المحرر واسرته الاستشفاء المجاني، والطبابة في مراكز وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية والمستوصفات المتعاقدة معها. بالاضافة للحصول على الاجهزة الخاصة والادوية للامراض المزمنة والادوية العادية. كما يعفى الاسير من رسوم التسجيل في المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية، وله الافضلية بالالتحاق بالتعليم المهني. ويحصل ابناء الاسرى المتوفين والذين لا يزالون في المعتقل، على الكتب حتى نهاية التعليم الاساسي. كما يعفى الاسير من ثمن تذاكر النقل في وسائل المواصلات العامة ومن رسوم زيارة الاماكن الاثرية والسياحية والنشاطات الثقافية والفنية.**

واقترحت الدراسة تأسيس لجنة وطنية لرعاية شؤون الاسرى المحررين لتنفيذ المشاريع المقترحة والاشراف على تطبيقها، ويكون في عضويتها ممثلون عن القطاع الرسمي والاهلي والخاص والفعاليات السياسية المعنية ومندوبو المنظمات الدولية والاسرى انفسهم.

(عبير جابر، «السفير»، ٧/٧/٢٠٠١)

# الأسرى العرب

الرواية الداخلية في أروقة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تفيد بأن **السعودي «عبد الرحمن العطوي»** تم اختطافه من سيناء على يد الاستخبارات الإسرائيلية.. خاصة أن ثمة نشاطاً استخباراتياً إسرائيلياً مكثفاً في المناطق الحدودية بين إسرائيل ومصر وإسرائيل والأردن، وإن **مهندساً عراقياً** جرى اختطافه من الأردن قبل سنوات من سقوط نظام صدام حسين، حيث عمل هذا المهندس في وكالة الطاقة النووية العراقية، أو على الأقل نكون أمام مواطن سعودي خرج إلى السياحة في سيناء، ثم ضل الطريق شأنه في ذلك شأن الكثيرين الذين يتيهون في أماكن يذهبون إليها لأول مرة، فتكون النتيجة هي سقوطهم في يد قوات الأمن الإسرائيلية، وعادة ما يتم تسليم هذا النوع من المواطنين إلى بلادهم، لكن كون التائه هذه المرة سعودي الجنسية، كان لا بد لإسرائيل أن تستغل الأمر لصالحها جيداً.

وتبقى الحقيقة أسيرة في ذات السجن الذي يقبع فيه «العطوي» الآن، حتى تتمكن السلطات السعودية من استيضاح التفاصيل الحقيقية منه مباشرة بعد عودته إلى بلاده.

## الأسرى السوريون

خلف سور عال يصل ارتفاعه لثلاثة أمتار، وبين أربعة أبراج عالية للمراقبة، يقع سجن «تلموند» الإسرائيلي جنوبي الخط الممتد بين مدينتي طولكرم وناتانيا على الطريق القديمة المؤدية إلى الخضيرة، حيث تقبع امرأة سورية تدعى «آمال محمود» من سكان مجدل شمس، اعتقلتها قوات الاحتلال عام ٢٠٠١، بتهمة الانتماء لخلية سرية مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، وصدر ضدها حكم بالسجن لثماني سنوات.

أما بقية الأسرى السوريين فموجودون في سجن «جلبوع»، الذي يقع في غور بيسان بجوار سجن شطة القديم ويعتبر جزءاً منه، وافتتح في ابريل (نيسان) ٢٠٠٤، ويتكون سجن جلبوع من خمسة أقسام، يتكون كل منها من ١٥ غرفة، تتسع الواحدة منها لـ ٨ أسرى.

ويعتبر حسب مصادر إسرائيلية السجن الأشد حراسة في السجون الإسرائيلية، فهو عبارة عن قلعة حصينة أقيمت من الأسمنت المسلح والفولاذ ويحاط بجدار ارتفاعه تسعة أمتار ويوجد في أعلاه صاج مطلي، وذلك كبديل عن الأسلاك الشائكة التي توجد عادة في جميع السجون.

وقد شارك خبراء إيرلنديون في التخطيط لهذا السجن على طريقة السجون الإيرلندية، وقد تم إدخال «عنصر سري» تحت أرضية السجن، لا يسمح بالحفر، وإذا تم إخراج جزء من الباطون الذي يغطي أرض السجن يتحول لون أرضية الغرفة إلى لون آخر يشير إلى محاولة حفر خندق بغرض الهرب.

ومن بين سجناء «جلبوع» البالغ عددهم نحو ٧٠٠ أسير، هناك عشرة سوريين، جميعهم تقريباً من دروز الجولان السوري المحتل، لم يكن اعتقالهم مطروحاً على ساحة النقاش السياسي والإعلامي، لولا الزيارة التي قامت بها إليهم «صوفي كوهين» ابنة الجاسوس الإسرائيلي ايلي كوهين، الذي أعدم في سوريا عام ١٩٦٥، لتطرح عليهم فكرة صفقة تشمل الإفراج عنهم (الأسرى السوريين) في مقابل استعادة رفات جثة والدها من دمشق.

وخرجت «صوفي» من سجن «جلبوع» لتعلن أن الأسرى السوريين وافقوا على الصفقة معها، وأنها بصدد تشكيل لجنة تضم إسرائيليين ومجموعة من ذوي الأسرى السوريين لإطلاق حملة دولية لتنفيذ الصفقة، لكن الأسرى السوريين أطلقوا بياناً إعلامياً أعلنوا فيه نفيهم لادعاءات صوفي، ورفضهم فكرة المساومة من الأساس. وكان هؤلاء الأسرى هم: بشر المقت، اعتقل عام ١٩٨٥، وحكم عليه بالسجن ٢٧ عاماً. صدقي المقت، اعتقل عام ١٩٨٥، وحكم عليه بالسجن ٢٧ عاماً. سلطان الولي، اعتقل عام ١٩٨٥، وحكم عليه بالسجن ٢٧ عاماً. عاصم الولي، اعتقل عام ١٩٨٥، وحكم عليه بالسجن ٢٧ عاماً. وئام عماشة، اعتقل عام ١٩٩٨، وحكم عليه بالسجن ٥ سنوات ولم يفرج عنه رغم انتهاء عقوبته. كميل خاطر، اعتقل عام ٢٠٠١، وحكم عليه بالسجن ٨ سنوات. سميح سمارة، اعتقل عام ٢٠٠١، وحكم عليه بالسجن ٦ سنوات. شام شمس، اعتقل عام ٢٠٠٣، وحكم عليه بالسجن ٣ سنوات. كمال الولي، اعتقل عام ٢٠٠٣، وحكم عليه بالسجن مدة سنتين ولم يفرج عنه حتى الآن. وأخيراً عباس عماشة، المعتقل منذ عام ٢٠٠٣.

## الأسرى المصريون

تقدر بعض المصادر عدد المعتقلين والسجناء المصريين بأكثر من ١٤٦ سجيناً، ذكرت أن بعضهم أسر واختطف قبالة الحدود المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٩٧ بحجة تهريب مخدرات، والبعض الآخر بحجة سرقة دراجات وسيارات، والبقية الباقية





بتهم جنائية ملفقة.

وسبق لمصر أن تقدمت في ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٩٩، بطلبين عاجلين إلى جمعية الصليب الأحمر الدولي ولجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للتدخل الفوري لدى إسرائيل ومطالبتها بوقف عمليات التعذيب لأكثر من ١٣ سجيناً مصرياً والإفراج عن سجناء انتهت فترة عقوبتهم قبل ذلك بعامين، وترفض السلطات الإسرائيلية إطلاقهم.

كما كانت مصر قد تلقت عدة شكاوى من بعض السجناء المصريين في «إسرائيل» تتحدث عن تعرضهم لعمليات تعذيب، خاصة بعد إفراج السلطات الإسرائيلية عن الأسير المصري الشهير محمود السواركة، وحتى إطلاق الجاسوس عزام عزام في صفقة أثارت الكثير من الجدل في الشارع العربي.

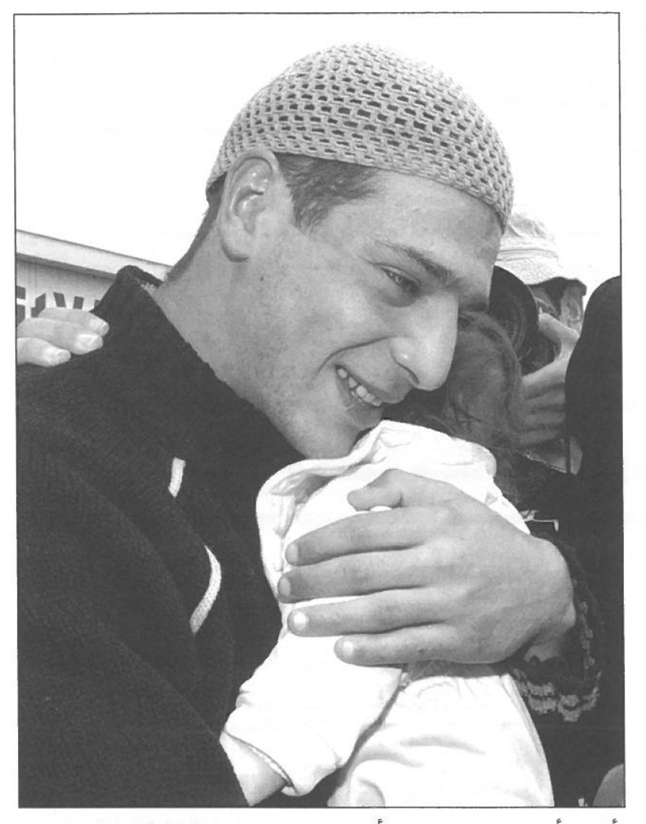
كان ملف الأسرى والسجناء المصريين في إسرائيل، قد ظهر على السطح بعد أن قام «حزب الله» اللبناني بإرسال برقيات عاجلة لمصر ودول عربية أخرى تطالب بسرعة إعداد قوائم المعتقلين العرب في إسرائيل قبل الإقدام على تفاصيل عملية مقايضة شاملة مع تل أبيب، لكن الحكومة المصرية لم تقدم أية بيانات لـ «حزب الله»، وتعاملت مع الأمر كأنه لم يكن، في حين ادعى البعض أن السلوك المصري نابع من عدم وجود بيانات محددة فعلاً عن هذا الموضوع.

السفير المصري السابق لدى تل أبيب ومحمد بسيوني، يؤكد أنه لا يوجد أسرى مصريون، لكن فقط ١٣ سجيناً معظمهم متهمون بجرائم ودخول إسرائيل بطريقة غير شرعية وإن الاتصالات لم تتوقف مع الجهات الأمنية الإسرائيلية لتحسين معاملة هؤلاء السجناء، ولإطلاق الذين أنهوا مدة عقوباتهم والسماح لأعضاء السفارة بزيارة المسجونين دورياً. والرقم المذكور كان قبل قيام إسرائيل بالقبض على البحارة المصرين الثمانية الذين كانوا على متن السفينة «كارين ايه»، التي اتهمتها إسرائيل بنقل أسلحة إلى الفلسطينيين، الأمر الذي يعني وصول عدد السجناء المصريين إلى ٢١ سجيناً على الاقل.

أما السفير حسن عيسى، المدير السابق لإدارة إسرائيل بوزارة الخارجية المصرية، فأكد أن وجود أسرى مصريين لدى إسرائيل أمر بعيد الاحتمال، ولا توجد أية معلومات لدى الخارجية المصرية حول هذا الموضوع، مشيراً إلى وجود سجناء، وليس أسرى.

## الأسرى الأردنيون

تذكر لجنة «أهالي الأسرى والمفقودين الأردنيين في السجون الإسرائيلية»، أن عدد المحتجزين الأردنيين في السجون الإسرائيلية يبلغ ٣٣ فضلاً عن ٢٤ مفقوداً، بينما تقول الحكومة الأردنية أنها تعمل على إطلاق سراح ٢٥ معتقلاً أردنياً في السجون الإسرائيلية.



الأسير الأردني المحرر محمود الأحمد

وتشير البيانات الأردنية الرسمية المتوفرة لدى وزارة الخارجية الأردنية، إلى أن من بين المعتقلين أربعة حكم عليهم بالمؤبد قبل اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية، التي وقعت في عام ١٩٩٤، و١٢ آخرين اعتقلوا لأسباب أمنية بعد المعاهدة. كما يضم العدد أربعة سجناء اعتقلوا بتهم جنائية، وخمسة اعتقلوا بسبب الإقامة غير القانونية في إسرائيل.

## الأسرى السودانيون

السودانيون هم أحدث الوافدين العرب إلى السجون الإسرائيلية، حيث يصل عددهم، وفقاً للمصادر الإسرائيلية إلى أكثر من ٥١ سودانياً، بعضهم أطفال وصلوا من دارفور، بينما تشير مصادر أخرى إلى أن عدد الأسرى السودانيين تجاوز الـ ١٦٠ أسيراً. يقبع معظمهم في سجن تسوهار الإسرائيلي، بعد أن تم اعتقالهم من جانب قوات الأمن الإسرائيلية عند محاولتهم التسلل إلى إسرائيل عبر الحدود المصرية الإسرائيلية.

(«المجلة»، ٢٣/٤/٢٠٠٦)

## اعتقال ٨ من دروز الجولان بينهم رجل دين

للمرة الأولى منذ إقرار الكنيست ضم مرتفعات الجولان المحتلة إلى إسرائيل، أعلنت الشرطة الإسرائيلية عن اعتقال ثمانية من سكان المنطقة الدروز بينهم رجل دين في التاسعة والستين من العمر، بتهمة تحريض المواطنين على المشاركة في الإضراب الأخير..

(«السفير»، ١٩٨١/١٢/٢٢)

## محكمة حيفا ترفض استئناف الطالبة السورية

رفضت محكمة اسرائيلية في حيفا امس استئناف الطالبة السورية إلهام نايف ابو صالح التي اعتقلتها سلطات الاحتلال في مرتفعات الجولان المحتلة يوم الاثنين الماضي واتهمتها بالتجسس لمصلحة سوريا.

وقرر قاضي المحكمة اللوائية في حيفا ان ابو صالح (٣٠ عاما) ستبقى قيد الاعتقال حتى يوم الاحد المقبل.

ونفت ابو صالح التي تدرس علم النفس في جامعة دمشق وكانت تزور اهلها في الجولان في اجازتها الصيفية عندما اعتقلت، التهم المنسوبة اليها.

ونظم عدد كبير من مواطني الجولان السوريين تظاهرة امس قبالة مبنى المحكمة ورددوا هتافات تندد بسياسات القمع التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد المواطنين السوريين..

(«السفير»، ١٩٩٧/٨/٢٩)







## سجناء الجولان لدى إسرائيل

الاعتصامات الجماهيرية أمام مقر الصليب الأحمر «مجدل شمس» بالجولان السوري المحتل وسجن شطا» الإسرائيلي هي آخر أشكال التعبير عن الغضب الشعبي العربي تجاه أساليب الاحتلال البشعة التي تمارسها إسرائيل ضد العرب في الجولان وفلسطين، سواء بأيديهما أو بأيدي بعض العملاء العرب.

فقد حصلت «الأهرام» على وثائق وبيانات جرى إرسالها بالفاكس من الجولان المحتل، بعد تهريب بعضها من سجن شطا، إلى المعتقل السوري السابق في السجون الإسرائيلية (مدحت الصالح) الذي هرب بأعجوبة عبر خط وقف إطلاق النار من الجولان المحتل إلى دمشق، هذه المعلومات تكشف الواقع المؤسف داخل السجون الإسرائيلية وكيفية اعتقال المناضلين العرب والأحكام الصادرة ضدهم، والأمراض التي باتوا يعانون منها، وأوضاع عائلاتهم حالياً.

فيكشف بيان صادر عن «حركة المقاومة السرية في سجن شطا» عن بعض الذين باعوا ضمائرهم الوطنية لقاء حفنة من المال ارتضوا لأنفسهم التحول إلى عصابة مرتزقة للمحتل، ويذكر البيان أسماء عربية مثل: صالح وفؤاد وأمل وعلوان وغيرهما من أسماء الضباط والجنود المكلفين بقمع السجناء العرب. فالمعروف أن هناك مجندين عرباً في الشرطة الإسرائيلية، وطالب البيان بنبذ هؤلاء المرتزقة والتشهير بهم علناً ليكونوا عبرة لغيرهم وأملاً في استيقاظ ضمائرهم وفسر أحد أبناء الجولان هذا الوضع بأن إسرائيل تعمل على الإيقاع بين العرب وبعضهم البعض استفادة من قاعدة «فرق تسد» لذلك تجعل العربي يضرب العربي، مما يوجد حقداً وانشقاقاً دائمين.

هذا الوقع المأساوي تكشف عندما داهمت قوة كبيرة من الحرس والشرطة والقوات الخاصة قسم ١١ في سجن شطا الساعة الثانية والنصف صباح أحد الأيام الماضية، وأخرجت المعتقلين من غرفهم إلى الساحة الرئيسية للسجن، وبدأت إطلاق النار فوق رؤوسهم وأصوات صفارات الإنذار، ثم اقتحموا الغرف وصادروا الملابس وكل ما يخص المعتقلين.

واستمرت العملية حتى الخامسة من مساء اليوم التالي، حيث بدأ الحرس وأفراد القوة الخاصة بتجميع ١٤٠ معتقلاً وضربهم عشوائياً، ثم عزل ٨٠ منهم لنقلهم في سيارة السجن المعروفة باسم «البوسطة» إلى سجن «نفحة» بصحراء النقب وهناك تعرض السجناء للاعتداء والضرب بالعصى والركلات، مع توجيه الإهانات والشتائم السوقية.

وواصلت سلطات الاحتلال هذه الأعمال عدة أيام مع منع المعتقلين من الاستحمام والشرب والأكل، وتقدم السجناء بعدة شكاوى أدت إلى إعادة الملابس إليهم، لكن بعد دهنها بالزيت والأوساخ بحيث لم يعد ممكناً استخدامها.

ويقول بيان «لجنة دعم الأسرى والمعتقلين في الجولان السوري المحتل» بهذا الصدد أن شخصيات حقيرة وقذرة أشرفت على عمليات القمع والتنكيل، مصدراً عدداً من الأسماء العربية ودعا الشرفاء إلى الوقوف إلى جانب المعتقلين البواسل في سجون الفاشية الإسرائيلية والمشاركة في الاعتصامات الخاصة بذلك. وشارك في هذه الاعتصامات مندوبون من فلسطينيين الداخل ومن لجنة أنصار المعتقلين ومن حركة «أبناء البلد» ومن لجنة المبادرة العربية الدرزية (ويذكر بيان آخر أن سلطات الاحتلال تحرم المعتقلين من الاستحمام والصلاة والصوم)..

(عاطف صقر، «الأهرام»، ١٩٩٨/٩/٩)

## ١٧ سجيناً في سجني الجلمة وشطة

حصلت «الاتحاد» على ملفات ١١ من السجناء المناضلين في السجون الإسرائيلية والذين يبلغ عددهم ١٧ سجيناً معظمهم محتجزون في سجني الحلمة وشطة الإسرائيليين. وتتضمن الملفات معلومات عن العمليات الفدائية التي قام بها هؤلاء ضد الاحتلال الإسرائيلي في الجولان وتاريخ اعتقالهم والأحكام القاسية التي صدرت بحقهم.

(«الاتحاد»، ٢٠٠٠/٨/٥)

## إسرائيل تسلم سوريا جثة جندي وأسيراً

صرح أمس ناطق عسكري إسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي أعاد إلى سوريا جثة جندي سوري قتل الأربعاء في القطاع الحدودي من هضبة الجولان السورية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ في أول حادث من نوعه منذ عام ١٩٧٤. وقال إن مواطناً سورياً آخر أطلق حياً ليسلم إلى السلطات السورية ليل أو صباح الجمعة..

(«النهار»، ١٠/١/٢٠٠٣)

## مساع لبلورة صفقة لإعادة رفات الجاسوس كوهين
## في مقابل إطلاق ١١ أسيراً سورياً في سجون إسرائيل

لم تترك عائلة الجاسوس الإسرائيلي ايلي كوهين الذي أعدم في سورية العام ١٩٦٥ أي باب إسرائيلي ودولي وعربي إلا وطرقته في محاولة للتوصل إلى طريق تضمن فيه استعادة رفاته، إلا أن شيئاً لم يجدها نفعاً. وبعد فشل محاولات الزوجة نادي والشقيق موريس، قررت الابنة صوفي أخذ زمام الأمور بيدها. وفي زيارة لم يحظ بها أي من الأهالي والأصدقاء، ولا حتى الصحافيين الذين حاولوا مرات عدة الحصول على تصريح لزيارة الأسرى السوريين من أبناء الجولان في السجون الإسرائيلية، حصلت صوفي على تصريح خاص لزيارتهم في محاولة لبلورة صفقة ترى أنها الأفضل لتحقيق هدفها، وهو «تبادل رفات والدها بالأسرى السوريين». ولم تكتف كوهين بهذه الزيارة بل وصلت إلى الجولان والتقت عائلات أسرى ومسؤولين للتشاور معهم وإقناعهم بتوجهها.

هذه المرة اختارت الابنة العمل الهادئ بلا إعلام ولا ضجيج، وهي تعيش آمال وعود أطلقها أمامها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق موشيه يعلون ووزير الخارجية سلفان شالوم بأن قضية والدها ستحل حتى نهاية السنة. لم يفسر أي طرف للابنة عن أي حل يتحدثون وإذا كانت هناك محاولات لبلورة صفقة لاستعادة الجثة، أم أن تطورات سياسية سريعة ستطرأ خلال هذه الفترة، أو أن هذه الوعود ستنضم إلى سلسلة وعود أطلقها المسؤولون الإسرائيليون وبقيت مجرد وعود من دون اتخاذ أي إجراءات جدية تعكس نية إسرائيل في حل القضية..

كان رد الأسرى كرد الجولانيين الذين التقتهم صوفي كوهين قبل يومين وطرحت أمامهم الفكرة: «نحن نتفهم الوضع لكن المسألة تعود إلى المسؤولين في دمشق»..

كانت دهشة كوهين من قدرة احتمال الأسرى للظروف غير الإنسانية داخل السجون، وهو ما عبرت عنه عند لقائهم، ستدفعها لاستغلال هذا الجانب لإثارة المشاعر الإنسانية لدى الجولانيين والسوريين لإنجاح خطتها في جعل القضية على رأس جدول السوريين أيضاً.

والأسرى السوريون هم من قلائل الأسرى أبناء الدول العربية المتبقين في السجون الإسرائيلية وعددهم ١١، بينهم امرأة هي السورية الأولى المعتقلة في السجون الإسرائيلية وتدعى آمال محمود من سكان مجدل شمس، واعتقلت في حملة الاعتقالات السياسية عام ٢٠٠١ التي طاولت خلية سرية مقاومة للاحتلال، وقدمت ضدها لائحة اتهام بتنسيق العمل والاتصال بين أفراد الخلية العسكرية التي عملت على نقل معدات عسكرية إلى الانتفاضة. وصدر حكم بسجنها خمس سنوات إلى جانب ثلاث إضافية مع وقف التنفيذ، وهي معتقلة الآن في سجن «تلموند».

أما بقية الأسرى المعتقلين في سجن «غلبواع» منهم:

- وئام عماشة، اعتقل عام ١٩٩٨، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات ولم يفرج عنه بعد.
- كمال الولي، اعتقل عام ٢٠٠٣، وحكم عليه بالسجن مدة سنتين ولم يفرج عنه بعد.
- كميل خاطر، اعتقل عام ٢٠٠١، وحكم عليه بالسجن ثماني سنوات.
- سلطان الولي، اعتقل عام ١٩٨٥، وحكم عليه بالسجن ٢٧ عاماً.
- عباس عماشة، اعتقل عام ٢٠٠٣، وقضيته موضع استئناف.
- شام شمس، اعتقل عام ٢٠٠٣، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات.
- بشر المقت، اعتقل عام ١٩٨٥، وحكم عليه بالسجن ٢٧ عاماً.
- صدقي المقت، اعتقل عام ١٩٨٥، وحكم عليه بالسجن ٢٧ عاماً.
- عاصم الولي، اعتقل عام ١٩٨٥، وحكم عليه بالسجن ٢٧ عاماً.
- سميح سمارة، اعتقل عام ٢٠٠١، وحكم عليه بالسجن ست سنوات.

ويبدو هؤلاء المعتقلون كأنهم منسيون، فالمفاوضات التي تتم مع الفلسطينيين لا تشملهم، والصفقات التي عقدت حتى الآن مع أطراف عربية، خصوصاً مع «حزب الله» لم تشملهم أيضاً، ما جعلهم يشعرون بخيبة أمل من وصول اليوم الذي يعيشون فيه نشوة الحرية.

(آمال شحادة، «الحياة»، ٤/٦/٢٠٠٥)

## أهالي المعتقلين الأردنيين في إسرائيل:
## حكومتنا خذلتنا و«حزب الله» أنجدنا

أعلنت لجنة أهالي الأسرى الأردنيين في السجون الإسرائيلية إنها تعول على «حزب الله» لتحرير أبنائهم قائلة إن الحكومة الأردنية قد خذلتهم.

وقال صالح العجلوني الناطق الإعلامي للجنة التي تمثل ما يزيد عن ٣٠ أسيراً و١٤ مفقوداً لرويترز: «إننا متفائلون بأن أبناءنا سيطلق سراحهم عن طريق حزب الله الذي وعد في أكثر من مناسبة بضم الأسرى الأردنيين إلى اللائحة التي تطالب بإطلاق سراحهم».

وأضاف «موقف الأردن لا يسر والحكومة تخلت عنهم».

وكان الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله قد صرح يوم الأربعاء الماضي بأن تبادل الأسرى مع الجانب الإسرائيلي سيضم أسماء معينة لأسرى فلسطينيين وأردنيين وسوريين بالإضافة إلى ١٥ لبنانياً.

وقال وزير الإعلام الأردني نبيل الشريف لرويترز أن الحكومة الأردنية لم تخذل الأسرى وهي «تبذل مساعي كبيرة من خلال وزارة الخارجية لضمان الإفراج عنهم».

(«النهار»، ٢١/٩/٢٠٠٣)



أسرى أردنيون في حرب ١٩٦٧

## السجناء الأردنيون أسرى من «أيام الحرب» ومصير أربعة «أمنيين» منهم يعرقل إطلاق ٧١

يقبع في السجون الإسرائيلية ٧١ أردنياً، بينهم ٢٨ دينوا بارتكاب «جرائم إرهابية» أو الانتماء إلى حركات المقاومة الفلسطينية، وينظر إلى هؤلاء بصفتهم «مجرمين تلطخت أيديهم بدماء إسرائيليين» ما يجعل الإفراج عنهم «شبه مستحيل» بحسب حيدر الذي يشير إلى أن «المعاملة السيئة والترحيل الدائم لهم بين السجون مؤشرات على أن إسرائيل ستظل تماطل في قضيتهم إلى أن تنتهي محكوميتهم أو يفارقوا الحياة».

سلطان العجلوني أحد أربعة سجناء أردنيين ترفض تل أبيب الإفراج عنهم، وأدى هذا الرفض الأسبوع الماضي إلى إلغاء زيارة رسمية كانت مقررة لوزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم إلى عمان. أما الثلاثة الآخرون فهم أمين الصانع وخالد أبو غليون وسالم أبو غليون، وهؤلاء كانوا عناصر في الشرطة الخاصة الأردنية، وتلقوا تدريباً على استخدام السلاح باحتراف، ثم عبروا وادي عربة في جنوب الأردن باتجاه الضفة الغربية عام ١٩٩١، وخاضوا معركة شرسة مع ثكنة عسكرية، أسفرت عن مصرع خمسة جنود، وحكم عليهم بالسجن المؤبد أيضاً..

وتواجه اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بحسب مسؤولين فيها، «صعوبة بالغة في الاتصال بالأسرى والمعتقلين الأردنيين، خصوصاً الأمنيين منهم، بسبب لجوء السلطات الإسرائيلية إلى نقلهم باستمرار من سجن إلى آخر» فهم «يُنقلون دائماً» بين سجون رئيسية في رفح وعسقلان وبئر السبع والنقب وغور بيسان، وأخرى قريبة من تل أبيب، مثل سجني «تلموند» و«هداريم».

(باسل رفايعة، «الحياة»، ٣٠/١/٢٠٠٤)



أسرى أردنيون محررون يقبلون الأرض عند جسر اللنبي (١/٣/١٩٩٦)





## عمان تتسلم ٤ من معتقليها في إسرائيل

تسلمت السلطات الأردنية أمس أسراها الأربعة الذين كانوا ينفذون أحكاماً بالسجن المؤبد في إسرائيل، ضمن «صفقة» يكمل هؤلاء بموجبها مدة عقوبتهم في السجون الأردنية، على أن يفرج عنهم بعفو ملكي خاص بعد ١٨ شهراً، وإذا أطلقت إسرائيل سجناء في قضايا مماثلة.

ووصل الأسرى الأربعة، وهم سلطان العجلوني وخالد أبو غليون وسالم أبو غليون وأمين الصانع، عبر المعبر الشمالي (جسر الشيخ حسين) في حافلة صغيرة، بعدما صادقت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في ساعة متقدمة من ليل الأربعاء على عملية النقل رافضة التماساً قدمته عائلات إسرائيلية ضد تسليمهم. وبررت المحكمة قرارها بأن «الأمر يتصل بالعلاقات الخارجية للدولة».

واستقبل حشد من الأهالي الأسرى عند المعبر بالهتاف والزغاريد والدموع.

(عمر عساف، «النهار»، ٦/٧/٢٠٠٧)

## أسرى أردنيون نقلوا من إسرائيل يبدأون إضراباً عن الطعام

أعلن الأسرى الأردنيون الأربعة الذين نقلوا من المعتقلات الإسرائيلية قبل شهر لينفذوا بقية عقوبتهم في السجون الأردنية إضراباً عن الطعام، احتجاجاً على ظروف سجنهم وتذكيراً للحكومة بوعود قطعتها لهم قبل ترحيلهم إلى سجن «قفقفا» في شمال المملكة.

وأبلغ الأسرى الأربعة، وهم سلطان العجلوني وسالم وخالد أبو غليون وأمين الصانع، إلى إدارة السجن بدء الإضراب أمس.

وأوضحت مصادر مقربة منهم أن مطالبهم هي: السماح لهم بإكمال دراستهم، وتوفير أجهزة كومبيوتر وأنترنت لهم للتواصل مع الجامعات التي يدرسون فيها، ومتطلبات أساسية، يحتاج اليها الأسرى، وتحسين إدارة السجن ومعاملتهم. وكان الأسرى أعربوا عن احتجاجهم على ما اعتبروه إخفاق الحكومة في التزام ما تعهدته لهم وهو استقبال ذويهم بلباس مدني وليس بلباس السجن..

(«النهار»، ٨/٨/٢٠٠٧)

# «أم جبر» التي حملت إبراهيمين وصارت أماً لأربعين أسيراً عربياً

«يا خنزير» قالت أم جبر للقاضي العسكري الإسرائيلي وأشارت بيدها إليه. «يا خنزير لا أقبل بحكمك.. لا أقبل بغير حكم الله.. لأنك ظلمته ظلمته ظلمته».

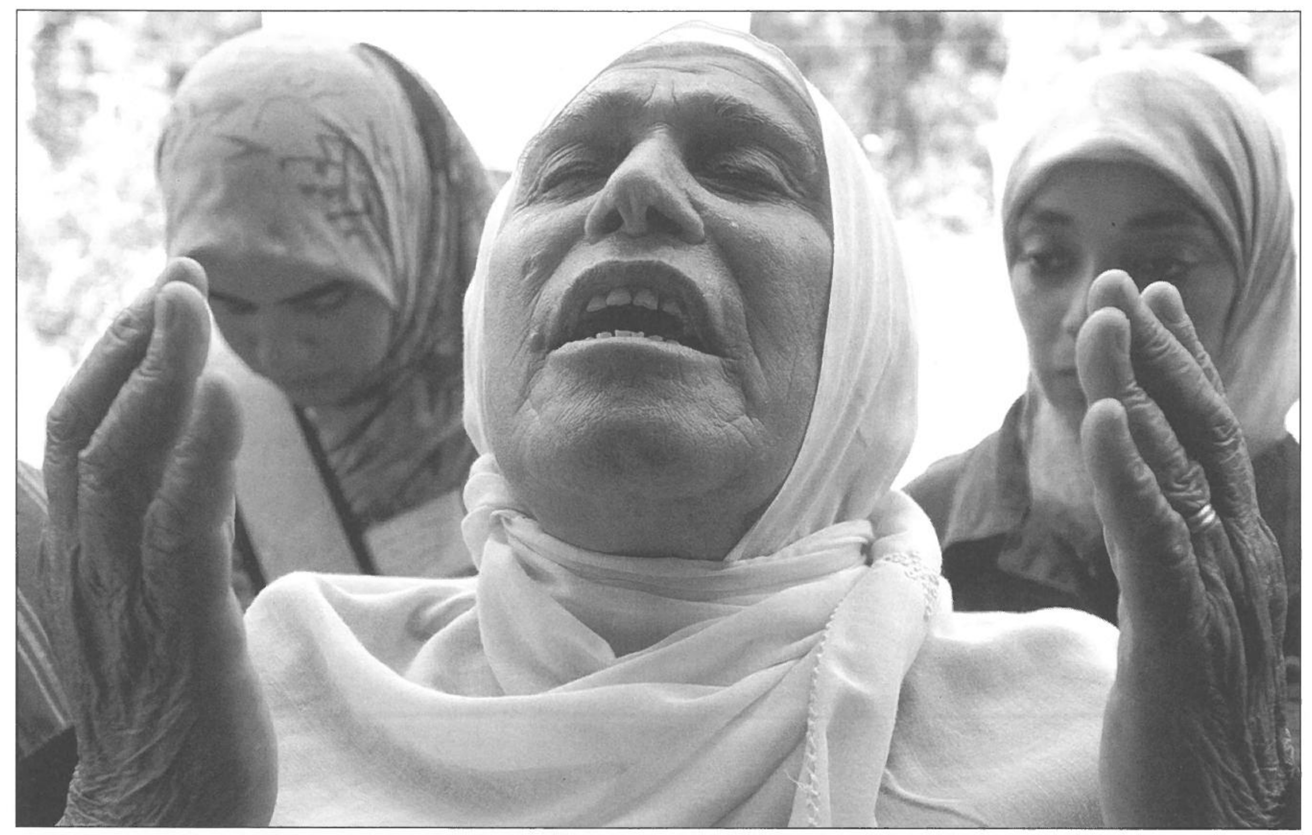
ظلمه. ظلم جبر وشاح وأعطاه حكماً بالسجن مدى الحياة. هذه محكمة إسرائيلية تحكم فلسطينياً أمام عيني أمه.. السنة هي ١٩٨٥. «ظلمته يا خنزير» تقول أم جبر.. ثم تردد أبيات عتابا.. ثم ترفع شالها وتدور في المحكمة حول حاضرين من أخوة جبر وزوجته وأصدقائه.. راحت تغني: «عالرابعية عالرابعية وإحنا ما منام على الغلوبية.. يا كعب البارودة مسكتها بإيدي».. ثم زغردت.

كان إبراهيم على يدها عندما خرجت من بيت عفا. السنة هي «الثماني والأربعون». هذا اسم الحكاية وليس اسم السنة. عمرها كان عشرين عاما واسمها هندومة. على يدها إبراهيم وفي بطنها إبراهيم. مات الذي على يدها قبل أن يولد الذي في بطنها. سمي على اسم أخيه الذي لم يحتمل مصاعب التهجير الجماعي إلى مخيمات. مات إبراهيم الثاني بعد أربعين يوما على مجيئه. «جبر» جاء بعدهما. سمي كذلك لان الله جبر خاطرها بصبي بعد إبراهيمين.. بعد خمسة وثلاثين عاما سيسوق اليهود جبر من منزل والديه «من أجل كلمتين» ويحكمونه مدى الحياة فتغني أم جبر وتزغرد له كي لا يضعف.. ثم تذهب لزيارته في السجن. تسلم أم جبر على سجين يجلس بالقرب من جبر ويحدث سيدة تزوره. تسمع السجين يقول للسيدة «إن لا داعي لزيارتي بعد اليوم. ابنك قد خرج ومشوارك من غزة إلى سجن نفحة طويل. لي اخوة هنا». تجيبه السيدة أنها ستظل تزوره. تسمع أم جبر الحديث. تستغرب أن هذا الشاب الواسع العينين لا أحد من أهله يزوره فتسأله.. يقول لها إنه لبناني وقد أسر في معركة مع الإسرائيليين هنا في فلسطين. «أنت مش فلسطيني؟» تسأله، يجيبها: «لا» يقودها قلبها إلى الكلام: «يَمّا (يا أمي)، أنا سلمت عليك وما كنت بعرفك، والحين بدي اسلم عليك. يا حبيبي.. أنا من هادي اللحظة أمك يا سمير. جبر ابني وإنت ابني. إنت إبني الأول وجبر إبني الثاني».. وسيظل سمير القنطار طول ١٧ سنة الإبن الأول لأم جبر التي خرجت من قريتها بإبراهيمين، واحد على يدها وقد مات، وواحد في بطنها وقد مات أيضا. وستصير أم جبر أماً لسمير وأماً لأربعين أسيرا عربيا في السجون الإسرائيلية.. تمضي ستة أيام من أسبوعها تزورهم وتجمع أمهات وشبانا وشابات لزيارتهم. ما لم يتسع الباص للزوار، تجلب سيارات أجرة.. تقول للناس: «هؤلاء خيرة الشباب. حاربوا من أجلنا. أنبخل عليهم بالزيارة؟ والله أعاهدك بالله، لو احتاجوا دمي أسحبه وأحطه في زجاجات وأعطيه إليهم. والله قليل عليهم.. يللي زي سمير، ٢٦ سنة في السجن.. هادا كيف نكافيه. سمير.. سمير.. سمير»، ثم تشهق وتنفجر باكية، تضع منديلها الأزرق على عينيها. هي الآن في الباحة الداخلية لفندق البريستول في بيروت تبكي. التاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٤. تحكي لـ«السفير» قبل أن تنقطع إلى البكاء. اسمها «أم جبر» وعمرها ٧٧ عاما. أتت وجبر من غزة للمشاركة في مؤتمر مناهض للعولمة وللاحتلال. الآن تبكي. لن نسألها قبل أن تقرر هي أن ترفع منديلها عن عينيها. اليوم جمعة، ١٧ ايلول، قبل يوم من ذكرى مجزرة صبرا وشاتيلا. عادت إلى الفندق بعدما زارت المخيم مع المشاركين فيه وهم من كل الجنسيات. دخلوا إلى المقبرة الجماعية ووقفوا في نصفها حائرين، فلا نصب للشهداء، بل صور معلقة على أطراف المقبرة للذين رحلوا قبل ٢٢ عاما. أم جبر عرفت أين تذهب في واحد من أمكنة الحكاية الفلسطينية التي لا تصدق والتي بدأت قبل «الثماني والأربعين». قادها قلبها إلى صورة معلقة للمقبرة لحظة كانت تقام على عجل، لحظة كانت حفرة لم تردم بعد، وتملأها الجثث. أمام الصورة فتحت يديها وراحت تتلو الفاتحة وراحت تبكي. أي يد هذه التي تقرأ الفاتحة وتمسح الدموع وتشير إلى الحاكم الإسرائيلي وتقول له: يا خنزير لا أقبل بحكمك؟ أي يد هذه؟

..أي يد هذه؟ أم جبر صارت أما لأربعين عربيا أسيرا. أسماؤهم عندها. تعرف حاجاتهم القليلة. التبغ والبن والسكر. راديو صغير مثلا.. زيارة حب. كل هذا تعرفه أم جبر وتلاحقه. سبت العطلة عند اليهود يوم عمل عند السيدة التي لا ترتدي إلا الثوب الفلسطيني التقليدي. الثوب الأسود المطرز بالأحمر. الجميل. تبتاع حاجيات بيتها وحاجيات أولادها في السجون. من اين المال لحاجيات الاسرى؟ هذا سري الذي لن أبوح به، تقول. لكن الناس كانوا يدرون بالسر. يتبرعون. تحتفظ بصور عن الشيكات التي كان يتبرع بها الناس. كانت تعطي صاحب الشيك صورة عنه وتحتفظ بصورة لنفسها. لم ترم بعد تلك الصور. فيها رائحة أولادها العرب الذين عادوا إلى بلادهم. روحها في الصور.. في السابعة والسبعين وما زالت تتذكر اسم السوداني والسوري والليبي والعراقي واللبناني. حين كان المعتقل العربي يحكم كان ينقل من سجنه. الفلسطينيون ممنوعون من الذهاب إلى المحكمة وأم جبر تجهل أين يذهبون بالمحكوم بعد إصدار الحكم بحقه. لكنهم لا يعيدونه إلى سجنه. تذهب إلى «الصليب»، أي الصليب الأحمر،







الفلسطينية هندومة وشاح «ام جبر» تتلو الفاتحة في المقبرة الجماعية لشهداء مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في الذكرى ٢٢ للمجزرة التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية عام ١٩٨٢

وتجعل مسؤوليه يتصلون «باليهود» ليعرفوا في أي سجن صار السجين كي تقوم أم جبر بواجبها. بعد خروج جبر من السجن، زارت سمير مرة ثم منعت. محاميتان إسرائيليتان تولتا قضية المنع هذه إلى أن سمح الإسرائيليون لأم جبر بزيارة سمير ثانية. كان سمير قد علم بالمنع لكنه لم يعلم بأنهم عادوا فسمحوا لها بزيارته. ولم يكن يعلم أنها آتية لزيارته. خرج المساجين لملاقاة زائريهم وسمير في الداخل. نادى عليه المذياع وصرخ رفاقه به أن لديك زائراً. جلس على مقعد في آخر الممر الطويل الذي يجلس فيه الاسرى إلى طرف الشبك الحديد ويجلس الزائرون إلى الطرف الآخر. سمير الذي يجهل من زائره رآها آتية من بعيد.. لشدة فرحه قام واقفا ثم قعد.. ثم قام ثم قعد. سلمت عليه. كانت تقبل الشباك الحديدية ويقبل الشباك. صافحته. كيف تفترضون المصافحة من خلال مربعات الحديد؟ أصابع تمر بصعوبة فتلامس أصابع. هذه يدها تصافح يد ابنها اللبناني. هذه يدها. هذه طريق وقد تعودنا عليها، تقول. الآن بدأت المعركة. في السابعة والسبعين وما زالت تقول إن المعركة بدأت الآن. نبحث في عينيها عن شعارات تافهة فلا نجد. فلسطين التي افترستها شعاراتنا التافهة عندها أم في السابعة والسبعين ما زالت مؤمنة بما تقول، وقد قامت بواجب إنساني طول عمرها من غير أن يرف لها جفن من تعب. إنس الثماني والأربعين وإنس الألفين. معركتنا بدأت الآن.. الشاطر من يكون نفسه أطول، تقول.

هي أم أليس كذلك؟ عدوها المفترض أم بدوره. «خليها الأم الإسرائيلية تقول لابنها روح إتطوع.. وخليها تصبر.. ومنشوف. نحن صابرين وتعودنا.. وآخرة فلسطين لأصحابها»، تقول.

هذه أم جبر التي حملت إبراهيمين. هذه يدها مررت أصابعها من بين الحديد لتصافح ابنها اللبناني. هذه يدها تمسح الدمع وترفع الشال في قاعة المحكمة. هذه يدها تتلو الفاتحة في المقبرة الجماعية.

هذه يد «أم جبر» الفلسطينية.. هات يدك نقبلها يا أمي.

● في سياق زيارتها للبنان التقت «أم جبر وشاح» في الوحدة الاجتماعية المركزية في حزب الله، مبنى الجمعية اللبنانية للاسرى والمحررين، عددا من الاسيرات والاسرى في سجون الاحتلال الصهيوني، حيث كان في استقبالها مسؤول الوحدة الاجتماعية الشيخ عبد الكريم عبيد وعضو المجلس السياسي الحاج ابو علي الديراني ورئيس الجمعية اللبنانية للاسرى والمحررين الشيخ عطا الله حمود ووفد من الهيئات النسائية وعوائل الاسرى.

(جهاد بزي، «السفير»، ٢٠/٩/٢٠٠٤)

# الدراسات (*)

(*) إن الدراسات والمقالات الواردة هنا تعبّر عن آراء كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن آراء تتبنّاها «معلومات» أو «المركز العربي للمعلومات».

# أحوال الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية (*)

عيسى قراقع (**)

عبد الرزاق فراج (***)

عادت قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية إلى صدارة الأحداث في الآونة الأخيرة في ضوء تفاقم معاناتهم وعذاباتهم، ولاسيما بعد نجاح المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية في أسر ثلاثة جنود إسرائيليين لمبادلتهم بالأسرى. وكان للأسرى في سنة ٢٠٠٦ حضور لافت في الحث على الوحدة الوطنية ونبذ الاقتتال الداخلي، وفي إعلانهم وثيقة الوفاق الوطني التي تؤكد حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس في الأراضي التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧، والحق الشرعي في المقاومة ضمن هذه الأراضي.

في الواقع، إن الحركة الوطنية الأسيرة تضطلع بدور ريادي في النضال الوطني الفلسطيني، على الرغم من المعاناة وشروط الاعتقال القاسية جداً التي يعيشها هؤلاء الأسرى في السجون الإسرائيلية التي يزيد عددها على ٢٣ سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف.

لقد شكل الأسرى، ولا يزالون، الصفحة المشرقة الثانية بعد الشهداء في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني والعربي ضد الاحتلال. وهذه الصفة لم تأت اعتباطاً، بل أكدها هؤلاء عبر نضالهم الدؤوب، ومن خلال تحويلهم السجون إلى أكاديميات تخرّج الآلاف من المناضلين والقادة السياسيين والمثقفين.

ويشار إلى أن ما يقارب ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني اعتقلوا في السجون الإسرائيلية لفترات متفاوتة منذ سنة ١٩٤٨، أي ما نسبته ٢٥ ٪ من السكان المقيمين بفلسطين، علاوة على الآلاف من المواطنين العرب (١).

وكان واضحاً منذ البداية أن الزج بمئات الآلاف من الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال هدفه القضاء على جذوة النضال الوطني، وتحويل الأسرى إلى كم يبحث عن خلاصه الفردي.

ولتحقيق هذه الغاية استخدم الاحتلال منذ البداية الوسائل كلها، أي التعذيب الجسدي والنفسي، والعزل، والإهمال الطبي، والاعتقال القاسي الذي يتعارض مع القوانين والاتفاقيات الدولية. وفي المقابل لم يقف الأسرى مكتوفي الأيدي أمام مخططات مديرية مصلحة السجون (٢) وجهاز الاستخبارات العامة، إذ فهموا تماماً طبيعة العدو الذي يواجهون وما يطمح إلى تحقيقه. فبدأوا خوض نضال متواصل كان في البداية احتجاجاً وتحدياً فردياً، تحول بالتدريج إلى نضال منظم ضد شروط اعتقالهم من أجل توفير الحد الأدنى من شروط الاعتقال الإنسانية. وفي الوقت نفسه أصبح هذا التحدي عملية دؤوبة ومتواصلة للحفاظ على صلابتهم وتماسكهم الداخلي. يعني هذا أن الأسرى أدركوا أن خلافاتهم

(*) نشرت في «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد٦٩، شتاء ٢٠٠٧، ص.١٦٤.

(**) عضو المجلس التشريعي عن حركة «فتح».

(***) أسير محرر أمضى في الاعتقال الإداري ٥٢ شهراً، وأطلق في نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٦.

(١) تقرير لوزارة شؤون الاسرى والمحررين، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦.

(٢) الجهة المشرفة والمسؤولة عن جميع السجون المركزية الإسرائيلية، وهي تابعة لوزارة الشرطة الإسرائيلية.

الأيديولوجية والسياسية ثانوية أمام تناقضهم الأساسي مع السجان الذي يستهدفهم جميعاً، فخاضوا الصراع على جبهتين: الاولى جبهة البناء الداخلي والتثقيف وتعزيز الوحدة الداخلية، والثانية جبهة انتزاع حقوقهم كأسرى.

وإذا كان الاسرى لم ينجحوا في انتزاع اعتراف من العدو بالتعامل معهم كأسرى حرب على أساس اتفاقية جنيف، فقد تمكنوا من دفعه إلى التعامل معهم كجسم منظم، عبر اعترافه بممثليهم بعد أن كان يصر على التعامل معهم فردياً.

ولم يقف نضالهم عند هذا الحد، إذ أرغموا العدو عبر العديد من الإضرابات عن الطعام على تحسين شروط اعتقالهم بما يحفظ كرامتهم وإنسانيتهم، فانتزعوا موافقة مصلحة السجون على إدخال الكتب والقرطاسية، والسماح بزيارة الاهل، وتحسين كمية الطعام ونوعيته، وحقهم في العلاج والنزهة في باحة السجن، وعدّهم بطريقة لا تمس الكرامة وصولاً إلى حقهم في الحصول على المذياع والتلفاز، والتواصل الاجتماعي، واستكمال تحصيلهم العلمي، الخ.

وبالتأكيد لم يكن تحقيق ذلك سهلاً، فقد كانت السلطات تتحين الفرص دائماً لسحب منجزات الاسرى. فسقط العشرات من الشهداء في زنزانات التحقيق وخلال معارك الأمعاء الخاوية، أو نتيجة الإهمال الطبي.

وفي الوقت نفسه تمكن الاسرى من بناء حركة وطنية صلبة ومتماسكة في قلب «باستيلات» العدو اضطلعت بدور ريادي في النضال الوطني، من خلال تخريجها الآلاف من رموز العمل الوطني، الذين سرعان ما عادوا إلى الصفوف الاولى في المواجهة ما إن خرجوا إلى الحرية.

وفي الواقع، إن دور الحركة الوطنية الاسيرة لم يكن في المستوى ذاته طوال سنوات الاحتلال، فقد شهد مداً وجزراً تبعاً لمستوى تطور النضال الوطني الفلسطيني والعربي خارج أسوار السجون. ففي الفترات التي شهدت تصاعداً في النضال، كان يبرز دور الاسرى في التوجيه والبناء الداخلي والتثقيف والحث على الصمود والنضال، وفي الوقت نفسه انتزاع مكتسبات جديدة من سجانيهم. وفي المقابل كان دورهم يتراجع مع تراجع النضال الوطني.

ففي الفترة التي أعقبت توقيع اتفاق أوسلو وما تلاه من إفراجات مجزاة ومشروطة تراجع دور الحركة الأسيرة في البناء الداخلي والتثقيف والصلابة الداخلية، الامر الذي جعل مديرية السجون تصعد حملتها لقضم إنجازات الاسرى وإعادتهم إلى الوراء. كما حدث الأمر نفسه مع اندلاع الانتفاضة الثانية والزج بآلاف الشبان الفلسطينيين «حديثي التجربة الاعتقالية» في السجون، في ظل تراجع عملية البناء الداخلي.

لكن في الفترة الأخيرة وتحديداً في سنة ٢٠٠٦، عاد دور الأسرى ليؤثر في الوضع الفلسطيني العام ويبرز مجدداً مع احتدام التناقض والاقتتال الداخلي في الساحة الفلسطينية.

على العموم، يمكن القول إن حضور قضية الأسرى شعبياً في الساحة الفلسطينية ظل متقدماً، واعتبرت قضية تحررهم في طليعة الاهتمام الجماهيري، بينما رأى الأسرى أن الاهتمام الرسمي بقضاياهم المتعددة، وفي مقدمها تحريرهم والاهتمام بذويهم، ظل دون المطلوب، سواء على صعيد السلطة أو منظمة التحرير الفلسطينية او مختلف الفصائل، باستثناء بعض المؤسسات الحقوقية، على الرغم من وجود وزارة لشؤون الأسرى. فهم ما زالوا يتذكرون تجاهل قضيتهم عند توقيع اتفاق أوسلو، وكيف تمت تجزئة قضية الإفراج عنهم. ولا يغير واقع الحال شيئاً إدراج عدد من الكتل البرلمانية أسرى في قوائمه الانتخابية وفوز عدد منهم، فالأمر الاكثر أهمية هو بذل كل جهد ممكن من أجل تحررهم من قيود الاسر.

## أوضاع الأسرى في سنة ٢٠٠٦

تشير معطيات المؤسسات الحقوقية العاملة في الأراضي الفلسطينية ووزارة شؤون الأسرى أن عدد الأسرى الفلسطينيين والعرب حتى نهاية سنة ٢٠٠٦ كان يتراوح بين ١٠,٦٠٠ و١١,٠٠٠ أسير، بينهم ١١٢ أسيرة ونحو ٣٨٤ أسيراً من الأطفال دون سن الثامنة عشرة، و٧٠٠ معتقل إداري.

ومن الأسرى في السجون الإسرائيلية هناك سبعة مناضلين مضى على اعتقالهم ما يزيد على ربع قرن وهم: سعيد العتبة (دخل عامه الثلاثين في الأسر)، نائل البرغوثي (مضى على اعتقاله ٢٨ عاماً)، فخري البرغوثي (٢٨ عاماً)، عميد





الأسرى العرب سمير القنطار (مضى على اعتقاله ٢٨ عاماً)، عضو المجلس التشريعي محمد إبراهيم (أبو علي يطا - ٢٦ عاماً)، فؤاد الرازم (مضى على اعتقاله نحو ٢٦ عاماً). إلى ذلك هناك بين الأسرى ٦٤ أسيرا مضى على اعتقالهم ما يزيد على عشرين عاماً. وبصورة عامة تحتجز إسرائيل في سجونها ٣٦٧ أسيراً اعتقلوا قبل توقيع اتفاق أوسلو، يطلق عليهم الأسرى القدامى. ومن فلسطينيي الداخل تحتجز إسرائيل أكثر من ١٥٤ أسيراً بينهم ١٧ أسيراً مضى على اعتقالهم ما يزيد على ١٨ عاماً، أقدمهم سامي يونس وكريم يونس وماهر يونس وحافظ قندس. وفي نهاية سنة ٢٠٠٦ كان لا يزال في الاعتقال أربعة وزراء في الحكومة الفلسطينية، و٣٤ نائباً في المجلس التشريعي، بينهم مَنْ فاز وهو في الاعتقال، مثل حسن يوسف، ومروان البرغوثي، وأبو علي يطا، وأحمد سعدات الذي كان معتقلاً في سجن أريحا تحت الوصاية البريطانية - الأميركية قبل أن تقدم قوات الاحتلال على اقتحام السجن ونقله مع فؤاد الشوبكي إلى سجونها[٣].

وتشير تقارير المؤسسات الحقوقية الفلسطينية إلى أن سنة ٢٠٠٦ كانت الأكثر سوءاً للأسرى، قياساً بالسنوات الماضية، من حيث حملات الاعتقال، أو من حيث حجم هجمة مديرية السجون ضدهم. فقد اعتقلت قوات الاحتلال خلال هذه السنة ما مجموعه ٥٦٧١ مواطناً بقي منهم في قيد الاعتقال ٢٥٠٠ شخص، أي بزيادة ٦٢,٢٪ عن سنة ٢٠٠٥[٤]. إذ كانت النسبة الأعلى من الاعتقالات في إثر أسر فصائل المقاومة في قطاع غزة الجندي غلعاد شاليط، ولاسيما اعتقال كثير من الوزراء ونواب المجلس التشريعي.

وفي الوقت نفسه صعدت مديرية مصلحة السجون في هجمتها ضد الأسرى وحقوقهم، وراحت تقدم لهم الطعام السيئ كماً ونوعاً، الأمر الذي كان يجبرهم على شراء حوائجهم بأسعار مرتفعة من مقاصف السجون نفسها، وبالتالي يدفعون مخصصاتهم المحدودة أصلاً لمصلحة السجون التي تستخدمها كوسيلة للعقاب الجماعي والفردي ضدهم عبر فرض الغرامات المالية لأتفه الأسباب.

ووسعت السلطات من حملات التفتيش الجسدي والعزل الانفرادي، إذ تمّ عزل العشرات من الأسرى خلال سنة ٢٠٠٦ في أوضاع قاسية للغاية، علاوة على الإهمال الطبي الذي دأبت مصلحة السجون على ممارسته بحيث «يحتجز في السجون الإسرائيلية ما يزيد على ٩٦٠ أسيراً مريضاً ومصاباً، بينهم ١٢٠ مريضاً بحاجة إلى علاج متواصل في المستشفيات، و١٣ أسيراً لا يستطيعون الحركة والتنقل باستخدام الكرسي المتحرك أو العكازات»[٥].

كما اتسع نطاق حرمان الاسرى من استقبال ذويهم كأسلوب عقابي، إضافة إلى أن زيارة الأهل تتم في أوضاع بعيدة كل البعد عن الحد الأدنى من الشروط الإنسانية، إذ يحرم الأسير حتى ملامسة أصابع أطفاله لوجود حاجز من الزجاج يفصله عنهم بذريعة الحيلولة دون تهريب أجهزة الهاتف النقال إليهم، الأمر الذي اضطر الأسرى إلى ممارسة التهريب للتواصل مع ذويهم على الرغم من السجان.

ويتم تقييد أو منع حركة ممثلي الأسرى بين الأقسام داخل السجن الواحد، إضافة إلى سحب الأجهزة الكهربائية، بما فيها أجهزة التلفاز كوسيلة عقابية جماعية، أو تعطيل بثها كما حدث بعد أسر المقاومة الفلسطينية أحد الجنود وأسر المقاومة اللبنانية جنديين. كذلك يتم الاعتداء بالضرب على الأسرى وقمعهم بالهراوات والغاز المسيل للدموع، وهذه ممارسة تتكرر باستمرار وفي السجون كافة، إذ توجد وحدة مختارة تابعة لوزارة الشرطة تسمى «متسادا» مهمتها اقتحام السجون والتنكيل بالاسرى عند الطلب[٦].

---

(٣) الأرقام الإحصائية الواردة تستند إلى تقارير وزارة شؤون الأسرى لسنة ٢٠٠٦، ومؤسسة مانديلا لرعاية شؤون المعتقلين وجمعية نادي الاسير.
(٤) تقرير لوزارة شؤون الأسرى، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦.
(٥) تقرير لمؤسسة مانديلا، كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٦.
(٦) متسادا: تسمية تطلق على وحدة عسكرية مختارة نسبة إلى العملية العسكرية التي نفذتها القوات الرومانية ضد فرقة من متعصبي اليهود في جبل متسادا قرب البحر الميت بين سنة ٧٠ سنة ٧٣ للميلاد، ومنحتها الصهيونية طابعاً أسطورياً نموذجاً للصمود اليهودي.

وقد ورد في تقرير لنادي الأسير عن أوضاع الأسرى خلال سنة ٢٠٠٦ ما يلي:

حوصر الأسرى في تفاصيل حياتهم، إجراءات مشددة على حركتهم وأحاديثهم، ملاحقة لكتاباتهم وأقلامهم ودفاترهم... ضربوا بالغاز والعصي، وحشروا في زنازين ضيقة، عاشوا بين الرطوبة والحشرات وقلة العناية الطبية، حرموا من زيارات أهاليهم سنوات عديدة، لقد عزلوا تماماً عن العالم... سحبت مقومات الحياة لديهم حتى السجائر وشفرات الحلاقة... واكتووا بالبرد الشديد والحر الشديد، تعفنوا بسبب قلة النظافة والاستحمام وانتشار الأمراض... حاول السجانون أن يدوسوا على كرامتهم الإنسانية بالتفتيش العاري المذل والجوع والحرمان والمصير المجهول، وقعوا تحت رحمة بطش السجانين وقسوة القضاة في المحاكم العسكرية وغياب القانون [٧].

## الأسرى العرب في السجون الإسرائيلية

تحتجز إسرائيل في سجونها ٧٦ أسيراً عربياً موزعين على النحو التالي:

٣٦ أسيراً أردنياً، ١٤ أسيراً سوريا من هضبة الجولان، ٧ أسرى لبنانيين، ١١ أسيراً مصرياً، ٨ أسرى من السودان والجزائر والعراق وليبيا [٨].

يعيش هؤلاء، على غرار الأسرى الفلسطينيين، في شروط اعتقال قاسية، بينما يعتبر الحرمان من زيارة الأهل المشكلة الأكبر التي يعانون جراءها، إذ إنهم محرومون في معظمهم من زيارة ذويهم، كما تضع السلطات الإسرائيلية عراقيل أمام زيارة بعض العائلات الفلسطينية لهم.

## المعتقلون الإداريون

في نهاية سنة ٢٠٠٦ كانت إسرائيل لا تزال تحتجز في سجونها نحو ٧٠٠ معتقل إداري، بينما اعتقلت خلال سنوات الانتفاضة الثانية ٥٠٠٠ فلسطيني اعتقالاً إدارياً، وفق معطيات المعتقلين الإداريين أنفسهم.

تستند إسرائيل في ممارستها سياسة الاعتقال الإداري إلى قوانين الطوارئ البريطانية لسنة ١٩٤٥، وما أدخلته من تعديلات عليها. ويتم الاعتقال بتوصية من جهاز الاستخبارات وقرار من القائد العسكري للضفة الغربية لفترة تتراوح بين شهرين وستة أشهر. وهو قرار خاضع للتجديد مرات كثيرة قد تصل إلى ما يزيد على ١٥ مرة، ولفترة قد تزيد على ستة أعوام متواصلة، كما حدث مع العشرات من المواطنين الفلسطينيين، بينما أمضى آخرون ما يزيد على عشرة أعوام في الاعتقال الإداري المتكرر منذ سنة ١٩٨٧، وهو شكل من الاعتقال لم يقتصر على الفلسطينيين من الجنسين فحسب، بل شمل في وقت سابق مواطنين لبنانيين أيضاً، كحالة الأسيرين المحررين عبد الكريم عبيد ومصطفى الديراني.

ومبرر مثل هذا الاعتقال اعتقاد جهاز الاستخبارات أن المعتقل يشكل خطراً على أمن المنطقة والجمهور، وهو يتم من دون تقديم لوائح اتهام، ومن دون المثول أمام محاكمة وفق القانون الدولي، ويحرم المعتقل ومحاميه حق الدفاع في المحاكم التي تُعقد للنظر في قرارات تجديد الاعتقال الإداري وذلك بذريعة سرية الملف، لأن الجهاز القضائي يشكل غطاء لممارسات الاستخبارات.

(٧) تقرير لنادي الأسير، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

(٨) الإحصاءات عن الأسرى العرب مأخوذة من المواقع الإلكترونية لكل من: نادي الأسير، لجنة الوفاء للأسرى الأردنيين، موقع الجولان الإلكتروني. أما الأسرى اللبنانيون فقد بقي منهم بعد صفقة التبادل الأخيرة مع حزب الله أربعة أسرى، أضيف إليهم ثلاثة خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦.





## التعذيب في السجون الإسرائيلية

دأبت إسرائيل على ممارسة مختلف أساليب التعذيب المحرمة دولياً في سجونها. وشهدت سنة ٢٠٠٦ تشديداً في تلك الممارسات بما يتعارض مع المواثيق الدولية كافة، إذ «يعتبر التعذيب بكل أنواعه منافياً للمبادئ العامة لحقوق الإنسان التي تم إعلانها في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، ووقعها كثير من الدول في معاهدة جنيف الثالثة الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والمتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، وفي معاهدة جنيف الرابعة (١٩٤٩) المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب» [٩].

في المقابل، فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تبيح التعذيب بقرار من أعلى سلطة قضائية. فقد أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ يحرّم عدداً من أساليب التعذيب، لكن من دون أن يحرّم التعذيب كلياً، بل إن قرار المحكمة يسمح للكنيست بسن قوانين تمنح مسؤولي الاستخبارات صلاحية ممارسة هذه الأساليب. وقد اعتبرت المحكمة أن «الصعوبات الأمنية التي تواجهها إسرائيل شديدة بما يكفي لمنح الأجهزة الاستخباراتية صلاحية اللجوء إلى التعذيب» [١٠].

وفي الواقع، تمارس السلطات الإسرائيلية الكثير من وسائل التعذيب المحرمة دولياً، ومنها الشبح، أي الوقوف أو الجلوس في أوضاع مؤلمة للغاية ولفترات طويلة، إضافة إلى الحرمان من النوم والطعام، والضرب، وتهديد الأسير بالاغتصاب والاعتداء الجنسي عليه وعلى ذويه. وقد كشف العديد من شهادات المعتقلين في السجون وخارجها أن السلطات الإسرائيلية تمارس هذا الأسلوب على نطاق واسع، إضافة إلى اعتقال الزوجة والشقيقة والأم للضغط على الأسير. كذلك تمارس السلطات احتجاز الأسرى مع العملاء، وأسلوب الهز، أي هز الأسير بقوة وسرعة، بحيث يهتز العنق والصدر والكتفين، الأمر الذي يعرضه لعاهات دائمة، وقد يؤدي إلى الاستشهاد.

كما يتم عرض الأسير على ما يسمى جهاز فحص الكذب، وتعريضه لموجات من البرد شتاء، والحر صيفاً، إضافة إلى ما يسمى التحقيق العسكري في سجون أو معتقلات لا يعرف عنها المعتقل شيئاً. فقد أعلن في سنة ٢٠٠٣ وجود «السجن السري رقم ١٣٩١» الذي عرف لاحقاً بسجن غوانتانامو إسرائيل، وهو السجن الوحيد الذي لا يعرف المعتقلون فيه مكان احتجازهم. وعندما حاول أحد السجناء الاستيضاح، رد عليه الحراس أنه محتجز في المريخ أو الفضاء الخارجي أو خارج حدود إسرائيل. كما أنه السجن الوحيد الذي رفضت المؤسسة الإسرائيلية السماح لممثلي الصليب الأحمر بزيارته، وكذلك أعضاء الكنيست لم يقوموا بزيارته قط، حتى إن بعض المسؤولين السابقين في الحكومة أبدوا جهلاً تاماً بوجوده عندما سئلوا، بمن فيهم وزير القضاء السابق، دافيد ليبائي، في حكومة رابين. أما عضو الكنيست زهافا غالئون التي طلبت السماح لها بزيارته لكنها لم تتلق جواباً فتقول: «إن وجود سجن كهذا، لا يعرف أحد مكانه من ناحية رسمية، هو سمة الأنظمة الديكتاتورية» [١١].

علاوة على ذلك جاء في تقرير نادي الأسير عن عمليات التعذيب في سنة ٢٠٠٦ ما يلي: «برزت نزعة انتقامية وسادية في عمليات تعذيب المعتقلين شارك فيها الجيش والشرطة والمحققون، مثلما حدث مع بعض الأسرى الذين أجبروهم على أكل التراب، وآخر قاموا باستعمال مكبسة ورق لتخبيط جرح نازف في ذراعه» [١٢].

(٩) «ويكيبيديا» ـ الموسوعة الحرة.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) تقرير لنادي الأسير بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٣، نقلاً عن تقرير أفيف لافي في صحيفة «هآرتس».

(١٢) تقرير لنادي الأسير، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦.

## صفقات تبادل الأسرى

دأب الفكر السياسي الإسرائيلي بمجمله منذ نكبة ١٩٤٨ على رفض الاعتراف بالأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية كأسرى حرب، وتعامل معهم كإرهابيين أو مخربين، أو سجناء أمنيين في أحسن الحالات.

ولهذا كان زعماء إسرائيل دائماً يؤكدون نظرياً أنهم لن يجروا مفاوضات مع من يعتبرونهم «إرهابيين»، بغرض عقد صفقات لتبادل الأسرى، وخصوصاً حين يتعلق الأمر بفصائل المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية. وقد ظهر هذا واضحاً في تصريحات المسؤولين الإسرائيليين في إثر نجاح المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية في أسر ثلاثة جنود في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠٠٦.

وكانت إسرائيل شنت عمليات عسكرية واسعة النطاق مرات عديدة في الأراضي الفلسطينية واللبنانية وفي العالم بغرض تحرير بعض جنودها. وأدى بعض هذه العمليات إلى مقتل الأسرى الإسرائيليين أنفسهم، مثلما حدث في ميونيخ سنة ١٩٧٢، وفي عنتيبي بأوغندا سنة ١٩٧٦، وفي بير نبالا في الضفة الغربية سنة ١٩٩٤. وأكثر من ذلك كان واضحاً أن أحد أهداف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٠٠٦/٦/٢٥ هو تخليص الجندي غلعاد شاليط، كما كان أحد أهداف العدوان الشامل ضد لبنان في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦ تخليص الجنديين لدى حزب الله.

في الواقع، كانت حكومات إسرائيل المتعاقبة في حال فشلها في تحرير أسراها بالقوة تجري مفاوضات سرية أو غير مباشرة مع المقاومة تؤدي إلى صفقات تبادل للأسرى.

وهذا يشير إلى اختلاف وجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بتبادل الأسرى في حال وجود أسراها لدى دول عربية كما في مصر والأردن وسورية، أو وجودهم لدى فصائل كل من المقاومة اللبنانية والفلسطينية. ففي الحالة الثانية كان خيار تحريرهم بالقوة يبقى قائماً حتى اللحظة الأخيرة.

كما إن قراءة سريعة في الفكر السياسي الإسرائيلي تكشف بوضوح أنه حتى في حالة وجود اتفاقية سلام، وعلاقات دبلوماسية متبادلة كما هي الحال مع مصر والأردن، فإن الأسرى يبقون خارج ذلك كله. فحتى الآن وعلى الرغم من مرور ٢٤ عاماً على اتفاق كامب ديفيد لا يزال هناك أسرى مصريون في السجون الإسرائيلية، كما أن اتفاقية وادي عربة سنة ١٩٩٤ لم تشفع للأسرى الأردنيين، وكذلك أبقت إسرائيل المئات من الأسرى الفلسطينيين في سجونها على الرغم من اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو.

نظراً إلى فشل محاولات إسرائيل لتحرير أسراها الثلاثة بالقوة العسكرية، ولأن الأسرى الفلسطينيين والعرب ذوي الأحكام المؤبدة والعالية يدركون جيداً أن الاتفاقيات السياسية والمفاوضات لن تحررهم، فإن عيونهم تتجه نحو بيروت وغزة، وآمالهم معلقة على المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية بأن يتيح لهم تبادل قريب أن يتنفسوا هواء الحرية خارج قضبان السجن وأسلاكه الشائكة، وتجربتهم تؤكد أن إسرائيل ستضطر، مرغمة، إلى الموافقة على عقد صفقات لتبادل الأسرى.

فمنذ سنة ١٩٤٨ حتى نهاية سنة ٢٠٠٦ اضطرت إسرائيل إلى توقيع ٣٣ صفقة تبادل للأسرى مع سورية ومصر والأردن، ومع فصائل كل من المقاومة الفلسطينية واللبنانية [١٣]. ونتيجة هذه الصفقات أطلق آلاف الأسرى العرب والفلسطينيين في مقابل الجنود الإسرائيليين الأسرى.

---

(١٣) تقرير لعبد الناصر فراونة، موقع «فلسطين خلف القضبان»، ٢٠٠٦/٨/١٦.





## شهداء الحركة الأسيرة الفلسطينية

من الصعب حصر عدد شهداء الحركة الأسيرة الذين سقطوا في سجون الاحتلال الإسرائيلي، لأن إدارة السجون اتبعت عمداً سياسة إخفاء كثير من الحقائق عن أوضاع استشهاد الأسرى حتى عن الصليب الأحمر الدولي، وانتهجت سياسة التضليل والكذب في بياناتها وتقاريرها ومنعت لجاناً دولية وحقوقية من التحقيق في ذلك.

إن أحدث إحصاء لعدد شهداء الحركة الأسيرة هو ما أوردته وزارة شؤون الأسرى والمحررين، إذ بلغ عددهم منذ سنة ١٩٦٧ نحو ١٨٧ شهيداً [١٤]. ولا يشمل الرقم المذكور الشهداء الذين أعدموا ميدانياً خارج نطاق القانون بعد إلقاء القبض عليهم مباشرة، إذ تذكر الوزارة أن عدد الشهداء الذين أعدموا بعد إلقاء القبض عليهم بلغ ٥٠ شهيداً خلال انتفاضة الأقصى [١٥].

## أسباب الاستشهاد

### (١) التعذيب

استشهد ٦٩ أسيراً جراء التعذيب الجسدي في أقبية التحقيق [١٦]، واستخدام أساليب قاسية كالهز العنيف، والضرب، والحرمان من النوم والأكل والعلاج.

### (٢) الإهمال الطبي

بلغ عدد الشهداء الذين سقطوا داخل السجون بسبب الإهمال الطبي وعدم تقديم العلاج لهم ٤٣ شهيداً [١٧]، كان آخرهم الأسير جمال السراحين من الخليل الذي استشهد في سجن النقب الصحراوي في ٢٠٠٧/١/١٦.

إلى ذلك برزت ظاهرة تزايد عدد الأسرى المحررين الذين استشهدوا بعد الإفراج عنهم بسبب إصابتهم بأمراض مستعصية، ولاسيما السرطان، مثل مراد أبو ساكوت من الخليل الذي استشهد في ٢٠٠٧/١/١٣، وكان أفرج عنه قبل انتهاء مدة محكوميته البالغة ٢٥ عاماً نتيجة تدهور وضعه الصحي.

وبتحليل أسباب استشهاد هؤلاء الأسرى نجد أن مستوى العناية الصحية متدن للغاية ويكاد يكون معدوماً. إذ يعاني الأسرى جراء عدم توفر عيادات خاصة وأطباء مناوبين، وعدم توفر أجهزة طبية مساعدة لذوي الحاجات الخاصة، كما يتعرضون لسياسة المماطلة والتسويف في إجراء العمليات الجراحية. والعلاج السحري الذي يقدم لهم ويصلح لكل الأمراض هو كأس الماء والأكامول...!

### (٣) الإعدام بعد الاعتقال

هي سياسة قديمة جديدة، لكنها تصاعدت خلال انتفاضة الأقصى عندما بات القتل سهلاً على الجنود الإسرائيليين وبقرار رسمي. وقد استشهد جراء ذلك ٧٥ مواطناً.

---

(١٤) تقرير لعبد الناصر فراونة، وزارة شؤون الأسرى، ٢٠٠٧/١/٢١.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه.

**عدد الشهداء الأسرى منذ سنة ١٩٦٧ وأسباب استشهادهم [١٨]**

| سبب الوفاة | عدد الشهداء | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| التعذيب | ٦٩ شهيداً | ٣٦,٩٪ |
| الإهمال الطبي | ٤٣ شهيداً | ٢٣٪ |
| القتل العمد بعد الاعتقال | ٧٥ شهيداً | ٤٠,١٪ |
| الإجمالي | ١٨٧ شهيداً | ١٠٠٪ |

## الآفاق المحتملة لتحرير الأسرى في ضوء تأليف لجان فلسطينية ـ إسرائيلية مشتركة

أقر لقاء القمة الفلسطيني ـ الإسرائيلي الذي عقد في نهاية كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦ تأليف لجان مشتركة للبحث في القضايا العالقة وضمنها قضية الأسرى.

وكان واضحاً أن إحالة الموضوعات المهمة والحساسة على لجان باتت مسألة شكلية وهروباً من الاستحقاقات السياسية والقانونية التي من المفترض أن تدفعها حكومة إسرائيل لقاء السلام العادل والاعتراف المتبادل.

وقد أدت إحالة ملف الأسرى على لجان مشتركة بموافقة فلسطينية إلى نتائج وانعكاسات سلبية خطرة أهمها:

١ ـ تجريد ملف الأسرى من أي بعد سياسي بخفض سقف قضيتهم من قضية سياسية إلى قضية إنسانية ـ مدنية وإجرائية، لأن حكومة إسرائيل، من حيث المبدأ، لا تعترف، أو تقر بأن الأسرى الفلسطينيين هم معتقلون سياسيون.

٢ ـ تجريد قضية الأسرى من أي بعد قانوني، إذ لا تعترف حكومة إسرائيل أو تقر في أي اتفاق أو تفاهم مع الفلسطينيين بشرعية المقاومة التي قام بها الأسرى الفلسطينيون والعرب واعتقلوا بسببها، حتى إنها تنكر صفتهم القانونية، أي أنهم أسرى حرب، وتتعامل معهم كمجرمين وكإرهابيين قاموا بأعمال مخلة بالأمن الإسرائيلي.

٣ ـ تجريد قضيتهم من البعد الإنساني إذا ما علمنا بأن القوانين المطبقة عليهم داخل السجون هي مجموعة إجراءات وقوانين وأوامر عسكرية وأمنية، لا تلتزم مواثيق ومعاهدات ومبادئ حقوق الأسير التي أقرها القانون الإنساني الدولي.

٤ ـ الالتفاف على عالمية قضية الأسرى الفلسطينيين باعتبارها من أكبر القضايا الإنسانية العالمية التي تحظى بتعاطف دولي ودعم من مؤسسات حقوق الإنسان كافة في العالم. ومجرد تأليف لجان مشتركة يعني سحب قضيتهم من إطار القانون الدولي ومن المجتمع الدولي وتحويلها إلى قضية ثنائية ومحلية.

٥ ـ في حالة تأليف اللجان يفرض الطرف الأقوى شروطه ومفاهيمه وإملاءاته على الطرف الأضعف، وهذا ما جرى في اتفاق أوسلو عندما نجحت إسرائيل في فرض شروطها الأمنية والسياسية على عملية إطلاق الأسرى.

يتضح أن تأليف اللجان لن يفتح آفاقاً جديدة لتحرير الأسرى. وكان من المفترض بالجانب الفلسطيني عدم الانجرار وراء لجان شكلية، وأن يصر على أن قضية الأسرى جزء أساسي من الحل السياسي للصراع، رافضاً منهج الانتقائية والتجزئة وما يسمى مبادرات حسن النية.

إن مراجعة تجربة اللجان المشتركة الخاصة بملف الأسرى تشير إلى أنها كرست بطريقة واعية أو غير واعية سياسة تفريغ هذا الملف من أبعاده السياسية والقانونية والإنسانية، في الوقت الذي لم تكف إسرائيل عن عمليات الاعتقال وفرض الأحكام الجائرة وقمع الأسرى داخل السجون وسلبهم حقوقهم الإنسانية والمعيشية. وأصبح واضحاً أن تأليف لجان مشتركة هو ذر للرماد في العيون، فقد استخدمتها حكومة إسرائيل كي تظهر للعالم أن هناك مفاوضات في شأن الأسرى تجري بين الجانبين، ولامتصاص حالة الانتقاد الواسعة الصادرة عن مؤسسات حقوق الإنسان في العالم في شأن تعاملها مع الأسرى.

(١٨) المصدر نفسه.





# انطباق المعاهدات الدولية على الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية (*)

قدورة فارس (**)

إن موضوع الأسرى الفلسطينيين من الناحية النظرية ـ على الأقل ـ خاضع لما يعرف باتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة للعام ١٩٩٤ والبروتوكول الإضافي الأول الخاضع لها، وبالرغم من عدم انضمام إسرائيل له إلا أنها ملزمة بتطبيق أحكامه تحت إطار ما يعرف بمبادئ القانون الدولي العام.

وبعد العام ١٩٩٣ برز وضع قانوني جديد يحكم قضية الأسرى الفلسطينيين، حيث أصبح للسلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاقيات السلام «أوسلو» كيان مستقل وسلطة إدارية على الأقل على جزء من أراضي الضفة الغربية. و أصبح رعايا السلطة الفلسطينية مواطنين غير خاضعين لسلطة الاحتلال في المناطق التي اعتبرت تحت السيادة الفلسطينية الكاملة (المدن الفلسطينية). وعليه تكون السلطة الوطنية الفلسطينية وحدها مسؤولة عن محاكمة هؤلاء ومتابعتهم قانونياً وقضائياً.

ويعتبر قيام سلطة الاحتلال باقتحام تلك الأراضي واعتقال مواطنين فيها مع بداية انتفاضة الأقصى اعتداء على إقليم غير متنازع عليه. وتعد عمليات الاعتقال تلك اختطافاً قائماً على قرار منعدم قانوناً لعدم استناده لأية شرعية قانونية، لصدوره عن سلطة غير مختصة على رعايا إقليم خاضع لسيطرة كيان دولي آخر مستقل عن كيان الدولة المحتلة.

كما أن أولئك المختطفين المدنيين لا يمكن اعتبارهم أسرى حرب بالمفهوم الدولي لأسير الحرب، لعدم انطباق شروط أسير الحرب عليهم من حيث استيفاء شارة مميزة، والخضوع لقيادة مسؤولة عن أعمال مرؤوسيها، والحمل العلني للسلاح واحترام قواعد اتفاقية جنيف بخصوص معاملة أسرى الحرب. وتعتبر عملية الاختطاف تلك لمواطني السلطة المدنيين جريمة حرب وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها.

أما بخصوص الأسرى المسلحين الذين تم اعتقالهم من مناطق السلطة الفلسطينية، فإن وضعهم القانوني يندرج في إطار أسرى الحرب ممن كانوا بصدد الدفاع الشرعي عن أراض خاضعة لدولة غير دولة الاحتلال، وبالتالي لا يكون لسلطة الاحتلال أي حق باحتجازهم في أراضيها، بمعنى نقلهم خارج نطاق الأراضي المحتلة. ويجب أن تسري عليهم اتفاقية جنيف الثالثة للعام ١٩٤٩ سواء أكان هؤلاء من أفراد أجهزة الأمن الفلسطينية أم أعضاء التنظيمات والفصائل الفلسطينية المختلفة.

أما عن الأسرى الذين تم اعتقالهم من مناطق مازالت خاضعة لسلطة الاحتلال، فإن هؤلاء يتمتعون بالحماية التي يقررها الجزء الرابع من اتفاقيات جنيف للعام ١٩٩٤ بشأن حماية المدنيين في الأراضي المحتلة.

وفي كلتا الحالتين لا يكون للقوانين الإسرائيلية أي مجال للتطبيق على أولئك الأسرى، حيث لا يحق لإسرائيل تطبيق القوانين الإسرائيلية على أسرى المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، كما يتوجب عليها تطبيق قانون الاحتلال الحربي

(*) منشورة على موقع «مركز المعلومات الوطني الفلسطيني»، وهي في الأصل ورقة مقدمة الى مؤتمر آليات الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية، ٢٠٠٣/١٢/٦.

(**) وزير، ونائب في المجلس التشريعي الفلسطيني.

على أسرى الأراضي المحتلة في الخامس من حزيران ١٩٦٧. والقانون الحربي المذكور يفرض استمرار تطبيق لوائح وقوانين الدولة الأصل مع السماح على نحو مؤقت وفي حدود ضيقة بتطبيق بعض الأحكام العسكرية للقائم بالاحتلال.

وعليه، لا يكون لسلطات التحقيق والمحاكم الإسرائيلية أية صلاحية قانونية لمتابعة ما هو منسوب من تهم للمختطفين ورجال المقاومة في مناطق السلطة الفلسطينية. وتبرير إسرائيل لخرقها واعتداءاتها على أقاليم السلطة الفلسطينية بأنها تمارس حق الدفاع الشرعي هو ادعاء باطل ومخالف للقانون الدولي استناداً لنص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة التي تحدد أن ممارسة الدفاع الشرعي تكون ضمن عمل عدواني، وحق مقاومة الغازي في مناطق (أ) و المحتل في مناطق (ج،ب) هو عمل مشروع لا يقوم في مواجهته حق دفاع شرعي إسرائيلي. كما أن أعمال الدفاع الشرعي يجب أن تتناسب مع حجم وقوة العمل العدواني، ويكون على إسرائيل إخطار مجلس الأمن والتوقف عن أعمال الدفاع الشرعي المزعومة بمجرد قيام مجلس الأمن باتخاذ تدابير وقف العدوان.

## النظام القضائي الإسرائيلي المطبق على الأسرى الفلسطينيين

يتكون النظام القضائي الإسرائيلي من نوعين من المحاكم، مدنية يحاكم فيها المواطنون الإسرائيليون، وعسكرية يحاكم فيها المعتقلون الفلسطينيون.

وتطبق إسرائيل في محاكمتها للفلسطينيين أحكام قانون الطوارئ البريطاني للعام ١٩٤٥، بالإضافة الى جملة من الاوامر العسكرية التي تستحدثها لخدمة سياستها الاحتلالية، وتبرير الانتهاكات الصارخة لكافة معايير الحقوق الإنسانية للأسرى الفلسطينيين، ولتبرير الخروج على أحكام القانون الدولي العام والاتفاقات الدولية.

وتنتهك المحاكم الإسرائيلية كافة شروط المحاكمة العادلة، حيث إن معظم الأحكام الصادرة تصدر بناءً على ما تقدمه النيابة العسكرية من أدلة غير كافية بالأساس لإدانة المتهم. وتتم المحاكمة في ظل وجود محام إسرائيلي للدفاع عن الأسير في أحيان أخرى، والذي تكون إدارة المحكمة العسكرية قد عينته للدفاع عن المعتقل، كما أن الأحكام الصادرة عن تلك المحاكم مبالغ فيها، ولا تتناسب قانونياً مع الفعل المتهم به المعتقل، حتى أنك تجد للفعل الواحد المرتكب في نفس الظروف أحكاماً مختلفة ومتفاوتة لدرجة كبيرة. ناهيك عن الخروقات الحاصلة بخصوص فترات التوقيف الطويلة جداً التي تسبق المحاكمة، والتي يتم تمديدها من قبل قاض فرد، وفي ظل غياب الأسير المتهم غالباً، ومن دون الاستناد لأي سند قانوني.

أما عن حق الدفاع المقر للأسير دولياً فهو غير مكفول إسرائيلياً في واقع الأمر، إذ أن معظم المعتقلين الفلسطينيين يتم احتجازهم داخل سجون ومراكز توقيف وتحقيق داخل إسرائيل (أي خارج مناطق سكناهم) الأمر الذي يحول دون تمكن الأسير من توكيل محام من منطقته بسبب الحصار المفروض على مناطق السلطة الفلسطينية، وخصوصاً قطاع غزة.

وفي هذا مخالفة لنص المادة (٧٢) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تؤكد على أن: « أي متهم له الحق بتقديم الأدلة اللازمة لدفاعه، وعلى الأخص استدعاء الشهود، وله حق الاستعانة بمحام مؤهل يختاره ويستطيع زيارته بحرية وتوفر له التسهيلات اللازمة لإعداد دفاعه».كما أن عملية نقل المعتقلين من مناطق السلطة الفلسطينية لمناطق داخل إسرائيل يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني خصوصاً المواد (٤٧، ٧٦، ٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين زمن الحرب لعام ١٩٤٩م.

هذا وتمارس إسرائيل العديد من الخروقات الدولية من إجراءات تصفية بحق الأسرى الفلسطينيين المحتجزين لديها ـ بالإضافة الى حرمان الأسرى من حق الدفاع ومن إجراءات المحاكمة العادلة المذكورين أعلاه ـ ومن تلك الخروقات ما يلي:





### ١ ـ التعذيب

تعمد أجهزة الأمن الإسرائيلية لاستخدام أسلوب ممنهج لتعذيب المعتقلين الفلسطينيين داخل أقبية التحقيق الإسرائيلية، حيث يتم استخدام أسلوب الشبْح و الحرمان من النوم و إسماع الموسيقى الصاخبة والضرب والهز والتهديد بالاستغلال الجسدي، والتقييد العنيف للأيدي و الاقدام، وتعريض المتهم للإضاءة القوية والضغط على الرقاب، وتعريض الأسير للحرارة العالية تارة والبرودة تارة أخرى. كل تلك الاساليب وغيرها المستخدمة داخل أقبية السجون ومراكز التحقيق الإسرائيلية منافية للقوانين والأعراف الدولية على الرغم من قيام محكمة العدل العليا الإسرائيلية بإصدار قرار يقضي بتحديد مدى صلاحية أجهزة الامن الإسرائيلية باستخدام وسائل التعذيب المذكورة وفقاً للقوانين الإسرائيلية (علماً بأن القرار لم يحدد مدى شرعية وقانونية تلك الأساليب).

وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثانية منه على أنه: « لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب».

و تعمد الأجهزة الإسرائيلية المذكورة الى استخدام أساليب التعذيب المختلفة بهدف التأثير على الأسرى و نزع الاعترافات منهم بالقوة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي العام والمواثيق الدولية.

### ٢ ـ عدم توافر العناية الطبية الملائمة

لقد تدهورت الظروف الصحية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بشكل ملحوظ، خصوصاً خلال انتفاضة الأقصى حيث تفتقر السجون الإسرائيلية الى الطاقم الطبي الكافي لعلاج الامراض التي تصيب المعتقلين، كما أن غياب اللوازم الطبية داخل السجون الإسرائيلية يزيد من حدة تدهور الأوضاع الصحية للأسرى.

وتنتهك إسرائيل المادة (٩١) من اتفاقية جنيف التي تؤكد على ما يلي:

«توفر في كل معتقل عيادة مناسبة، يشرف عليها طبيب مؤهل ويحصل فيها المعتقلون كل ما يحتاجونه من رعاية طبية وكذلك على نظام غذائي مناسب».

هذا وقد سجلت الإحصائيات الفلسطينية عدداً من شهداء الحركة الأسيرة الذين فقدوا حقهم في الحياة نتيجة للإهمال الطبي داخل المعتقلات « وافتقارهم لحقهم في العلاج والرعاية الطبية» وكان آخرهم الشهيد وليد عمرو من دورا الخليل الذي استشهد في سجن نفحة الصحراوي إثر نوبة قلبية وعدم تلقيه العلاج اللازم.

### ٣ ـ نقص الاحتياجات المعيشية داخل السجون

مع ازدياد عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلية ازدادت الحاجة لمتطلبات معيشية بكميات أكبر من تلك المقررة بموجب قرار وزارة الدفاع الإسرائيلية القاضي بتخصيص مبلغ يعادل ٥٠٠ $ سنوياً لتغطية كافة المتطلبات المعيشية للأسير الواحد من مأكل ومشرب وملبس واحتياجات أخرى، وأصبح الاعتماد الرئيسي للأسرى الفلسطينيين في تلبية احتياجاتهم المعيشية داخل السجون على المعونات الخارجية المقدمة من المؤسسات الحقوقية الراعية لشؤون الأسرى وعلى ما يمكن تقديمه من قبل الأهالي عبر الزيارات لمن يسمح لهم بالزيارة.

### ٤ ـ العزل

تتبع إسرائيل سياسة العزل الانفرادي للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية كوسيلة للضغط على الأسير

لانتزاع الاعترافات من قبله، أو كعقوبة لأي فعل يصدر عن الأسير يشكل من وجهة النظر الإسرائيلية خرقاً للنظام المتبع داخل المعتقل. وغالباً ما يتم العزل دونما مبرر قانوني أو شرعي، اللـهم إلا أن ذلك الأسير متهم بقضايا أمنية يحظر معها اختلاطه بالغير، ويحظر عليه التمتع بأية امتيازات أخرى قد يتمتع بها غيره من الاسرى غير المعزولين، فيكون الإسير المعزول بذلك خاضعاً لعقوبة السجن من جهة والعزل من جهة أخرى، وهذا الامر بالطبع يؤثر سلباً في وضع الاسير النفسي والجسدي.

## ٥ـ الحرمان من زيارة الأهل

إن عملية حجز المعتقلين الفلسطينيين داخل مناطق إسرائيل يعني حرمان المعتقلين من زيارة عائلاتهم لهم، حيث يخضع برنامج لجنة الصليب الأحمر الدولي الخاص بزيارة العائلات لذويهم من المعتقلين لقيود مشددة، ولاسيما مع بداية انتفاضة الاقصى في نهاية أيلول من العام ٢٠٠٠م، حيث أعلنت قوات الاحتلال عن إلغائها لبرنامج الزيارات المذكور لأجل غير مسمى، ثم عادت فاستأنفته في العام ٢٠٠١م ولكن على فترات متقطعة، ووفقاً لقيود وتدابير قاسية، بحيث يتم حرمان من ليسوا من الدرجة الاولى من زيارة اقاربهم من الأسرى، كما يحرم أبناء الأسرى ممن تزيد أعمارهم على الخامسة عشرة من زيارة آبائهم، وفي ذلك مخالفة لأحكام المادة (١١٦) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تؤكد على أنه: «يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه وعلى الأخص أقاربه على فترات و بقدر ما يمكن من التواتر».

وحرمان المعتقلين من تلك الزيارات يؤثر سلباً في أوضاعهم المعيشية والنفسية، فهم لا يستطيعون الحصول على الاحتياجات والأمتعة الضرورية لممارسة حياتهم كالملابس والطعام الذي يتم إدخاله عبر زيارات الأهالي.

## ٦ ـ هدم بيوت المعتقلين كجزء من العقوبة

تعمد سلطة الاحتلال الإسرائيلية في الفترة الأخيرة لاستخدام سياسة هدم البيوت كأسلوب من أساليب العقاب الجماعي للأسير وعائلته تحت مبررات غير شرعية وغير قانونية. وتساهم محكمة العدل العليا الإسرائيلية بتبرير وتشريع تلك العقوبة حتى في حالة كون الاسير موقوفاً وليس محكوماً (متهم غير مدان بحكم قضائي) تحت ذريعة ارتكاب الأسير لأفعال تمس بالأمن الإسرائيلي. ويصدر قرار هدم منزل الاسير بمجرد اعتقاله حتى قبل انتهاء التحقيق معه. وغالباً ما يتم تنفيذ قرار الهدم قبل الإدانة. وبذلك تخالف إسرائيل قواعد ومبادئ قانون الحرب بشأن معاملة المدنيين أثناء الصراعات المسلحة، فقد نصت المادة (٥٣) من اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ على أنه: «محظور على دولة الاحتلال أن تدمر أي متعلقات ثابتة أو منقولة خاصة بالأفراد أو الجماعات أو الحكومة أو غيرها من السلطات العامة أو لمنظمات اجتماعية أو تعاونية إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما ضرورة هذا التخريب».

## ٧ ـ الإبعاد كعقوبة قضائية

تعمد حكومة الاحتلال كذلك الى ترحيل ونقل عدد من الأسرى الفلسطينيين إلى خارج البلاد كشكل من أشكال العقوبات التي تمارسها في مواجهة المعتقلين الفلسطينيين. وسياسة الترحيل المذكورة تنافي وتناقض ما ورد في المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩م والتي اعتبرت:

«النقل الإجباري الفردي أو الجماعي وكذا ترحيل الاشخاص المحميين (أهل المناطق المحتلة) من أراض محتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو أراضي أية دولة أخرى محتلة أو غير محتلة محظور وبغض النظر عن دواعيه».





## ٨ ـ الاعتقال الإداري

تصدر أوامر الاعتقال الإداري عن قائد قوات الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية، وعن وزير الدفاع الإسرائيلي في القدس والمناطق الإسرائيلية، وتسمح إجراءات الاعتقال الإداري لقوات الاحتلال باعتقال الفلسطينيين لفترات تتراوح بين ٣-٦ اشهر تتجدد لعدد من المرات وفقاً لما تراه قوات الاحتلال مناسباً، وذلك دون تقديم الأسير لإجراءات محاكمة، ومن دون تقديم أية اتهامات في مواجهته.

ويحرم الاسير من حقه في المحاكمة العادلة أو من حقه في معرفة التهم الموجهة ضده، وبالتالي يحرم من حقه في الدفاع عن نفسه.

وتستند إسرائيل في أحكامها تلك الى ما يعرف «بالمادة السرية» المتعلقة بالمساس بالأمن الإسرائيلي. ويبلغ عدد الأسرى الإداريين القابعين في معسكرات الاحتلال «عوفر والنقب» حوالى ٦٥٠ أسيراً حتى اللحظة.

هذا وقد اعتبرت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب أن الاعتقال الإداري منافٍ للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك من خلال تقريرها الصادر عام ٢٠٠١م.

# الخطف في الاعتداءات الإسرائيلية المبكرة على لبنان (*)

نهاد حشيشو (**)

شهد القرن الماضي، وبدءاً من بداياته، أبشع مؤامرة عرفها العالم لسلخ شعب عن أرضه وتشريده، ولابتزاز الدنيا قاطبة جراء هذا الحدث مجسداً بقيام دولة إسرائيل المغتصبة. دول جوار فلسطين، عرب لبنان وسوريا ومصر والأردن، الذين تلقوا ارتدادات قيام تلك الدولة عانوا ما عانوه من اعتداءات وحروب، مع احتضانهم لأشلاء الشعب الفلسطيني المشرد عن أرضه ولدفاعهم عن حدودهم وكياناتهم بوجه الأطماع الصهيونية. خلال كل تلك السنين التي مضت، وتحديداً مع نكبة عام ١٩٤٨ وهزيمة الجيوش العربية وقيام إسرائيل، تعاظمت الاعتداءات والجرائم وتكثفت، كما شوّهت أهداف القاومين من فلسطينيين وعرب في الدفاع عن حقوقهم وأرضهم، حتى اختلطت المفاهيم، بين حق مشروع للمقاومة وإرهاب نما وتغذى بأسباب تلك الجريمة النكراء وحماية الدول الكبرى لها. لبنان الذي احتضن الشعب الفلسطيني المشرد عن أرضه وتنامت بين شعبه مقاومة لبنانية ترد العدوان والكيد الصهيونيين شهد الدمار والويلات والظلم كما لم يشهده بلد عربي آخر. فما من بلدة أو قرية حدودية وغير حدودية إلا ونالت قسطاً من آثار العدوانية الإسرائيلية. وكان عدوان تموز عام ٢٠٠٦ والحرب الشرسة التي شنتها إسرائيل علينا وعلى شعبنا، ثمرة اعتداءات طويلة عرفناها وخبرناها، لكننا في هذه المرة رددنا الصاع صاعين وأظهرنا للعالم كله إرادتنا في الصمود والممانعة وقوة مقاومتنا.

منذ الخمسينات كانت الاعتداءات المسلحة والخطف للمدنيين تتوالى دون حسيب أو رقيب، اللـهم إلا تلك الشكاوى الملة لمجلس الأمن ولجان مراقبة الهدنة، التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

اجتياحات واعتداءات على أرضنا أدت إلى سقوط الآلاف من أبناء شعبنا الأبرياء واعتقال واختطاف المئات من المواطنين الآمنين. جرائم بشعة شهدها العالم عبر شاشات التلفزيون ووسائل الإعلام المختلفة بدون أن يلقى لبنان ممن يفترض فيهم نصرة الحق وخاصة الولايات المتحدة الأميركية إلا الانحياز الأعمى نحو إسرائيل، بداعي الموازنة بينها وبين المقاومة متناسية أنها كانت توازن بين معتدى عليه ومعتد تحول إلى عصابة إرهابية متغطرسة تعمل في ضوء النهار وعلى مسمع ومرأى من الجميع غير عابئة بالشرائع الإنسانية والمبادئ والقيم التي التقت حولها أمم العالم ونصت عليها الشرائع والمواثيق.

وقد وجد المجتمعون في أكثر الحالات وفي ما يكتنف الشكوى اللبنانية إلى مجلس الأمن ولجان الهدنة في الأندية العالمية وفي أوساط الأمم المتحدة من مواقف متأرجحة أو منحازة كلياً ما يضعف ثقة الشعوب بقدرة المنظمة الأم على صيانة الأعراف والمبادئ الإنسانية، وهم حملوا أميركا بصورة خاصة والمجتمع الدولي بوجه عام مسؤولية السكوت عن وحشية الممارسات الإسرائيلية التي جوبهت بممانعة لبنانية وطنية حاسمة وشاملة.

في هذا العدد من «معلومات» نضع بين يدي القارئ تاريخاً لمجمل اعتداءات الخطف التي مارستها إسرائيل ضد

(*) تم الاعتماد في الغالب لدى إعداد هذه الدراسة على كتاب «لبنان ١٩٤٩ـ ١٩٨٥: الاعتداءات الإسرائيلية ـ يوميات ـ وثائق ـ مواقف»، المركز العربي للمعلومات، حزيران، ١٩٨٦.

(**) باحث، المركز العربي للمعلومات.





المدنيين اللبنانيين منذ مطلع الخمسينات حتى منتصف الثمانينات، وهو الفصل الزمني الذي تنامت فيه المقاومة اللبنانية الوطنية والإسلامية وقوي عودها، لترد كيد كل هذه الاعتداءات بالخطف والقتل، نيراناً مشتعلة لجمت غطرسة العدو وجبروته وأجبرته على إعادة النظر بجدوى مخططاته وأساليب قمعه.

٢٧ / ١٠ / ١٩٥٠: قدم الوفد اللبناني إلى مجلس الأمن شكوى لبنان ضد إسرائيل وتتضمن الشكوى:

أولاً: مهاجمة إحدى الطائرات الإسرائيلية الحربية لإحدى الطائرات المدنية اللبنانية في ٢٨ تموز الماضي.

ثانياً: تحليق ثلاث طائرات إسرائيلية قريبة فوق الأراضي اللبنانية يوم ٢٩ حزيران الماضي.

ثالثاً: تحليق طائرتين إسرائيليتين فوق الأراضي اللبنانية في اليوم عينه (٢٩ حزيران).

رابعاً: اعتداء القوات الإسرائيلية على المدنيين اللبنانيين في يوم ٢٩ تموز الماضي ويوم ١٥ آب الماضي.

خامساً: اختراق القوات الإسرائيلية الحدود اللبنانية واستيلاؤها على ماشية السكان وأمتعتهم يوم ١١ أيار و٦ حزيران الماضي و ١١ تشرين الأول الحالي.

سادساً: اختراق القوات الإسرائيلية الحدود اللبنانية واختطافها بعض المدنيين اللبنانيين وإجبارهم على مرافقتها إلى الأراضي اللبنانية.

سابعاً: عدة أعمال عدوانية أخرى تنطوي على خرق إسرائيل لاتفاقية الهدنة.

٢٤ / ١١ / ١٩٥٠: أطلقت دورية إسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة على خمسة شبان لبنانيين من قرية يارون على مقربة من الحدود داخل الأراضي اللبنانية فقتلت أربعة منهم، وأبلغ الخامس الحادث إلى قائد درك صور.

١٤ / ٨ / ١٩٥١: شنت دورية إسرائيلية هجوماً على مجموعة من المزارعين اللبنانيين كانوا يقومون بجمع محاصيلهم في مناطق قريبة من الحدود داخل الأراضي اللبنانية، مما أدى إلى فقدان مواطن لبناني ما زال مصيره مجهولاً.

٤ / ٥ / ١٩٥٢: اجتازت دورية من جنود إسرائيل خراج قرية يارون اللبنانية وألقت القبض على كل من علي يوسف، وإبراهيم صعب، وحسين عبد اللـه صعب، وضاهر حسين فرحات من أهالي القرية وساقتهم مع مواشيهم إلى إسرائيل ولم يعرف عن مصيرهم شيئاً.

١ / ١٢ / ١٩٥٣: توغلت دورية من جنود إسرائيل في الأراضي اللبنانية قرب قرية رميش في الجنوب واختطفت بقوة السلاح رجلاً يدعى محمد محمود خليل وأخذته إلى إسرائيل.

٥ / ٦ / ١٩٥٤: هاجم مسلحون إسرائيليون المواطن اللبناني فوزي راشد ضاهر حمادة في بلدته يارين داخل الأراضي اللبنانية وأطلقوا عليه الرصاص بقصد قتله وعادوا إلى إسرائيل.

ـ اختطفت دورية إسرائيلية مواطنين لبنانيين هما محمد إسماعيل دعيبس وعلي خرطوم في جرود ضهر العاصي داخل الأراضي اللبنانية وساقتهما إلى إسرائيل.

ـ أبلغت وزارة الخارجية اللبنانية لجنة الهدنة المشتركة بهذا الاعتداء وطالبت بإرجاع الرجلين وفتح تحقيق.

١٣ / ٨ / ١٩٥٤: قامت دورية إسرائيلية بالاعتداء داخل المياه الإقليمية اللبنانية عند شاطئ الناقورة على أربعة صيادين هم محمود محمد مهدي وخضر محمود المصري وأحمد إبراهيم عواضة وأحمد حمزة وجميعهم من أهل الناقورة وساقتهم مع شباكهم إلى إسرائيل.

ـ أبلغت وزارة الخارجية اللبنانية إلى لجنة الهدنة خبر الاعتداء وطلبت إرجاع الصيادين بالسرعة المكنة.

١١ / ٥ / ١٩٥٥: توغلت دورية إسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية وقامت بإطلاق النار على مجموعة من الحطابين اللبنانيين فقتلت عبد النبي قاسم محمد في قرية بليدا واختطفت علي السيد أمين من قرية عيترون، وسلبت ٦٩ رأساً من الماعز من قرية مارون الراس.

١ / ٦ / ١٩٥٦: في ساعة مبكرة من الصباح، قامت عصابة إسرائيلية مسلحة بمهاجمة مزرعة الظهيرة في لبنان الجنوبي وأطلقت على سكانها الرصاص من البنادق الرشاشة، فقابلها سكان المزرعة بالمثل، وظل الطرفان يتبادلان إطلاق النار إلى أن وصلت قوة من الجيش اللبناني. عندها فر الجنود الإسرائيليون وقامت السلطات اللبنانية بإبلاغ خبر هذا الاعتداء إلى لجنة الهدنة وفتح التحقيق من هذا الاعتداء.

١٩٥٨/١١/٣: اخترقت دورية إسرائيلية الحدود اللبنانية في محلة البستان ضمن منطقة مخفر علما الشعب واختطفت فايز فاعور الملقب بأبو حلاوي ولدى التفتيش عليه في نفس المحلة من قبل نمر السويد الملقب بالكنعاني من أم التوت وأحمد الساري، اصطدم الاثنان بكمين نصبته لهما الدورية الإسرائيلية حيث اقتادتهما إلى داخل الأراضي الإسرائيلية وأطلقت عليهما النار فقتل الاثنان.

١٩٥٩/١/٢١: اختطفت دورية إسرائيلية تسع مواطنات من بلدة ميس الجبل، واقتادتهن إلى داخل الأراضي المحتلة. تدخلت لجنة الهدنة المشتركة وأفرجت إسرائيل عن المواطنات بعد التحقيق معهن.

١٩٥٩/١/٢٢: اختطفت دورية إسرائيلية المواطن اللبناني حسين علي حمود إبراهيم بينما كان يرعى أغنامه داخل الأراضي اللبنانية.

١٩٥٩/٣/٦: خطفت دورية إسرائيلية المزارعين الجنوبيين حسين حمدان ومحمود طه من داخل الأراضي اللبنانية في قرية ميس الجبل واقتادتهما إلى إسرائيل.

١٩٥٩/٣/١٩: أطلقت دورية إسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية النار على ثلاثة رعاة من قرية مركبا، فهربوا إلا أن الدورية لحقت بهم، تمكنت من اعتقال حسين الأسمر واقتادته إلى داخل إسرائيل. وقام درك المنطقة بمخابرة لجنة الهدنة المشتركة لمعرفة مصير المخطوف وإعادته إلى بلدته.

١٩٥٩/٤/١٤: اختطفت دورية إسرائيلية المواطن اللبناني علي إبراهيم حسن من أهالي قرية بليدا واقتادته معها إلى داخل الأراضي المحتلة.

أبلغت لجنة الهدنة المشتركة بالحادث.

١٩٥٩/٤/٢٥: إختطفت دورية إسرائيلية المواطن اللبناني اسماعيل حسين دعيبس من أهالي بلدة ميس الجبل واقتادته معها إلى الأراضي المحتلة.

أبلغت لجنة الهدنة المشتركة بالحادث.

١٩٥٩/٨/٩: اعتقلت الشرطة الساحلية الإسرائيلية ٤ من الصيادين اللبنانيين الذين كانون يصطادون السمك قرب الحدود اللبنانية الإسرائيلية واقتادتهم إلى داخل الأراضي المحتلة.

١٩٦١/١/١٠: توغلت مفرزة من الجنود الإسرائيليين مسافة خمسئة متر داخل الأراضي اللبنانية في منطقة عيتا الشعب، فوصلت إلى نقطة «الطيارات» واختطفت اللبنانيين حسين علي حمود، ومحمود علي رحمة وسلبت عشرة رؤوس من البقر و٣ دواب وعادت من حيث أتت.

وقد رفع الجانب اللبناني شكوى مستعجلة ضد إسرائيل إلى لجنة الهدنة المشتركة، طلبت بموجبها إجراء التحقيق الفوري وإدانة الجانب الإسرائيلي بتهمة الاعتداء على الأراضي اللبنانية وحريات اللبنانيين.

١٩٦٢/٢/١٧: اخترقت دورية إسرائيلية الأراضي اللبنانية في محلة ضهر الجمل وخطفت مواطنين من بلدة رامية هما علي موسى موسى وعلي محمود صالح، كما نهبت أربعة رؤوس من البقر وبغلين، واقتادت الجميع إلى الأراضي المحتلة.

تقدمت السلطات اللبنانية شكوى إلى لجنة الهدنة.

١٩٦٤/١/١٣: اختطفت دورية من حرس السواحل الإسرائيلي قارباً لبنانياً وعلى متنه أربعة بحارة، اقتادتهم مع الزورق إلى أحد المرافئ الإسرائيلية.

أفرج عن القارب والبحارة بعد ثلاثة أيام، بوساطة لجنة الهدنة المشتركة.

١٩٦٨/٣/٢٤: اختطفت دورية إسرائيلية مزارعاً لبنانياً في الجنوب على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية. وبدأت الاتصالات مع هيئة الرقابة الدولية على الحدود لاسترجاع المواطن اللبناني.

١٩٦٨/١٢/٢٨: قامت قوة من الكوماندوس الإسرائيلي، محمولة بالطوافات العسكرية الحربية، بغارة على مطار بيروت الدولي. نزل الكوماندوس أرض المطار ونسفوا ١٣ طائرة مدنية هي كامل الأسطول الجوي اللبناني لنقل الأمتعة والمسافرين الرابض في حينه على أرض المطار. وقد تصدى رجال الدرك اللبناني بأسلحتهم الفردية للمهاجمين وأصابوا





منهم اثنين بجراح.

١٩٦٩/٦/١٣: اختطفت القوات الإسرائيلية ثمانية رعاة من أهالي كفرشوبا في جنوب لبنان، وقد بدأت السلطات اللبنانية اتصالاتها عبر لجنة الهدنة المشتركة للإفراج عنهم.

١٩٦٩/١٠/١٣: شيع أهالي بلدة عيترون في جنوب لبنان جثمان محمد حزيزات، المواطن اللبناني الذي عثر عليه مقتولاً بعد أن اختطفه الجنود الإسرائيليون أثناء عدوانهم الأخير على عيترون، وقد قتل وهو مقيد اليدين.

١٩٧٠/١/٤: هاجمت قوة إسرائيلية مخفر تل النحاس وكفركلا في جنوب لبنان واختطفت ٢٣ عسكرياً ومدنياً ودمرت المخفر.

- طلبت الحكومة اللبنانية من هيئة الصليب الأحمر الدولي، التحقيق في خطف القوات المسلحة الإسرائيلية للرعايا اللبنانيين والعمل من أجل إعادتهم جميعاً إلى لبنان.

١٩٧٠/٨/١٥: صرح ناطق عسكري لبناني بأن قوة إسرائيلية توغلت داخل الأراضي اللبنانية ونسفت ثلاثة بيوت في قرية الضهيرة كما خطفت مواطنين لبنانيين.

١٩٧٠/٨/٢٤: صرح ناطق عسكري لبناني بأن قوة إسرائيلية قد توغلت داخل الأراضي اللبنانية ونسفت منزلاً في بلدة يارون وأسرت مواطناً من البلدة ولم يصب أي مواطن بجراح.

١٩٧١/٩/٢: دخلت قوة إسرائيلية إلى منطقة العرقوب في جنوب لبنان وخطفت ثلاثة من أهالي كفرحمام هم عبد العزيز طاهر فارس، ومحمد علي فارس ووجيه سويد، إلا أنهم أعادوا الأخير في اليوم التالي إلى بلدته.

١٩٧١/١٠/١٩: قامت دورية إسرائيلية باختطاف خمسة رعاة من بلدة كفرشوبا في جنوب لبنان ثم أفرجت عنهم بعد أربع ساعات تحقيق سألتهم خلاله عن تحركات وأماكن تواجد الفدائيين.

١٩٧١/١١/٥: اختطفت دورية إسرائيلية شخصين من أهالي كفرشوبا ثم أخلي سبيلهما بعد التحقيق معهما.

١٩٧٢/١/٦: اغتالت دورية إسرائيلية المواطن اللبناني شبيب قطيش في بلدة حولا في جنوب لبنان.

١٩٧٢/٦/٢٧: اخترقت دورية إسرائيلية الحدود اللبنانية في الجنوب وتعرضت لمزارع من جنوب لبنان يدعى طربيه العنز، فخاض المزارع منفرداً معركة ضد الدورية الإسرائيلية وقتل ٣ جنود منها قبل أن تمكنوا من قتله.

١٩٧٣/٤/٩: قامت قوات كوماندوس وقوات مظلية إسرائيلية في الساعات الأولى من صباح هذا اليوم بشن اعتداء على بعض المراكز في العاصمة بيروت وفي صيدا مما أدى إلى استشهاد ثلاثة من قادة المقاومة الفلسطينية هم محمد يوسف النجار (أبو يوسف) الذي استشهدت معه زوجته وهي تدافع عنه. وكمال عدوان عضو اللجنة التنفيذية لحركة فتح. وكمال ناصر عضو اللجنة التنفيذية (م.ت.ف) والناطق الرسمي باسمها.

١٩٧٣/٧/١٤: قامت دورية إسرائيلية باختطاف مواطنين من بلدة شبعا اللبنانية في الجنوب واقتادتهما إلى داخل الأراضي المحتلة.

١٩٧٤/٧/١٩: دخلت دورية إسرائيلية منطقة البستان المتاخمة للحدود اللبنانية والقريبة من بلدة يارين في قضاء صور ونسفت ثلاثة بيوت وخطفت اثنين من أصحابها.

١٩٧٥/١/٢: قامت مجموعات من الجنود الإسرائيليين باقتحام بلدتي يارين وعيترون مما أدى إلى استشهاد ٩ مواطنين ونسف ١١ منزلاً، وخطفت القوات الإسرائيلية ٥ مواطنين آخرين إلى الأراضي المحتلة.

قال مندوب لبنان أدوار غرة في رسالة إلى فالدهايم أمين عام الأمم المتحدة أن نتائج عمليات الإرهاب الأخيرة كانت إصابة ٦ مواطنين واختطاف ٦ آخرين وتدمير ٩٠ منزلاً وإصابة ٧٦ منزلاً بأضرار.

١٩٧٥/١٢/٢٩: أعلن متحدث باسم الجيش الإسرائيلي أن دورية إسرائيلية قد تسللت داخل منطقة الحدود اللبنانية واقتادت ثلاثة لبنانيين.

١٩٧٦/٢/٢: أقامت القوات الإسرائيلية حاجزاً قرب بلدة العديسة في قضاء مرجعيون، وخطفت المواطن فوزي طه من بلدة ميس الجبل إلى الأراضي المحتلة.

١٩٧٦/٣/٣: اقتحمت مجموعة من الكوماندوس الإسرائيلي بلدة ميس الجبل الحدودية واختطفت ثلاثة من

مواطنيها هم مختار البلدة عبد الكريم القاروط وشقيقه أكرم وعلي حسين هزيمة، ونسفت منزل المختار ثم انسحبت تحت غطاء كثيف من النيران.

٣٠/٩/١٩٧٧: أقدمت مجموعة من قوات سعد حداد على خطف الصحفيين طارق ماضي وأحمد الزين والمصور اسبر ملحم فيما كانوا يقومون بتغطية واجبهم المهني في بلدة كفرشوبا. وقامت المجموعة بتسليمهم إلى دورية إسرائيلية حضرت لهذا الخصوص واقتادتهم إلى الاراضي المحتلة.

١٥/٤/١٩٧٨: اعتقل الحاجز الإسرائيلي في العباسية المواطنين حسن ضافر ومحمد زين وتم نقلهما إلى الأراضي المحتلة.

١٦/٤/١٩٧٨: قامت قوات الاحتلال باعتقال الدكتور محمود لباني من قرية قانا ونقلته إلى إسرائيل.

- قامت القوات الإسرائيلية بمداهمة بيوت بلدة الجبين واعتقلت مختارها محمود عقيل بعد رفضه تسليم الإسرائيليين لائحة بأسماء الشبان الوطنيين.

٢/٦/١٩٧٨: اعتقلت القوات الإسرائيلية مديري مدارس: كفركلا وديرميماس وعيترون ونقلتهم إلى الأراضي المحتلة.

٢١/٧/١٩٧٨: اقتحمت مجموعة من الميليشيات بلدة شيحين فجراً واعتقلت المواطنين عوض يونس وحسين مصطفى.

١١/٨/١٩٧٨: اختطفت الميليشيات الحدودية التابعة لإسرائيل المواطن حسن موسى خنافر من منزله في عيناتا ورموه على الطريق العام في بلدته بعد تعذيبه، وكانت قوة من الميليشيات قد داهمت البلدة وقامت بحملة تفتيش للمنازل.

٢/٧/١٩٧٩: خطفت دورية إسرائيلية المواطن حسن عطوي وولده من بلدة شبعا وساقتهما إلى داخل الأراضي المحتلة.

٢١/٢/١٩٨٠: اعتقلت الميليشيات ٦ مواطنين من بلدة عيناتا واقتادتهما إلى سجن الضهيرة.

- خطفت الميليشيات ٣ مدرسين من مدرسة عدشيت القصير قضاء مرجعيون عرف منهم شوقي محمد ناصر.

٩/٢/١٩٨١: خطفت الميلشيات الصيداويين الإخصائي مصطفى الديماسي ونسيبه سهيل حنقير، وتقرر تسليمهما إلى الصليب الاحمر الدولي الذي سيسلمهما بدوره إلى مطرانية صور.

٢٢/٣/١٩٨١: خطفت الميليشيات الحدودية ثلاثة رعاة لبنانيين بالقرب من بلدة زبقين.

٢/٤/١٩٨٢: خطفت الميليشيات الحدودية أحمد منعم فرحات من برعشيت، أثناء وجوده في خراج محلة وعرة السوق.

- تسللت قوة كوماندوس إسرائيلية فجر أمس إلى بلدة برعشيت ونسفت منزل المواطن أمين سليم فرحات. وكانت قد نسفت قبل يومين في البلدة ذاتها منزل محمد خليل شهاب.

٧/٥/١٩٨٢: خطفت القوات الإسرائيلية أربعة مواطنين من بلدة شبعا في القطاع الشرقي، بواسطة طائرة هليوكوبتر هبطت بالقرب من البلدة، كما تسللت عناصر من هذه القوات إلى التلال المحيطة بالبلدة.

٢٢/١٠/١٩٨٢: أقامت قوات الاحتلال حواجز ثابتة ومتنقلة داخل مخيم الرشيدية وركزت آليات جديدة في داخله وأحاطته بالاسلاك الشائكة. واخضعت المواطنين لعمليات استجواب وتفتيش.

٢٣/١٠/١٩٨٢: أقامت الميليشيات الحدودية حواجز في منطقة الصمام واعتقلت عدداً من العناصر النروجية بعدما هددتهم بالسلاح وسلبتهم سياراتهم العسكرية وأسلحتهم.

٢٤/١٠/١٩٨٢: أقامت قوات الاحتلال الحواجز عند مداخل المخيمات الفلسطينية في الرشيدية والبرج الشمالي والبص مخضعة المواطنين لعمليات تفتيش.

١١/١١/١٩٨٢: قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بحملة اعتقالات فورية وواسعة بلغ مجموعها أكثر من ٥٥٠ شخصاً كما منعت التجول في مدينة صور ودخول السيارات إليها.





٧/١٢/١٩٨٢: داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجراً عدداً من منازل قبر شمون واعتقلت المواطنين وفيق وهبي ووفيق مكارم.

١٢/١٢/١٩٨٢: اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطن (أبو حسن برو) من بلدة الشرقية واقتادته إلى معسكر أنصار.

كما حاصرت منزل الشيخ راغب حرب من جبشيت لاعتقاله فلم تجده.

٢٦/١٢/١٩٨٢: شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة اعتقالات في منطقة راشيا الوادي عرف من المعتقلين عمر نايف غندور ومحمد عثمان وماجد محمد عنقه.

٢٩/٦/١٩٨٣: طوقت وحدات من قوات الاحتلال محلتي ضهر المير ورجال الأربعين في صيدا القديمة واعتقلت ٦ مواطنين كما داهمت ظهراً بلدة المروانية واعتقلت خمسة من ابنائها.

٢٩/٧/١٩٨٣: داهمت قوى الاحتلال الإسرائيلي منازل بعض النقابيين في اتحاد الجنوب في صيدا واعتقلت ٦ منهم.

٣/١/١٩٨٤: داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي أحياء عدة في مدينة صيدا واعتقلت ١٢ مواطناً.

٤/١/١٩٨٤: واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملات الدهم والاعتقالات في أحياء صيدا، فاعتقلت ٢٠ شخصاً.

١٢/١/١٩٨٤: شنت قوات الإحتلال الإسرائيلي حملة اعتقالات واسعة في العباسية، وبرج رحال، حيث اعتقلت العديد من عناصر وكوادر حركة «أمل».

٢/١/١٩٨٥: اقتحم جنود الاحتلال بلدة بدياس، فاعتقلوا تسعة من أبنائها. كما داهمت بلدة عن قانا واعتقلت عدداً من الاشخاص.

كذلك في صيدا وحارة صيدا (عشرة أشخاص) وفي الفازيز اعتقل محمد حسن الزناتي.

٧/١/١٩٨٥: اعتقلت قوات الاحتلال الرقيب في الجيش اللبناني علي كامل قانصو من الدوير.

١٣/١/١٩٨٥: اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المكفوف علي العسل في خربة روحا.

كما اعتقلت قوات الاحتلال حسن محمد هاشم من العباسية، وشاباً آخر من بدياس في العباسية، كما اعتقلت وجيه قرياني على حاجز باتر جزين.

١٦/١/١٩٨٥: داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي حارة صيدا واعتقلت عدداً من الأشخاص..

# شهادتا حرية من مدرسة الأسر (*)

علي شكر (**)

منذ أن حملت قلة من الفلسطينيين مفاتيح بيوتها التي أصبحت «مفاتيح العودة».. توالت السنون. ومع اندلاع كل حرب بين العرب وإسرائيل بدءاً من «عام النكبة ١٩٤٨»، كانت الآمال تكبر مع بدايات كل منها، وتعود لتنتهي مع انتهائها على هزيمة، او نكسة، او نصر لم يحقق مبتغاه.

على أعتاب ستين عاماً من النضال نقف اليوم.. ستون عاماً من «المقاومة المسلحة»، و«مقاومة الحجارة»، و«الانتفاضات»، و«المواجهات»، و«الصمود»، و«بعض النصر». ستون عاماً من نضالات شكل الأسر وحياة المعتقلات أحد أركانها الأساسية.

الأسرى والمعتقلون، منهم من تحرر ومنهم من ينتظر، فهل تغير المحررون، أم أنهم ما بدلوا تبديلا؟.

هي القضية التي اختزنتها جدران السجون الإسرائيلية داخل فلسطين وخارجها، واختزنتها قلوب الأهالي عبر السنين، وتختزنها اليوم ذاكرة المفرج عنهم، وأجسادهم التي شهدت ألواناً من العذاب نادراً ما اقترفتها يد «إنسان». لكل أسير حكايته، ولكل أهل أسير معاناتهم، لكن ما يجمعهم هو أن إسرائيل سببُ المعاناة كلها.

## ١
## مع مصطفى الديراني.. البحث عن تهمة

إذا كانت عمليات الاعتقال والأسر غالباً ما تتشابه، فإن بلدة قصرنبا في البقاع اللبناني عرفت في ظل «حرب الاعتقال والأسر» حكاية مختلفة عن حكايا إسرائيل المعهودة. حدث ذلك عندما كانت البلدة تتحضر لعيد الأضحى، وكان الحاج أبو علي مصطفى الديراني ـ الذي عاش حياة النضال منذ نعومة أظفاره ـ في منزله مع أفراد أسرته كباقي العائلات يسهرون في المنزل، ويتحضرون لصباح العيد.

خلد الجميع إلى النوم، وعند حوالى الساعة الثانية والنصف ليلاً في الحادي والعشرين من أيار ١٩٩٤، استيقظ أبو علي على جلبة في المنزل ليجد في غرفة نومه رجالاً يلبسون بزات الجيش اللبناني ويسألونه عن رون أراد، مهددين بقتل أولاده إذا لم يجبهم. في تلك اللحظة كانت تلف البيت حالة من الذهول، يتذكر أبو علي أنه لم يكن واعياً بشكل كلي، ولم يكن غافياً أيضاً «أعطوني شيئاً ما لست أعرف ما هو يجعل الشخص غير نائم وغير صاح»، ويتذكر الحاج أنهم عندما خرجوا به من الدار كانوا يتحدثون بالعبرية، فأدرك أنهم إسرائيليون. ومنذ تلك اللحظة بدأت مرحلة جديدة في حياته لم يكن يوماً يتمناها على الاستشهاد.

ارتبط اسم مصطفى الديراني بقضية اختفاء الطيار الإسرائيلي رون أراد، فهو يقول «أراد كان لفترة معي، لكن لاحقاً

(*) أعدت لـ«معلومات» في آب،٢٠٠٧.

(**) باحث، المركز العربي للمعلومات.





اختفى دون معرفتي، ولم أعد على علاقة بقضيته. كنت أتوقع أنني هدف لإسرائيل لكن ليس في بيتي وقريتي، كنت أنتظر عملاً ضدي على الطريق او خلال تواجدي في الجنوب، أما هنا فلا». ويضيف الحاج أن العملية كانت «عملية اختطاف وليست أسراً، وهي من أكثر العمليات تعقيداً، لقد استخدمت فيها أكثر الأسلحة تطوراً، واجتمعت فيها عناصر عدة تمثلت بالعمالة، والانكشاف الأمني، واستخدام لباس الجيش اللبناني كغطاء، واستخدام الطائرات والجيبات العسكرية وأحدث أنواع التكنولوجيا للتشويش، الى جانب أن توقيتها كان دقيقاً جداً عشية العيد، لذلك كان الإسرائيليون يقولون عندما يطرح عليهم موضوع الإفراج عني بأنهم لم يقوموا بهكذا عملية لإطلاقي». ويشير الحاج إلى أن الإسرائيليين قاموا بأكثر من عملية إنزال كمناورة، ثم نزلوا في جرود الفرزل في منطقة زحلة البقاعية. ويضيف أن الجيش اللبناني علم بالعملية من خلال معلومات ساعد بنقلها بعض الرعاة، لكنه لم يتحرك على الرغم من وجود ثكنتي أبلح ورياق ووجود الجيش السوري، لكن ربما كان عدم التحرك سببه محدودية إمكانات الجيش اللبناني.

### أسباب «الخطف»

الدوافع وراء العملية كما يراها الأسير المحرر تحمل حجة ظاهرية عبر عنها الإسرائيليون بموضوع رون أراد، وتحمل حججاً أخرى أثبتها تطور الاتهامات مع الوقت، فالديراني يرى أن «مسيرة الاعتقال تظهر أن هناك أكثر من هدف، والعدو كان يحلم بامتلاك معطيات تبرر استمرار اعتقالي، فهو انتقل من تهمة خطف رون أراد إلى اتهامي بما يسمى بعمليات إرهابية تتمثل بخطف رهائن، والقيام بعمليات مسلحة ضد أهداف إسرائيلية في الخارج، واعتباري مسؤولاً عن المقاومة خلال فترة «حركة أمل»، ثم «المقاومة المؤمنة» لاحقاً، حتى أن الإسرائيليين تخوفوا بعد تحرير لبنان عام ٢٠٠٠ من الإفراج عني وعن الشيخ عبد الكريم عبيد كي لا نتبوأ مناصب مهمة بعد عودتنا، ما كان سيؤثر سلباً على معنويات الجيش الإسرائيلي. لقد وصل بهم الأمر إلى ابتداع قانون عرف بقانون الديراني ـ عبيد، نص على عدم تمكين أي هيئة من الحكم بإخلاء سبيلنا لعدم توفر الأدلة ضدنا، فأصدر الكنيست القانون لإبقائنا قيد الاعتقال دون تهمة».

### الانقطاع عن العالم..والتعذيب

يتحدث الحاج أبو علي عن حياة الاعتقال، فهو بقي نحو سنتين في زنزانة انفرادية، وبعد نقله منها لم يختلف الأمر كثيراً، لأنه ظل معزولاً عن العالم الخارجي: «لم تزرنا أي هيئة او منظمة او جهة، فالزيارات كانت ممنوعة علينا، لم يكن لدينا وسائل اتصال مع الخارج فلا تلفزيون ولا صحف. السجن حيث كنا كان مكاناً للتحقيق فقط (مثل غوانتانامو وأبو غريب اليوم) من المفروض أن يبقى فيه المرء فترة التحقيق، ثم يحول إلى السجن، لكننا ـ أنا والشيخ عبيد ـ بقينا هناك نحو ثماني سنوات، لأنهم اعتبرونا سجينين استثنائيين. لم يكن هناك تواصل مع الأهل، وأول مرة أرسلت إليهم برسالة وتلقيت منهم واحدة كانت في العام ١٩٩٦ مع أول مفاوضات غير مباشرة بين «حزب الله» وإسرائيل، ثم انقطع الاتصال حتى العام ١٩٩٨ مرحلة المفاوضات الثانية ليعود ويتوقف حتى العام ٢٠٠٠ على ضوء تطور وضع المفاوضات أيضاً، فمنحنا بعض التقديمات وأدخل الينا الراديو. كان منع اللقاءات شاملاً، فلم نلتق بالصليب الأحمر، او اية هيئة، او شخص، او حتى نواب الكنيست، إلا في العام ٢٠٠٢ خلال التفاوض على تننباوم، فسمح للصليب الأحمر والوفد الالماني بلقائنا، ونقلنا حينها إلى سجن اشموريت».

«التعذيب.. لا سقف له»، يقول الديراني. «الإسرائيليون يضعون محصلة ما يجب ان يأخذوه من خلال التحقيق، ويعملون على هذا الأساس مستخدمين كافة أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بدءاً بالتحقيق مع الشخص وهو عارٍ من ملابسه، ومروراً بالإهانات والسباب والدفع الى سب العزة الإلهية، والضرب واستخدام الكهرباء والمياه. يوصلون الأسير الى حافة الموت، و يقولون له تتمنى الموت، لكنك لن تموت.

التعذيب الجسدي لا أحد يقوى على مواجهته، لكن التحدي يكون بالصمود النفسي الذي ينبع من الإيمان بالله

أساساً، ثم من القضية التي تم الاعتقال بسببها، والمقارنة بين أحقية قضيتنا وظلم العدو، إلى جانب الانتماء العقائدي والوطني، حيث يستذكر المرء الرموز التي مرت في الحياة، فالمسيحي يتذكر عذابات السيد المسيح، والمسلم يتذكر عذابات الأنبياء، كما يستحضر المرء سير كبار الرجال والقادة ورموز حركات التحرر جميعاً، والشهداء واهاليهم.. كل ذلك يجعلنا أكثر صلابة وإصراراً على استفزاز العدو».

الاسر والاعتقال وفقاً لما يراهما الحاج أبو علي هما جزء من تركيبة وعمل الكيان الإسرائيلي. فإلى جانب القتل والتهجير والتدمير الإنساني يشكل الاعتقال لدى إسرائيل إحدى وسائل «حربها المستمرة». يعتبر الديراني أن الأسر «مدرسة غير مقصودة»، فإسرائيل تهدف من خلالها إلى إرهاب المقاومين وأهاليهم للحد من نضالاتهم، لكنها تحصل على نتيجة عكسية، «فإذا أسرت إسرائيل ١١ الف أسير، فإن ذلك سيدفع ١١ الف عائلة إلى العمل على الانتقام وتربية الأبناء على ذلك، مما يزيدهم تمسكاً بالنضال، والسير على خطى الآباء. ويصبح المعتقل بالنسبة للأسرى مكاناً مفتوحاً لبناء التجارب، ويسمح بتبادلها. يصبح الأسير قضية تتحول من فردية الى وطنية ومجتمعية وإنسانية. والأسر يجعل من الشخص بطلاً ونموذجاً ورمزاً في كل البلدان». ويقول الديراني إن إسرائيل لا تدرك هذا الخطر، فحياة المعتقل تمنع عن النضال المسلح، لكنها تخلق حالة أخرى من النضال. ويشير إلى أن المحامي الإسرائيلي كان قال لهيئة المحكمة بعد تأكيد السيد حسن نصرالله عدم ترك الأسرى: «أنتم تعرضون جنودكم للخطر من خلال إبقاء هؤلاء الأسرى قيد الاعتقال، لأن ذلك سيدفع إلى أسر جنود للمبادلة»، كما يورد الديراني أن محامية أحد الأسرى الفلسطينيين قالت له: «عندما يكون لديكم قائد صادق ـ في إشارة الى السيد نصرالله ـ فعليكم أن تأملوا بالخروج».

## الأمل بالخروج من المعتقلات

حياة التعذيب والأسى في المعتقل لم تبدد الأمل بالخروج، فالديراني كان على يقين بأن إطلاق الأسرى لا يكون إلا من خلال عمليات تبادل. وعندما تأسر المقاومة جنوداً إسرائيليين فالمسألة تصبح مسألة وقت لا أكثر. ويشير إلى أن «أكثر ما يؤثر سلباً على الأسير هو الأوضاع والمواقف الداخلية في بلده، فإذا كانت إيجابية انعكست علينا قوة، وإذا كانت سلبية انعكست إحباطاً. انسحاب اسرائيل من لبنان عام ٢٠٠٠ كان نصراً بالنسبة إلينا، شعرنا أننا حققنا ما سعينا لأجله، وأن المقاومة انتصرت واسرائيل انهزمت، ونحن شاركنا في ذلك.. أصبحنا في مرحلة جديدة والعدو أصبح خائفاً. عندما علمنا بالإفراج تهيأنا له، لكن أثناء متابعة إجراءات الإفراج كان الموقف الإسرائيلي قاسياً جداً. وظهروا كأنهم مرغمون على إخراجنا. كان الإفراج عرساً وطنياً وعالمياً.. العديد من رؤساء الدول العربية بكوا عند مشاهدة تلك اللحظة، العالم كله احتفل بنا، احتفلوا بنا كبعد للشهداء وأهاليهم والمجاهدين للوطن. كان الخروج ولادة جديدة، فالمجتمع قد تبدل، والناس أصبحوا متفاعلين مع المقاومة».

مع انتهاء مرحلة الاعتقال او «الخطف» كما يفضل الحاج تسميتها، بدأت مرحلة جديدة من حياته، فهو انتقل من النضال «المسلح» إلي «الأسر» إلى النضال «المدني»، لكن بالنسبة اليه لكل مرحلة خصوصيتها، ولكل نضال طبيعته.

فالمرحلة الأولى بدأت منذ الطفولة مع رؤية الطائرات الإسرائيلية تحلق في سماء لبنان، حينها كان يتساءل الطفل مصطفى الديراني عن تلك الطائرات، فيخبره الأهل عن إسرائيل وعدوانيتها. التحق بالجيش اللبناني في مطلع شبابه، ثم تركه بعد أن أصبح بنظره لا يخدم الأهداف الوطنية، ليلتحق بحركة أمل، ويبدأ النضال المباشر ضد العدو متأثراً بفكر الإمام موسى الصدر الذي يعتبره «صاحب فكر وطني وقومي وإنساني جامع». قرر الديراني حينها ان لا يكون متفرجاً وهامشياً، بل مواجهاً، فخاض غمار العمل النضالي، وقاد عمليات ضد إسرائيل. مع الوقت انتقل الديراني من حركة أمل ليقود حركة أمل المؤمنة. خلال تلك المرحلة كان يحلم دوماً بالشهادة، فالنضال بنظره ينتهي بالاستشهاد، او بالجرح، او بالانتصار، او الأسر ـ الذي يكون على قاعدة «مكره أخاك لا بطل» ـ، وعندما تجري الرياح بما لا تشتهي السفن يكره المرء على الأسر، لكن الأسر يجعله مكرهاً وبطلاً في آن معاً.

اليوم يعيش الديراني مرحلة ما بعد الأسر، وهي مرحلة نضالية لها طعم مختلف. النضال برأيه مستمر طالما اسرائيل





موجودة، لأنها تتربص بلبنان أكثر مما تتربص بغيره من الدول لما يتمتع به من خصوصية تناقضها. يقول الحاج إنه عاد إلى متابعة حياته بشكل طبيعي، ومن يقابله يدرك التأثيرات الجسدية التي تركتها سنوات الاعتقال، لكنه يدرك ايضاً أن هذا الجسد ما زال يضم روحاً نضالية عالية وعزيمة لا تلين. هو يتوقع لباقي الأسرى العرب العودة والانتقال من «الحرية الداخلية» في المعتقل إلى «الحرية الخارجية». وكما كان مؤمناً دائماً بانه سيأتي يوم يفرج فيه عنه، فهو مؤمن اليوم بأن يوم الإفراج عن الاسرى الباقين آت. يقول إنه ليست لديه أي معلومات ولا معطيات، لكنه يشير الى أن السيد حسن نصرالله وعد الاسرى الحاليين بالخروج، وسيفي بوعده كما اوفى معه ومع رفاقه.

يعتبر الأسير المحرر الديراني أن من يناضل لا ينتظر مقابلاً او ثمناً لنضاله، والأسر جزء من النضال لا يقابله شيء، وعن ذلك يقول «المقاومة احتضنتنا، اذا نظرنا الى الاسرائيليين نجدهم يحملون عائلات أسراهم الى المحافل الدولية ويطرحون قضيتهم، في حين أننا نحصل من سلطاتنا على مواقف كلامية فقط، فالجميع يدعي المقاومة، والوقوف مع الاسرى وقضيتهم، لكن التطبيق لا يبين ذلك. كنا نتمنى عليهم ان يحملوا قضيتنا إلى العالم كله، او على الاقل ان يعيشوها. حصلنا على بعض التقديمات المادية ـ ولو انها غير كافية ـ، الا أنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء زيارة الاسرى ليتشرفوا بنضالاتهم. «لم ننعم بالمواقف المعنوية الحقيقية والتضامن الفعلي، وهذا ما لا تقابله التقديمات المادية مهما بلغت».

يقول الحاج مصطفى الديراني: «في الجنوب حصلت تهجيرات كثيرة، وفي إحدى المرات تجمع الناس بالصف أمام مركز لتقديم المعونات، وانتظروا ليحصلوا على حصصهم، وعندما أتى الإمام موسى الصدر إلى المركز وراَهم خاطبهم بالقول: انتم يا اخواني لا تقفوا هكذا، ولا تنتظروا، اذهبوا الى بيوتكم وهذه حقوقكم ستصلكم إلى هناك، وقدم لهم الاعتذار..».

## ٢
## أنور ياسين.. استعادة الحياة، والأم التي أصبحت «قضية»

في الجنوب حيث يعانق تراب لبنان تراب فلسطين، وتكثر حكايات الأسر والاعتقال.. تلك الحكايات التي غلبت عليها النوائب، فحالت غالباً دون عودة أصحابها ـ بعد الحرية ـ إلى ممارسة حياتهم العادية تبدو حكاية أنور ياسين مختلفة. فالزمن توقف عنده مع لحظة الاعتقال وعاد مع لحظة الإفراج. طوى أنور صفحات مرة أحرقت أجمل سنوات شبابه ليستعيد مع أول يوم من الحرية اندفاع الشباب نحو الغد والحياة والعمل وبناء الأسرة، وليقبل يد أمه التي حملت قضيته وقضية رفاقه لتصير لاحقاً رمزاً للقضية.

يشير أنور إلى أنه يعمل في المجال الصحافي اليوم كمراسل لتلفزيون الجديد، في مبنى بالقرب من جسر الكولا. يبتسم قائلا «نفس المبنى الذي بدأت العمل النضالي منه، لقد كنت أعمل مع التنظيم في هذا المبنى واعتقلت، وبعد خروجي كانت فرصة عملي فيه من جديد». عندما تجالسه تجد أمامك شاباً مقبلاً على الحياة، تشغله هموم المستقبل والعمل والعائلة، فهو تزوج منذ فترة وجيزة، وتحديداً في ٢٠٠٧/٦/١، يستوقفه التاريخ! «يا للصدفة فأنا دخلت سجن عسقلان في ١٩٨٨/٦/١، اي في نفس تاريخ الزواج (٦/١)». هي الصدفة ربما، لكن في الحالتين دخل أنور إلى السجن، مع فارق أن الاول يؤدي غالباً الى جمود الحياة، أما الثاني «الذهبي» فهو مكان لتجديدها.

قبل البدء بالحديث عن تجربته الشخصية يفضل أنور أن يوجز طبيعة التطورات التي شهدتها حياة الاعتقال عموماً، فهي برأيه شهدت ثلاث محطات رئيسية، هو ابن المحطة الثانية منها.

اولى المحطات استمرت حتى منتصف الثمانينات. وتميزت في رأيه بانعدام الخبرة والتجربة وعدم تماسك المعتقلين (باستثناء ظاهرات بطولية فردية) ووحشية السجان وغياب أدوات الضغط، وعدم التواصل مع المحيط وغياب دور الهيئات والمؤسسات (صليب احمر...)، كما أن أهالي المعتقلين لم يكونوا قد أصبحوا حالة جماهيرية، والصحافة لم تولهم الاهتمام المطلوب..

في المرحلة الثانية التي هو ابنها «في منتصف الثمانينات، وتحديداً في العام ١٩٨٥، انفصل الأسرى عن السجناء العاديين، وأسسوا لنضالات ذات طابع جماعي داخل المعتقلات، فأصبح الأسر قضية قائمة بذاتها، وأصبح هناك تراكم خبرة وانجازات، كما تميزت بعمليات التبادل، وتمكن الأسرى من انتزاع «الحرية الداخلية»، وحصلوا على وسائل اتصال مع الخارج». انتهت تلك المرحلة في العام ١٩٨٨، بعد الانتفاضة الأولى، لتبدأ المرحلة الثالثة (الحالية) مع دخول عدد كبير جداً من الشباب الفلسطيني إلى المعتقلات، فشكلوا الجيل الثاني وتم استيعابهم من أبناء الجيل الأول. يقول أنور إن حياة المعتقل في تلك المرحلة كانت قد نظمت وفقاً لتقسيم التنظيمات الفلسطينية، وكان كل معتقل جديد تتم رعايته من قبل تنظيمه، وغير المنظمين كانوا يخيرون بالانتماء إلى اي جهة يريدون.

وحول تجربته يقول أنور: «بدأت العمل التنظيمي عام ١٩٨٥ في الحزب الشيوعي اللبناني، وأنا في سن السادسة عشرة، تم اعتقالي بتاريخ ١٦/٩/١٩٨٧ أثناء تنفيذ عملية من قبل مجموعة مكونة من ١٢ عنصراً كنت أحدهم. كانت العملية تستهدف موقعاً مشتركاً إسرائيلياً - لحدياً في منطقة مرجعيون - حاصبيا. اصطدمنا بكمين، وأصبت خلال الاشتباك، وفي صباح اليوم التالي تم اعتقالي».

هكذا بدأ أنور ياسين حياته الجديدة التي تميزت منذ اللحظة الأولى «بقمة الوحشية». يقول إن «اللحظات الأولى للأسر كانت ممزوجة بشيء من الخوف والاندفاع في آن معاً، شعرت بأنهم لو لم يكونوا بحاجة لأسري لكانوا قتلوني. ومن هذا الشعور بدأت أستمد القوة».

محطات ثلاث مر بها خلال الأسر، الأولى كانت محطة الاكتساب والمراكمة، بدأت مع الاعتقال واستمرت نحو خمس سنوات. كانت بدايات تحركه الأولى فيها في قاعة المحكمة عندما كان يرفض الوقوف للقضاة عكس ما كان يفعل الجميع، مما استفز الإسرائيليين واشعره بالقوة أمامهم، ومع الوقت بدأ الاسرى الاخرون يتأثرون به، و بدأ تدرج مسيرته النضالية بحيث أصبح يشكل نموذجاً مغايراً، ما أشعره بالمسؤولية تجاههم. ودفعه ذلك إلى تنمية قدراته كي يكون قادراً على تشكيل نموذج فاعل. هذه الحالة دفعته إلى تنمية وعيه من خلال مصادر المعلومات المتاحة. وساعد ذلك في تنظيم حياته داخل المعتقل عبر تنويع الأوقات والتخفيف من الرتابة والتكرار، فكان هناك وقت للمطالعة، ووقت للتلفاز، ووقت للنقاشات. خلال تلك المرحلة اصبح ملماً بقوانين الحياة الجديدة، وتعرف إلى التركيب الاجتماعي والنفسي العام لاهالي الداخل الفلسطيني من خلال الاحتكاك بالمعتقلين.

يقول: «هذه المحطة انتهت مع اتفاقات أوسلو، بحيث انعكست الانقسامات الخارجية بين مؤيد ومعارض لها على المعتقلين فانقسموا، ما سبب لنا حالة من الإحباط، ولا سيما في ظل تراجع المقاومة وتوقف المقاومة الوطنية ما جعل حياتنا مملوءة بالرتابة والملل». ويشير إلى أن هذه المرحلة استمرت أيضاً نحو ٥ سنوات سعى خلالها دوماً للخروج منها، وتمكن من ذلك في العام ١٩٩٨ عندما تم الإفراج عن رفاقه الثلاثة في الحزب، وابقي هو قيد الاعتقال، ما أشعره بمسؤولية تجاه تنظيمه، ودفعه ذلك إلى الانتفاض على وضعه، والسعي لإثبات عدم الانكسار، فنشط من جديد لتبدأ مع ذلك المحطة الثالثة له في المعتقل.

تميزت المحطة الثالثة بالنشاط على المستويين الشخصي والعام، فقام بمساعدة الوافدين الجدد من المعتقلين، وعمل على توجيههم، واستمر كذلك حتى العام ٢٠٠٠ عندما نقل إلى سجن نفحة وبقي فيه إلى أن تحرر. شكل نقله من السجن محطة انتقالية تمثلت بحدثين مهمين بالنسبة إليه، هما تحرير لبنان ولقاؤه سمير القنطار بعد نحو ١٢ سنة من التواصل عبر الرسائل.

## مع الأهل

يعتبر أنور ياسين أن الأهل في البداية كانوا عامل ضغط، ولم يكونوا عاملاً مساعداً: «أول رسالة وصلتني منهم كانت عبر الصليب الاحمر بعد نحو ثلاثة أشهر من اعتقالي. وكانت رداً على رسالة تطمين أرسلتها بواسطة الصليب الاحمر، فجاء الرد على ذات الورقة. كان تأثير الرسالة سلبياً علي، فصرت أفكر بكيفية جعل التعاطي معهم مغايراً، وتحويله





إلى عامل قوة، لأني أردتهم أقوياء لأقوى بهم».

يشير أنور إلى أن السنة الأولى كانت صعبة على هذا الصعيد، ثم بعدها بدأت والدته بالتحرك: «رغم أنها لا تقرأ ولا تكتب، كانت هناك من تقرأ لها الرسائل، وفهمت ما أرنو إليه، وهو أن تعتبر نفسها جزءاً من قضية الأسرى، ولا تكون قضية ابنها قضية فردية خاصة بها». بدأت الوالدة بالتحرك على هذا الأساس، ما جعل منها حالة فاعلة قائمة بذاتها، فأصبحت نموذجاً لأم الأسير في لبنان، وصارت أمهات الأسرى يطلبن اليها التحدث باسمهن. لفتت انتباه الصحافة والمسؤولين، «لقد كانت تتحدث بتلقائية وعفوية ما كان يسهل وصول ما تريد إيصاله. ومن الامثلة على كيفية تعاطيها موقفها إزاء تعرض أحد الفنانين اللبنانيين لاعتداء في بلد عربي، فأرسل له رئيس الوزراء حينها طائرة خاصة وحظي باهتمام كبير، وكذلك إزاء عارضة أزياء عالمية زارت لبنان فتم تأمين مرافقة لها واهتم بها الرسميون والإعلام، حين علقت قائلة: «لو أن ابني كان ابن عارضة او راقصة تنط على المسارح لربما اهتممتم به أكثر مما تهتمون بأبنائنا الاسرى اليوم».

يقول: «والدتي تمكنت من تجاوز الإطار العاطفي الخاص في قضيتي الى الإطار العام، فأضحت قضية كل الأسرى قضيتها، ما زاد من تقديري لها. هي مزيج من الصلابة والحنان، كانت تحبس دموعها في اللقاءات كي لا تظهر ضعيفة أمام العدو، وكي لا تؤثر فينا سلباً، وعندما تختلي بنفسها كانت تتفجر عيناها أنهاراً من الدموع. أصبح الاسرى متعلقين بها، وصاروا ينقلون لي أخبارها، فشكلت حالة معنوية ساعدتني كثيراً، فصارت تمنحني القوة والثبات والراحة. أدرك الإسرائيليون تأثيرها فبدأوا بالتضييق علي، ومحاولة منعي من الحصول على اخبارها، حتى انه في إحدى المرات كانت ستستضاف في أحد البرامج، وتم الإعلان عن ذلك قبل أسبوع، وكنت انتظر الموعد، وفي يوم العرض قطع الإسرائيليون بث المحطة التي تقدمه».

## استعادة الحرية

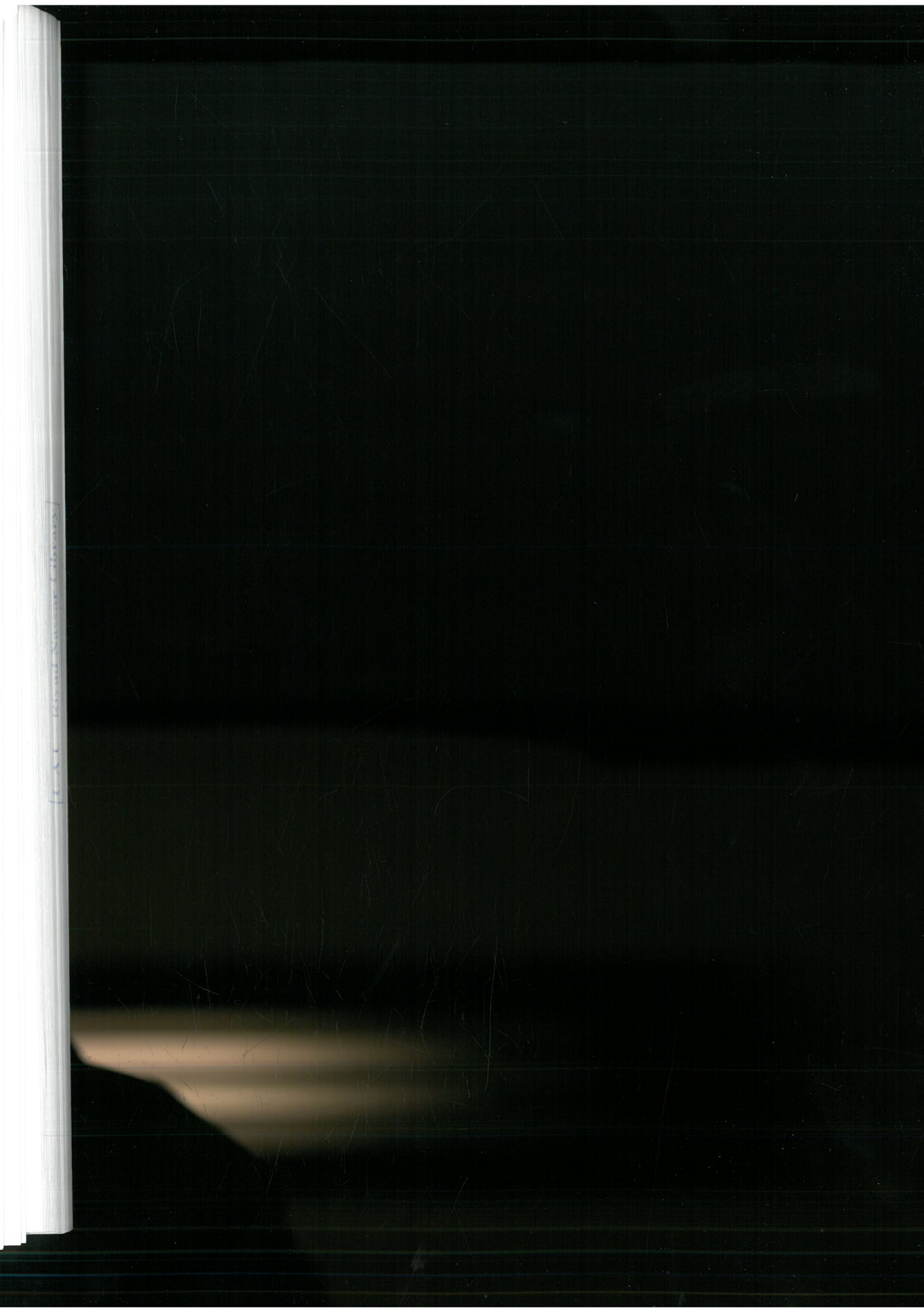
عن الأمل بالخروج من المعتقل يقول أنور ياسين إنه كان يأمل بخروجه منذ البداية، ومع بدء عمليات المبادلة أصبحت القضية تتعلق بالتوقيت فقط، فكان تحريك قضية الإفراج عنه وعن زملائه بعد أسر المقاومة لجنود إسرائيليين في جبل الشيخ، إلا أن تغير الوضع الداخلي في إسرائيل بعد الانتخابات التي أتت بشارون رئيساً للوزراء جعلته يدرك أن المسألة قد تطول لمعرفته بطبيعة شارون وعدوانيته. تحركت المفاوضات بوساطة المانية، ولم يطرح اسمه كاسم متميز عن الآخرين إلا في الاسبوع الذي سبق الإفراج: «علمنا بالإفراج يوم السبت من المفاوض الالماني، وكان تاريخ الخروج بعد يومين، وكان من المنتظر أن يتحدث السيد حسن نصرالله عن العملية، فانتظر المعتقلون إطلالته بفارغ الصبر. عندما بدأت إجراءات الإفراج انتابني شعور متناقض بالفرح والأسى والحرج، الفرح بالعودة للحرية والأسى والحرج إزاء رفاق السجن الذين سيبقون. قبيل الإفراج جلت على الزنازين لأودع الرفاق فرآني أحد السجانين فسألني ماذا تفعل هنا، فقلت له أنا خارج، فسألني عن اسمي وطلب أن يتصور معي لكثرة ما كان سمع عني فلم اقبل. مديرة السجن حاولت عند خروجي أن تضايقني بتفتيش اغراضي ومنعي من إخراج الكثير من الاوراق التي كتبت فيها يوميات الاسر، لكن طغيان الفرحة، وإحساسي بأنني أطير عن الارض، في تلك اللحظات، ورغبتي في عدم إشعارهم بالنيل مني دفعني إلى مساعدتهم بالاختيارات بهدف استفزازها.

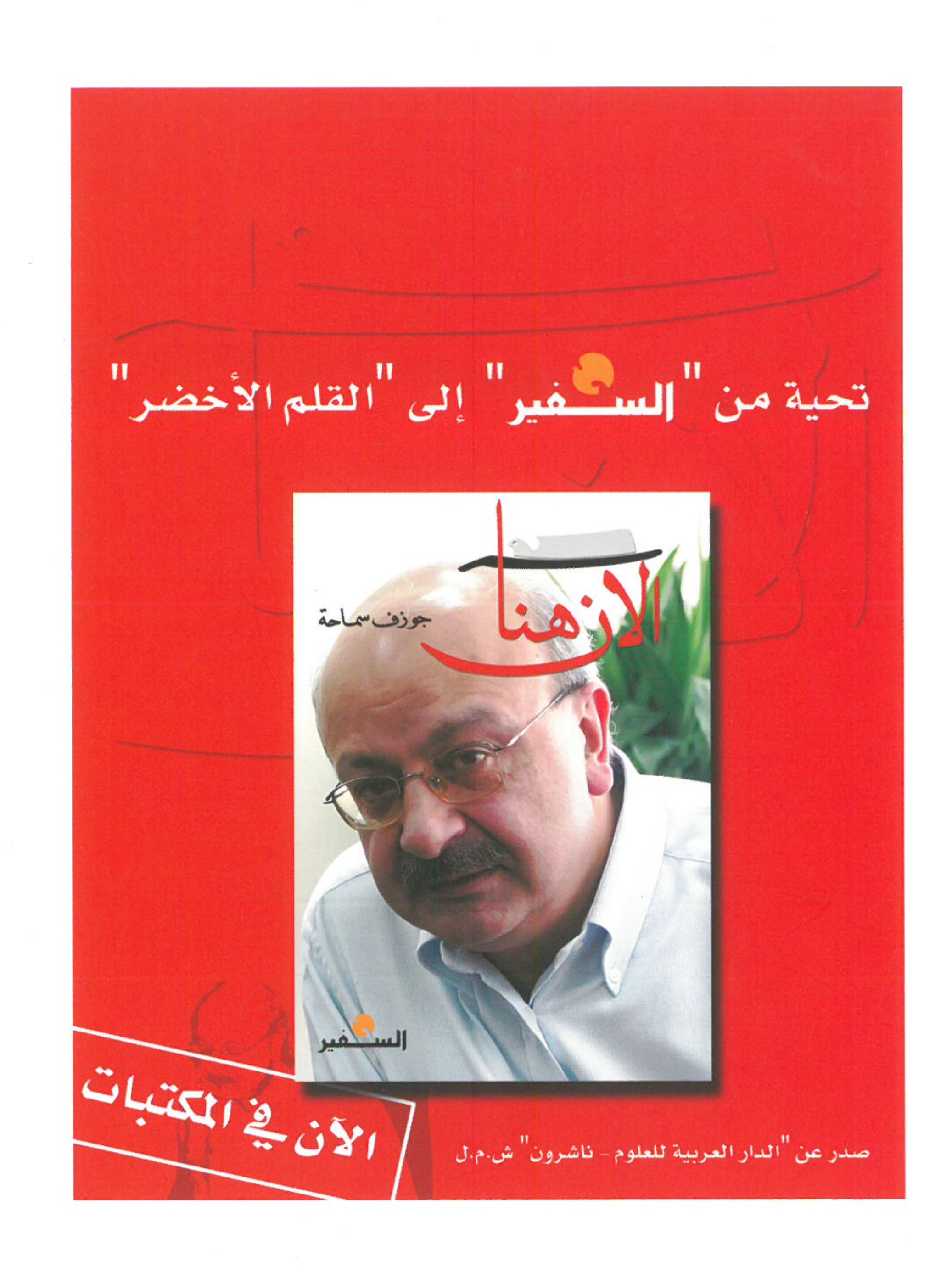
نقلنا إلى معتقل لم يكن قد افتتح بعد، فكنا أول من «يدشنه». وكنت أنا رابع شخص يدخله. هناك كان أول لقاء لي مع الصحافة، فكان التلفزيون الإسرائيلي «القناة الرابعة»، وتلفزيون «فوكس نيوز» الاميركي، تحدثت رغبة مني في إيصال رسالة إلى الإسرائيليين لإفهامهم أن ما يقوله حكامهم عن جدوى الأسر بإضعاف روح المقاومة والضغط على المقاومين هو خيال، وأننا ناضلنا في السجن كما قبله وسنكمل المسيرة بعده. أما رسالتي للأميركيين والغرب فكانت من خلال تحية وجهتها إلى راشيل كوري الاميركية وتوم ارندل البريطاني اللذين قتلا على أيدي الإسرائيليين، للتاكيد أن هناك مناضلين في الغرب وأصحاب قضية يدافعون عن الحق والعدل كما نفعل نحن.

## العودة للحياة

يقول أنور ياسين: «منذ خروجي توالت الدعوات لي للمشاركة في لقاءات وندوات جامعية وشبابية بشكل مكثف. ساعدني ذلك على التعرف إلى الواقع الذي يعيشه الشباب اللبناني ومشاكله. المفارقة أنني كنت متحمساً جداً ومندفعاً، في حين كان الشباب اللبناني محبطاً بشكل كبير.. العمل كان وارداً عندي منذ البداية، لأن طبيعة المرحلة الجديدة تتطلب العودة إلى الحياة الطبيعية والعمل، كما أن وضع الأهل المادي السيىء أشعرني بمسؤولية تجاههم. انتظرت اهتماماً كنت أتوقعه من الدولة بأن تؤمن لنا عملاً وفقاً لإمكاناتنا، وفي نفس الفترة قدمت لي العديد من العروض الخاصة من بينها عرض من الاستاذ تحسين الخياط للعمل في التلفزيون الجديد. تريثت بانتظار أن تقوم الدولة بشيء ما، وعندما تيقنت من عدم جدوى الانتظار، تابعت العرض في وقت كان لي صديق قديم وقف الى جانبي إلى أن التحقت بأسرة التلفزيون».

أنور اليوم متزوج، يرتب حياته كأي شاب في عمره، يمارس العمل السياسي من خلال الحزب الشيوعي، فهو عضو في الهيئة التنفيذية في اتحاد الشباب الديمقراطي، ويحمل مسؤولية النضال «مع الأسرة والأهل» كما يقول. يتجنب الدخول في متاهات السياسة الداخلية، يقول انه صدم عند سماعه إشاعة اتهامه بالعمالة عندما تغيب عن شاشة التلفزيون أخر يومين من حرب تموز بسبب الإرهاق. أساله عن كلمة أخيرة فينبري عائداً إلى فلسطين ليوجه تحية إلى «الأمهات الفلسطينيات اللواتي كان لهن دور كبير جداً في صمودنا وقدرتنا على تحمل الكثير من الصعوبات، وقد ساهمن في تأمين احتياجاتنا المادية والمعنوية، وأخص بالذكر أمي في الأسر أم بلال، وأم الأسرى هندومه وشاح، أم جبر».






السعر: L.L. 10,000


ISSN 1993-808X 46